

~~مدير~~ إبراهيم بن عبد الله



ارمى اياه الى البحر . نعماء الارض .

أَخِيَّةُ الْمَوْتِ:

الغزبي السعدي
وزارة التعليم العالي

هـ مَعَ رُوحِ الْقَرَى مَتَبِ

دراسات العالميا وشمال

فروع الفقه

۱۔ الذکوۃ و مالی صدقہ بخیر و برکت

۲۔ الدكتورہ نفیسہ ابراہیم یاسی

سید علی محمدی القطیفی بمنزلة الرابع ویتفقد عتاز

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم

در الہامی معانی

رسالة مقدمة لنبيل ورجسته

رأى عدد الطلبة

حدی تصالح علی الصغریٰ

إشراق الكسوة

فضائلِ ابراہیمؑ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أُوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الإسراء الآية ٨٥

شكر و قدّر

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ، والشكر والثناء على
فضله وإنعامه . سبحانك اللهم لأحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك .
الحمد لله ملء السموات والأرض ، لما منحني من توفيق في إخراج
هذا البحث .

وصل اللهم أفضل صلاة على من بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح
الامة ، وجاهد في الله حق جهاده . سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى
آله وصحبه أجمعين . سائلة المولى له الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية
الرفيعة من الجنة ، وأن يجزيه الله عنا خير ما جزي به نبينا عن أمته .
أما بعد :-

فإني أخص بالتقدير والعرفان والدي - رحمه الله - لما كان له من
دور كبير في حثي على التحصيل العلمي عامة ، وإتاحته لذلك ، وبذل الجهد
المادي في سبيلي فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته .
كما أشكر والدتي الكريمة العظيمة التي زرعت في نفسي حب العلم ،
وماتزال تحرص على تشجيعي ودفعي للاستزادة منه ، ولا أنسى ما قدمته لي من
تضحيات ، وماتحملته من تقصيري طيلة مدة دراستي وكتابة بحثي دون ملل منها
أو ضجر .

فأسأل الله العلي القدير أن يجزيها خير الجزاء عني كأفضل ما جزيته
والدة عن ولدها .

وعظيم شكري وتقديري أتقدم به إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة نعمات
الهانسي ، فقد كانت لي نعم المرشدة الموجهة في غزير علمها ودقتها ، ورحابة

صدرها ، وحلمها وتشجيعها ، مما كان له أكبر الأثر في إيصال بحثي إلى
ما هو عليه . فلها مني خالص الشكر وجميل الثناء ، جزاها الله عني وعن
طلبة العلم خير ما يجزى به عباده العالمين .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين استقيت من
روائع علمهم ومعرفتهم ، ما أهلني لكتابة بحثي هذا .

ولا يفوتني أن أقدم شكري إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة من
أخوة وأقارب وزملاء سواء أكان بالكلمة أو الرأي ، أو اعارة كتب .

كما أزجي الشكر الجزيل والثناء الجميل لجامعة أم القرى وكلية
الشريعة والدراسات الإسلامية . فهي منار واضح يضيء لطلاب العلم دروب المعرفة
بنور من العقيدة الصحيحة ، والشريعة القويمة .

وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه ،
وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

وصلّى اللّهم وسلّم على سيدنا وحبيبنا محمد صلّى الله عليه وسلّم ،
وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

المقدمة

المقدمة

الحمد لله العلي القدير نحمده ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره ،
ونعتصم به ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا من يهده الله
فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، ولن تجد له وليا مرشدا .

اللهم أقسم لنا من خشيتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهون
به علينا مصائب الدنيا . اللهم لا تجعل الدنيا أكبر همنا ، ولا مبلغ علمنا
ولا تسلط علينا من لا يخشاك منا ولا يرحمنا . اللهم إنا نسألك السداد في الفكر
والقول والعمل .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله الهادي الأمين الذي نصح الأمة ، وتركها على المحجة البيضاء ليلها
كنهارها ، ولا يزيغ عنها إلا هالك .

ألا فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة
ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

أما بعد :-

فقد ميز الله الإنسان عن الحيوان بالعقل المفكر ، وأوجد أمامه
آيات من خلقه ، فيها دلالات لكل ذي عقل على وجود الله خالق الكون ، وهذا
التفكير برب العالمين يقود الإنسان إلى الإيمان بالله ، كما أن المولى
خلق الناس جميعاً على الفطرة السليمة التي تتقبل الإيمان ، ولا تستمر سلامتها
بدون الدين . فهو الذي ينير عقل الإنسان بالعلم والعرفان ، وهو الذي يهدي

قلبه لليقين والايمن ، ومن أعظم نعم الله على عباده ، أن حباهم بدين
قويم ، من تمسك به نال سعادة الدارين ، ومن ضل عنه خسر الدنيا
والآخرة . ألا وهو ديننا الإسلامي الحنيف ، الذي أرسل الله به رسوله محمد
صلى الله عليه وسلم ، ليهدى العباد ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور ،
وليظهره على الأديان كلها . وليختصها به ، لما فيه من العقائد
والعبادات ، والشرائع ، والأخلاق ، والقوانين والأوضاع ، والتقاليد التي
تجعل مسيرة الحياة تستمر على نسق فيه خير العباد في أمور دنياهم
وآخرتهم .

وقد كرم الله الإنسان بقوله تعالى * وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ * (١)
فميزه عن الحيوان الذي يتصرف بدافع الغريزة ، وجعل المسلم يرقى
بغرائزه - بدافع الدين - بعد أن علم أن الله - عز وجل - لم يوجد
فيه هذه الغرائز وأهمها - غريزة الجنس - إلا لمعان سامية ، تترفع
عن الحيوانية وترقي إلى الهدف الأسمى . ألا وهي البقاء ، وعمارة الأرض ،
وعبادة المولى - عز وجل - الذي قال في محكم كتابه * وَمَا خَلَقْتُ
الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * (٢) .

وقد جعل الدين لهذه الغرائز ضوابط وقيود تنظمها ، وتحافظ
على توافقها مع قوانين الحياة ، حتى لا تصطدم بسنة الله في خلقه
إذ أن في إباحتها دون تلك الضوابط والقيود ، فتحة للباب الذي يسلكه الشيطان إلى
قلب الإنسان ومنه يعمل على هدم المبادئ والعقائد والقيم في نفسه ، وبالتالي تنعدم
الأخلاق والفضائل ، وتقوم يد الشيطان بدورها في القضاء على الأمة .

وقد صدق الشاعر عندما قال :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت -

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

(١) سورة : الاسراء آية (٧٠)

(٢) سورة : الذاريات آية (٥٦)

لذا فإن على الأمة الإسلامية الابتعاد عن الانحلال الخلقي والفساد،
وذلك بالتمسك بتعاليم الدين الإسلامي، الذي يضيق الخناق على الغواية ،
ويمنع انتشار الفتنة. هذه المعول الهدام، الذي يتحرك بالنظر إلى مواطن
الإغواء ، ألا وهي كل ماهو عورة من جسد الإنسان . وقد حث الإسلام على غض
البصر وحفظ الفرج .. وستر العورة .. وقد تناولت الشريعة الإسلامية
موضوع العورة تناولاً دقيقاً ، وضحت فيه ما يحرم كشفه ويجب ستره ، وفصلت
فيما يجوز النظر إليه منها ، وما لا يجوز نظره .

وهذا هو الموضوع الذي اخترته لدراستي هذه ، والذي جعلت
عنوانه (أحكام النظر في الفقه الإسلامي) .

ورغم أن البحث لا يشمل أحكام النظر كافة/ كما جاءت في الفقه
الإسلامي ، إلا أنه يحتوي على أكبر قدر منها. وأهمها، ألا وهو أحكام النظر
إلى العورة من جسد الإنسان .

ومن أهم أسباب إختيار الموضوع مايلي :-

١ - أن للنظر أهمية عظمى في سلامة المجتمع والأمة ، وتبدو هذه

الأهمية في قوله تعالى :

قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ
ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٢٤﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ
يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوهُنَّ
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبْنَاؤِهِنَّ أَوْ بَنَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ
أَخْوَانَهُنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ نِسَاءِ
أَخْوَانَهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ

الملونه من تحتها وتكشف نحرها ويديها ، عدا عن الزخارف التي تكون في العباءة نفسها . أما خمارها فتلقيه على منتصف رأسها ، مظهرة خلا من شعرها ، وفي كل هذا مايلفت النظر . فإذا خرجت على الرجال متباهية بزينتها هذه ، فإن عيون الرجال تشخص إليها ، فهذا ينظر إلى وجهها ومافيه من زينة ملفتة ، وذاك يتغزل بعينيها وآخر يتأمل في شعرها أو نحرها وصدرها ، فتكسب الأثم لتبرجها ويكسب الرجال الأثام لعدم غضهم الأبصار عنها .

فأثار هذا الحجاب المتبرج على المجتمع نفس الآثار التي تخلقها السافرات الكاسيات العاريات ، إن لم تكن أسوأ . فهو ظاهره حجاب وواقعه تبرج . وإن المرأة تصبح بذلك الحجاب عاراً على الإسلام والمسلمين ، لما فيه من إستهزاء بها وسخرية من الناس وغضب عليها من الله ورسوله والمؤمنين . ولقد أصبحت الفتاة المسلمة والعربية في زيها - الذي تتصوره إسلامياً - مقلدة للفتاة الغربية الكافرة من خلال المجلات والمعارض التي تعرض فيها الأزياء بالألوان مع أنواع كثيرة من المغريات ... مما أدى إلى خروج النساء كاسيات عاريات متبرجات سافرات بحجة التحرر والتطور والتمدن المشوه للفضيلة والمشكك بالحجاب . وفي هذا خسارة كبيرة للمرأة نفسها فهي تصبح بذلك سلعة رخيصة في أيدي الرجال ، وشركة مساهمة لكل ناظر إليها . وكلما ازداد عريها قلت سعادتها ، وتدهورت حالها ، وذهبت غيرتها وحميتها على نفسها وعرضها . وهذا

الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ
وَلَا يَضُرُّنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِعَلِّمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا
إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * (١)

وإذ يوجه المولى سبحانه وتعالى في هذه الآيات هذا النداء
إلى المؤمنين والمؤمنات ، ويحدد لهن منافذ الغواية ،
وأهمها كشف العورات وإبداء الزينة ، ويبين لهن على من
يكون هذا الإبداء ، وفي هذا التشريع الإلهي دلالات على أهمية
النظر ، وأنه يريد الزنا ورائد الفجور ، وهو السبب في
تردي المجتمعات وإحلالها .

فإن في كشف العورات وإبداء الزينة والتبرج إشارة للشهوة
المجنونة التي تؤدي إلى الفساد والضلال ، كما يحدث في
هذه الأيام من أمور تعم أضرارها الفرد في دينه وبدنه وأسرته
ومجتمعه ، ومن نتائجها إنتهاك الحرمات وضياع الأنساب وإنشاء
جيل لا يجد أفراداً من يؤويهم أو يرعاهم . فيضيع الجيل وتضيع
الامة . ومرد كل ذلك إلى النظر في العورة المحرمة . وهذا
مادفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع / ليكون لي أجر وضع لبنة
في بناء المجتمع الإسلامي القويم .

٢ - ظهور وانتشار ما يسمى في أيامنا الحالية ب (الحجاب المتبرج)
وقد سمى حجاب والحجاب براء من هذه التسمية ، لأنه يحمل معان
رائقة ، فظاهرة حجاب وواقعته تبرج ، وإن المرأة التي
تتجلبب به تكون أشد فتنة من المرأة السافرة ، إذ أنها ترتدي
العباءة التي لا تغطي إلا القليل من جسدها ، فتبدو ثيابها

ماحدا بي أن أتقصي وأبحث في هذا الموضوع . فأبين حدود
عورة المرأة الواجب سترها ، سواء أمام المحارم أو الأجانب
نساء أو رجال أو أطفال . وما يحرم النظر إليه منها .

٣ - ومن الأسباب التي دعتني لكتابة هذا البحث هو جهل البعض بوجوب
ستر العورة ، وحرمة النظر إليها ، وحدودها ، وفلسفة البعض
الآخر ، والتطاول على الله ورسوله ، والإستهزاء والسخرية بمافي
كتاب الله وسنة رسوله من وجوب الحجاب ، وستر العورات ، وحرمة
النظر إليها ، وتتضح كل هذه الأمور ، ونلمسها في الآراء الغريبة ،
التي تبديها بعض النساء من فتيات أو متزوجات حين يوجه إليهن
أي سؤال : حول سبب إبتاعهن السفور والبعد عن الحجاب ، إذ تكون
إجاباتهن غالبا مغلفة بالسخرية والاستهزاء ، وكأن كل ماجاء
في كتاب الله ، وسنة نبيه ، والفطرة السليمة كلها لا تكفيهن .

فمنهن من تجيب .

- حتى نقتنع .

- وأخرى متزوجة تحتج : بأن زوجها لا يريد لها الحجاب ، والله
ورسوله أمراها ببطاعة الزوج . وكثيرات مثلها يتدرعن بهذا وقد
نسبتهن لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق . كما أخبر بذلك رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - في أكثر من موضع : " حيث قالت عائشة
- رضي الله عنها - إن امرأة من الأنصار زوجت إبنتها فتمعط شعر
رأسها فجاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : إن
زوجها أمرني أن أصل في شعرها فقال : لا . أنه قد لعن الموصلات" (١)

(١) أخرجه البخاري . كتاب النكاح ، باب لا تطيع المرأة زوجها في
معصية . ج ٣ ، ص ٢٦٢ . الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت

محل الشاهد : قولها " ان زوجها أمرني أن أصل في شعرها .
فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا " .
فهذا يدل على أنه لا طاعة لزوجها ، لأن الأصل حرمة وصل الشعر .
فلا طاعة لزوجها في معصية الله .

" وقال - صلى الله عليه وسلم - في موضع آخر : " أطعه في طاعة الله ، وأعمه في معصية الله " ^(١) كل هذه الأحاديث وغيرها تدل على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . فأصل تحريم السفور الكتاب والسنة فلا طاعة للزوجة إذ أرادته لأنه معصية لله .

وهناك من تقول : أنا لازلت صغيرة ، أو شابة ، وأريد أن أستمتع بشبابي وحيوتي ، وسأتحجب عندما أتزوج أو أكبر . وكأنني بهي تنسى وتتجاهل أن الأعصار بيد الله ولا أحد يدري أنه يعيش الى الغد .

- وهناك من تقول : (المهم الأخلاق ، وهذه الشكليات ليس لها داعي ، لأن كثيرا من المحجبات أو بعضهن ذوات أخلاق سيئة ، فما فائدة الحجاب ؟) . وهذا رأي خاطيء . ومثل هذه الفتاة لاتعتبر الحجاب أمر واجب الاتباع . ولو سرننا على قاعدتها لقلنا : (لأنملي

(١) أخرجه مسلم . في كتاب الامارة ، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء

الأول فالأول . (من حديث طويل ، م ٣ ، ج ٦ ، ص ١٨ ن : دار المعرفة

للطباعة والنشر . بيروت .

(٢) سورة يس ، آية : (٦٨) .

لأن بعض المصلين يغتابون ، ويقولون كلاماً سيئاً ، لأن المهمم الأخلاق .

وندع الصوم والصلاة فالمهم الأخلاق . إذن نترك العبادات والعقائد لأن المهم الأخلاق ، وقد نسيت وتجاهلت الفتاة التي تتذرع بهذه الحجج الواهية أنها لا تكون صاحبة أخلاق ، إذا خالفت أمر ربها ، لأن الحجاب من صميم الأخلاق ويسير معها في طريق واحد .
فنبذاً للشيطان والهوى ، وغلقاً لباب الفتن ، ومعرفةً لمداخل إبليس ورداً على المتفلسفين والمستهزئين بكتاب الله ، كانت أهمية هذا البحث ، والتقصي حول النظر في الفقه الإسلامي عليه يسهم في سيادة العفة والطهارة في حياتنا .

٤ - إن في انتشار لبس الأثواب الشفافة بين بعض الرجال مما يظهر عوراتهم ، أو لبس ما يصفها ويظهرها بشكل مثير مسبباً للإفتتان وله أثره السيء على المجتمع ، وإفساده الواضح للمسلم به ، والمؤدي إلى هاوية الرذيلة .

بالإضافة إلى جهل بعض الرجال بحدود العورة ، سواء الجنس مع مثله أو مع محارمه ، أو مع الأجانب من غير جنسه ، والجهل بهذه الحدود يعيشه الإنسان ويبعده عن الإسلام وصحة الإيمان ، وكل ذلك كان سبباً في كتابة هذا البحث .

٥ - إن معرفة هذه الأحكام أمر ضروري مسلم بأهميته ، لإرتباطه بأمور كثيرة في الحياة ، وله آثار كبيرة في العبادات كالطهارة، والصلاة والصيام ، والحج ، وفي النكاح ، والمعاملات ، والشهادات .

وقد تعرض الفقهاء لبياناتها تحت أبواب فقهية مختلفة ، ومبعثرة
في بطون أمهات كتب الفقه ومصادرها المختلفة . ودوري هو أن أقوم
بجمعها وترتيبها في بحث واحد مستقل ، فيه تيسير على الباحث أو القارئ
وسهولة الرجوع إليها مما يوفر الوقت والجهد .

وغالباً ما يؤدي هذا الموضوع إلى الخل . وقد ترددت كثيراً في
اختياري له حياءً . وفي كتابة بعض أبوابه ، إلا أن أهميته مقدمة على أي
اعتبارات أخرى .

وليس في فقهنا - ولله الحمد - ما يخل ، أو يوجد غضاظة وحرصاً
في بحثه وتعلمه ، والإطلاع عليه .

كما وقد كان لى القدوة الحسنة في نساء الأنصار اللاتي قالت فيهن
عائشه أم المؤمنين رضي الله عنها : " نعم النساء نساء الأنصار
لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين " . (١)

وقول أم سلمة رضي الله عنها لرَسُول الله صلى الله عليه وسلم : " إن
الله لا يستحي من الحق " . (٢) وقال مجاهد : " لا يتعلم العلم مستح
ولا مستكبر " . (٣)

لهذا كان علي ألا أخل وأستحي من بحث وتشريعات جاء بها الوحي الإلهي
في القرآن ، ونطق بها المنطقي - صلى الله عليه وسلم - ونقلها عنه بعض
أصحابه ونسائه - صلى الله عليه وسلم - الفضلاء .

وهذا ما أعطاني دفعة قوية لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه .

وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم : باب الحياء في العلم ، ج ١ ، ص ٣٧ . وأخرجه
مسلم في كتاب الحيض : باب استحباب استعمال المغتسل في الحيض قرصه
من مسك في موضوع الدم ، ج ١ ، ص ١٨٠ رواية عائشه رضي الله عنها .
(٢) نفس المرجع السابق .
(٣) (٢ ، ٣)

وإن كنت قد أصبت في كتابة بحثي ، وجاء على الصورة اللائقة به .
فأحمد الله على عونه وتوفيقه ، وإن قصرت في بعض نواحيه ،
فالكمال لله وحده ، وإن هو إلا جهد متواضع قدرني الله عليه :
وأسأله الأجر والثواب ، فهو نعم المولى ونعم النصير .

وقد كان منهجي في البحث كالآتي :-

- ١ - اقتصر في بحثي على إيراد المذاهب الأربعة ، الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ، وماتيسر لي من المذهب الظاهري ، وبعض أقوال الشيعة وعند ذكر الشيعة بدون تخصيص قصدت به الشيعة الزيدية غالباً .
- ٢ - ذكرت في بحثي آراء الفقهاء ، وأثبتها نصاً من كتبهم ، ليكون أمام القارئ والباحث نص الفقيه ، وما فهمته منه ، فإن أخطأت في الفهم فالنص أمامه ، وهو الصواب ، وفي ذلك براءة لذمتي وبراءة من الخطأ في حق الفقيه ، فلا أنسب للعالم مالم يقله .
- ٣ - مقارنة آراء الفقهاء في المسألة الواحدة ، وعند ترتيب الآراء ، أقدم المذهب الراجح على المذاهب المرجوحة ، وقد كنت أحرص على الإتيان بالنص من كتبهم المعتمدة بالمذهب غالباً .
- ٤ - عند الاستدلال للمذاهب كنت أعتمد إلى تقديم المذهب الراجح ، ثم الذي يليه ، حتى أصل إلى المرجوح مع مناقشة الأدلة ، لأصل في النهاية إلى الرأي الراجح .
- ٥ - ضبط المفردات اللغوية بالرجوع إلى معاجم اللغة ، ثم أذكر أسماء المراجع .

٦ - بالنسبة لتخريج الأحاديث فان ماذكر منها في البخاري ومسلم

أكتفي بذكر المرجع ، من غير تعليق على درجته ، أي أنه

معلوم ومجمع على صحته ، أما ماذكر في باقي السنن ، فكان

على أن أحاول بيان درجته بتخريجه والتعليق عليه إن أمكن .

٧ - أما تراجم الأعلام فقد أفردت لها بحثا خاصا في آخر الرسالة

وقد ترجمت لمن إشتهر ، ومن لم يشتهر إتماما للفائدة ، وليكون

معلوما عند من لايعرف ، وتذكيراً وتفكيراً لمن نسي أو جهل . وقد

شمل معظم أو أكثر من ذكرت أسماءهم في خلال البحث .

يشمل بحثي في أحكام النظر في الفقه الاسلامي مقدمة وتمهيد

وأربعة أبواب وخاتمة .

المقدمة :-

أتحدث فيها عن أهمية الموضوع وسبب إختياري له ومنهجي في

البحث والخطة التفصيلية له .

التمهيد :-

أتحدث فيه عن : تعريف العورة وحكم سترها جلوة . وخلوة .

الباب الأول

حكم النظر إلى عورة الرجل

وفيه فصول :-

الفصل الأول :

حكم نظر الرجل إلى عورة الرجل

الفصل الثاني:

حكم نظر المرأة إلى عورة الرجل

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول :

حكم نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي

المبحث الثاني :

حكم نظر المرأة المحرم إلى عورة الرجل

الباب الثاني

حكم النظر إلى عورة المرأة

وفيه فصول :-

الفصل الأول :

حكم النظر بين النساء

وفيه مباحث :-

المبحث الأول :

حكم نظر المرأة المسلمة لمثلها .

المبحث الثاني :

حكم نظر المرأة الغير مسلمة الى المرأة المسلمة .

الفصل الثاني :-

حكم نظر الرجل الى عورة المرأة .

وفيه مباحث :-

المبحث الأول :

حكم نظر المحارم

المبحث الثاني :

حكم نظر الخاطب الى المخطوبة

المبحث الثالث :

حكم نظر الرجال الأجانب الى المرأة

المبحث الرابع :

حكم نظر غير أولي الإربة من الرجال الى المرأة .

المبحث الخامس :

حكم النظر الى العجوز ومن لا تشتهي .

المبحث السادس :

حكم نظر الرقيق الى سيده .

الباب الثالث

فيما يشترك فيه الرجل والمرأة من احكام النظر

وفيه فصول :

الفصل الأول :

حكم نظر الشخص لعمورة نفسه

الفصل الثاني :

حكم النظر بشهوة لغير الزوجين

الفصل الثالث :

حكم النظر بين الزوجين

الفصل الرابع :

حكم النظر بين الصغير والكبار

وفيه مبحثان :

المبحث الاول :

حكم نظر الكبار لما هو غوره من المغار

المبحث الثاني :

حكم نظر المغار للكبار

الفصل الخامس :

احكام النظر عند الضروريات

وفيه مبحثان :

المبحث الاول :

-اباحة النظر للضرورة في حال الحياء

المبحث الثاني:

-اباحة النظر للضرورة في حال الوفاء

الباب الرابع

آثار النظر

وفيه عدة فصول :-

الفصل الأول :-

أثر النظر في العبادات

وفيه مباحث

المبحث الأول :-

أثر النظر في الطهارة

وفيه مسائل :-

المسألة الأولى :-

أثر النظر في إيجاب الوضوء

المسألة الثانية :-

أثر النظر في إيجاب الغسل

المسألة الثالثة :-

• أثر النظر في تطهير الثوب والبدن والمكان

المبحث الثاني :-

أثر النظر في الصلاة

المبحث الثالث :-

أثر النظر في الصيام

المبحث الرابع :-

أثر النظر في الحج

أثر النظر في النكاح

المبحث الأول :

المبحث الثاني :

المبحث الثالث :

الفصل الثالث

آثرالنظر في الشهادات

الخاتمة :

التي اتحدت فيها عما توصلت اليه من نتائج البحث

التمهيد

العورة أول ما عرفت لدى أبينا آدم وأمنا حواء عليهما السلام
إذ أن الله سبحانه وتعالى أوجدها في أول مخلوقاته البشرية بشكل جمالي
مستور ، ولكن عندما أغواهما الشيطان - لعنة الله عليه - بالأكل من
الشجرة التي كان الله قد نهاهما عنها ، فإن الله عاقبهما لمخالفتهم ،
أمره ، وإتباعهما غواية الشيطان ، بأن كشف عنهما لباس الستر الذي
كانا يتجملان به ، ويستر سواتهما ، فأزاله الله عنهما فأصبحت عوراتهما
ظاهرة .

يقول الله عز وجل :-

* فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا * (١)

وقوله تعالى :-

* فَذَلَّلَهُمَا يَتَعَرَّضُونَ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا * (٢)

وقوله تعالى :-

* يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكُم * (٣)

وقوله تعالى :-

* يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ تِهِمَا * (٤)

فهذه الآيات تدل على أن العورة كانت مستورة ، فكشفها الله

عقابا للمعصية التي ارتكبها آدم وحواء عليهما السلام ، وكيف أنهما

- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) سورة الأعراف ، آية : (٢٠) . | |
| (٢) " ، " : (٢٢) . | |
| (٣) " ، " : (٢٦) . | |
| (٤) " ، " : (٢٧) . | |

لما بدت وظهرت عورتها ، أخذاً يستترانها بورق الشجر ، كما جاء في قوله عز وجل : * وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ^(١) * مما يدل على أن كشفها أمر قبيح ، لمبادرتها بالستر ^(٢) لهذا فإن اللباس نعمة من نعم الله على بني آدم ، وقد أوجده لهم ليستروا به عوراتهم ، ويتضح أن غرض إبليس من إغواء آدم وزوجته هو معصية الخالق ، وإحلال غضبه عليهما بسقوط الحرمة الإنسانية ، وطردهما من الجنة ، وزوال المكانة التي خص الله بها آدم إذ أن ستر العورة حرمة لبني آدم ومكرمة لهم ، خصهم بها الله سبحانه وتعالى .

وقد سميت العورة بالسوء ، لأن كشفها أمر سيء يسوء صاحبها ، ومستقبح مخل بالصفات الإنسانية الكريمه ، والآداب العامة ، والأخلاق الحميدة . التي تنبع من الشريعة الإسلامية ، وقد جاء الأمر بسترها تشريفاً وتكريماً لها ، لالخستها ودناءتها ، بل لأنها منشأ النوع الإنساني المكرم .

والشارع الحكيم بتشريعاته لم يترك ما يتعلق بها من أحكام وآداب للناس يصنعونها ، أو يتركونها ، حسب رغباتهم وأهوائهم ، بل انفرد سبحانه بتشريع هذه الأحكام ، حفاظاً عليها وتشريفاً لها ، وحتى لا يصيبها ما يصيب الناس من انحراف وتقلبات ومن تغيرات الأزمان . ولأنه سبحانه أعلم بالعباد من أنفسهم ، وأعلم بمصالحهم الدنيوية والأخروية بما يعود على الفرد والمجتمع بالخير من نقاء وصفاء للأخلاق والنفوس ، وطهارة للسلوك ، وحفظاً للأعراض من الدنس ، وصيانة للأنساب من الضياع ، إضافة إلى تكوين مجتمع نظيف ، لا تثار فيه الغرائز والشهوات في كل حين

(١) سورة الأعراف - آية (٢٢)

(٢) : انظر : التفسير الكبير للامام الفخر الرازي . م ٧ ج ١٤ ص ٤٩ . دار احياء التراث العربي بيروت . الطبعة الثالثة . والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، م ٤ ، ج ٧ ، ص ١٨١ ، دار احياء التراث العربي . بيروت .

بكشف العورات ، وإباحة ما هو محرم كالزنا وغيره .

وستر العورة والحفاظ عليها فطرة فطر الله الخلق عليها ، كما

هي شريعة شرعها الله لعباده ، تبعاً لما فيه مصالحهم .

وقبل معرفة تلك المصالح يجب تعريف العورة التي أمر الله

بسترها ، وحكم ذلك الستر جلوة وخلوة ، وكل ذلك سيتضح في التمهيد

إن شاء الله .

أولا : تعريف العورة

١ - العورة لغة :-

" العيب والنقص ، أو الشيء المستقبح وجمعها عورات . وعورات .

وهي مشتقة من العوار والعوار ، وهو العيب والنقص .

يقال : سلعة ذات عوار أي : ذات عيب . والعوراء : الكلمة

القبیحة ، أو الشيء المستقبح . والعوار : شين وقبح . والأعور : الرديء

من كل شيء ومنه عور العين . وكل عيب وخلل في شيء فهو : عورة . والعورة

هي : كل ما يستحي منه إذا ظهر وبدا . (١) :

وتطلق العورة بعدة إطلاقات :- (٢)

١ - تطلق العورة على الخلل في الثغر وغيره :-

كما في قوله تعالى : * **إِنَّ يَبُوتَ أَعْرَافَهُمْ بِمِيقَاتِهِمْ** * (٣) - أي

ممكنة للسراق لخلوها من الرجال ، كما أن العورة في الثغور وفي الحروب

خلل يتخوف القتل منه .

٢ - تطلق العورة على الساعة التي هي قَمَنٌ (٤) من ظهور العورة فيها :

وهي ثلاث ساعات : ساعة قبل صلاة الفجر ، وساعة عند نصف النهار ، وساعة

بعد العشاء الآخرة ، أمر الله سبحانه وتعالى الخدام والولدان أن لا يدخلوا

في هذه الساعات إلا باستئذان وتسليم . كما في قوله تعالى : * **يَا أَيُّهَا**

الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَذِنَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ

(٢٠١) بتصرف : القاموس المحيط . للفيروز آبادي . مادة (عـور)

فصل العين - باب الراء . ج ٢ ، ص ٩٧ . ن عالم الكتب . بيروت .

لسان العرب . لابن منظور . مادة (عور) فصل العين - حرف الراء .

ج ٤ ، ص ٦١٥ ، (ن) : دار صادر ، بيروت .

ومختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي . مادة (عور) باب

العين . ص ٤٦١ . ن دار الكتاب العربي .

المصباح المنير . أحمد محمد الفيومي . مادة (عور) كتاب العين

ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية : (١٣) .

(٤) قَمَنٌ : بفتح الميم : أخليق وجدير . وحقيق أن يفعل هكذا ويجوز

بالكسر : قَمَنٌ . ولا يجمع ولا يؤنث .
انظر مختار الصحاح باب القاف . مادة قمن ، ص ٥٥٢ ، المصباح المنير .
كتاب القاف ، مادة قمن ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ
الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ * (١)

٣ - وتطلق العورة على كل ممكن للستر . وعورة الرجل والمرأة هي
سواتهما . والنساء عورة ، جعلها عورة في نفسها لأنها إذا ظهرت يتوقع
الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها لذلك يمكن أن تستر نفسها وتخفيها بحجاب
أو حجاب لثلا تكون سبب الفتنة والفساد والانحراف لامن العور بمعنى
القبح لعدم تحققه في الجميلة من النساء لميل النفوس إليها .

٤ - وتطلق العورة أيضا على كل أمر يستحيا منه : كما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم - احفظ عورتك إلا من زوجك ، أو ماملكت يمينك .
فقال السائل : فإذا كان أحدا خاليا ، قال : * فالله أحق أن يستحيا
منه (٢) فعلى كل مكلف أن يستحي من العورة ، إذا ظهرت من الرجل والمرأة .

٥ - تطلق على ما يحرم النظر إليه . وذلك كالنظر إلى عورة الغير ،
وهو في غفلة أو في غير غفلة منه . والنظر إلى الأجنبية أو العكس .

٦ - وتطلق على ما يجب ستره في الصلاة ، وهي عند الرجل مابين السرة
والركبة ، أما المرأة فكلها عورة إلا وجهها .

(١) سورة النور ، آية (٥٨) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الغسل . باب من اغتسل عريانا وحده
في الخلوة . معلقا ، ج ١ ، ص ٦١

والترمذي في سننه كتاب الأدب . باب ما جاء في حفظ العورة رقم ٢٧٦٩ ،
ج ٥ ، ص ٩٠ . وفي باب ما جاء في حفظ العورة . رقم ٢٧٩٤ ، ج ٥ ، ص ١٠٢
وقال أبو عيسى : هنا حديث حسن " تحقيق أحمد شاكر . ن : دار الباز
وأبو داود في سننه . كتاب الحمام ، باب ما جاء في التعري . رقم : ٤٠١٧ ،
ج ٤ ، ص ٤٠ مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد . ن : دار الباز
وابن ماجه . كتاب النكاح . باب التستر عند الجماع . رقم : ١٩٢٠ ، ج ١ ،
ص ٦١٨ . تحقيق محمد عبد الباقي ن : المكتبة العلمية ، بيروت .
وأحمد في مسنده . ج ٥ ، ص ٣ ، ٤

والحاكم في مستدركه . كتاب اللباس . ج ٤ ، ص ١٧٦ - ١٨٠ ، وقال :
هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي . ن : دار الكتاب
العربي . بيروت والبيهقي في السنن . كتاب النكاح . باب ما تبدي
المرأة من زينتها للمذكورين في الآية من محارمها . ج ٧ ، ص ٩٤ ، ن :
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد . الهند . وحسنه
الألباني في ارواه الغليل . رقم : ١٨٠ .

٢ - العورة شرعا :-

عند البحث في كتب الفقهاء عن تعريف شرعي للعورة ، وجدتهم

يعرفونها بعدة تعريفات ، أذكر منها مايلي :-

عرفها الشيخ منصور البهوتي (١) في عدة مواضع مختلفة ، بأنها :-

سواة الإنسان وكل ما يستحي منه .

أو أنها سواة الإنسان وكل ما يستحي منه إذا نظر إليه (٢) .

وهكذا فإن التعريفين يفيدان معنى واحداً ، كما نص عليه فـي

شروحه حيث قال : إن سواة الإنسان هي قبله ودبره ، وكل ما يستحي منه

إذا نظر إليه ، أي ما يجب ستره في الصلاة أو ما يحرم النظر إليه .

وقد عرفها العيني (٣) من الأحناف بنفس التعريف الأول .

وهذه التعاريف غير مانعة من دخول الغير فيها ، وغير جامعة

لأفراد المعرف ، وذلك لأن :

ففي قوله سواة الإنسان ، تحديد للعورة ، يخرج ماعداها من باقي

الجسد من مسمى العورة كالفخذ ، ومابين السرة والعانة بالنسبة للرجل

والمرأة ، وباقي الجسد بالنسبة للمرأة ، إذا لم يستح صاحبها منها

وهذه الأعضاء تقريبا اتفق جمهور الفقهاء على أنها عورة ، كما سيأتي

بيانه في مكانه .

(١) شرح منتهى الإرادات . للشيخ منصور البهوتي ، ج ١ ، ص ١٤٠ ،

ن : عالم الكتب بيروت .

الروض المربع شرح الشيخ منصور البهوتي . الطبعة السابعة . عالم

الكتب بيروت ، ج ١ ، ص ٤٨ .

كشاف القناع شرح الشيخ منصور البهوتي . تاريخ الطبع ١٤٠٧ . عالم

الكتب بيروت ، ج ١ ، ص ٢٦٤ .

ذكرت هذه التعاريف في كتاب الصلاة فصل شروط الصلاة .

(٢) أيضا ممن ذكر التعريف الثاني : الشيخ مصطفى السيوطي الرحباني

في : مطالب أولى النهي شرح غاية المنتهي ، منشورات المكتتب

الإسلامي ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري . لبدر الدين محمود أحمد العيني

دار إحياء التراث العربي ، ج ٤ ، ص ٧٥

إذن هذه تعاريف غير جامعة لأفراد المعرف لأنها تخرج بعض

الأعضاء التي تعد عورة ، ولا يستحي صاحبها منها من مسمى العورة

وقوله كل ما يستحي منه : هذا اللفظ لا يمنع دخول غير أفراد المعرف

في التعريف ، لأن هناك أفعالا يقوم بها الإنسان يستحي منها ، وهي ليست

من العورة كأن يستحي من أن يراه أحد عاري الرأس ولم يقل أحد مع

أن الرأس ليست عورة عند الرجل ، كما هي عورة عند المرأة .

أو يكون مرتديا ثوبا قصيرا ، فيستحي أن يراه الآخرين ، مع

أن الساق الظاهرة ليست من العورة .

بالإضافة إلى أن الإنسان يستر جميع جسده ، لأنه عورة ، بـ

استحياء من الآخرين ، وذلك كالمرأة مع محارمها ، أو مع النساء المسلمات

والرجل مع محارمه ، أو الرجال المسلمين بعضهم مع بعض .

كما أن هناك عبارات يستحي الإنسان من قولها ، وهي ليست بعورة .

فالتعريف غير مانع من دخول الغير فيه .

وقد بحثت عن تعريف آخر في كتب الفقهاء ، فوجدت بعض علماء

الشافعية (١) يعرفونها بأنها :-

ما يجب ستره في الصلاة ، وما يحرم النظر إليه .

وقد ذهب إلى ذلك أيضا الشيخ أبو إسحاق الحنبلي (٢) والشيخ منصور

(١) انظر : نهاية المحتاج شرح المنهاج ، شمس الدين الرملي ، دار احياء

التراث العربي بيروت ج ٢ ، ص ٥ ، الجمل على شرح المنهج . لذكريا

الأنصاري . دار احياء التراث العربي بيروت . ج ١ ، ص ٤٠٨ . حاشية

الشرقاوي على تحفة الطلاب ، لعبد الله بن حجازي الشافعي . دار

المعرفة بيروت . ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٢) المبدع شرح المقنع لأبي إسحاق الحنبلي الطبعة الأولى عام ١٤٠١ هـ ،

ج ١ ، ص ٣٦٠ . ن : المكتب الاسلامي .

(١)

البهوتي في كتابه .

إلا أن اضافة " في الصلاة " في التعريف ، تخرج مايجب ستتره
خارج الصلاة كالوجه والكفين عند المرأة . مع العلم أنهما عورة عند
بعض الفقهاء كالحنابلة (٢) .

وبذلك يتضح أن هذا التعريف أيضا غير جامع لأفراد المعرف .

وقولهم : ما يحرم النظر إليه بعمومه يدخل ما ليس بعورة مما يحرم
النظر إليه ، وليس بعورة في حد ذاته كالوجه والكفان من المرأة عند
بعض الفقهاء كالحنفية (٣) فإنه يحرم النظر إليهما إذا خيف الفتنة ، ،
وهما ليس بعورة في حد ذاتهما وكذلك عند بعض المالكية (٤) وغير مانع
من دخول الغير فيه .

وأیضا مما يحرم النظر إليه ، وليس بعورة في حد ذاته ، كجسد
ووجه الرجل الأرمـد عند بعض المذاهب .

هذا وقد عرفها الشيخ الباجوري (٥) بأنها مايجب ستتره ، ومايحرم
نظره . ومايجب ستتره عن أعين الناظرين من جسد الإنسان ، يشمل مايجب ستتره
في الصلاة ، وفي غيرها ، مما هو عورة سواء للرجل أو المرأة . ومايحرم
نظره : يشمل باقي الجسد من الإنسان ، مما هو عورة يحرم النظر إليه ، كالنظر
إلى الأجنبية .

(١) انظر : كشاغ القناع . ج ١ ، ص ٢٦٤

(٢) انظر: الانصاف لعلاء الدين المرادوي الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ، ج ١ ،
ص ٤٥٢ - ٤٥٣ . تحقيق محمد حامد الفقي . ن دار إحياء التراث
العربي .

(٣) انظر حاشية العلامة الطحاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار
ج ١ ، ص ١٩١ .

(٤) انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد المعزي
ج ١ ، ص ٥٠٠ .

(٥) انظر حاشية الباجوري للشيخ إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم
المعزي ، ج ١ ، ص ٢٣٨ . ن : دار المعرفة .

وقد كدت أرجح هذا التعريف ، إلا أنني بعد طول تأمل فيه ، وجدته يدخل أجزاء ليست من العورة عند بعض الفقهاء كالوجه والكفان من المرأة مع أنهم ليسوا من العورة عند بعض المذاهب ، إلا أنه يجب سترهم عند خوف الفتنة ، كما يحرم النظر إليهم وكذلك جسد الأمرد إن خيف منه الفتنة وجب ستره ، ويحرم نظرة • ولأجل ذلك رأيت - والله أعلم بصحة ما رأيت - أن يكون تعريف العورة كالآتي :-

العورة شرعا هي : ما يجب ستره من الجسد ، ويحرم النظر إليه لذاته .

فاضافة كلمة (لذاته) تخرج ما يجب ستره ، ويحرم النظر إليه لسبب خارجي ، كخوف الفتنة ، وغير ذلك وبذلك يكون هذا التعريف جامعاً مانعاً .

ولقد فهمت من كتب الفقهاء ما يمكن تطبيق هذا التعريف على ما ذهب إليه المذاهب الأخرى في توضيح العورة • كالحنفية (١) ، والمالكية (٢) والظاهرية (٣) ، وبعض الشيعة (٤) ، من خلال حديثهم عن العورة وأحكامها في كتاب الصلاة ، فصل شروط الصلاة ، وفي كتاب النكاح • وفي كتاب الاستحسان بالنسبة للحنفية وذلك لأنني لم أجد فيما بلغني من كتبهم ، ولم أقع فيها على تعريف محدد للعورة • فهم يذكرون ما يتعلق بها من أحكام ، ويبينون حدودها دون ذكر تعريف شرعي محدد لها .

(١) انظر : كتاب الأصل لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ج ٣ ، ص ٤٨ ، ٧٠ ، ن : دائرة المعارف العثمانية ١٢٨٦ هـ أو غيره من كتب الأحناف كالمبسوط للسرخسي وشرح فتح القدير لابن الهمام مع مافيه من شروح و رد المحتار على الدر المختار • وبدائع الصنائع وتبيين الحقائق للزيلعي وغيرها مما وصلني .

(٢) انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد المغربي المعروف بالخطيب ، ج ١ ، ص ٦٧ وغيره من كتب المالكية كالخرشي وحاشية الدسوقي والفواكه الدواني وبلغة السالك وحاشية العدوي •

(٣) انظر المحلى لعلي بن أحمد بن حزم • دار الآفار الجديدة ، ج ٣ ، ص ٢١٠ ، ج ١٠ ، ص ٣١ - ٣٢

(٤) انظر البحر الزخار لأحمد بن يحيى المرتضى ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، ن : مؤسسة الرسالة وغيرها من كتبهم •

حكم ستر العورة

إن حكم ستر العورة في حالتي الجلوة ، والخلوة ، يشمل الرجل والمرأة عموماً ، ولهذا كان لابد من بيان حكم الستر أولاً ، تمهيداً للدخول في أبواب بحث (أحكام النظر) ، لأن كل منهما مبني على الآخر ولأنه إذا وجب الستر حرم النظر .

الحالة الأولى : حكم ستر العورة (جلوة) :-

اتفق الفقهاء جميعاً على وجوب ستر العورة عن أعين الناظرين

إليها . وفيما يلي نصوصهم التي توضح ذلك ، وهي :-

من نصوص المالكية : ما يذكره الدسوقي في قوله :

" ونص المواق بن شاس : الستر واجب عن أعين الناس " (١) .

ومن فقهاء الحنفية ما يذكره ابن عابدين في كتابه .

:- " ستر عورته ووجوبه عام ، ولو في الخلوة على الصحيح " (٢)

أي أن ستر العورة واجب في الخلوة ، والجلوة على الذكر والأنثى .

وكذلك أيضاً نصت الشافعية . فيقول الشيرازي :

" إن ستر العورة عن العيون واجب " (٣) .

ومن الحنابلة ما يقوله ابن قدامة :- " ستر العورة عن النظر

بما لا يصف البشرة واجب " (٤)

(١) حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٢ . ن : دار الفكر

(٢) رد المحتار . ج ١ ، ص ٤٠٤ . ن : دار الفكر ، ط : ١٣٩٩ هـ

(٣) المذهب . ج ١ ، ص ٧١ . ن : دار المعرفة . بيروت . ط : ١٣٧٩ هـ

(٤) المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ٦١٥ . ن : دار الكتاب العربي ،

ط : ١٣٩٢ هـ

الأدلة

استدل الفقهاء على وجوب ستر العورة جلوة بما يلي :-

من السنة :-

أ - " عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : " قال : قلت : يا رسول الله عوراتنا مانأتي منها ، وما نذر ؟ ! قال : " احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ماملكت يمينك . قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ ! قال : " إن استطعت أن لا يراها أحد ، فلا يرينها . قلت : فإذا كان أحدنا خالياً ، قال : " فالله أحق أن يستحيا منه " (١).

وجه الدلالة :-

هذا الحديث يدل دلالة واضحة على وجوب حفظ العورة ، وسترها عن أعين الناظرين . وذلك لأن الأمر بحفظ العورة يقتضي وجوب سترها ، والمراد بالحفظ الستر .

ب - عن المسور بن مخرمة قال : أقبلت بحجر ثقيل وعلى إزار خفيف ، قال فأنحل إزاري ومعى الحجر لم أستطع أن أضعه حتى بلغت به إلى موضعه فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إرجع إلى ثوبك فخذ ، ولا تمشوا عراة " (٢) .

(١) سبق تخريجه ، ص ٥ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في ، كتاب الحيض ، باب الاعتناء بحفظ العورة

ج ١ ، ص ١٨٤ .

وأخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الحمام ، باب ما جاء في التعري ،

ج ٤ ، ص ١٧٦ .

وجه الدلالة :-

قوله - صلى الله عليه وسلم - : " ارجع إلى ثوبك فخذ " أمر بأخذ الثوب ، الذى كان يرتديه ، فسقط منه ، ليستر به . والأمر يقتضي الوجوب مالم توجد قرينة تصرفه عن ذلك . ويدل هذا على أن أخذ الإزار والتستر به واجب وبالتالي فإن ستر العورة أمر واجب كما قاله ابن حزم : (فصح أن أخذ الإزار فرض) (١) .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " ولا تمشوا عراة " نهى صريح عن التعري . والنهي يقتضي التحريم ، فيكون كشف العورة حرام وهذا دليل آخر على وجوب سترها . أكد ذلك النووي في قوله (ولا تمشوا عراة نهى تحريم) (٢) .

ج - " وعن أبي سعيد الخدري أنه قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن اشتمال الصماء (٣) وأن يجتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء " . (٥)

وجه الدلالة :-

" معنى اشتمال الصماء " هو تجليل الجسد بثوب واحد أو إزار واحد وهو أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم اليسرى ثم يرده. ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً .

-
- (١) المحلى . ج ٣ ، ص ٢١٢
 (٢) شرح صحيح مسلم . ج ٤ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
 (٣) الصماء لغة : من الصمم وهو انسداد الأذن وثقل السمع . وإنما قيل لاشتمال الشملة بالصماء ، لأنه إذا اشتمل بها سد على يديه ورجليه المنافذ كلها ، كأنها لاتصل إلى شيء ، ولا يصل إليها شيء ، كالصخرة الصماء التي ليس فيها فرق ولا صدع انظر لسان العرب . مادة (صمم) (فصل الصاد - حرف الميم) ، ج ٢
 (٤) معنى يجتبي : الاجتباء أن يقعد الإنسان على اليتيه وينصب ساقيه ويجتبي عليهما بثوب أو نحوه أو بيده واسم العقد تسمى الحبة .
 (٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الصلاة ، باب ما يستر العورة ، ج ١ ، ص ٩٦ .

وذكر أبو عبيد أن الفقهاء يقولون : هو أن يشتمل بثوب واحد ويتغطى به ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه (١) .

وفي هذا الحديث نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن اشتغال الصماء ، لأنها تؤدي إلى كشف العورة ، والنهي عن كشف العورة يقتضي التحريم فإذا حرم كشفها وجب سترها .

د - " عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - يحدث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان ينقل معهم الحجارة للكعبة ، وعليه إزاره ، فقال له العباس عمه : يا ابن أخي لو حلت إزارك ، فجعلته على منكبيك دون الحجارة . قال : فحله فجعله على منكبيه ، فسقط مغشياً عليه ، فما رأى بعد ذلك اليوم عريانا - صلى الله عليه وسلم - " (٢) .

ومحل الشاهد :-

" فسقط مغشياً عليه " وقوله " فما رأى بعد ذلك اليوم عريانا " فان سقوط النبي - صلى الله عليه وسلم - مغشياً عليه لانكشاف عورته - بعد أن حل إزاره - دليل على استقباح ظهورها لأعين الناظرين ، وشدة كراهته لانكشاف عورته ، وإنكاره لذلك بدلالة أنه لم ير عريانا بعد ذلك اليوم . وهذا يدل على تحريم كشف العورة ، ووجوب سترها .

(١) انظر لسان العرب ، مادة (شمل) فصل الشين - حرف اللام ، ج ١٢ ، ص ٣٤٦ . مختار الصحاح مادة (شمل) باب الشين . ومادة (صمم) باب الصاد) ، ص ٣٤٧ - ٣٧٠ . المصباح المنير . ج ١ ، ص ٣٢٣ ، ٣٤٨ مادة (شمل) كتاب الشين ومادة (صمم) كتاب الصاد (

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب الصلاة / باب كراهية التعري في الصلاة . ج ١ ، ص ٧٦

وأخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الحيض / باب الاعتناء بحفظ العورة م ١ ، ج ١ ، ١٨٤ .

هـ - " عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال:

" اياكم والتعري ، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمهم " .

قال أبو عيسى : (هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه) (١) .

وجه الدلالة :-

في هذا الحديث تحذير من العري في جميع الأحوال ، عدا حالة الغائط والجماع ، وذلك استحياءً ممن لا يفارقنا إلا في تلك الحالات كالملأكة والجن . وهذا يدل على حرمة التعري لما فيه من التحذير ، الذي يؤدي إلى وجوب ستر العورة .

== قال العيني تعليقا على حديث عمر بن دينار :-

قال هذا حديث من مراسيل الصحابة - رضي الله عنهم - فان جابر لم يحضر القضية وهي حجة .

(عمدة القاري ، ج ٤ ، ص ٧١ . ن : دار إحياء التراث العربي) .

وقال النووي في شرحه . تعليقا :-

هذا الحديث مرسل صحابي والعلماء من الطوائف متفقين على الاحتجاج بمرسل الصحابي .

(شرح صحيح مسلم ، ج ٤ ، ص ٣٣ ، ص ٣٤) . ن : دار إحياء التراث العربي ط ١٣٩٢ هـ . وقال ابن قدامة :-

مراسيل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - مقبولة عند الجمهور .

(روضة الناظر وجنة المناظر ، ص ٦٤) . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١) أخرجه الترمذي في سننه بشرح عارضة الأخوذي أبواب الأداب ، باب

الاستتار عند الجماع ، ج ١٠ ، ص ٢٤١ .

ثالثاً : إجماع :-

أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على وجوب ستر العورة عن العيون .

وممن ذكر الإجماع :-

الإمام النووي - وعمر بركات المكي - وابن رشد ، وأحمد بن

يحيى المرتضى .

وهذه نصوصهم الدالة على ذلك :-

يقول النووي (١) : " ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع " .

ويقول عمر بركات المكي (٢) : " ستر العورة واجب بالإجماع " .

ويقول ابن رشد (٣) : " اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض

باطلاقيه " .

ويقول أحمد المرتضى (٤) : " يجب ستر العورة المفلطة من غير

من له الوطاء إجماعاً " .

رابعاً : الأدلة العقلية :-

إن كشف العورة سبب للنظر الذي هو ذريعة للزنا ، وضياع للأنساب ،

فمن باب حفظ النسل والعرض ، وسداً للذريعة ، يحرم كشف العورة ، ويجب

سترها .

(١) المجموع . ج ٣ ، ص ١٦٥ . ن : دار الفكر

(٢) فيض الآله المالك . ج ١ ، ص ٩٥ .

(٣) بداية المجتهد . ج ١ ، ص ٨٢ . ن : دار الفكر

(٤) البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٧٥ .

الخلاصة :-

مما تقدم من نصوص الفقهاء وأدلتهم من الكتاب والسنة والإجماع يتضح وجوب ستر العورة ، وحرمة كشفها لأعين الناظرين . لما في كشفها من قبح يسيء صاحبها ، كما قال بعض الفقهاء : سميت سوءة ، لأن كشفها يسوء صاحبها ، وسميت عورة لقبح ظهورها ، وكشفها مخالفة للمروءة والحياء والعرف ، الذي نشأ عليه الناس . والفطرة التي جبل الله عليها خلقه . وينزل بالإنسان إلى مستوى الحيوان ، وإلى الجاهلية التي أبطلها الإسلام ، الذي كرم الإنسان ورفع من شأنه ، بأن أنزل الله لعباده لباساً يـواري سواتهم ويستتر عوراتهم ، ويجملهم به .

الحالة الثانية : حكم ستر العورة خلوة :-

من المعلوم أن الإيمان بالله عقيدة المسلم التي يجب أن يتحلى بها ، ومن شعب الإيمان الحياء . كما قال - صلى الله عليه وسلم - :
 " الحياء من الإيمان " (١) وهو خلق يزكي النفس ، ويظهرها من الآثام ،
 ويمنعها من فعل القبائح ، ويردعها عن المنكر ، ويحثها على فعل
 الخير والبر . وهو يقوم الأخلاق ، ويهذب الأعمال ، ويحسن السلوك . فهو
 خلق ماتحلى به مسلم إلا رفعه . وأولى الحياء هو الحياء من الله
 - سبحانه وتعالى - : " فالله أحق أن يستحيا منه " (٢) .

ومن حياء المرء من الله ستر العورة ، حتى في حال الخلوة .

وقد تقدم ذكر العورة ، وحكم سترها عن أعين الناس طاعة لله
 ولرسوله ، واستحياؤه منه ، ومن خلائقه ، ولابد من متابعة الحديث عن
 العورة ، وحكم سترها خلوة ، حين يؤمن النظر إليها من الناس ، حيث
 لا يراها إلا الله سبحانه وتعالى ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى
 الصدور ، يرى عبده المستور ، كما يرى المكشوف ، لكن يراه مثادباً
 خيراً من أن يراه تاركاً للأدب .

فالإنسان عندما يكون في خلوته قد يتساهل في كشف عورته حيث
 لا عين ترى ، ولا يوجد من ينظر إليه سوى الله سبحانه . فلا يحرص على
 سترها وحفظها ، كما يفعل ذلك أمام الآخرين .

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الحياء من الإيمان ، ج ١ ،

ص ١٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥ .

ولكن حياءاً من الله ، وتأديبا أمامه سبحانه وتعالى ، وتكريماً
لملائكته ، وللمخلوقات الأخرى التي ترى ولا ترى . تستر العورة في حالة
الخلوة .

ولكن هل هذا الستر أمر واجب ، أم غير واجب ؟
وهذا الأمر فيه وجهان :-

أحدهما :-

الوجوب : وهو أصح الوجهين عند كل من الشافعية والحنابلة
والأحناف .

ثانيهما :-

عدم الوجوب : وهو قول المالكية ، والمرجوح عند الشافعية وأحد
أقوال الحنابلة ، وقول للأحناف أيضا .
وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء المثبتة لأرائهم ، وهي :-

نصوص أصحاب الوجه الأول :-

وهم القائلون بوجوب ستر العورة في حال الخلوة :-

أولا : الشافعية :-

قال النووي : " ستر العورة يجب وفي الخلوة على الأصح " (١) .
ويقول في موضع آخر : " ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع ،
وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة " (٢) .

من هذه النصوص يتضح أن ستر العورة في حال الخلوة عند الشافعية
فيه وجهان • وأصح الوجهين الوجوب •

كذلك نص على ذلك الشيخ زكريا الأنصاري (٣) ، والشيخ الشرقاوي (٤)
في حاشيته وغيرهم •

ثانيا : من نصوص الحنابلة :-

ما يذكره علاء الدين : " إن لم تكن حاجة فالصحيح من المذهب أنه
يحرم " (٥) قاله في وجوب ستر العورة وحرمة كشفها في كتاب الصلاة •
ويقول أبو اسحاق الحنبلي : " يجب سترها مطلقا حتى خلوة عن نظر
نفسه لأنه يحرم كشفهما خلوة بلا حاجة ، فيحرم نظرها ، لأنه استدانة
لكشفها المحرم وقال أبو المعالي : فهل يجب عن نفسه إذا خلا ؟ فيه وجهان :
أحدهما : يجب الستر عن الملائكة والجن " (٦) وهو الذي يهمني هنا - وهو
وجوب الستر في الخلوة - لأنه سيأتي ذكر الوجه الثاني في مكانه - •

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين • الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ ، ج ١ ، ص ٢٨٢ • ن : المكتب الاسلامي

(٢) المجموع شرح المذهب • للامام زكريا يحيى النووي • ج ٣ ، ص ١٦٦ •

(٣) انظر : الجمل على شرح المنهج • ج ١ ، ص ٤١٠ من : دار احياء التراث العربي

(٤) حاشية الشرقاوي • ج ١ ، ص ١٧٣ •

(٥) الإنصاف • ج ١ ، ص ٤٤٧ •

(٦) المبدع • ج ١ ، ص ٣٦٠ •

وقد ذكر الشيخ منصور البهوتي في عدة مواضع :- (١)

قال : " وحتى خلوة فيجب ستر العورة ، كما يجب لو كان بيــــن

الناس " .

وقال أيضا : " ويجب ستر العورة حتى خارجها - أي الصلاة - وحتى

في خلوة وحتى في ظلمة " .

وقال أيضا : " يجب سترها مطلقا حتى خلوة عن نظر نفسه .. " .

وقال في موضع آخر : " فيجب سترها حتى نفسه ، وخلوة ، وفي ظلمة

إذن هذه النصوص تثبت قول الحنابلة الراجح والأصح في وجوب ستر

العورة خلوة .

ثالثا : الحنفية :-

نص ابن عابدين على وجوب ستر العورة ، فقال :-

" وستر عورته ووجوبه عام ، ولو في الخلوة على الصحيح " (٣) .

أي أن الصحيح وجوب ستر العورة خلوة .

ويقول الشيخ الطحطاوي :-

(" قوله ولو حكما " - أي ولو كان الستر حكما ، كستر المنفرد ،

لأنه عن حق الله تعالى ، وهو لا يخفى عليه شيء " .

وأعلم أن الستر يشتمل على حق الله ، وحق العباد ، وهو وإن كان

يراعي في الجملة بسبب استتاره عنهم ، فحق الله تعالى ليس كذلك .

والستر وإن كان لافائدة منه بالنسبة إليه ، إلا أن فاعله يراه

متأدياً ، وتاركه مسيئاً . وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه ..

ويقول " ستر عورته ووجوبه عام ولو في الخلوة على الصحيح إلا لغرض

صحيح " (١)

(١) انظر : كشف القناع . ج ١ ، ص ٢٦٥ ، شرح منتهى الإرادات . ج ١ ص ١٤٦

(٢) رد المحتار على الدر المختار . ج ١ ، ص ٤٤٠ ن : دار الفكر . ط : ١٣٩٩ هـ

(٣) حاشية العلامة الطحاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب

الإمام أبي حنيفة النعمان . ج ١ ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

ثانيا : نصوص الفقهاء القائلين بعدم الوجوب :-

أي عدم وجوب ستر العورة في حال الخلوة ، ولكنه يكره كشفها
لغير حاجة ، ويستحب سترها .

وقد جاء ذلك في عدة نصوص من كتبهم وكانت كما يأتي :-

المالكية :-

قال سيدي خليل : " يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة ، ويكره
التجرد لغير حاجة " (١) .

وقال الشيخ الدسوقي : " وأما كشف السواتين وماقاربهما فـ في
الخلوة فمكروه " (٢) .

يتضح على ضوء هذين النصين أن كشف السواتين أي العورة المغلظة
في الخلوة جائز إلا أنه يكره ، ويستحب الستر . فالستر مندوب والكشف
مكروه .

والقول المرجوح عند الشافعية ذكره الشيرازي :

بقوله : " لا يجب الستر لأن المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من
ينظر فلم يجب الستر " (٣) .

وقد سبق ذكر الصحيح فيكون هذا القول ضعيف نص على ذلك

النووي بقوله : " وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة " وهذا يدل على أن
عدم وجوبه وجه ضعيف .

(١) سيدي خليل بشرح الخرخشي . ج ١ ، ص ٢٤٨ . ن : دار صادر

(٢) حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٥ . ن : دار الفکر

(٣) المذهب . ج ١ ، ص ٧١ .

وأحد الوجهين عند الحنابلة :-

نص عليه أبو إسحاق : بقوله :

" فهل يجب عن نفسه إذا خلا ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يجب الستر
عن الملائكة والجن . والثاني : يجوز ^(١) فقوله يجوز يدل على عدم وجوب
الستر خلوة .

ومن أقوال الحنفية ما ينص عليه الزيلعي في قوله :-

" وعامتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه ، لأنها ليست بعورة فهي
حق نفسه ، لأنه يحل له مسها ، والنظر إليها " (٢) .

ومن فقهاء الشيعة يقول الشيخ أحمد المرتضى :-

" ويكره كشف العورة في الخلوة لأجل الملائكة عليهم السلام " (٣) .

(١) المبدع . ج ١ / ص ٣٦٠ .

(٢) تبیین الحقائق . ج ١ ، ص ٩٥ . ن دار المعرفة .

(٣) انظر : البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٧٦ .

الأدلة

أولا : أدلة القائلين بوجوب ستر العورة في الخلوة :-

وهو رأي جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة والأحناف .

وقد استدلووا بما يأتي :-

من السنة :-

١ - حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول

الله عوراتنا مانأتي منها وما نذر ؟ قال : (إحفظ عورتك إلا من زوجتك

أو ماملكت يمينك فقال : الرجل يكون مع الرجل . قال : إن استطعت

أن لا يراها أحد ، فأفعل قلت : الرجل يكون خاليا ؟ قال : فالله أحق

أن يستحيا منه " (١) .

وجه الدلالة :-

أ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إحفظ عورتك " أمر يقتضي

الوجوب ، يدل على أن ستر العورة واجب مطلقا ، لأن عموم الأمر في الحديث

يستدعي حفظ العورة بسترها ، وعدم كشفها إلا على من استثناهم النص ، وهم

الزوجة وملك اليمين . وحالة الخلوة التي يجب فيها الستر ، تدخل تحت

عموم الأمر ، لما يعنيه إطلاق الأمر بالستر في جميع الأحوال والحالات

والأوقات ، عدا ما استثناه النص .

ب - يؤكد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " قلت والرجل

يكون خاليا . قال : فالله أحق أن يستحيا منه " فهو صريح الدلالة فسي

حفظ العورة وسترها حتى حال الخلوة .

(١) سبق تخريجه . أنظر ص ٥ .

و في اطلاق الأمر في أول الحديث بدون تقييد بوجود ناظر أو عدمه

وتعليل الحكم بالحياء من الله • دليل يوجب سترها مطلقا حتى في الخلوة •

٢ - عن عبد الله بن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال : " اياكم والتعري ، فإن معكم من لا يفاركم إلا عند الغائط ، وحين

يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمهم " (١) •

وجه الدلالة :-

قوله : " وإياكم والتعري " فيه تحذير من التعري مطلقا وهذا

التحذير يفيد أن كشف العورة حرام مطلقا في جميع الأحوال ، حتى حالة

الخلوة ، عدا ما استثنى النص وهو الغائط والجماع • وإذا كان كشفها

حرام ، كان سترها واجب في كلا الحالتين الخلوة والجلوة •

(١) أخرجه الترمذي في سننه أبواب الأداب / باب ما جاء في الاستتار

عند الجماع • رقم ٢٨٠٠ • ج ٥ ، ص ١٠٤ •

وذكره ابن الأثير الجزري في كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول •

ج ٦ ، ص ٢٩٨ • تحقيق محمد حامد الفقي • ن : دار احياء التراث

العربي ط : ١٤٠٤ هـ

ثانيا : أدلة القائلين بعدم الوجوب :-

استدل الفريق الثاني بما يأتي :-

أولا : " ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ، ينظر بعضهم إلى بعض وكان موسى يغتسل وحده . فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه (آدر) (١) فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ، ففر الحجر بثوبه ، فخرج موسى في أثره يقول : ثوبي يا حجر . حتى نظر بنو إسرائيل إلى موسى ، فقالوا : والله ما بموسى من بأس . وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضربا " (٢) .

وجه الدلالة :-

قال العيني فيه :

الحديث فيه دليل على إباحة التعري في الخلوة للغسل وغيره بحيث

يأمن أعين الناس " (٣) .

ثانيا : يروى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

عليه وسلم - قال : بينما أيوب يغتسل عريانا ، فخر عليه جراد من ذهب ،

فجعل أيوب يحتش في ثوبه ، فناداه : ربه يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى؟

قال : بلى وعزتك ، ولكن لاغنى بي عن بركتك " (٤) .

(١) آدر : الأدرة : نفخة في الخصية . والمأدور الذي ينفث صفاته ، فيقع قصبه في صفته ، ولا ينفث الا من جانبه الأيسر ، وقيل : هو الذي يصيبه فتق في إحدى خصتيه . آدر والاسم . الأدرة بالضم . وخصية آدر : عظيمة بلا فتق . ورجل آدر بيتن الأدرة . (انظر: لسان العرب مادة (آدر) فصل الهمزة - حرف الراء . ج ٤ ، ص ١٥ ، القاموس المحيط مادة (آدر) فصل الهمزة باب الراء . ج ١ ، ص ٣٦٣)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب الغسل / باب من اغتسل عريانا وحده .

في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل . ج ١ ، ص ٧٣ بلفظه .

وأخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الطهارة ، باب جواز الاغتسال عريانا في

الخلوة . ج ١ ، ص ١٨٣ .

(٣) عمدة القاري . ج ٣ ، ص ٢٣١ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الغسل ، باب من اغتسل عريانا وحده

في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل . ج ١ ، ص ٧٤ .

وجه الدلالة

هذا نص صريح في دلالة على أن نبي الله أيوب - عليه السلام -
كان يغتسل عريانا . وهذا يدل على جواز التعري ، وكشف العورة حال

الإغتسال وفي الخلوة .

وعتابه سبحانه له على جمع الجراد ، ولم يكن على الإغتسال

عريانا مما يدل على جواز التعري في الخلوة .

كما ذكر ذلك الشوكاني :-

“ قال : قال ابن بطال وجه الدلالة من الحديث أن الله عاتبه

على جمع الجراد ، ولم يعاتبه على الإغتسال عريانا ، فدل على جوازه ” (١)

(١) نيل الأوطار للشوكاني . ج ١ ، ص ٣١٨ . ن : دار الفكر

مناقشة الأدلة

بعد الاطلاع على نصوص الفقهاء في حكم ستر العورة حالة الخلوة

وأدلة كلا الطرفين القائلين بالوجوب ، والقائلين بعدمه .

يمكن القول بما يأتي :-

إن القائلين بالوجوب استدلوا بحديث بهز بن حكيم وبقول ابن حجر

العسقلاني فيه : إن ظاهر الحديث يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز

مطلقا . وكذلك باقي أدلتهم فظاهرها يدل على وجوب الستر حالة الخلوة .

وأما القائلون بعدم الوجوب فقد استدلوا على جوازه بقصة موسى

وأيوب عليهما السلام . ووجه الدلالة منه - على ما قاله ابن حجر نقلا عن

ابن بطل قال - انهما ممن أمرنا بالاقتداء به . وهذا إنما يأتي على

رأي من يقول : إن شرع من قبلنا شرع لنا .

وقد استدل القائلون بذلك من الأصوليين بما يأتي (١) :-

أولا : من القرآن الكريم :-

١ - قوله تعالى : * أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَهُ * (٢)

فأمره سبحانه وتعالى لرسوله بالاقتداء بهدي من قبله من الرسل وشرعهم

من هداهم فوجب عليه اتباعه . والأخذ بشرع من قبله .

٢ - قوله تعالى : * إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ * (٣)

وقوله تعالى : * شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا * (٤)

فدل على وجوب اتباعه لشرعة نوح عليه السلام .

(١) انظر في ذلك : روضة الناظر . ص ٨٢ ، ٨٣ المطبعة السلفية القاهرة ١٣٩٦ هـ
الاجكام اللامدي . ج ٤ ، ص ١٩٠ ن : دار الكتب العلمية . ط : ١٤٠٣ هـ
وفواتح الرحموت المطبوع مع المستصفي . ج ٢ ، ص ١٨٥ . ن : دار الكتب
العلمية . ط : ١٤٠٠ هـ

(٢) سورة الأنعام - آية (٩٠)

(٣) سورة النساء ، آية (١٦٣)

(٤) سورة الشورى ، آية (١٣)

٣ - قوله تعالى : * ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ * (١)

فالله يأمر رسوله - عليه الصلاة والسلام - باتباع ملة ابراهيم عليه السلام -
والأمر للوجوب .

٤ - قوله تعالى : * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا
الَّذِينَ اسْلَمُوا * (٢) .

والنبي محمد - عليه أفضل الصلاة والسلام - من جملة النبيين الذين
يجب عليهم الحكم بالتوراة وهي من شرع من قبلنا .

٥ - قوله تعالى : * وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ
هُمُ الْكَافِرُونَ * (٣) .

والشرائع السابقة مما أنزل الله على أنبيائه ورسله فوجب الحكم
بها " .

(١) سورة النحل ، آية : (١٢٣) .

(٢، ٣) سورة المائدة ، آية : (٤٤) .

ثانيا: من السنة :-

١ - عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ماتجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا : نفضحهم ، ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجم فأتوا بالتوراة، فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم : فقالوا : صدقت يا محمد ! فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرجما .. (٢) فهذا النبي - صلى الله عليه وسلم - يرجع إلى التوراة في رجم اليهودي . مما يدل على أن شرع من قبلنا شرع لنا .

٢ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وفيه يقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله - عز وجل - قال : * وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي * (٣) .. (٤) والآية فيها خطاب المولى لرسوله موسى - عليه السلام - فأمرنا بالقضاء لما كان في شرع موسى ، فيكون شرعه واجب الإتيان .

- (١) أنظر: فواتح الرحموت / مطبوع مع المستصفى . ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الأحكام للآمدي . ج ٢ ، ص ١٩٤ ، روضة الناظر . ص ٨٣ .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب قوله تعالى : * يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وأن فريقا منهم يكتمون الحق وهم يعلمون * ج ٢ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .
- (٣) سورة طه آية (١٤) .
- (٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن صلاة أو نسيها . ج ١ ، ص ٢٢٨ . تحقيق محمد فوءاد عبد الباقي . رقم : ٦٩٧ ن : دار المكتبة العلمية .

٣ - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قدم النبي -

- صلى الله عليه وسلم - المدينة ، فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال:

ما هذا ؟ قالوا هذا يوم صالح . هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم ، فصامه موسى قال فأنا أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه " (١) .

فهذا ما صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وآله وأصحابه في

صوم يوم عاشوراء حين أخبر أن يهودا يصومونه إقامة لسنة موسى عليه السلام

وقال أنا أحق بهذا .

٤ - " عن أنس - رضي الله عنه - أن الربيع - وهي ابنة النضر

كسرت ثنية جارية ، فطلبوا الأرش ، وطلبوا العفو ، فأبوا . فأتوا النبي

- صلى الله عليه وسلم - ، فأمرهم بالقصاص فقال أنس بن النضر : أتكسر

ثنية الربيع يارسول الله ، لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته فقَالَ :

يا أنس كتاب الله القصاص فرضي ، القوم وعفوا . فقال النبي - صلى الله

عليه وسلم - إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره زاد الفزاري عن

حميد عن أنس : ثم رضي القوم ، وقبلوا الأرش " (٢)

فهذا قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السن بالقصاص

وليس في القرآن قصاص في السن إلا في قوله تعالى : * وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ * (٣)

وهو نص لما جاء في التوراة . مما يثبت أن شرع من قبلنا شرع لنا ، فيجب

الإتباع .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء

ج ١ ، ٣٤١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلح ، باب الصلح في الديه .

ج ٢ ، ص ١١٣ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب القسامة ، باب إثبات القصاص في

الأسنان وما في معناها . م ٣ ج ٥ ، ص ١٠٦ .

(٣) المائدة ، آية (٤٥) .

ثالثا : من المعقول :-

" إن شرع من قبلنا حكم الله تعالى ، فيلزم المكلفين الذين وجدوا زمن الخطاب وبعده ، مالم يظهر ناسخ يرفعه الحكم به " (١) .

ثم يقول الشوكاني (٢) وابن حجر العسقلاني (٣) نقلا عن ابن بطال:

" وجه الاستدلال بهذين الحديثين - أي حديث أيوب وموسى عليهما

السلام - السابقين - ممن أمر بالاعتداء به . أن النبي - صلى الله عليه

وسلم - قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما ، فدل على موافقتهما لشرعنا

والا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه " .

(١) أنظر : روضة الناظر . ص ٨٢ ، الأحكام للآمدي . ص ٤ ، ص ١٩٠ .

وفواتح الرحموت . ج ٢ ، ص ١٨٥ .

(٢) نيل الأوطار . ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٣) فتح الباري . ج ١ ، ص ٣٨٦ . ن : مكتبة الكليات الأزهرية . ط : ١٣٩٨ هـ

أدلة القائلين أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا :-

وبعد التعرض لأقوال الأصوليين في أن : (شرع من قبلنا شرع لنا)
واستدلالهم بذلك من القرآن والسنة والمعقول لا بد من ذكر ما استدل به
القائلون بأنه ليس بشرع لنا ، من الكتاب والسنة وهي كما يلي :-

أولا : من القرآن :-

" قوله تعالى : * الْكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا * (١)

فدل على أن كل نبي اختص بشريعة لم يشاركه فيها غيره .

ثانيا : من السنة :-

١ - عن جابر بن عبد الله الأنصاري - قال : قال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي كان كل نبي

يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود واحلت لي الغنائم ولم تحل

لأحد قبلي وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا فأيما رجل أدركته الصلاة

صلى حيث كان ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر وأعطيت الشفاعة " (٢) .

محل الشاهد :-

قوله - صلى الله عليه وسلم - : " بعثت إلى الأحمر والأسود وكل

نبي بعث إلى قومه خاصة " . فدل على أن كل نبي يختص شرعه قومه ومشاركتنا

لهم تمنع الاختصاص .

(١) سورة المائدة ، آية (٤٨) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة . ج ٢ ، ص ٦٣

٢ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لما بعث معاذًا إلى اليمن قال : بم تحكم ؟ (١) فذكر الكتاب والسنة والاجتهاد ولم يذكر شرع من قبلنا وصوبه - صلى الله عليه وسلم - ولو كانت من مدارك الأحكام لم يجز العدول إلى الاجتهاد إلا بعد العجز عنها فإن قيل إندرجت التوراة والإنجيل تحت الكتاب فإنه إسم جنس يعم كل كتاب . قلنا : إطلاق إسم الكتاب لا يفهم منه المسلمون غير القرآن ، كيف ولم يعهد من معاذ تعلم شيء من هذه الكتب ولا الرجوع إليها .

٣ - " أنه لو كان النبي - عليه السلام - متعبدا بشريعة من قبله ، وكذلك أمته ، لكان تعلمها من فروض الكفايات . كالقرآن والأخبار ، ولوجب على النبي - عليه السلام - ، مراجعتها ، وأن لا يتوقف على نزول الوحي أحكام الوقائع التي لاخلو للشرائع الماضية عنها ، ولوجب أيضا على على الصحابة بعد النبي - عليه السلام - مراجعتها والبحث عنها ، والسؤال لناقليها عند حدوث الوقائع المختلف فيها فيما بينهم . كمسألة الجسد ، والعول ، وبيع أم الولد ، والمفوضة ، وحد الشرب ، وغير ذلك ، على نحو بحثهم على الأخبار النبوية في ذلك ، وحيث لم ينقل شيء من ذلك ، علم أن شريعة من تقدم غير متعبدة بها لهم .

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الأقضية . باب اجتهاد الرأي في القضاء . رقم (٣٥٩٢) . ج ٣ ، ص ٣٠٣ . وأخرجه البيهقي في سننه . كتاب آداب القاضي . باب ما يقضى به القاضي ويفتى به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحد من أهل دهره ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان . ج ١ ، ص ١١٤ وذكر له عدة شواهد . ن : دار المعرفه . ط : ١٣٥٣ هـ

٤ - أنه لو كان متعبدا بإتباع شرع من قبله إما في الكل أو البعض لما نسب شيء من شرعنا إليه على التقدير الأول ولاكل الشرع إليه على التقدير الثاني ، كما لا ينسب شرعه عليه السلام إلى من هو متعبد بشرعه من أمته ، وهو خلاف الإجماع من المسلمين .

٥ - إجماع المسلمين على أن شريعة النبي - عليه السلام - ناسخة لشريعة من تقدم ، فلو كان متعبداً بها ، لكان مقرراً لها ومخبراً عنها ، لانساختها ، ولا مشرعاً وهو محال . (١) .

(١) انظر : فواتح الرحموت . ج ٢ ، ص ١٨٥ . الأحكام للآمدي . ج ٤ ، ص ١٩٤ . روضة الناظر وجنة المناظر . ص ٨٣ .

مناقشة أدلة القائلين بالإتباع :- (١)

(وفي الإجابة على الآيات التي جاء فيها الأمر بإقتفاء الأنبياء السابقين ، والإقتداء بهم ، والسير على هديهم صلوات الله عليهم وسلامه وعلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

بأن ذلك إقتفاء المأمور به المراد به التوحيد في العقائد ، والكلديات الخمس : من حفظ الدين ، والعقل ، والنفس ، والنسب ، والمال ، وليس عاما ضرورة أن بعضها منسوخة البتة .

ثم إنه أمر بإتباع هدى جميعهم ، وماوصى به جملتهم ، وشرايعهم المختلفة من ناسخة منسوخة ، فيدل على أنه أراد الهدى المشترك ، لأن الملة عبارة عن أصل الدين بدليل قوله تعالى : * وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ * (٢) ولايجوز تسفيه الأنبياء الذين خالفوا شريعة إبراهيم عليه السلام والهدى والنور أصل الدين والتوحيد .

وأجيب عن قوله تعالى : * إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ * (٣)

أنه لادلالة له على أنه موحى إليه بعين ما أوحى به إلى نوح والنبیین من بعده ، حتى يقال بإتباعه لشريعتهم ، بل غايته أنه أوحى إليه ، كما أوحى إلى غيره من النبیین قطعاً . لاستبعاد ذلك وإنكاره . وبتقدير أن يكون المراد به ، أنه أوحى إليه بما أوحى به إلى غيره من النبیین فغايته أنه أوحى إليه بمثل شريعة من قبله ، بوحى مبتدئ لا بطريق الإتباع لغيره .

(١) انظر المراجع السابقة

(٢) سورة البقرة - آية (١٣٠)

(٣) سورة النساء - آية (١٦٣) .

(١) وأجيب : عن قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ *

أن المراد من الدين إنما هو أصله التوحيد ، لما أندرس من شريعته ولهذا لم ينقل عن النبي عليه السلام البحث عن شريعة نوح . وذلك مع أن التعبد بها في حقه ممتنع ، وخص نوحا بالذكر مع اشتراك جميع الأنبياء في الوصية بالتوحيد ، تشريفا له وتكريما . كما خص روح عيسى بالاضافة إليه ، والمؤمنين بلفظ العباد .

وأجيب : عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ

(٢)

إِبْرَاهِيمَ ﴾ *

أن المراد بلفظ الملة إنما هو أصول التوحيد ، وإجلال الله بالعبادة دون الفروع الشرعية ، ويدل على ذلك أربعة أوجه :-

١ - أن لفظ الملة لا يطلق على الفروع الشرعية بدليل أنه لا يقال ملة الشافعي ، وملة أبي حنيفة ، لمذهبيهما في الفروع الشرعية .

٢ - أنه قال عقيب ذلك ﴿ مَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٣) ذكر ذلك في مقابلة الدين ، ومقابل الشرك إنما هو التوحيد .

(٤)

٣ - أنه قال : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ * ولو كان المراد الأحكام الفرعية لكان من خالفه فيها من الأنبياء سفيها ، وهو محال .

٤ - أنه لو كان المراد من الدين فروع الشريعة لوجب على النبي عليه السلام ، البحث عنها ، لكونه مأمورا بها ، وذلك مع كون

إندراسها ممتنع .

(١) سورة الشورى آية (١٣)

(٢) ، (٣) سورة النحل آية (٢٣)

(٤) سورة البقرة آية (١٣٠)

ثم وإن سلمنا أن المراد بالملة الفروع الشرعية ، غير أنه إنما
وجب عليه إتباعها بما أوحى . ولهذا قال : * ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ *

أجيب عن :

قوله تعالى : * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ * إلى قوله * يَحْكُمُ بِهَا

النَّبِيُّونَ * صيغة اخبار لاصيغة أمر ، وذلك لا يدل على وجوب إتباعها .

وبتقدير أن يكون ذلك أمراً ، فيجب حمله على ما هو مشترك الوجوب
بين جميع الأنبياء . وهو التوحيد دون الفروع الشرعية المختلف فيها
فيما بينهم ، لإمكان تنزيل لفظ النبيين على عمومهم ، بخلاف التنزيل
على الفروع الشرعية . كيف وإن هذه الآيات متعارضة ، والعمل لجميعها
ممتنع ، وليس العمل ببعض أولى من البعض .

وأجيب عن قوله تعالى : * أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده *

أنه إنما أمره بإتباع هدى مضاف إلى جميعهم ، مشترك بينهم دون ما وقع
به الخلاف فيما بينهم ، والناسخ والمنسوخ منه لاستحالة إتباعه وإمثاله .
والهدى المشترك فيما بينهم إنما هو التوحيد ، والأدلة العقلية الهادية
إليه ، وليس ذلك من شرعهم في شيء . ولهذا قال * فبهداهم اقتده * ولم
يقُلْ بهم .

وبتقدير أن يكون المراد من الهدى المشترك ما اتفقوا فيه من

الشرائع دون ما اختلفوا فيه في اتباعه له ، إنما كان بوحى إليه ، وأمر

مجدد ، لا أنه بطريق الاقتداء بهم .

الجواب على الخبر :-

١ - رجوع النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى التوراة في رجم اليهودية . إنما كان لإظهار صدقه فيما كان قد أخبر به من أن الرجم مذكور في التوراة ، وإنكار اليهود ذلك ، لا لأن يستفيد حكم الرجم منها وكذلك فإنه لم يرجع إليها فيما سوى ذلك .

٢ - أنه لم يذكر الخطاب مع موسى لكونه موجباً لقضاء الصلاة عند النوم والنسيان ، وإنما أوجب ذلك بما أوحى إليه ، ونبه على أن أمته مأمورة بذلك كما أمر موسى عليه السلام .

٣ - وأجيب عن القصص في السن : أن كتابنا مشتمل عليه في قوله تعالى : * فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ * (١) وهو عام في السن وغيره .

٤ - الإجابة عن الدليل العقلي :-

جاء الإجماع على أن شريعتنا ناسخة للشرائع التي قبلنا ، والتعبد بالمنسوخ حرام .

رد عليه : بأنها ناسخة لبعضها ، لما خالفها من الأحكام ، لا مطلقاً لجميعها . حتى لا يكون الكل حجة كالقصص ، وحد الزنا ، وغيرهما . فإنها ثابتة غير منسوخة .

أجيب : أن شريعتنا ناسخة للشرائع السالفة يفهم منه أمران :-

أحدهما : رفع أحكامها "فما لم يثبت رفعه من تلك الأحكام بشرعه ضرورة استمراره فلا يكون ناسخاً له .

الثاني : أنه غير متعبد بها . ولا يلزم من مخالفة دلالة الدليل على

أحد مدلوليه مخالفته بالنظر إلى المدلول الآخر .

مناقشة القائلين بالمنع :-

١ - أجاب عن الآية :-

أن المشاركة في بعض الشريعة لاتمنع نسبتها بكمالها إلى المبعوث
نظراً إلى الأكثر .

٢ - الدليل الثاني والثالث :-

يندفعان بكون الشريعة الأولى لم تثبت بطريق موشوق به بل قد أخبر
الله بتحريف أهلها وتبديلهم فلذلك أنكر النبي - صلى الله عليه وسلم -
على عمر مسكه كتاب التوراة وقراءته فيه .

٣ - حديث معاذ :-

لم يتعرض معاذ لذكر التوراة والإنجيل إكتفاءً منه بآيات فـي
الكتاب تدل على إتباعهما ، ولأن إسم الكتاب يدخل تحته التوراة والإنجيل
لكونهما من الكتب المنزلة .

٤ - قالوا : لانسلم أن تعلم ما قيل بالتعبد به من الشرائع ليس

من فروض الكفايات ، ولانسلم عدم مراجعة ، النبي عليه السلام لها .
ولهذا نقل عنه مراجعة التوراة في مسألة الرجم .

ومالم يراجع فيه شرع من تقدم ، أما لأن تلك الشرائع لم تكن
مبينة له ، أو لأنه ماكان متعبداً بإتباع الشريعة السالفة إلا بطريق الوحي
ولم يوح إليه به .

وأما عدم بحث المحابة عنها ، فإنما كان لأن ماتواثر منها كان
معلوماً لهم وغير محتاج إلى بحث عنه وماكان منها منقولاً على لسان الأحاد
من الكفار لم يكونوا متعبدين به .

- ٥ - إنما ينسب إليه ما كان متعبداً به من الشرائع بأنه من شرعه بطريق التجوز لكونه معلوماً لنا بواسطته وإن لم يكن هو الشارع له .
- ٦ - الدليل السادس : مسلم به لأن ما كان من شرعه مخالفاً لشرع من تقدم فهو ناسخ له ، ومالم يكن من شرعه بل هو متعبد فيه بإتباع شرع من تقدم ، فلا .

ولهذا فإنه لا يوصف شرعه بأنه ناسخ لبعض ما كان مشروعاً قبله كوجوب الإيمان وتحريم الكفران والزنى والقتل والسرقة وغير ذلك مما شرعنا فيه موافق لشرع من تقدم .

الراجع في قول شرع من قبلنا :-

أن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام ومن بعده صحابته رضوان الله عليهم . لم يكونوا متعبدون بشرع من تقدم من الرسل السابقين والشرائع السابقة إلا بوحي مجدد .

فالواجب الرجوع إلى ما ثبت منها بشرعنا كآية القصص والرجم ونحوهما وهو ما تضمنه كتابنا وسنتنا . فيكون منهما فلا يجوز العدول إلى الاجتهاد مع وجوده . (١)

(١) كل هذه المناقشات وردت في : فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، والأحكام للامدني ، ج ٤ ، ص ١٩٤ ، روضة الناظر وجنة المناظر ، ص ٨٣ .

الترجيح :-

إن القائلين بعدم وجوب الستر أدلتهم كانت تدل على التعري في حالة الغسل وهي حالة تستلزم التعري . وهذا مايقوله كلا الفريقين ، لأن حالة الغسل من الحاجة التي تستلزم التعري ، ولأمانع من ذلك لأن الغسل والتنظيف والطهارة والتغوط والجماع كلها حاجات يلزم التعري فيها . ولم يقل أحد بغير ذلك ، إلا مع الاختلاف في الكراهة والاستحباب عند البعض .

وقد استدلل القائلون بالوجوب على ذلك بظاهر النصوص الصريحة في دلالتها على وجوب التستر حالة الخلوة ، وهو الأرجح ، لما في ذلك من حفظ حق الله سبحانه وتعالى ، الذي هو أولى من حق العباد في التأدب أمامه ، والاستحياء منه سبحانه بستر العورة في حالة الخلوة ، مع العلم أنه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، فهو يرى المستور كما يرى المكشوف ، ولكن من الحياء ، الذي يجب أن يتحلى به كل شخص ، والآداب العامة التي يحثنا عليها ديننا الحنيف أن نستتر أمام الله سبحانه وتعالى ، ثم أمام المخلوقات الأخرى من ملائكة وجن التي لا ترى بالعين المجردة ، كما أن حالة الستر في الخلوة مظهر من مظاهر تقوى الله سبحانه وتعالى في السر والعلن التي لا بد للمرء أن يتحلى بها .

ومادام قد وجد النص الصريح على ذلك في السنة المطهرة ، فالأخذ به أولى من الأخذ بشرع من قبلنا لما في ذلك من الاختلاف وعدم وجود الإجماع على الأخذ به ، كما هو موجود في السنة الصحيحة . فهي يجب الأخذ بها بالإجماع .

إذن ترجيح وجوب الستر في الخلوة أولى مع جواز الكشف لأي غرض
كالإغتسال كما في قصتي موسى وأيوب عليهما السلام . أو التغوط أو الجماع
وما إلى ذلك مما دلت عليه الأحاديث الصحيحة على جواز كشفها في تلك
الحالات ، لأنها من الحالات التي تستدعي الكشف ، رفعا للحرج والضيق عن
الناس ، وتيسيرا على عباد الله أجمعين .

حدود العورة الواجب سترها خلوة :-

بعد ترجيح قول القائلين بوجوب الستر في الخلوة ، لابد من بيان

حدود العورة ، التي يرى الفقهاء سترها رفعاً للضيقة والحرارة الذي قد يسببه الستر

بدون تحديد .

وكما هو معروف وسيأتي بيانه - أن عورة الرجل تختلف عن عورة

المرأة أمام الناظرين فكذلك في حالة الخلوة . لذلك لابد من بيان الإثنيتين .

أولاً : عورة الرجل في الخلوة :-

فعورة الرجل في الخلوة ينص عليها بعض الفقهاء أنها السوأتان

فقط . وممن قال بذلك :-

من الشافعية قليوبي :-

يقول : " وعورة الرجل في الخلوة فسوأتاه " (١) .

وقال الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السوأتان فقط

من الرجل " . (٢)

ومن المالكية :-

يقول الشيخ الدسوقي :-

" قيل أن العورة التي يندب سترها في الخلوة العورة المغلظة

وهي السوأتان بالنسبة للرجل " (٣)

ويقول الخرشي :-

" يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة " (٤) وهي من الرجل السوأتان

(١) انظر قليوبي وعميرة . ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٢) المنهاج شرح نهاية المحتاج . ج ٢ ، ص ٤ . الجمل على شرح المنهاج

ج ١ ، ص ٤٠٨ ، المنهاج مع شرح الجمع .

(٣) انظر حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٦ .

(٤) انظر مختصر سيدي خليل بشرح الخرشي . ج ١ ، ص ٢٤٨ .

أما الأحناف :

فيقولون أن عورة الرجل من الركبة إلى السرة .

كما يقول ابن عابدين :-

" ثم إن الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة ،

هو ما بين السرة والركبة فقط " (١)

ثانياً: وأما عورة المرأة في الخلوة :-

فقد حددها بعض الفقهاء : بأنها من السرة إلى الركبة .

وممن ذكر ذلك الرملي نقلاً عن الزركشي .

يقول : " والعورة التي يجب سترها في الخلوة ما بين السرة والركبة " (٢)

هذا القول عام يشمل الرجل والمرأة .

ويقول الشيخ زكريا الأنصاري :-

" والعورة التي يجب سترها في الخلوة ما بين السرة والركبة من

المرأة " (٣) أما في هذا النص ففيه تعيين لعورة المرأة الواجب سترها

خلوة عند الشافعية .

ومن الأحناف ابن عابدين يقول :-

إن الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو

ما بين السرة والركبة فقط ، حتى إن المرأة لا يجب عليها ستر ماعدا ذلك

وإن كان عورة " (٤) أي لا يجب عليها ستر ماعدا ما بين السرة والركبة في

خلوتها وإن كان عورة أمام الآخرين وفي الصلاة . فيجوز لها كشف عدا ذلك

في الخلوة ، ويجب ستر ما بين السرة والركبة خلوة بالنسبة للمرأة .

(١) رد المحتار على الدر المختار . ج ١ ، ص ٤٠٤ .

(٢) انظر نهاية المحتاج . ج ٢ ، ص ٤ .

(٣) انظر الجمل على شرح المنهج . ج ١ ، ص ٤٠٨ .

الحكمة من مشروعية ستر العورة هي :-

إن ستر العورة فطرة فطر الله عليها عباده ذكوراً وإناثاً وشريعة أنزلها الله للبشرية ، وقدرهم على تنفيذها بما سخر لهم من النعم .
وتزكية للنفس الإنسانية ، وتطهيراً لها من الوقوع في الآثام . ووسيلة من وسائل حفظ الفروج ، من كل ما هو محرم من الفواحش مظهر منها وما بطن . وفي هذا تحقيق لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة ، التي تتوقف على تطبيق شرع الله ونظامه القائم على أساس من الأخلاق الإسلامية ، التي تحقق الإنسانية في الإنسان ، وتحميها من التدهور إلى عرف البهائم .

أما الحكمة الحقيقية في ستر العورة ، فهي إقامة مجتمع نظيف لا تثار فيه الشهوات في كل حين ، ومن أهم أسباب هذه الإشارة هو التعري ، الذي يهيج الغرائز الفطرية التي نظمها الشريعة الإسلامية ، منعاً لها من الهبوط في درك الفساد والانحلال الخلقي ، الذي يسبب الخراب والدمار الأخلاقي .

وبالتالي ينعكس كل هذا على المجتمع الإسلامي، فتنهـار أركانهـ ودهائمه وقواعده وتهوي به إلى الحضيض .

كما أن في النهي عن العري دعوة للمحافظة على الأعراض ، كي لا تشيع الفاحشة المحرمة ، وتفسد الأخلاق ، وتضيع الأنساب ، وتموت النخوة والرجولة بين الناس . وستر العورة أمر ضروري لحفظ النسل والعرض ، وحفظ الإنسان نفسه بدوام بقائه . ويجد من فتح أبواب الرذيلة ونوافذها للشيطان التي يستغلها لتدمير الإنسان ، وذلك لأن فاحشة الزنى من أخطر الفواحش ، وأكثرها ضرراً بالهيئة الاجتماعية وبداية كل هذا تكمن في النظر ومن أهم أسبابه كشف العورات ، فغض البصر واجب ، والزنى حرام ، والإنسان

مأمور بشرع الله بأداء الواجب في ستر العورة ، وغض البصر • ومنهي عن الحرام وهو النظر لما هو محرم كالعورات •

وقد يتعذر غض البصر أمام كشف العورة ، فالواجب الأول ستر العورة ثم غض البصر ، مما يتوقف عليه حفظ الفروج من النظر إليها •

إن من أهداف الإسلام بناء الإنسان الفاضل ذي الأخلاق الإسلامية الحميدة وإقامة مجتمع نظيف • وتطهيره من أدران الفاحشة ، ومن التردي في بؤرة الفساد ، وتجنبه أسباب الاغراء والغواية حفاظاً على الفطرة البشرية ، كي تبقى سليمة عميقة بين الجنسين الذكر والأنثى • دون إستشارة مصطنعة ، وتصريفها في موضعها المأمون النظيف الذي شرعه الله لها وهو النكاح وملك اليمين •

« وستر العورة أمر حاجي في الصلاة ، وتحسيني في حفظ العقل ومكمل لحفظ المال • بينما المصلحة الغالبة ، والراجعة ، من ستر العورة ، هي حفظ النسل والعرض والأنساب من الضياع • »
(١)

بالإضافة إلى أن التأدب أمام الله سبحانه وتعالى ، والاستحياء منه بمخافته وتقواه في السر والعلن ، بالتزين أمامه سبحانه وأمام باقي المخلوقات من ملائكة وإنس وجن بلباس يستر العورة ، وكما أنه لباس للستر فهو زينة يتجمل به الإنسان ، لأن كشف العورة أمر قبيح ، يذهب الحياء والمروءة ، ويجلب الحزن والهم •

إذن في سترها جمال وكمال يتحلى به المرء ، سواء أكان معنوياً كالحياء والمروءة والأخلاق الحميدة والآداب • أو حسي كالظهور بمظهر جميل حسن يحبه الله ، ثم الناس ، وهو من أفضل ما يتحلى به الإنسان • ونعمة كبرى أمتن الله بها علي عباده. وشرعها لهم •
(١) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ، ص ٨ •

الكتاب الأول

حكم النظر الى عورة الرجل

ويشمل فصلان :

الفصل الأول :

حكم نظر الرجل الى عورة الرجل

الفصل الثاني :

حكم نظر المرأة الى عورة الرجل

الباب الأول

حكم النظر إلى عورة الرجل

جعل الله سبحانه وتعالى البصر مرآة القلب ، والباب الأكبر المؤدي إليه • ورسول الفتنة ومحرك الشهوة وباعثها ، والنافذة التي تنفذ من خلالها عوامل الميل والرغبة ، بحسب ذلك كثرة السقوط من جهته ، ووجب التحذير منه • فاذا غض العبد بصره ، غض القلب شهوته ، لذا فغض البصر أمر واجب ، وأدب جميل ، وهو مقدمة ونتيجته الحتمية حفظ الفروج •

وإطلاقه وسيلة من وسائل وقوع الفاحشة ، وإرتكاب الدنيا المهلكة لصاحبها ، بما تجر عليه من المصائب والمعائب ، وإنتشار الفوضى والفساد بين الناس في المجتمعات ، وللوقاية من هذه الجرائم المرتكبة في حق النفس والمجتمع ، وجب علينا مكافحتها من بدايتها ، ومكافحة كل ما يكون سببا أو وسيلة مؤدية إليها • والعمل على قمعه والقضاء عليه •

ولن نتمكن من ذلك إلا بطاعة الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - وإتباع أوامرهما ، وإجتنب نواهيهما •

الإيمان الكامل والإرادة القوية ، والعمل على سمو النفس الإنسانية والترف عن سفاسف الأمور ودنائها وصغائرها ، وفي كل هذا ما يدفع الإنسان للخير ، ويباعده عن الشر ، ويكرم أخلاقه ويظهر سلوكه الإنساني •

ومما يأمرنا الله سبحانه وتعالى به ، ويوصلنا لما يحبه ويرضاه وينفعنا في دنيانا وآخرتنا ، هو غض البصر عن كل ما حرم لأنه هو المدخل الأساسي لتسرب الشهوة إلى النفس وطغيانها •

ومن المحرمات التي يجب غش البصر عنها العورة .
وغش البصر ليس معناه اقفال العين عن النظر ، انما معناه خفضه
وعدم ارساله فيما تأمر به الشهوة ، من النظر في العورات أو المحرمات .
لما في ذلك من وقاية للانسان من تحريك غرائزه ، واستشارة نواذره .
ومن العورات التي يجب سترها ويحرم النظر اليها عورة الرجل .
فكان هذا الباب في حكم النظر الى عورة الرجل ويشمل :

الفصل الأول

حكم نظر الرجل الى عورة الرجل

الفصل الثاني

حكم نظر المرأة الى عورة الرجل

الفصل الأول :

حكم نظر الرجل إلى عورة الرجل

واختلفوا في حكم النظر الى ما سوى ذلك من جسد الرجل اختلافات كثيرة . فمنهم من يرى حرمة النظر الى السوأيتين فقط ، وجوازه لسائر الجسد . وهو مذهب الظاهرية .

ومنهم من قال بحرمة النظر الى ما بين السرة والركبة ، وهما ليستا من العورة مع باقي الجسد ، يجوز نظره . وذهب الى ذلك جمهور الفقهاء .

وهناك من حرم النظر لما بين السرة والركبة ، وأدخل الركبة وأخرج السرة من العورة . وذهب الى هذا الأحناف .

وهناك أيضا آراء ضعيفة شاذة منها :
(١)
ما قاله النووي في كتابه :

" قول : حرم النظر للسرة وأجازه للركبة . فهو قد أدخل السرة وأخرج الركبة من العورة .

وقول آخر : حرم النظر اليهما معا . وهو بهذا أدخل السرة والركبة في العورة " .

واقصر في هذه الآراء على أهمها وهي ثلاثة فرق :

الفريق الأول :-

قال بحرمة النظر لما بين السرة والركبة ، وجوازه لما عداهما ، وأنه ليست السرة والركبة من العورة وهو مذهب جمهور الفقهاء في المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة .

الفريق الثاني :-

قال بحرمة النظر لما تحت السرة ، حتى يجاوز الركبة ، فأدخل الركبة ، وأخرج السرة من العورة ، وهو قول الحنيفية .

الفريق الثالث :-

قال بحرمة النظر للسوأيتين فقط ، وأجازه لما عداهما من الجسد ، وهو مذهب الظاهرية .

وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها وبيان أرجحها .

نصوص الفقهاء

الفريق الأول :-

يرى أنه يجوز النظر إلى جميع بدن الرجل من مثله ، عدا عورته ، وهي ما بين السرة والركبة ، وهما خارجتان من مسمى العورة ، فيجوز نظرهما مع سائر الجسد عدا ما بينهما .

وقد ذهب إلى هذا جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة وهذا عرض لبعض نصوصهم المثبتة لأرائهم ، وهي :-

من نصوص المالكية ما قالوه :-

" وعورة الرجل مع مثله أو مع أمة ولوبشائبة من أمومة ولد فمادونها بالنسبة للرؤية وللصلاة ما بين السرة والركبة " (١)

فهذا النص يدل على أن العورة التي يحرم النظر إليها بالنسبة للرجل مع مثله هي ما بين السرة والركبة فيرى منه سائر جسده حتى السرة والركبة ، عدا ما بينهما .

والصحيح عند الشافعية كما ينص عليه بعض فقهاءهم :- حيث قالوا :-

" الصحيح المنصوص أنها ما بين السرة والركبة ، وليس

السرة والركبة هي العورة . نص عليه الإمام الشافعي وأصحابه ما دامت العورة عندهم من ما بين السرة والركبة " (٢) . فهذا يدل على جواز النظر لجميع بدن الرجل عدا عورته ، فيحرم النظر إليها وهما خارجتان من العورة .

والصحيح عند الحنابلة كما يتضح من نصهم الآتي حيث قالوا :
" الصحيح من المذهب أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة ، وعليه جماهير الأصحاب . نص عليه أحمد في رواية الجماعة " (٣) .

(١) بتصرف . الخري على مختصر خليل : ج ١ ، ص ٢٤٦ .

(٢) انظر المجموع ، ج ٣ ، ص ١٦٨ ، روضة الطالبين : ج ١ ، ص ٢٨٣ .

(٣) الانصاف : ج ١ ، ص ٢٤٩ ، وانظر : المغني والشرح الكبير : ج ١ ، ص ٦١٥ .

الفريق الثاني :-

نصوص الفريق الثاني :-

ممن قال أنه يجوز النظر لجميع جسد الرجل سوى من السرة إلى

الركبة وأجاز النظر للسرة وحرم النظر للركبة .

وهو مذهب الأحناف ورأي ضعيف عند الشافعية ، ورأي للحنابلة ذكره

علاء الدين المرداوي وقال به الهادي ، والمؤيد بالله ، وعطاء وبعض الشيعة .

وهذه نصوص القائلين به :-

من نصوص الأحناف : مايقوله برهان الدين المرغيناني :-

"وعورة الرجل ماتحت السرة إلى الركبة . . وكلمة (إلى) تحملها على

كلمة (مع) ، عملا بكلمة (حتى) ، أو عملا بالأحاديث التي تنص على ذلك" (١) .

فهذا النص يبين حدود عورة الرجل مع مثله ، وهي من السرة إلى

الركبة . والسرة ليست بعورة - بينما الركبة عورة فيحرم النظر إليها ،

ويجوز النظر لما ليس بعورة من جسد الرجل .

ويقول الزيلعي : " وهي - أي العورة - ماتحت سرتة إلى تحت ركبته .

أي ما بينهما هو العورة المحرم نظرها . ويرى مادون سرتة حتى يجاوز

ركبته " (٢) .

وأحد الآراء الضعيفة عند الشافعية ذكره النووي عن الرافعي . قال :

" إن الركبة عورة " (٣) .

(١) بتصرف الهداية شرح بداية المبتدي . ج ١ ، ص ٢٥٧ ، والفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٥٨

(٢) بتصرف تبیین الحقائق . ج ١ ، ص ٩٥ . رد المختار . ج ١ ، ص ٤٠٤

ونصب الراية . ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٣) أنظر : المجموع . ج ٣ ، ص ١٦٨ . روضة الطالبين . ج ١ ، ص ٢٨٣ .

وكذلك يقول علاء الدين من فقهاء الحنابلة نقله عن ابن عقيل :

وغيره : " الركبة فقط من العورة دون السرة " (١) .

أما فقهاء الشيعة فقد نص أحمد المرتضى :-

قال : في عورة الرجل وسرة الرجل ليست بعورة إجماعاً ، والركبة

عورة " (٢) .

(١) الإنصاف . ج ٣ ، ص ٤٥١ .

(٢) انظر : البحر الزخار . ج ١ ، ص ٢٢٧ .

الفريق الثالث :-

من نصوص الفريق الثالث ، وهم : القائلون بجواز النظر لجميع

جسد الرجل عدا السوأيتين فقط ، وهو مذهب الظاهرية .

يقول ابن حزم :-

" العورة المفترض سترها عن الناظرين من الرجل الذكر وحلقية

الدبر فقط " (١) فالإقتصار على السوأيتين في وجوب الستر عن الناظرين .

و يحرم نظر الآخرين إليهما فقط ، وما عداهما من سائر الجسد يجوز نظره

وهو مذهب الظاهرية كما اتضح من قولهم .

وممن ذهب إلى ذلك من الشيعة زين الدين الجبعي ، كما نص عليه

بقوله : " ستر العورة ، وهي القبل والدبر للرجل " () .

وقال العيني : " قال به أيضا : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ،

وإسماعيل بن علي ، ومحمد بن جرير الطبري " () .

(١) المحلى . ج ٣ ، ص ٢٠٩

() الروضة البهية . ج ١ ، ص ٢٠٣ ن : دار المعرفة ، ج ١ ط : ١٣٩٨ هـ
() عمدة القاري شرح صحيح البخاري . ج ٤ ، ص ٨٠ .

الأدلة

أدلة الفريق الأول :-

إن القائلين بجواز النظر لجسد الرجل عدا ما بين سرتة وركبته ،
لأنها من العورة التي يحرم النظر اليها ، وليست سرتة ولا ركبته من عورته ،
فيجوز النظر اليها . وهو مذهب جمهور الفقهاء . قد استدلوا إلى ما ذهبوا إليه
بعدة أدلة وهي كما يلي :-

من السنة :-

أولا : ١ - " مارواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن جده عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " إذا زوج أحدكم خادمه عبده ، أو أجيره ، فلا
ينظر إلى مادون السرة وفوق الركبة " (١)

٢ - وفي رواية البيهقي قال : " عن عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إذا زوج أحدكم عبده
أمتة ، أو أجيره ، فلا ينظر إلى شيء من عورته . فإن ماتحت السرة إلى
الركبة عورة " (٢)

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب متى يؤمر الغلام

بالصلاة . ج ١ ، ص ١٣٣ رقم ٤٩٤ .

وقال أبو داود : وهم وكيع في إسمه . وروى عنه أبو داود الطيالسي
هذا الحديث ، فقال : حدثنا أبو حمزة سوار الصيرفي . (وفي رواية
أبي داود حدثنا وكيع ، حدثني داود بن سوار المزني ، بإسناد
ومعناه . وزاد وذكر الحديث إذا زوج أحدكم خادمه عبده . أو أجيره
فلا ينظر إلى مادون السرة وفوق الركبة .

وأخرجه الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلاة والضرب
عليها وحد العورة التي يجب سترها . ج ١ ، ص ٢٣٠ . وفي رواية
الدارقطني بلفظ إذا زوج أحدكم عبده أمتة أو أجيره فلا ينظر إلى
مادون السرة وفوق الركبة فإن ماتحت السرة إلى الركبة من العورة " .
وفي رواية أخرى : " فلا يرين ما بين ركبته وسرتة فإن ما بين ركبته
وسرتة من العورة .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب عورة الرجل ،

ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

وجه الدلالة :-

ظاهر وصريح في الروايتين حيث تحدد مايجوز نظره من جسد الرجل لأن مايحرم نظره عورة يجب سترها ، والركبة والسرة ليست داخلتا في العورة لقوله : " مادون السرة وفوق الركبة " فهو مخرج للسرة والركبة من العورة فلو كانتا عورة لقال مافوق السرة وماتحت الركبة ، ولكنه لم يقل هكذا . فدل على أنهما ليستا من العورة ، ولايدخلان في حد ها . وهذا نص صريح في حرمة النظر لما بين السرة والركبة ، لأنهما عورة من الرجل مع مثله ، ولأن الخادم أو العبد أو الأجير رجل ، فيكون حكم نظر الرجل من مثله — لما سوى العورة من الجسد حتى السرة والركبة ، لأنهما ليستا داخلتا في العورة .

ثانيا : " مارواه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء ، قد انكشف عن ركبتيه (١) أو ركبته فلما دخل عثمان غطاهما " .

وجه الدلالة :-

" فيه دلالة واضحة على أن الركبة ليست من العورة ، لأنهما لوكانتا من العورة لما كشفهما صلى الله عليه وسلم قبل دخول عثمان وغطاهما عند دخوله للأدب والاستحياء منه ، كما قال صلى الله عليه وسلم : " ألا أستحي ممن تستحي منه ملائكة السماء " وذلك لأن عثمان رضي الله عنه كان مشهوراً بالحياء ، حتى أن الملائكة تستحي منه لشدة حيائه ، فكانت المجازاة له من جنس فعله رضي الله عنه " (٢) .

(١) أخرجه البخاري ، كتاب المناقب ، باب مناقب عثمان بن عفان ج٢ ص ٢٩٦

(٢) أنظر : عمدة القاري ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

فلو كانت الركبة عورة، لما كشفها صلى الله عليه وسلم وهو

المعصوم من فعل المنكر المنهي عنه، فيجوز النظر للركبة وماتحتها من سائر الجسد، ويحرم النظر لما فوقهما، لأنه من العورة.

ثالثاً: ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال: "صلى الله

مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المغرب، فرجع من رجوع وعقب من عقب،

فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرعاً قد حفزه (١) النفس، وقد حسر (٢)

عن ركبتيه، فقال: أبشروا، هذا ربكم قد فتح باباً من أبواب السماء،

مباهي بكم الملائكة. يقول: انظروا إلى عبادي قد صلوا فريضة، وهم ينتظرون أخرى. وفي الزوائد هذا اسناده صحيح ورجاله ثقات (٣)

وجه الدلالة:

فلو كانت الركبة عورة لحرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على

تغطيتها، ولم يكشفها حتى يراها أصحابه. وكونه لم يحاول تغطيتها

أثناء مشيه مسرعاً يدل على أنها ليست من العورة، لأن العورة من الرسول

ومن غيره، يجب الحرص على سترها وتغطيتها عن أعين الناظرين، فتخرج

الركبة من العورة، وماتحتها يجوز النظر إليه، أما ما فوقها فيحرم نظره

حتى ستره، لأنه عورة.

رابعاً: "عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال "كنت جالساً عند

النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه، حتى

(١) حفره لغة: أي دفعه النفس الشديد المتتابع، كأنه يحفز أي يدفع من سياق. أي أعجله.

انظر المصباح المنير: مادة (حفز) كتاب الحاء، ح ١، ص ١٤٥، ومختار الصحاح: مادة (حفز) باب الحاء، ص ١٤٤.

(٢) حسر لغة: أي كشف. وحسرة المرأة ذراعيها وخمارها أي كشفتهما " انظر لسان العرب: مادة (حسر) فصل الحاء - حرف الراء،

ح ٤، ص ١٨٧، مختار الصحاح: مادة (حسر) باب الحاء، ص ١٣٥، المصباح المنير: مادة (حسر) كتاب الحاء، ح ١، ص ١٣٥.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة:

رقم ٨٠١، ح ١، ص ٢٦٢.

أبدى ركبتيه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما صاحبكم قد غامر (١)
فسلم " (٢) .

محل الشاهد :-

قوله : " حتى أبدى ركبتيه " أى حتى ظهرت ركبتيه فإقبال أبوبكر
رضي الله عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كاشف عن ركبتيه ،
ورؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم له منكشف الركبتين ، ولم ينكر
عليه ذلك دليل على أنهما ليستا من العورة ، إذ لو كانتا عورة ، لأنكر
عليه ذلك ، ولما أقره عليه بسكوته عنه ، لأنه لا يقر على فعل منكر ، وكشف
العورة أمر منكر ، لأنها يجب سترها ويحرم نظرها . كما أنها لو كانت
عورة لما نظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعض أصحابه ،
فنظرهم إليه كاشف عن ركبتيه ، ونظرهم إلى ركبتيه ، دليل على أنهما
ليستا من العورة . مما يجوز نظرهما " . إذن الحجة من الحديث أنـه
صلى الله عليه وسلم أقر أبا بكر على كشف الركبة ، ولم ينكره عليه " (٣) .

خامسا : أيضا هناك روايات أخرى للصحابة ، تثبت أن الركبة

والسرة ليستا من العورة وهذه الروايات ، هي :-

- (١) معنى غامر : المغامر في الأصل : الملقى بنفسه في الغمرات . والغمرة
الزحمة من الناس ، والماء والغمرة : الشدة . وغمرت الشيء : شدته .
والجمع : غمرات . والمراد بها هنا : المخاصمة . أخذا من الغمر :
الذي هو الحقد والبغض ، أي رمي نفسه في الأمور المهلكة .
(انظر لسان العرب . مادة (غمر) فصل الغين - حرف الراء " ح ٥ ، ص ٢٩)
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب المناقب . باب مناقب المهاجرين
ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

- ١ - ماروى عن أبي أيوب الأنصارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة " (١) .
- ٢ - ماروى عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مثله وبلفظه " (٢) .

وجه الدلالة :

كل هذه الأحاديث تؤيد وتؤكد حدود العورة ، وهي مابين السرة والركبة ، وهما خارجتان . وهذه الأحاديث صريحة وواضحة في دلالتها على عدم اعتبار الركبة والسرة من العورة : فقوله : " من أسفل السرة " يخرج السرة من حد العورة . وقوله " فوق الركبة " مخرج للركبة إذن فهما يدلان دلالة ظاهرة على أن العورة مابين السرة والركبة وهما خارجتان .

إن ماسبق ذكره من الأدلة تحدد العورة ، التي يجب سترها من جسد الرجل أمام مثله من الرجال أو محارمه من النساء . وقد استدل بهما أو ببعضها الشافعية في كتبهم ، وبالبعض الآخر الحنابلة .

وهي أدلة تبين أن عورة الرجل مع الرجل مثله مابين السرة والركبة وهما خارجتان من العورة .

(١ ، ٢) أخرجه الدارقطني . كتاب الصلاة . باب الأمر بتعليم الصلاة والضرب عليها ، وحد العورة التي يجب سترها . ج ١ ، ص ٢٣١ . وممن طريق البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب عورة الرجل : ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، عن سعيد بن راشد عن حماد بن كثير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب مرفوعا بلفظ : " مافوق الركبتين من العورة ، وما أسفل من السرة من العورة " .

سادساً : ولكن هناك أدلة أخرى تدل على أن الفخذ عورة يجب سترها . وهي مؤكدة وموعدة لهذه الأدلة في تحديد عورة الرجل وهي كما يلي :

١ - حديث جرهد وقد جاء بعدة روايات منها :-

أ - " عن زرعه بن مسلم بن جرهد الأسلمي عن جده جرهد قال

مر النبي صلى الله عليه وسلم . بجرهد في المسجد وقد انكشف فخذاه فقال : إن الفخذ عورة " . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن " (١)

قوله صلى الله عليه وسلم لجرهد : " أن الفخذ عورة " فيـهـ

انكار لكشف جرهد فخذه . وبيان حكمهما وهي أنها عورة يجب سترها ويحرم كشفها والنظر اليها .

ب - وأخرجه البيهقي بروايات متعددة منها :

عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه أن جرهدا كان

من أهل الصفة قال جلس عندنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفخذه منكشفة فقال خمر عليك . " أما علمت أن الفخذ عورة .

ج - وعن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبيه أن النبي

صلى الله عليه وسلم . مر عليه ، وهو كاشف عن فخذه ، فقال : غطيها فإنها من العورة " (٢) .

وجه الدلالة :-

هذه الروايات صريحة في دلالتها على أن الفخذ عورة يجب سترها .

والعورة ما يحرم نظرها ، فيحرم النظر إلى الفخذ ، كما يحرم النظر إلى السواتين ، وما جاورهما .

ويخرج من ذلك السرة والركبة لعدم نص الدليل عليهما ، فلو كانتا

عورة لبيّنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) أخرجه الترمذي بروايات متعددة . كتاب الأدب . باب ما جاء في الفخذ برقم ٢٧٩٥ - ٢٧٩٧ - ٢٧٩٨ ج ٥ ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

وأخرجه أبو داود . كتاب الحمام . باب النهي عن التعري . رقم ٤٠١٤ ج ٤ ، ص ٤٠ .

وأخرج الرواية الأولى الحاكم بلفظ " أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصره ، وقد انكشف فخذاه في المسجد ، فقال : أن الفخذ عورة " وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . كتاب اللباس . ج ٤ ، ص ٧٠ وأخرجه الحافظ الذهبي بلفظه ، وقال : صحيح في نفس المرجع السابق .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه . كتاب الصلاة . باب عورة الرجل . ج ٢ ، ص ٢٢٨ . وأخرجه الدارمي . كتاب الاستئذان باب في أن الفخذ عورة ج ٢ ، ص ٢٨١ .

٢ - عن علي رضي الله عنه : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاتبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت " (١) .
محل الشاهد :

" لاتبرز فخذك " أي لاتظهره . وهذانهي صريح عن كشفه ، يدل على وجوب ستره ، وحرمة نظره ، وماذاك إلا لأنها عورة يجب سترها ، ويحرم النظر إليها من قبل الآخرين ، كما هو واضح من الشاهد الثاني ، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت " فهو نهى تحريم . يحرم ، فيحرم النظر إلى الفخذ من الحي والميت .

٣ - عن محمد بن جحش قال : "مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر وفخذه مكشوفتان فقال : يامعمر غط فخذيك ، فإن الفخذين عورة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . " (٢) .

وهو صريح في بيان : أن الفخذ عورة . يجب سترها ، ويحرم نظرها .

٤ - عن ابن عباس - رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الفخذ عورة " (٣) . فهذا الحديث ينص صراحة على أن الفخذ عورة ، فيجب ستره ، ويحرم النظر إليه .

(٢٠١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الحمام . باب النهي عن التعري . رقم ٤٠١٥ . ج ٤ ، ص ٤٠ . وأخرجه أحمد في مسنده . مسند علي . رقم ١٢٤٨ . ج ٢ ، ص ٢٠٤ . تحقيق أحمد شاكر . والدارمي كتاب الاستئذان . باب في أن الفخذ عورة ، ج ٢ ، ص ٢٨١ . ورواية علي ومحمد بن جحش وابن عباس أخرجهما الحاكم في مستدركه . كتاب اللباس . ج ٤ ، ص ١٨ ولم يعلق عليها .
(٣) أخرجه الترمذي . كتاب الأدب . باب ما جاء في أن الفخذ عورة . رقم ٢٧٩٦ ، ج ٥ ، ص ١٠٣ . وكذا أشار الترمذي إلى حديث علي ومحمد بن عبد الله بن جحش . وكذلك أخرجه البخاري عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة . وقال أنس جسر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذ . وحديث أنس أسند وحديث جرهد . أحوط حتى يخرج من اختلافهم " صحيح البخاري . باب ما يذكر في الفخذ . ج ١ ، ص ٧٧ من كتاب الصلاة .
وأخرجه أحمد في مسنده . مسند ابن عباس . رقم ٢٤٩٣ . ج ٤ ، ص ١٦٧ . تحقيق أحمد شاكر . وقال المحقق أسناده صحيح .
وقال الألباني في مشكاة المصابيح . هذه الأحاديث الثلاثة أسانيد ضعيفة لكن بعضها يقوي بعضا ، ج ٢ ، ص ٩٣٤ .

هـ - عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد (١) .

ويدل هذا الحديث دلالة واضحة على تحريم النظر إلى العورة، سواء من الرجل أو المرأة ، فكل ما كان منهما عورة أمام الآخر ، أو الجنس مع بعضه كرجل مع رجل ، فيجب ستره ، ويحرم نظره ، لأن النهي صريح ، يقتضي التحريم .

الدليل العقلي :-

نص عليه الطحاوي في قوله :

" وأما وجه ذلك من طريق النظر ، فإننا رأينا الرجل ينظر من المرأة الأجنبية إلى وجهها وكفيها ، ولا ينظر إلى ما فوق ذلك من رأسها ، ولا إلى أسفل منه من بطنها وظهرها وفخذيها وساقها . ورأينا في ذات المحرم منه لباس أن ينظر منها إلى صدرها وشعرها ووجهها ورأسها وساقها ، ولا ينظر إلى ما بين ذلك من بدنهما .

وكذلك رأينا ينظر من الأمة التي لملك له عليها ، ولا محرم بينه وبينها ، فكان ممنوعا من النظر - من ذات المحرم منه ، ومن الأمة التي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . باب تحريم النظر إلى العورة . ج ١ ، ص ١٨٣ . وأبو داود في سننه . كتاب اللباس . باب ماجاء في التعري . رقم ٤٠١٨ . ج ٤ ، ص ٤١ . والترمذي في سننه . كتاب الأدب . باب في كراهية مباشرة الرجال للرجال والرجال للمرأة رقم ٢٧٩٣ . ج ٥ ، ص ١٠٩ . وأخرجه ابن ماجه . كتاب الطهارة وسننها باب النهي أن يرى عورة أخيه . رقم ٦٦١ . ج ١ ، ص ٢١٧ . والنسائي كتاب عشرة النساء . باب نظر المرأة إلى عرية المرأة . رقم ٢٩٥ . والبيهقي . كتاب النكاح . باب ماجاء في الرجل ينظر إلى عورة الرجل والمرأة تنظر إلى عورة المرأة ، وكل واحد يفضي إلى صاحبه ، ج ٧ ، ص ٩٨ .

ليست بمحرم له ، ولاملك له عليها - إلى فخذها ، كما كان ممنوعاً من
النظر إلى فرجها ، فصار حكم الفخذ من النساء كحكم الفرج ، لا كحكم الساق .
فالنظر على ذلك أن يكون من الرجال أيضاً كذلك ، وأن يكون حكم
فخذ الرجل في النظر إليه ، كحكم فرجه في النظر إليه ، لا كحكم ساقه
فلما كان النظر إلى فرجه محرماً ، كان كذلك النظر إلى فخذة محرماً ،
كذلك كل ماكان حراماً على الرجل أن ينظر إليه منه إلى ذات المحرم منه ،
فحرام على الرجال أن ينظر إليه بعضهم من بعض وكل ماكان حلالاً أن ينظر
ذو المحرم من المرأة ذات المحرم منه ، فلا بأس أن ينظره الرجال بعضهم
من بعض " (١) .

(١) : شرح معاني الآثار . ج ١ ، ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

أدلة الفريق الثاني :-

القائلون أن العورة من السرة إلى الركبة ، وأخرج السرة ، وأدخل

الركبة في العورة . وهو مذهب الحنفية .

وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة منها :-

١ - " عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم - قال : " فإن ماتحت السرة إلى ركبته من العورة " .

رواية أخرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مادون سترته

حتى يجاوز ركبتيه " (١) .

وجه الدلالة :-

" هذان النصفان صريحان في بيان أن الركبتين من العورة دون السرة

لأن قوله " ماتحت السرة " يشمل كل شيء أسفل السرة عورة . فلما قال

" إلى ركبته " ، أسقط ما عداها " ، وأدخل الركبة في العورة لأن الحد يدخل

في المحدود كما في قوله تعالى " إِلَى الْمَرَافِقِ " (٢) ، فتدخل

فدخول المرفق في غسل اليدين في الوضوء ، يفتأس عليه الركبة ، فتدخل

فيه العورة عند الرجل .

كما أنه يمكن أن تحمل كلمة - (إلى) - على كلمة - (مع) - عملاً

بكلمة (حتى) ، في الرواية الثانية " حتى يجاوز ركبتيه " (٣) .

(١) الروايتان أخرجهما الدارقطني في سننه / كتاب الصلاة / باب الأمر بتعليم الصلاة والضرب عليها وحده العورة التي يحب سترها : ٢٣٠/١-٢٣١

(٢) سورة المائدة ، آية : (٦)

(٣) أنظر : الجوهر النقي (مطبوع مع السنن الكبرى) ج ١ ، ص ١٦٩ ،

ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٤٣ ، تبیین الحقائق

شرح كنز الدقائق ج ١ ، ص ٩٦ ، ضيل الأوطار ج ٢ ، ص ٥٢

- ٢ - " عن عقبة بن علقمة قال سمعت علياً رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الركبة من العورة " (١) .
فالحديث هذا صريح في دلالته على كون الركبة عورة .

الأدلة العقلية :-

- ومن أدلتهم العقلية التي تثبت أن الركبة عورة ، هي كما يأتي :-
١ - إن الغاية قد تدخل ، وقد تخرج ، والموضع موضع الإحتياط .
فحكمنا بدخولها احتياطاً . (٢)
٢ - لأن الركبة عضو مركب من عظم الساق والفخذ ، على وجهه يتعذر تمييزه . والفخذ من العورة ، والساق ليس من العورة . فعند الإشتباه يجب العمل بالإحتياط ، لأنها مفصل تجمع بين طرفي الساق والفخذ . (٣)
٣ - إن الركبة ملتقى عظم العورة وغيرها ، فاجتمع الحلال والحرام ولا مميزات (٤) لأن الفخذ عورة يحرم كشفها ، والساق ليست من العورة فتكون الركبة عورة تغليباً لجانب الحرام ، حسب القاعدة الفقهية ، إذا اجتمع الحلال والحرام ، غلب جانب الحرام . "

(١) أخرجه الدارقطني في سننه / كتاب الصلاة - باب الأمر بتعليم

الصلاة والضرب عليها وحد العورة التي يحب سترها :

ح ١ ، ص ٢٣١ .

(٢) (٤) انظر : شرح فتح القدير ، ح ١ ، ص ٢٥٨ ، حاشية الشيخ

الشلبي بهامش تبين الحقائق ، ح ١ ، ص ٩٥ .

والبحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(٣) بتصرف : شرح العناية على الهداية . ج ١ ، ص ٢٥٨

والبحر الرائق شرح كنز الدقائق . ج ١ ، ص ٢٨٤ .

أدلة الفريق الثالث :-

وفيما يلي أدلة هذا الفريق . المقتصر على حرمة النظر إلى السواتين فقط من الرجل . وجواز النظر لما عداهما من سائر جسده حتى الفخذ . وقد استدلوا بأدلة من السنة والآثار والمعقول ، أوردهما فيما يلي :-

من السنة :-

أولا : " ما رواه أنس : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر حسر الإزار عن فخذيه ، حتى أنى لأنظر إلى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم " (١) .

وجه الدلالة :-

هذا الحديث يدل دلالة واضحة على جواز النظر إلى سائر جسد الرجل حتى الفخذ عدا السواتين وذلك لرؤية أنس بن مالك وغيره لفخذيه صلى الله عليه وسلم ، فلو كانت الفخذ مما يحرم النظر إليه ، ويعد عورة ، لما كشفهما الله عز وجل عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهو المطهر والمعصوم من الناس ، في حال النبوة والرسالة ، ولا آراها أنس بن مالك وغيره ، وقد عصمه سبحانه من كشف عورته في حال صغره ، وقبل نبوته ، فما باله في هذه الحال ، وقد كبر وأصبح رسولا معصوما " (٢) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصلاة . باب ما يذكر في الفخذ . ج ١ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) المحلي ، ج ٣ ، ص ٢١١ .

ثانياً : " عن أبي الزبير عن جابر قال : احتجم النبي صلى الله

عليه وسلم على وركه من وثنء (١) كان به " (٢) .

وجه الدلالة :-

بينه ابن حزم قال : " لو كانت الورك عورة ، ماكشفها عليه السلام

إلى الحجام . فيدل فعله صلى الله عليه وسلم هذا على أن الفخذ ليست

بعورة ، فيجوز نظرها كسائر جسد الرجل ، وتبقى السواتان على التحريم ،

لأنهما عورة ، يجب سترهما عن النظر (٣)

ثالثاً : " أن علياً رضي الله عنه قال " كانت لي شارب من نصيبي

من المغنم يوم بدر " . وذكر الحديث وفيه : " إن حمزة معد النظر إلى

ركبتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم معد النظر إلى سرتي " (٤)

(١) وثنء : أي وجع يصيب العضو من غير كسر .

(٢) أخرجه أبو داود / كتاب الطب / باب متى تستحب الحجامة رقم ٣٨٦٣

ج ٤ ، ص ٥ . وأخرجه النسائي بلفظ " أن النبي صلى الله عليه وسلم

احتجم وهو محرم من وثنء كان به " في كتاب المناسك الحج . باب

حجامة المحرم من علة تكون به . المجلد الثالث . ج ٥ ، ص ١٩٣ .

وأخرجه ابن ماجه عن جابر بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم

سقط على فرسه على جذع ، فانفكت قدمه . قال وكيع يعني أن النبي

صلى الله عليه وسلم : احتجم عليها من وثنء ، وقال في الزوائد

استنباده صحيح في كتاب الطب باب موضع الحجامة . برقم ٣٤٨٥ ج ٢ ،

ص ١١٥٣ .

(٣) شارف : النوق المسنة . والجمع : شرف ، وشوارف . أي نادر لـ

يأت مثله إلا أحرف معدودة . أنظر لسان العرب مادة (شرف) فصل

الشرين - حرف الفاء ج ٩ ، ص ٢٧٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الجهاد والسير ، باب فرض الخمس ،

حديث طويل : ج ٢ ، ص ١٨٥ .

وأخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الأشربة . باب تحريم الخمر وبيان

أنها تكون من عصير العنب ، والتمر ، والبسر ، والزيت . م ٣ ج ٦

ص ٨٦ - ٨٧ .

وجه الدلالة :-

قاله ابن حزم : ^(١) " فلو كانت السرة عورة ، لما أطلق الله حمزة ،

ولاغيره على النظر إليها . فحمزة حينما نظر إلى ركبتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسرته ، يدل على أنهما كانتا مكشوفتان ، فجاز النظر إليهما . فلو كانتا عورة لسترهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو القدوة التي يقتدى به المسلمون - ولماتمكن حمزة ولاغيره من النظر إليهما .

رابعاً : " قال زيد بن ثابت أنزل الله على رسوله صلى الله عليه

(٢)

عليه وسلم وفخذه على فخذي فثقلت علي ، حتى خفت أن ترض فخذي " .

وجه الدلالة :-

إن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا من وضع فخذه على فخذي زيد بن ثابت ، يدل على أن الفخذ ليس من العورة التي يحرم نظرها ، وذلك لأن العورة كما يحرم نظرها ، يحرم مسها ، وكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس بفخذه فخذ زيد ، يدل هذا المس على أن الفخذ ليس من العورة فكما يجوز مسها ، يجوز نظرها كسائر الجسد عدا السواتين تبقيان على أصلهما ، وهو تحريم النظر والمس لهما من قبل الآخرين .

خامساً : " ما روته عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم في بيته كاشفاً عن فخذه فاستأذن أبو بكر ، فأذن له وهو على تلك الحال ثم استأذن عمر ، فأذن له وهو كذلك ، فتحدث ثم

(١) انظر : المحلي ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصلاة . باب ما يذكر في الفخذ .

ج ١ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

استأذن عثمان ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم - وسوى ثيابه
فدخل فتحدث ، فلما خرج ، قالت عائشه : دخل أبو بكر فلم تهتشل له ولم
تباله ثم دخل عمر فلم تهتشل له ولم تباله ، ثم دخل عثمان ، فجلست وسويت
ثيابك . فقال : ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة " (١)

وجه الدلالة

هذا الحديث ظاهر الدلالة في جواز النظر للفخذ مما يدل على أنه
ليس من العورة لفعله صلى الله عليه وسلم فلو كانت عورة ، لما كشفها أمام
أبي بكر ، وعمر ، وتغطيتها من عثمان واستحياء منه لاجوباً لكونه عورة
وتبقى العورة مقتصرة على السواتين فقط .

من الآثار :

أولاً : عن جبير بن الحويرث قال : رأيت أبا بكر الصديق واقفاً على
قزح ، يقول : يا أيها الناس أصبحوا وأني لأنظر إلى فخذك قد انكشف .
ثانياً : " عن موسى بن أنس بن مالك فذكر يوم اليمامة فقال : أتى
أنس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن فخذه وهو يتحنط ، يعني
من الحنوط للموت .
ثالثاً : " عن عطاء بن السائب قال : دخلت على جعفر وهو محرم وقد
كشف عن فخذه " وأبي جعفر هو : محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب " (٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم

باب فضائل عثمان : ج ٧ ، ص ١١٦ .

(٢) اليمامة : القرية التي قصبتها حجر كان اسمها فيما خلا جوا . وقيل :

جو اليمامة ، والنسبة إلى اليمامة يمامي . وفي الحديث ذكر اليمامة

وهي السقع المعروف شرقي الحجاز ، ومدينتها العظمى حجر اليمامة .

وانما سمي اليمامة باسم امرأة كانت تسكنه اسمها يمامة صلبت

على بابه .

(انظر : لسان العرب - مادة (يمم) فصل الياء - حرف الميم) ،

ج ١٢ ، ص ٦٤٨ .

(٣) المحلى : ج ٣ ، ص ٣١٤ .

وجه الدلالة في هذه الآثار :

الاول : أن أبا بكر حين حضر أهل الموسم كان كاشفا فخذه ، فلو كانت عورة لما كشفها وهو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
والثاني : أن ثابت بن قيس قد ظهرت فخذه ، وهو يتحنط للموت . فلو كانت عورة ، لما اظهرهما .
والثالث : أن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب كشف عن فخذه وهو محرم . فهؤلاء الصحابة والتابعين قد ظهرت منهم الفخذ ، فلو كانت عورة لما اظهروها .

الدليل العقلي :

وهو أن الفخذ ليس بعورة ، لأنه ليس بمخرج للحدث كالقبل والدبر ، لأنهم مخرجان للحدث فهما عورة . ولكن الفخذ ليس بعورة ، لأنه ليس بمخرج للحدث ، مثله مثل الساق ليست بمخرجة للحدث ، فإنها ليست بعورة .
وبما أنه ليس بمخرج للحدث ، وليس بعورة ، إذن يحوز كشفه لأعين الناظرين ويجوز نظره من قبل الآخرين .
نص على ذلك ابن قدامة في المغني قال : " أنه ليس بمخرج للحدث . فلم يكون عورة كالساق " . (١)

الخلاصة :

هذه أدلة من قال أن العورة هي السوأتان فقط ، وأن الفخذ ليس بعورة من السنة والأثر والعقل ، والتي تثبت حرمة النظر إليهما فقط ، واقتصر على ذلك . ويجوز لما سواهما من جسد الرجل مع مثله .

(١) المغني والشرح الكبير : ج ١ ، ص ٢١٦ .

مناقشة الأدلة

(١) أولاً : مناقشة أدلة الفريق الأول :

الدليل الأول :

قوله : " فوق الركبة " ، لا ينافي كون الركبة عورة لأنه يمكن تخصيص فوقها بالذكر ، لزيادة الإهتمام بشأنه ، لما فيه من التغليظ ، لأن عورة الركبة أخف من عورة الفخذ .

الدليل الثاني :

قوله : " كان قاعداً في مكان فيه ماء ... الخ الحديث .
أعترض : " بأن هذا الحديث مضطرب لا يقوم بمثله حجة . لما قد ورد في بعض طرقه ، أنه كان كاشفاً عن فخذه أو ساقيه بالشك .
ويمكن أن يوول بأن تعود النبي صلى الله عليه وسلم في مكان فيه ماء ، يتطلب كشف العورة ، ليغمرها في الماء ، وتغطيتها عند دخول عثمان دليل على أنها عورة ، إذ لو لم تكن عوره لما غطاها - أي : أن الكشف كان لعذر الدخول في الماء ، وهذا جائز .

وأيضاً فإنه حديث فعل ، وحديث المتن حديث قول ، فهو أولى ، لأن القول مقدم على الفعل .

(١) أنظر : إعلاء السنن . ج ٢ ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

الدليل الثالث :

أعترض : " أن الحسر بسبب السرعة ، لا يفعله صلى الله عليه وسلم ، يدل عليه قرينة قوله : " فجاء مسرعاً ، قد حفزه النفس " ولأدليل في الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم كشفها إرادة ، ودام حاسراً لها . بل الظاهر أن الإنكشاف كان بلا قصد منه ساعة .

الدليل الرابع :

اعترض عليه : " لا يدل على أن أبا بكر دام حاسراً لهما ، حتى رآهما النبي صلى الله عليه وسلم مكشوفتين ، كما رآه أبو الدرداء . بل الظاهر أن هذا الإبداء كان منه لعارض المشي والغضب ، ثم ستره . فمن الممكن أنه صلى الله عليه وسلم لم ينظر إلى ركبتيه مكشوفتين ، أو نظر إليهما ولكن عذره في ذلك ، لعلمه بأن هذا قد صدر عنه في غير قصد .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : " أما صاحبكم فقد غامر " قال الشيخ هذا قول صريح في الإنكار ، فأما أن يكون وجه الإنكار كون هذا الإبداء خلاف العادة ، أو كونه خلاف الشرع . وقد ذهل عنه لشدة الغضب احتمالاً - وإذا جاء الإحتمال بطل الاستدلال .

على أن هذه الآثار كلها من قبيل الأفعال ، وما تمسكت به الحنفية أعنى حديث المتن من القول ، وقد عرفت أن القول ، مقدم على الفعل فإن الأفعال قضايا معينة مخصوصة ، يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ، مالا يتطرق إلى القول ، لأنه يتضمن إعطاء حكم كلي وإظهار شرع عام . فكان العمل به أولى ، والله أعلم . " (١)

الدليل الخامس :

١ - أعترض : على حديث أبي أيوب كالاتي :

أ - على المتن : بأن قوله : " مافوق الركبتين " يقصد به :

أن الركبتين ليستا من العورة لأن العورة كما يظهر لي من النص

تبتدىء من فوق الركبتين إلى أسفل السرة . فكما خرجت السرة

بنص الحديث ، خرجت الركبتان من العورة . فتقتصر العورة

على ما بينهما . ثم أنه لو كانتا عورة ، لقال : أسفل السرة ،

وأسفل الركبتين . وفي آخر الحديث لفظ (من العورة) ، وهو

يويد أن مافوق الركبتين بعض العورة ، لاكلها . لأن من للتبعيض .

ب - على السند (١) : " بأن فيه عباد بن كثير متروك ، كما قاله

الشوكاني . " (٢) - وقال البخاري : تركوه . وقال النسائي :

متروك الحديث . وقال الدارقطني : ضعيف . وقال العجلي :

ضعيف ، متروك الحديث . " (٣)

٢ - أعترض على حديث جرهد بثلاث علل ذكرها علاء الدين التركاني . قال :

١ - إن في سنده اضطراباً ، بينه ابن القطان وغيره .

٢ - إن عبد الرحمن أبا زرعة مجهول الحال .

٣ - إن الترمذي أخرجه . ثم قال : ما أرى إسناده بمتصل " (٤)

(١) سند الحديث كما ذكره الدارقطني هو : قال : حدثنا يوسف بن يعقوب

بن إسحاق بن بهلول . نا جدى نا أبي عن سعيد بن راشد عن عباد

بن كثير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب قال

وذكر الحديث . انظر سنن الدارقطني ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

(٢) نيل الأوطار : ج ٢ ، ص ٥٢ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، ج ١

ص ٢٩٨ .

(٣) تهذيب التهذيب : ج ٥ ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٤) الجوهر النقي : مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

وسند الحديث هو : " حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر عن زرعة عن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه . قال : كان جرهد هذا من أصحاب الصفة ، إنه قال : جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا وفخذه منكشفة ، فقال : أما علمت أن الفخذ عورة " (١)

أعترض على حديث علي رضي الله عنه بما يلي :

على سنده فقال :

" ١ - أبو داود هذا الحديث فيه نكارة " (٢)

٢ - قال ابن حزم (٣) : " منقطع رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت ولم يسمعه منه ، بينهما من لم يسم (ولا يدري من هو ، ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن صخرة ، ولم يسمعه منه .

٣ - قال ابن معين : بينهما رجل ليس بثقة ولم يروه عن ابن

جرير إلا أبو خالد ، ولا يدري من هو . "

وسند الحديث هو : " حدثنا علي بن سهل الرملي نا حجاج عن ابن جريج قال أخبرنا عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن صخرة عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وذكر الحديث " (٤)

حديث ابن جريج :

" أخرجه الشوكاني ولم يذكر رجال إسناده " (٥)

وأخرجه البيهقي بعدة طرق منها : " أخبرنا أبو الحسن بن الفضل القطان ببغداد ، أنبأ عبد الله بن جعفر ، ثنا يعقوب بن سفيان ، حدثني

(١) سبق تخريجه ص (٦١)

(٢) سنن أبي داود : ج ٤ ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) المحلي : ج ٣ ، ص ٢١٤ .

(٤) سبق تخريجه ص (٦٢)

(٥) نيل الاوطار : ج ٢ ، ص ٤٩ .

ابن أبي جريح ثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير . قال : أخبرني العلاء بن عبد الرحمن ، أخبرني أبو كثير مولى محمد بن عبد الله بن حبش عن موله محمد أنه قال : ... الخ وذكر الحديث . " (١)

واعترض علاء الدين التركاني على سنده فقال : " الحديث فيه علتان : إحداهما : أنه مختلف الإسناد . حكاها صاحب الإمام عن الدارقطني . ثانيهما : أن أبا كثير الراوي عنه ، لم أعرف اسمه ، ولا حاله وخطأ ابن منده في جعله من الصحابة . " (٢)

وقال ابن حزم فيه : " أبو كثير مجهول الحال . " (٣)

حديث ابن عباس :

أعترض على سنده وهو : " عن واصل بن عبد الأعلى عن يحيى بن آدم عن إسرائيل بن يونس عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس ... وذكر الحديث " (٤)

١ - قال ابن حزم : " من طريق أبي يحيى القتات ، وهو ضعيف ومن طريق ابن عباس : فيه مجهولون لاندري من هم " (٥)

٢ - قال علاء الدين التركاني : " حديث ابن عباس في سنده أبو يحيى القتات متكلم فيه . قال ابن معين : في حديثه ضعف .

وقال ابن حنبل : ضعيف . روى عنه إسرائيل : آحاديث مناكير . وقال النسائي : ليس بالقوي . " (٦)

(١) سبق تخريجه ص (٦٢)

(٢)، (٦) الجوهر النقي : ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

(٣)، (٥) المحلي : ج ٣ ، ص ٢١٤ .

(٤) سبق تخريجه ص (٦٢)

مناقشة أدلة الفريق الثاني

١ - أعترض على حديث عمرو بن شعيب بما يأتي :

أجابوا : "إن كلمة (إلى) للغاية ، وهي في هذا الموضع لمدد الحكم إليها ، فلا تدخل" (١) مع العورة ، لأن الحد لا يدخل في المحدود . كما في السرة ، فلو دخل الحد ، لكانت السرة من العورة أيضا . وهم لا يقولون بذلك .

وأجابوا على الرواية الثانية بأنه لم يعرف . (٢)

والقياس (على المرفق) بدخوله في الوضوء باطل ، لأنه دخل المرفق بدليل آخر وهو ما جاء في الحديث ، لما روى الدارقطني عن جابر قال : "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه" (٣) .

ثم قيل في السند : (٤)

"إن أبا حمزة الصيرفي ، وهو سوار بن داود لينه العقيلي . (٥)

٢ - أعترض على حديث عقبه بن علقمه عن علي بما يأتي :

-
- (١) ، (٢) شرح فتح القدير : ج ١ ، ص ٢٥٨ .
 (٣) أخرجه الدارقطني : كتاب الطهارة . باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم ١٥ ، ج ١ ، ص ٨٣ . ن . نشر السنة باكستان .
 (٤) سند الحديث المعترض عليه هو كما ذكره الدارقطني : حدثنا محمد بن مخلد نا أحمد بن منصور - تاج نا النظر بن شميل نا أبو حمزة الصيرفي نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ... وذكر الحديث : سـنن الدارقطني : ج ١ ، ص ٢٣٠ .
 (٥) التعليق المغني على سنن الدارقطني : ج ١ ، ص ٢٣٠ .

بأنه ضعيف لضعف روايته في سنده (١)

" قال الدارقطني : فيه أبو الجنوب ضعيف "

وقال الشيخ الذهبي في ميزانه : النضر بن منصور : واه .

وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وعقبه بن علقمة ضعفه الدارقطني .

وقال أبو حاتم الرازي : عقبه ضعيف الحديث ، والنضر بن منصور

مجهول " (٢)

٣ - وأعرض على الأدلة العقلية :

" منع من دخول الحد في المحدود فلا تكون الركبة من العورة كالسرة ،

لأن الحد لا يدخل في المحدود . " (٣) والقياس على الوضوء باطل ، لأنه

دخل بدليل آخر ولأن غسله من مقدمة الواجب . " (٤)

" ثم أنتم يا حنفية قلتم في أكثر من موضع : أن هذا المبحث

يسقط ، لأن تمامه متوقف على كون حديث الركبة مما يحتج به . " (٥)

وهذه آحاد ضعيفه لا يحتج بها . وحتى القائلين أن الركبة عورة

متفقين على أن السرة ليست بعورة فكذلك الركبة ليست ———

العورة . لأنه كما هي الركبة حد للعورة فكذلك السرة .

(١) سنده : حدثنا اسماعيل بن محمد الصغار ثنا العباس بن محمد الدوري

نا موسى بن اسماعيل الجبلي القراب نا النضر بن منصور الغزاوي نا
أبو الجنوب قال موسى واسمه عقبه بن علقمة . . . وذكر الحديث ،
انظر سنن الدارقطني : ج ١ ، ص ٢٣١ .

(٢) نصب الراية : ج ١ ، ص ٢٩٧ ، التعليق المغني على سنن الدارقطني :
ج ١ ، ص ٢٣١ . (بتصرف) .

(٣) ، (٥) انظر : المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٤٧ .

(٤) نيل الأوطار : ج ٢ ، ص ٥٣ .

ويؤيد هذه الأحاديث التي دلت على أن الفخذ عورة ، والتي سبق ذكرها في أدلة القائلون : أن العورة من السرة إلى الركبة ، فهي تدل على تخصيص الفخذ بالذكر ، وتشير إلى أنه عورة . وهي أدلة قوية بلغت حد الشهوة ، فقد خصت الفخذ بالذكر دون الركبة وهذا يدل على أن الركبة ليست بعورة ، ولا تدخل في مسـمى العورة .

مناقشة أدلة الفريق الثالث

القائلين بحرمة النظر للسوأتين فقط ، لأنهما من العورة ، وجواز

النظر لما سواها من سائر الجسد من الرجل من مثله .

أقول وبالله التوفيق : إن السوأتين من العورة ، باتفاق جميع الفقهاء ،

فهما يدخلان في مسمى العورة عند جميع المذاهب ، فيجب سترهما ، ويحرم

النظر إليهما إجماعاً .

ولكن الاختلاف في الاقتصار على كونهما عورة من الرجل مع رجل

مثله . وقد استدل من اقتصر على كونهما عورة فقط من الرجل ، بما

سبق من الأدلة ، ويمكن مناقشة هذه الأدلة بما يأتي :

أولاً : رد على حديث أنس : " ثم حسر الإزار عن فخذه ، حتى أنى لأنظر

إلى بياض فخذي النبي الله . الخ . " أن هذا الحديث ثبت في رواية في

الصحيحين " فانحسر الإزار " . وهذا دليل على أن ذلك لم يكن بقصد

النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كشف عن فخذه بنفسه لأجل الزحام

أو كان ذلك من قوة إجرائه صلى الله عليه وسلم . فالنبي صلى الله عليه

وسلم لم يتعمد كشفه ، وقد تنكشف عورة الإنسان بريح أو سقطاً أو غيرهما

فلا يكون منسوباً إلى الكشف . (١)

ويقول الشوكاني : اختلفت فيه الروايات هل هو الذي حسر الثوب عن

فخذه أو انحسر بنفسه .

(٢)

وأيضاً ذلك الحالة حالة حرب يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها ."

(١) بتصرف : المجموع ، ج ٣ ، ص ١٧٠ ، عمدة القاري ، ج ٤ ، ص ٨٤ ،

السنن الكبرى : ج ٢ ، ص ٢٣٠ .

(٢) السيل الجرار ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

ثانياً : مارواه الزبير عن جابر قال : . اجتجم النبي على وركه — وثـ . كان به " . يمكن الرد عليه بأن الضرورات تبيح المحظورات ففي الضرورة يباح كشف العورة . والوجع الذي أصاب النبي في وركه كان من الضرورة ، التي يكشف رسول الله فخذها لها ليعالجه . وجمهور الفقهاء متفقين على جواز كشف العورة للحاجة والضرورة ، وسيأتي بيان ذلك في محلة .

ثالثاً :

حديث علي رضي الله عنه ... وذكر فيه " أن حمزة صعد النظر إلى ركبتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى سرتي " وهذا لا يعد حجة لكم . لأنكم قلتم بأن العورة السوأيتين فقط ، والفخذ ليس بعورة عندكم ، وهذا الحديث لم يرد فيه ذكر السوأيتين والفخذين بشيء ، وإنما ورد فيه ذكر السرة والركبة فقط .

رابعاً :

وحديث زيد بن ثابت ... " وفخذه على فخذي " الرد عليه ذكره العييني وابن حجر العسقلاني ، تعليقا على حديث زيد بن ثابت وهو معنى أي شيء ؟ " أن هذا الحديث ليس فيه استدلال على أن الفخذ ليست بعورة ، لأنه لا تصريح فيه بعدم الحائل ، ولأنه لو كان فيه تصريح بعدم ذكر الحائل ، لدل على أن الفخذ ليس بعورة . " (١)

(١) انظر : عمدة القاري : ج ٤ ، ص ٨٣ ؛ فتح الباري : ج ٤ ، ص ٣٠

ثم إن الضرب من فوق الساتر جائز ، إلا أن يكون بشهوة
وقياس ضرب الفخذ من وراء الساتر على ضرب الدبر ، قياس مع الفارق ،
لان هذا الموضع أشد خطورة من غيره ولذا اعتبر من العورة المغلظة
عند البعض ، والفخذ من العورة المخففة ، وقد ورد نهي بخصوصها .

خامسا :

الرد على حديث عائشة رضي الله عنها : " كان رسول الله
في بيته كاشفا عن فخذية ... الخ .

(١)
رد العييني بقوله : " أجاب الطحاوي (٢) عنه ، بأن هذا الحديث
على هذا الوجه غريب ، لأن جماعة من أهل البيت رواه على غير هذا الوجه
المذكور ، وليس فيه ذكر كشف الفخذين ، فحينئذ لا تثبت به الحجة .

من هذه الروايات ما روته حفصة بنت عمر قالت " كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، قد وضع ثوبه بين فخذيه ، فجاء
أبو بكر فاستأذن ، فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم على هيئته . ثم
جاءه عمر بمثل هذه الصفة ، ثم جاءه أناس من أصحابه والنبي صلى
الله عليه وسلم على هيئته ، ثم جاءه عثمان فاستأذن عليه فأذن له ثم
أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه فجعله . فتحدثوا ، ثم خرجوا
فقلت يا رسول الله : جاء أبو بكر وعمر وعلي وأناس من أصحابك ، وأنت

(١) عمدة القاري . ج ٤ ، ص ٨١ .

(٢) شرح معاني الآثار : ج ١ ، ص ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

على هيئتك ، فلما جاء عثمان جللت بثوبك . فقال : أولا أستحي ممن تستحي منه الملائكة " (١)

وروى البيهقي الحديث بوجه آخر : حيث قال " إن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيته كاشفا عن فخذه أو ساقيه ، استأذن أبو بكر فأذن له ، وهو على تلك الحال فتحدث ، ثم استأذن عمر ، فأذن له ، وهو كذلك . فتحدث ، ثم استأذن عثمان ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه - قال - محمد ولا أقول ذلك في يوم واحد - فتحدث ، فلما خرج قالت عائشة : يارسول الله دخل أبو بكر فلم تهتشل له ، ولم تباله ، ثم دخل عمر ، فلم تهتشل له ، ولم تباله ، ثم دخل عثمان فجلست ، وسويت ثيابك . فقال : ألا أستحيي من رجل ، تستحي منه الملائكة " (٢)

قال البيهقي : " لفظ حديث قتيبة رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وقتيبة وغيرهما بهذا اللفظ (كاشفاً عن فخذه أو ساقيه) بالشك . ولا يعارض بمثل ذلك الصحيح الصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بتخمير الفخذ . والنص على أن الفخذ عورة . وقد رواه أيضا ابن شهاب الزهري ، وهو أحفظهم ، فلم يذكر في القصة شيئا من ذلك . " (٣)

رواية شهاب هي : " عن ابن شهاب عن يحيى بن سعيد بن العاص : أن سعيدا أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان حدثاه :

(١) عمدة القاري : ج ٤ ، ص ٨١ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عثمان ابن عفان . ج ٧ ، ص ١١٦ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي : ج ٢ ، ص ٢٣١ .

أن أبا بكر استأذن على رسول الله وهو مضطجع على فراشه لابس مرط عائشة ،
فأذن لأبي بكر وهو كذلك ، فقفى إليه حاجته ، ثم انصرف ثم استأذن عمر ،
فأذن له وهو على تلك الحال ، فقفى إليه حاجته ، ثم انصرف . قال عثمان
ثم استأذنت عليه ، فجلس ، وقال لعائشة اجمعي عليك ثيابك ، فقفيت إليه
حاجتي ، ثم انصرفت . فقالت عائشة : يا رسول الله مالي لم أرك فزعت
لأبي بكر وعمر ، كما فزعت لعثمان ؟! قال رسول الله : إن عثمان رجل
حيي ، واني خشيت أن أذنت له على تلك الحال ، أن لا يبلغ الي فسي
حاجته ^(١) وليس فيه ذكر الفخذ ولا الساق .

وقال الشوكان : " فيمكن أنه صلى الله عليه وسلم : لم يقصد
كشفه ولهذا غطاه وليس بعد التصريح منه صلى الله عليه وسلم بأن الفخذ
عورة شيء ^(٢) .

"وقال أبو عمر : الحديث الذي رواه عن حفصه : فيه اضطراب .

وقال البيهقي : قال الشافعي والذي روى في قصة عثمان من كشف
الفخذ : مشكوك فيه ."

وقال الطبري : والأخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه دخل عليه أبو بكر وعمر وهو كاشف فخذه واهية الأسانيد فلا يثبت

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل عثمان

بن عفان ، ج ٧ ، ص ١١٧ .

(٢) السيل الجرار : ج ١ ، ص ١٦٠ .

بمثلها حجة في الدين . والأخبار الواردة بالأمر بتغطية الفخذ
والنهي عن كشفها أخبار صحاح ^(١) .

والآثار التي استدلووا بها : ليست بحجة ، لأنها تعارض الأحاديث
الصحيحة الواردة في : أن الفخذ عورة .

وقال الشوكاني : ^(٢) " حديث عائشة وأنس عند الفريق الأول واردان
في قضايا معينة مخصوصة ، يتطرق إليها من احتمال الخصوصية ، أو البقاء
على أصل الإباحة ، مالا يتطرق إلى الأحاديث المذكورة
عند الفريق الثاني لأنها تتضمن إعطاء حكم كلي ، وإظهار شرع عام ، فكان
العمل بها أولى .

كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد يتسامح في كشفه ، لاسيما
في مواطن الحرب ، ومواقف الخصام . " وقد تقرر في الأصول أن : " القول
أرجح من الفعل " ^(٣)

الترجيح :

" ان ما أحتج به جمهور الفقهاء من الأدلة من السنة ، وإن كانت
آسانيدها لا تخلو من ضعف ، أو اضطراب كما بينه بعض الفقهاء في كتبهم

(١) عمدة القاري . ج ٤ ، ص ٨١
(٢) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٤ ، ص ٤٩ . (بتصرف)
(٣) انظر الموافقات للشاطبي : ج ٤ ، ص ٦٨ ، ٧١ : الأحكام للامدي : ج ١ ، ص
٢٧٨ ونهاية السؤل : ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

إلا أن بعضها يقوى بعضا ، لأنه ليس فيها من هو متهم بالكذب أو الوضع بل عللها تدور بين الاضطراب والجهالة والضعف المحتمل . فمثلا
مما يطمئن القلب لمحة الحديث المروي بها . لاسيما وقد حسن بعضها
الترمذى . وعلقها البخاري في صحيحه ، وقال : حديث أنس : أسند
وحديث جرهد : أحوط . " (١)

وقد أجيب على بعض الاعتراضات التي جاءت على آسانيد الأحاديث
التي استدل بها الفريق الأول .

منها ما أجاب به الشيخ محمد أبادى على الاعتراض الوارد سابقا
على حديث جرهد فقال : " إن زرع بن عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي وثقة
النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال : من زعم إنه بن مسلم ،
فقد وهم . " (٢)

ومنها ما رد به على الاعتراض الوارد على سند حديث علي رضي
الله عنه فقال : " الظاهر أن النكارة من جهة الإنقطاع المذكور ، وأن
رجال اسناده ثقات ، وقد زال الإنقطاع بواسطة الحسن بن ذكوان . كما
قال أبو حاتم " (٣) وقال ابن حجر العسقلاني : " الحسن بن ذكوان ذكره
ابن حبان في الثقات " (٤) إذن فالإنقطاع بين ابن جريح وحبيب بن أبي
ثابت زال بواسطة الحسن بن ذكوان . وقد احتج البخارى به .

(١) إرواء الغليل للألباني : ج ١ ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) التعليق المغني على سنن الدارقطني : ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٣) بذل المجهود شرح سنن أبي داود : ج ١٦ ، ص ٣٤١ .

(٤) تهذيب التهذيب : ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

وأجيب على الاعتراض الوارد على حديث ابن عباس من طريق أبي يحيى القتات . قال فيه ابن حجر : " قال فيه عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة وقال يعقوب بن سفيان لأبأس به ، وقال البزار لا نعلم به بأساً " (١)

فهذه بعض الردود على ما أعترض به على آسانيد الأحاديث ولكن بعضها يقوى بعضها . فمن باب الاحتياط والخروج من الخلاف نأخذ بمــــا رآه الجمهور في عورة الرجل ، وحكم النظر إليها من مثله .

وقد قال الألباني : " مجموع هذه الآسانيد تعطى للحديث قوة فيرقى بها إلى درجة الصحيح ، لاسيما وفي الباب شواهد أخرى بنحوها " (٢) وقال العيني : " قال القرطبي : يرجح حديث جرهد ، وهو أن تلك الأحاديث المعارضة له قضايا معينة ، في أوقات وأحوال مخصوصة يتطرق إليها الاحتمال مالا يتطرق لحديث جرهد . فإنه أعطى حكماً كلياً فكان أولى ، وبيان ذلك أن تلك الوقائع تحتل خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، أو البقاء على البراءة الأصلية ، أو كان لم يحكم عليه في ذلك الوقت بشيء ، ثم بعد ذلك حكم عليه بأنه عورة " (٣) .

وقال الشوكاني (٤) " لا يعني حديث أنس وعائشة " . لا ينتهض

لمعارضة الأحاديث التي جاءت في ذكر أن الفخذ عورة - لوجوه عديدة هي :

-
- (١) تهذيب التهذيب : ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
 - (٢) إرواء الغليل للألباني : ج ١ ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .
 - (٣) عمدة القاري : ج ٤ ، ص ٨٠ - ٨١ .
 - (٤) نيل الأوطار : ج ٢ ، ص ٥١ .

الأول : أنها حكاية فعل .

الثاني: أنها لاتقوى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لجميع

الرجال .

الثالث : التردد الواقع في رواية مسلم ، التي ذكرت ما بين الفخذ

والساق ليس بعورة إجماعاً .

الرابع : غاية ما في هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصاً بالنبي صلى الله

عليه وسلم لأنه لم يظهر فيها دليل يدل على التآسي به ففي

مثل ذلك .

بل الواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على :-

" أن الفخذ عورة "

وعند جمهور الأصوليون . إن : القول أرجح من الفعل

فأحاديث الفخذ عوره " وردت كأقوال عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم .

وأحاديث أن " الفخذ ليس بعورة " وردت كأفعال لرسول الله

صلى الله عليه وسلم .

وكما قال الشوكاني ليس فيها دليل على التآسي به . فيكون

القول أرجح من الفعل ، والأخذ به أولى .

كما يقول الآسنوى في ترجيحه للقول .

" يقدم القول لكونه مستقلاً بالدلالة ، موضوعاً لها ، بخلاف الفعل،

فإنه لم يوضع للدلالة ، وإن دل فإنما يدل بواسطة القول " (١)

(١) منتهى السؤل : ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

ويقول الآمدي (١) " المختار إنما هو العمل بالقول لوجوه أربعة

وهي :-

١ - إن القول يدل بنفسه من غير واسطة ، والفعل إنما يدل على الجواز

بواسطة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفعل المحرم . وذلك مما

يتوقف على الدلائل الغامضة البعيدة .

٢ - إن القول مما يمكن التعبير به عما ليس بمحسوس ، كالمعقولات الصرفية

وعلى المحسوس ، والفعل ينبيء عن غير محسوس . فكانت دلالة القول

أقوى وأتم .

٣ - أن القول قابل للتأكيد بقول آخر - وهذا هو الحاصل هنا - وليس

الفعل كذلك فكان القول لذلك أولى .

٤ - إن العمل بالقول في أن الفخذ عورة مما يفضي إلى نسخ مقتضى

الفعل في حق النبي صلى الله عليه وسلم دون الأمة . والعمل بالفعل

يفضي إلى إبطال مقتضى القول بالكلية . فكان الجمع بينهم

ولو من وجه أولى ، ولذا كان المختار العمل بالقول .

" ثم تغليباً لجانب الحرام ، وهي قاعدة فقهية تقول : " ما اجتمع

الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال " (٢) وهذا لفظ حديث أورده جماعة ،

(١) الأحكام للآمدي : ج ١ ، ص ٢٧٦ .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه عن عبد الله بن مسعود . وقال : رواه جابر

الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود وجابر الجعفي ضعيف والشعبي عن

ابن مسعود منقطع وإنما رواه غيره بمعناه عن الشعبي من قوله غير

مرفوع إلى عبد الله بن مسعود . انظر كتاب النكاح . باب الزنى

لا يحرم الحلال ، ج ٧ ، ص ١٦٩ .

كما يقول ابن نجيم الحنفي . (١)

فأحاديث الفخذ ليس بعورة ، وجواز كشفه ، والنظر إليه —
 — جانب الحلال . وأحاديث الفخذ عورة ، وحرمة كشفه ، والنظر إليه —
 جانب الحرام — وتغليباً لجانب الحرام ، نأخذ بأحاديث الفخذ عورة ،
 يحرم النظر إليها من قبل الآخرين . ثم إن الأخذ برأى الجمهور عملاً
 بجميع الأحاديث ، وإذا أمكن الجمع وجب العمل به ، وهنا يمكن الجمع
 بين أدلة الفريقين والعمل بهما .

ولهذا يترجح لدي أن مذهب الجمهور في عورة الرجل وذلك آخذاً
 بالأحوط في الدين ، وأقرب للتقوى ، وتغليباً لجانب الحرام ، وعملاً
 بجميع الأدلة ، لأن العمل بجميع الأدلة أولى ، من العمل ببعضها ، وترك
 بعضها .

وبذلك يحرم للرجل أن يرى من مثله من السرة إلى الركبة ،
 جمعاً بين الأدلة لتكافؤها . والجمع بينهما أولى من الأخذ بأحدهما ،
 وترك الآخر . وتغليباً لجانب الحرام . تدخل الركبة ، وأخذاً
 بالأحوط في الدين ، لأن إدخال الركبة في حرمة النظر إليها ،
 أكثر احتياطاً من إخراجها . كما أن القائلين أن الركبة ليست
 من العورة .

(١) الأشباه والنظائر : ص ١٢١ .

كما قال الباجوري : " يجب ستر جزء من كل منهما

من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب . " (١)

وقال البجيرني : " لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر

العورة " (٢)

وقال قيلوبي وعميرة : " السرة والركبة ليستا من العورة

لكن يجب ستر الجزء الملاصق منهما لها ، لتمام سترها الواجب " (٣)

فيحرم النظر من السرّه إلى الركبة ، ويجوز لما عداها من سائر

الجسد .

(١) : حاشية الباجوري ، ج ١ ، ص ٢٣٧ . ن : دار المعرفه .

(٢) : حاشية البجيرني ، ج ١ ، ص ٢٣٤ . ن : مصطفى البابي الحلبي بمصر . ط ، ١٣٦٩ هـ .

(٣) : قيلوبي وعميره ، ج ١ ، ص ١٧٦ ، ن : دار الفكر . اعانة الطالبين ج ١ ، ص ١١٣ . ن : دار احياء التراث العربي . الطبعة الرابعة .

الفصل الثاني

حكم نظر المرأة إلى عورة الرجل

وفيه مبحثان :

* المبحث الأول :

حكم نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي

* المبحث الثاني :

• حكم نظر المرأة المحرم إلى عورة الرجل المحرم

المبحث الأول

حكم نظر المرأة إلى عورة الرجل الأجنبي

إن الدين الإسلامي الحنيف والشرعية الإسلامية السمحة ، حررت النفس ، وزفقتها وطهرتها من الشهوات والعري ، ووجهتها التوجيه السليم ، تحقيقاً لسعادة الدارين الدنيا والآخرة .

ومن مكارم الأخلاق التي بُعث بها محمد صلى الله عليه وسلم ذلك الخلق الكريم ، خلق الحياء الذي قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه شعبة من الإيمان . ومن الحياء المأمور به شرعاً وعرفاً احتشام المرأة ، وتخليقها بالأخلاق التي تبعدها عن مواقع الفتن ومواضع الريب والشك .

ومن التوجيهات الإسلامية للمرأة التي هي جزء من مكارم الأخلاق ، تحريم نظر المرأة للرجل بشهوة ، سواء كان الرجل أجنبياً أو محرماً إذا لم تأمن الفتنة . والمراد بالرجل الأجنبي هو من يجوز لها نكاحه . ولكن إذا أمنت المرأة الفتنة ، وخلا نظرها من الشهوة . فما هو الجزء الذي ليس بعورة ويجوز لها أن تراه من جسد الرجل الأجنبي ؟ وقد اختلف الفقهاء في ذلك ، واتجهوا إلى عدة مذاهب وهي :-

المذهب الأول :

يجوز للمرأة أن ترى جميع بدن الرجل ما عدا ما بين

السرة والركبتين • أي : كنظر الرجل للرجل •

وقد قال بهذا الحنيفية ، ورأي للحنابلة ، وأحد الوجوه

الصحيحة والراجحة عند الشافعية •

المذهب الثاني :

قال : ان عورة الرجل بالنسبة للمرأة الأجنبية جميع بدنـه

ماعدا الوجه والكفين • أي : أن عورته معها كعورة المرأة الأجنبية

مع الرجل الأجنبي • وقال بهذا : المالكية • ورأي مرجوح للشافعية . (١)

المذهب الثالث :

قال : بحرمة نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي إلا فيما يبـدوا

منه غالباً وقت مهنته أو في غفلة منه • وهذا أحد الوجوه التي

ذكرها النووي (٢) عند الشافعية •

المذهب الرابع :

قال بحرمة نظر المرأة إلى الرجل مطلقا وهو أيضا أحد الوجوه

المرجوحة عند الشافعية والحنابلة والمالكية •

وبعد هذا التفصيل في ذكر آراء الفقهاء والمذاهب التي ذهبوا

إليها في حكم نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي يمكن رد هذه المذاهب الأربعة

(١) انظر : روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ٢٥ •

(٢) انظر المرجع السابق •

إلى قسمين وهما :

القسم الأول :

من قال بالجواز : أى بجواز نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي
فيما عدا العورة . وقد ذهب إلى هذا كما سبق ذكرهم : الحنفية ، وأحد
آراء الحنابلة ، وأحد الوجوه الراجحة عند الشافعية ، وهو مذهب المالكية
وهؤلاء اختلفوا في الجزء المباح النظر إليه فيما عدا العورة .

القسم الثاني :

قال بعدم الجواز : أى عدم جواز نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي
مطلقاً . وهذا أحد الوجوه المرجوحة عند الشافعية ، ورواية للحنابلة ، وفيما
يلي عرض لنصوص الفقهاء وأدلتهم .

نصوص الفقهاء

من نصوص الفقهاء في القسم الأول :

من نصوص الأحناف ما يذكره ابن عابدين (١) في قوله :

" وتنظر المرأة المسلمة من الرجل كنظر الرجل للرجل ، إن أمنت شهوتها "

أى يجوز للمرأة المسلمة أن ترى من الرجل ما يراه الرجل من مثله وهو

سائر جسده ما عدا عورته .

(١) رد المحتار : ج ٦ ، ص ٣٧١ .

يؤيده قول السرخسي (١) : " للمرأة الحرة أن تنظر إلى ماسوى العورة من الرجل . " والمقصود بالرجل الأجنبية . لأنه سيأتي ذكر الرجل المحرم .

يؤكد ذلك ماينص عليه أبو بكر الكاساني (٢) في قوله : " وأما المرأة فلا يحل لها النظر من الرجل الأجنبية ما بين السرة إلى الركبة ، ولا بأس أن تنظر إلى ماسوى ذلك ، إذا كانت تأمن على نفسها " .

أي أن : جواز النظر لسائر جسد الرجل عدا عورته مشروط بأمن الفتنة وإلا حرم النظر .

أما الحنابلة فلهم روايتان :

إحداهما : لها النظر إلى مالمس بعورة وهو ما يعني هنا - نص عليه ابن قدامة (٣) . وأبي اسحاق الحنبلي (٤) والشيخ منصور البهوتي (٥) " ويباح للمرأة النظر من الرجل إلى غير العورة ، ولأنه لو منعن النظر لوجب على الرجال الحجاب ، لئلا ينظروا إليهم . كما تؤمر النساء به " .

(١) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٤ .

(٢) بدائع الصنائع : ج ٥ ، ص ١٢٢ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٥ .

(٤) انظر المبدع : ج ٧ ، ص ١١ .

(٥) انظر كشاف القناع : ج ٥ ، ص ١٤ .

أما نص الشافعية ذكره النووي في قوله :

" نظر المرأة إلى الرجل وفيه أوجه : أصحابها : لها النظر إلى جميع بدنه إلا ما بين السرة والركبة .

والثاني : لها نظر ما يبدو منه في المهنة فقط .

والثالث : لا ترى منه إلا ما يرى منها . (١)

فهذه ثلاثة أوجه ذكرها النووي . ولكن الأصح منها هو جواز

النظر لسائر الجسد عدا العورة وهي ما بين السرة إلى الركبة .

ويؤكد ذلك أيضا ما ينص عليه ابن شهاب الرملي (٢) ، والشيخ

زكريا الأنصاري (٣) . " والأصح جواز نظر المرأة البالغة الأجنبية إلى

بدن رجل أجنبي سوى ما بين سرتة وركبته ، إن لم تخف فتنة ، ولا نظرت

بشهوة لنظر عائشة رضي الله عنها الحبشة وهم يلعبون في المسجد " .

من هذا يظهر لي أن جواز النظر لسائر جسد الرجل الأجنبي

عدا عورته منوط بأمن الفتنة . وعدم النظر بشهوة .

ومن نصوص المالكية : يقول الدسوقي (٤) : " وأما عورته

مع امرأة أجنبية - سواء كانت حرة أو أمة - فهي ماعدا الوجه والأطراف

أي : وترى منه ما يراه من محرمه . وهو الوجه والأطراف .

(١) روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٥ .

(٢) انظر : نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٩١ .

(٣) انظر : الجمل على شرح المنهج ، ج ٤ ، ص ١٣٣ .

(٤) بتصرف . حاشية الدسوقي : ج ١ ، ص ٢١٣ - ٢١٥ .

ويقول سيد خليل : (١) " وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه
يعني أن الحرة يجوز لها أن تنظر من الأجنبي الوجه والأطراف المتقدمة
التي يراها المحرم من محرمه . إذ ماذكر ليس بعورة بالنسبة إليه .

يتضح من هذه النصوص جواز نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي عدا عورتها
مع الاختلاف في تقديرها من مذهب لآخر . والمهم جواز النظر للرجل الأجنبي
من نصوص الفقهاء في القسم الثاني يتبين لنا الآتي :

حرمة نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي مطلقا . ذهب إلى هذا
الشافعية نص عليه النووي بقوله : " ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل
الأجنبي لا إلى العورة ولا إلى غيرها من غير سبب " (٢)

ويقول أيضا في الروضة : " لا ترى منه إلا ما يرى منها - ويحرم
نظره إلى عورتها مطلقا وإلى وجهها وكفيها إن خاف فتنة وإن لم يخف
فيه وجهان :

أحدهما : لا يحرم . والثاني : يحرم - " (٣) وعلى الرأي الثاني فإن
المرأة يحرم عليها النظر إلى الرجل الأجنبي وإلى وجهه وكفيه مطلقا
سواء خافت الفتنة أو لم تخف .

وينص الشيرازي : " وأما من غير حاجة فلا يجوز للأجنبي أن ينظر
إلى الأجنبية ولا للأجنبية أن تنظر إلى الأجنبي " (٤)

-
- (١) الخرش على مختصر سيد خليل : ج ١ ، ص ٢٤٨ .
(٢) المجموع : ج ١٦ ، ص ١٣٣ - ١٣٩ .
(٣) روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢١ - ٢٥ بتصرف .
(٤) المذهب : ج ٢ ، ص ٣٥ .

وأحد أقوال أحمد أستخلصه من نص ابن قدامة وهو : لا يجوز لها النظر من الرجل إلا إلى مثل ما ينظر إليه منها - وقد قال - فأما نظر الرجل إلى الأجنبية من غير سبب فإنه محرم إلى جميعها - " (١) من هذا يفهم أن نظرها إلى الرجل الأجنبي لا يجوز .

ويقول الشيخ أحمد بن محمد بن حجر المكي :

" وكما يحرم ذلك على الرجل للمرأة كذلك يحرم عليها أن ترى شيئاً منه ولو بلا شهوة ولا خوف فتنة . " (٢)

" مما مضى من النصوص يتضح لي أن العلماء اتفقوا على حرمة نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي بشهوة وعند خوف الفتنة .

وآختلفوا في نظرها إليه بغير شهوة . وعند أمن الفتنة وفيما يلي ذكر الأدلة التي استدلووا بها :

(١) الشرح الكبير على المغنى : ج ١ ، ص ٤٦٠ ٤٦٥ . المبدع : ج ٧ ،

ص ١١ .

(٢) الزواجر في اقتراف الكبائر : ج ٢ ، ص ٥ .

الأدلة

أدلة القسم الأول :

من قال بجواز النظر استدل بما يلي :

أولا : " بحديث عائشة رضي الله عنها قالت : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة ، يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا الذي أسأم ، فأقعدوا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو . " (١)

وجه الدلالة :

فيه دليل على جواز نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي من غير ريبة ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك عائشة رضي الله عنها تنظر إلى وقد الحبشة ، وهم يلعبون في المسجد . ولم ينهها ، أو ينكر عليها ذلك . فلو كان نظرها للرجال الأجانب حراماً ، لما تركها تفعل ذلك ، وهي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وقدوة نساء المسلمين . ولما أذن لها وأقرها وشاركها في تيسير نظرها إليهم وهو المعصوم من فعل المنهي . وفي هذا دليل على جوازه .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح . باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة : ج ٣ ، ص ٢٤٦ .

وأخرجه مسلم في صحيحه . كتاب صلاة العيدين . باب الرخصة في اللعب الذي لامعصية فيه في أيام العيد : ج ٣ ، ص ٢٢ .

(٢) وقد الحبشة قدم سنة سبع من الهجرة وكانوا ممن أقاموا بأرض الحبشة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي فحملهم في سفينتين فقدم بهم عليه صلى الله عليه وسلم وهو بخيبر بعد الحديبية . انظر سيرة ابن هشام : ج ٣ ، ص ٤١٤ ، والبداية والنهاية : ج ٤ ، ص ٢٠٥ .

ثانيا : " عن فاطمة بنت قيس : أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة ، وهو غائب . فأرسل إليها وكيله بشعير ، فسخطته فقال : والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك . فقال : ليس لك عليه نفقة ، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك . ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى تصنعين ثيابك ، فإذا حلت فأذنيني . فلما حلت ، ذكرت له معاوية ابن أبي سفيان ، وأباهم ، خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فمعلوك لأمال له انكحي أسامة بن زيد . فكرهته . ثم قال : انكحي أسامة ، فنكحته . فجعل الله فيه خيرا ، واغتبطت به " (١)

وجه الدلالة :

قوله " اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تصنعين ثيابك " وهذا فيه جواز نظر المرأة إلى الأجنبي . (٢) لأنه لو لم يكن مباحاً ، لما أذن لها أن تعتد عنده في بيته ، لأنه أعمى لا يراها . فهذا يدل على أن للمرأة أن تطلع من الرجل ، على ما لا يجوز للرجل أن يطلع عليه منها عدا العورة .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لانفقة لها ، مآج ٤ ، ص ١٩٥ . وأخرجه أبو داود . كتاب الطلاق . باب في نفقة المبتوتة . رقم ٢٢٩٠ ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ . وأخرجه الترمذي . كتاب الطلاق واللعان . باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لاسكنى لها ولانفقة . رقم ١١٨٠ ، ج ٣ ، ص ٤٨٤ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي : مآج ١٠ ، ص ٩٦ .

ثالثاً : " عن عبد الرحمن بن عابس قال : سمعت ابن عباس قيل له : هل أشهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، ولولا مكاني من الصغر ما شهدت حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت ، فمضى ثم خطب ، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن ، وذكرهن ، وأمرهن بالصدقة . فرأيتن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته . " (١)

وجه الدلالة :

كون خروج النبي صلى الله عليه وسلم وبلال ، وتوجهه إلى النساء ، لوعظهن وأمرهن بالتصدق ، هذا يدل على جواز نظر النساء إلى الرجال . فلو كان نظرهن إليه غير جائز ، لأمرهن بغض النظر ، أو لم يخرج إليهن ، ولم يأمر بلال بجمع الصدقة منهن . فلو كان حراماً لما فعله صلى الله عليه وسلم ولمنعهن أقرهن على نظرهن إليه وإلى بلال وهو يجمع الصدقة منهن في ثوبه .

دليل المعقول :

١ - ذكره الشيخ منصور البهوتي (٢) في قوله : " لأنهن لو منعن من النظر لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء لئلا ينظرن إليهم " .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الصلاة . في العيدين والتجمل فيه . باب العلم الذي بالمصلى . ج ١ ، ص ١٧٤ .
(٢) كشف القناع : ج ٥ ، ص ١٤ .

وكون الحجاب لم يوجب على الرجال فهو دليل على جواز نظـر

النساء للرجال الأجانب .

ويقول الشركاني : (١)

يؤيد الجواز .

استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق

والأسفار منتقبات ، لئلا يراهن الرجال ، ولم يؤمر الرجال قـطـر

بالانتقاب لئلا تراهم النساء ، فدل على مفايرت الحكم بين الطائفتين "

فيجوز للنساء النظر إلى سائر جسد الرجل عدا عورته . ولايجوز

للرجال النظر إلى النساء .

٢ - " لعموم البلوى في نظرهن في الطرقات إلى الرجال " (٢) جاز نظرهن

إليهم .

ثانيا : القائلون بعدم الجـواز :

أى لايجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبي مطلقا . وهو

رأى الشافعية والحنابلة .

وقد استدلوا على منع النظر مطلقا بما يأتي :

أولا : من الكتاب :

قوله تعالى : " وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ " (٣)

(١) نيل الأوطار : ج ٦ ، ص ٢٤٩ .

(٢) مغنى المحتاج : ج ٣ ، ص ١٣٢ .

(٣) سورة النور ، آية (٣١) .

وجه الدلالة :

في هذه الآية يأمر الله سبحانه وتعالى نبيه أن يحث المؤمنين ، على أن يخفضن من أبصارهن عما لا يحل لهن النظر إليه ويقتصرن به على ما يحل لهن نظره . والأمر يقتضي الوجوب ، فيجب غض البصر عما لا يحل النظر إليه ، ومنهم الرجل الأجنيبي يحرم النظر إليه ، ويجب غض البصر عنه ، لأن ظاهر الأمر لفظ عام يشمل جميع ما يحرم النظر إليه ، بدون تعيين ، ومن يحرم النظر إليه الرجل الأجنيبي ، لأنه يدخل تحت عموم اللفظ

ومما يؤكد ذلك ما يقوله بعض المفسرين لكتاب الله : منهم

ابن كثير يفسر : " قوله تعالى : " وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَخْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ " (١) أي عما حرم الله عليهن من النظر إلى غير أزواجهن ، ولهذا ذهب كثير من العلماء ، إلى أنه لا يجوز للمرأة النظر إلى الرجال الأجانب بشهوة ، ولا بغير شهوة أصلاً " (٢)

فهذا ابن كثير يفسر الآية على أن المراد منها حرمة نظر

المرأة إلى الرجال الأجانب بلذة ، أو بغيرها في جميع الأحوال .

ويقول أبو السعود : " قل لهم غضوا عما يحرم ، ويقتصروا

به على ما يحل ، فلا ينظرن إلى ما لا يحل لهن النظر إليه . " (٣) كالرجال الأجانب .

(١) سورة النور : آية (٣١) .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٣) بتصرف . تفسير أبو السعود ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .

ويقول الشيخ السائس : "ظاهر الآية يحظر على المرأة أن تنظر
لشيء من بدن الرجل" (١)

فهؤلاء من مفسري كتاب الله ينصون على أن المراد من الآية
أنها تدل دلالة ظاهرة على حرمة نظر المرأة للرجل الأجنبي .

ثانيا : من السنة :

" عن أم سلمة قالت : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم
وميمونة ، فأقبل ابن أم مكتوم حتى دخل عليه ، وذلك بعد أن أُمِرَ
بالحجاب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إحتجبا منه . فقلنا :
يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ؟ فقال : أفعميا وان أنتما
أستما تبصران " (٢)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وجه الدلالة :

الحديث فيه " دليل على أن المرأة لا يجوز لها النظر إلى

-
- (١) آيات الاحكام : ج ٣ ، ص ١٥٨ . (بتصرف) .
(٢) أخرجه الترمذي . كتاب الادب . باب ماجاء في احتجاب النساء من
الرجال . رقم ٢٧٧٨ . ج ٥ ، ص ٩٤ ، وأبو داود . كتاب اللباس .
باب في قوله (غير أولى الإربة) . رقم ٤١١٢ . ج ٤ ، ص ٦٣ ،
النسائي . كتاب عشرة النساء . باب نظر النساء إلى الأعمى . رقم
٣٥٩ - ٣٦٠ . ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والبيهقي : كتاب النكاح . باب مساواة
المرأة الرجل في حكم الحجاب والنظر إلى الأجانب . ج ٧ ، ص ٩١ - ٩٢ ،
وأحمد في مسنده . من حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
ج ٦ ، ص ٢٩٦ . وقد عزاه الحافظ ابن حجر في فتح الباري . ج ١٩ ،
ص ٤٠١ : " وقال : " حديث مشهور أخرجه أصحاب السنن من رواية =

الرجل " (١) لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر نساءه بالإحتجاب من ابن أم مكتوم وهو يعلم أنه أعمى . لأنهما تبصرانه . فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم لنسائه بالحجاب أمام الأعمى ، وإنكاره عليهن بقوله صلى الله عليه وسلم : " أفعميأوان أنتما ؟ أستمأ تبصران ؟ فيه دليل على حرمة نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي .

ثالثا : من الأثــــر :

" عن عائشة رضي الله عنها أنها احتجبت من أعمى ، ف قيل لها : أنه لا ينظر إليك . قالت : لكني أنظر إليه " (٢) وهذا يدل على حرمة نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي .

من المعقول :

" لأن النساء أحد نوعي آدميين ، فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر ، قياساً على الرجال " (٣) وكما لا يحل للرجل أن ينظر إلى المرأة ، فكذلك لا يحل للمرأة أن تنظر إلى الرجل . فإن علاقتهم بها كعلاقتها به ، وقصده منها كقصدها منه " (٤)

ويحققه أن المعنى المحرم للنظر هو خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ ، فإنها أشد شهوة ، وأقل عقلاً فتسارع إليها الفتنة أكثر من الرجل . (٥)

(=) الزهري عن نيهان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى . وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نيهان وليست بعلّة قاذحة . فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يخرج أحد لاترّد روايته .

(١) بذل المجهود : ج ١٦ ، ص ٤٣٩ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣٣ ، ص ٢٤٨ .

(٣) المرجع السابق . والمغنى والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٦٥ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي : ج ٣ ، ص ١٣٦٧ .

(٥) المغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٥ .

ونيل الأوطار للشوكاني ، م ٣ ، ج ٦ ، ص ٢٤٨ .

مناقشة أدلة الفريقين

القائلون بالجواز :

أجيب على أدلتهم بما يأتي : (١)

أولاً : حديث عائشة رضي الله عنه : رد عليه بما يأتي :

١ - أنه ليس فيه أنها نظرت إلى وجوههم وأبدانهم ، وإنما نظرت لعبهم وحرابهم ، ولا يلزم من ذلك تعمد النظر إلى البدن ، وإن وقع النظر منها بلا قصد ، صرفته في الحال .

٢ - لعل هذا كان قبل نزول الحجاب . والآية في تحريم النظر .

٣ - أي أن هذه الحادثة كانت وهي صغيرة قبل بلوغها ، فلم تكن مكلفة ولم تبلغ مبلغ النساء . لأن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي ابنة تسع ، ونادراً ما تبلغ النساء في هذا السن .
يؤيده قولها في آخر الحديث : " فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن " .

٤ - يؤكد هذا أيضاً ما جاء في الأئمة ، وهو أنها احتجبت من رجل أعمى ، معللة ذلك بأنها تنظر إليه فلو كان نظرها للرجل الأعمى الذي لا يراها جائز ، لما احتجبت منه ، معللة لحجابها بأنها تنظر إليه .

(١) انظر : شرح النووي لصحيح مسلم : ج ١ ، ص ١٨٤ .
فتح الباري : ج ٩ ، ص ٤٠١ .
نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٩١ .
نيل الأوطار للشوكاني : ج ٦ ، ص ٢٤٨ .

ورد : أن هذه القصة كانت بعد قدوم وفد الحبشة ، ومعلوم أن قدومهم كان سنة سبع ، وسن عاشة يومئذ كان عشرة سنوات ، وكانت هــ هذه الحادثة بعد نزول الحجاب ، كما هو ظاهر وأجيب على حديث فاطمة بنت قيس بالاتي :

أجاب النووي : " وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه ، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها ، وهي مأمورة بغض بصرها . فيمكنها الإحتراز عن النظر بلا مشقة ، بخلاف مكثها في بيت أم شريك . " (١)

ويقول الشوكاني : " مكثها في بيت ابن أم مكتوم يمكن ذلك مع غرض البصر منها ، ولا ملازمة بين الإجتماع في البيت والنظر . " (٢) خاصة مع مثل هذه الصحابية الجليلة .

وأجيب على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذهابه
إلى النساء يوم العيد عند الخطبة ومعه بلال ، بأن ذلك لا يستلزم النظر
منهن إليهما ، لإمكان سماع الموعظة ودفع الصدقة مع غض البصر . " (٣)

أجيب على أدلة المعقول :

بأن أمر الرجال بالحجاب والنقاب كالنساء فيه حرج ومشقة

(١) شرح النووي لصحيح مسلم: ج ١٠ ، ص ٩٧ .

(٢) : نيل الأوطار ٣، ج ٦ ، ص ١٣٣ .

(٣) آيات الاحكام للسايس : ج ٣ ، ص ١٥٩ . (بتصرف) .

لكثرة خروج الرجال لأنهم يقضون أكثر أوقاتهم خارج البيت . وفي أمرهم بالحجاب عسسر عليهم . ولأن المرأة كلها عورة ، لذلك أمرت بالحجاب بينما عورة الرجل مابين السرة والركبة . ونرد عليهم أيضا بأدلة المعقول التي استدل بها الفريق الآخر .

ثم إنه لايلزم من عدم أمرهم بالحجاب جواز نظرهن إليهم بل يؤمرون بغض نظرهن عنهم مع كشف وجوههم .

* * *

ثانيا : القائلون بعدم الجواز :

أجيب على أدلتهم بما يأتي :

أولا : أجيب عن الآية بأن : " الأمر في الآية عام ، ولم يخص مايجب غض البصر عنه ولكن السنة بينت ذلك ، وخصصت النظر بالأحاديث التي تبيح النظر من قبل المرأة إلى الرجل الأجنبي كحديث عائشة وحديث فاطمة بنت قيس ، وحديث بلال . وهي تبيح نظر المرأة إلى الرجل ماعدا العورة ، وهي من السرة إلى الركبة أو مايبدو منه غالبا .

ثانيا : وأجيب عن حديث : أم سلمة واحتجاب عائشة من الأعمى . بأن الأعمى قد يبدو من عورته المتفق على حرمة النظر إليها ، مالا يشعر به فأمرن بالاحتجاب منه لذلك فلا يلزم من ذلك عدم جواز النظر بالإطلاق . (١)

وقال ابن قدامة :

قال أحمد نيهان روى حديثين عجيبين يعنى هذا الحديث

(١) آيات الأحكام للسايس . ج ٣ ، ص ١٥٩ (بتصرف) .

وحديث : " إذا كان لإحداكن مكاتب ، فلتحتجب منه " .
وكانه أشار إلى ضعف حديثه ، إذ لم يرد إلا هذين الحديثين
المخالفين للأصول . وقال ابن عبد البر : نبهان مجهول ، لا يعرف
إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث .

وحديث فاطمة صحيح . فالحجة به لازمة .
ثم يحتمل أن حديث نبهان خاص بأزواج النبي صلى الله عليه
وسلم كذلك قال أحمد ، وأبو داود : قال الأثرم : قلت لأبي
عبد الله كان حديث نبهان لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ، وحديث فاطمة لسائر الناس : قال : نعم .

وإن قُدر التعارض ، فتقديم الأحاديث الصحيحة أولى ، من
الآخذ بحديث مفرد في إسناداه فقال . " (١)

وأجيب على القياس :

إن وجه الفرق فيما ذكر في الأصل ، من جعل عدم نظرها إليه
مستحباً ، وعدم نظره إليها واجباً . هو أن الشهوة عليهن غالبية ،
والغالب كالمحقق غالباً . فإذا نظر الرجل إليها مشتتياً ،
وجدت الشهوة في الجانبين ، في جانبه حقيقة لأنه هو المفروض . وفي
جانبها إعتباراً لقيام الغلبة مقام الحقيقة . وإذا نظرت إليه مشتتية
لم توجد الشهوة من جانبه حقيقة ، لأن الغرض أنه لم ينظر إليها ، ولا

(١) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٦ .

اعتباراً لعدم الغلبة ، فكانت الشهوة من جانبها فقط . والمتحقق
من الجانبين في الإفضاء إلى المحرم ، أقوى من المتحقق من جانب
واحد لامحالة . " (١)

ثم إن الحياء الغالب في النساء ، وهيبتهن من الرجال
يتغلب على شهوتهن . والرجال العكس .

الخلاصة :

لاحظت فيما مضى أن أدلة الجمهور في جواز نظر المرأة للرجل
أقوى من أدلة مخالفهم القائلين بعدم الجواز .
ولكن يمكن الجمع بين هذه الأحاديث عملاً بها جميعاً والعمل
بها أولى من العمل ببعضها ، وترك البعض الآخر حسب القاعدة الأصلية
في أعمال الكلام أولى من إهماله .

وقد جمع الشيخ السائس بين هذه الأحاديث بما يأتي :

" ولعل أولى ما جمع به بين هذه الأحاديث المتعارضة ، أن يحمل
الأمر بالاحتجاب من ابن أم مكتوم على الندب . وكذلك احتجاب عائشة
رضي الله عنها كان ورعاً منها وعملاً بما هو أجمل وأولى بالنساء . وحينئذ
لا يكون حراماً على المرأة أن تنظر من الأجنبي إلى ما عدا بين السرة والركبة

(١) رد المختار على الدر المختار : ج ١ ، ص ٣٧١ .
والهداية مع تكملة شرح فتح القدير : ج ١٠ ، ص ٢٩ ، ٣٠ .
والعناية على شرح الهداية . مع تكملة فتح القدير : ج ١٠ ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

أو إلى ما يبدو منه غالباً" (١) . ويؤكد ذلك استمرار العمل على خروج النساء إلى الأسواق والمساجد وفي الأسفار منتقبات حتى لا يراهن أحد من الرجال ، ولم يؤمر الرجال بالانتقاب حتى لا يراهن النساء ، وكان ذلك دليلاً على المغايرة في الحكم بين الرجال والنساء .
ويقول العلامة أبو الأعلى المودودي : (٢)

إن هناك فرقاً بين نظر المرأة إلى الرجل ، ونظر الرجل إلى النساء ، من حيث الخصائص النفسية للصنفين . وذلك أن في طبيعة الرجل الإقدام ، فهو إذا أحب شيئاً يسعى إلى إحرازه ، والوصول إليه . ولكن في طبيعة المرأة التمتع والفرار ، وهي مادامت على فطرتها لم تنسلخ منها ، ولا يمكن أن يكون فيها من الجرأة والوقاحة والإقدام ما تتقدم به بنفسها إلى شيء تحبه ، وتعجب به .

وقد راعى الشارع هذا الفرق بين طبعي الصنفين ، فلم يشدد في النهي عن نظر المرأة إلى الأجنبي تشديده في النهي عن نظر الرجل إلى الأجنبية .

ويقول الفخر الرازي :

" إن كان أجنبياً منها ، فعورته معها ما بين السرة والركبة بخلاف المرأة في حق الرجل ، لأن بدن المرأة في ذاتة عورة بدليل أنه لا تصح صلاتها مكشوفة البدن ، وبدن الرجل بخلافه " (٣)

- (١) آيات الأحكام للسايس ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .
- (٢) الحجاب ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .
- (٣) التفسير الكبير ١٤ ج ٢٣ ، ص ٢٠٤ . وأنظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٩ ج ١٨ ، ص ٧٧ .

المبحث الثاني

حكم نظر المرأة إلى عورة الرجل المحرم

على المرأة أن تتأدب وتتخلى بأحكام الشريعة الإسلامية السمحة وتوجيهات الإسلام في نظرها إلى محارمها من الرجال ، وتتخلى بمحاسن الأخلاق .

والمراد بالمحارم من الرجال هم كل من يحرم عليها نكاحه حرمة مؤيدة سواء من نسب أم من رضاع أم من مضااهرة .

فالمحارم من النسب : كالأب والأخ والجد . وإن - علا - والعم والخال . والابن وإن - نزل - وابن الأخ وابن الأخت .

والمحارم من الرضاع : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب كالأخ بالرضاعة وزوج المرضعة ، والإبن بالرضاعة ... الخ .

أما المحارم بالمضااهرة : كأب الزوج و - ان علا - وابن الزوج ، وزوج البنت ، وزوج الأم ...

وقد أباحت شريعتنا السمحة نظر المرأة إلى محارمها عند أمن الفتنة ، بشرط أن يكون بغير شهوة ، لأن النظر بشهوة محرم . وأجازت نظرها إليه لغير عورة منه . لأن نظرها لعورته حرام ، سواء بشهوة أو بغيرها .

ولها أن تنظر من محارمها ماعدا ما بين السرة والركبة أي تنظر إلى سائر جسده عدا عورته . وهذا قول عامة الفقهاء

منهم الشافعية . كما نص عليه شمس الدين الرملي : " ونظرها — إلى محرمها كعكسه — أي كنظره إليها ، فتنظر منه بلا شهوة ماعدا ما بين السرة والركبة " (١)

ويؤكدده قول النووي : " وأما نظرها إلى محرمها فلا يحرم إلا ما بين السرة والركبة على المذهب . وبه قطع المحققون . وقيل : هو كنظره إليها ، ويحرم عليها النظر إلى الرجل عند خوف الفتنة قطعاً . " (٢)

ومنهم المالكية . كما نص عليه سيدي خليل : " وتبرى من محرمها ما يراه الرجل من مثله ، وهو جميع البدن ماعدا ما بين السرة والركبة " (٣) وقال الدسوقي أيضا : (بتصرف) عورة الرجل — مع مثله ، أو مع محرمه ما بين السرة والركبة . " (٤)

(٥)
ومنهم الأحناف .

فالمفهوم من مذهبهم — والله أعلم به — أن المرأة تنظر إلى محرمها إذا أمنت الشهوة والفتنة .

وهذا خلاصة حكم عورة الرجل عامة بالنسبة للرجل ، وهي من السرة إلى الركبة ، وعورة الرجل للمرأة الأجنبية هي أيضا

-
- (١) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٩١ .
 - (٢) روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٦ .
 - (٣) الخرشي : ج ١ ، ص ٢٤٨ .
 - (٤) حاشية الدسوقي : ج ١ ، ص ٢١٥ .
 - (٥) انظر الدر المختار : ج ٦ ، ص ٣٧١ . والمبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٩ .

من السرة إلى الركبة . وذات المحرم أولى من الأجنبية فـي
أن ترى من محرمها من السرة إلى الركبة ، لما بينهما من قرابة ،
وصلة . " (١)

من هذه النصوص يمكن أن أستنتج أن نظر المرأة إلى
محارمها من الرجال جائز ، فيما عدا ما بين السرة والركبة ، فتري
جميع بدنه عدا عورته .

وهذا مذهب جمهور الفقهاء .

وكما قلت بشرط أن يكون نظرها بغير شهوة ، وعند أمن

الفتنة .

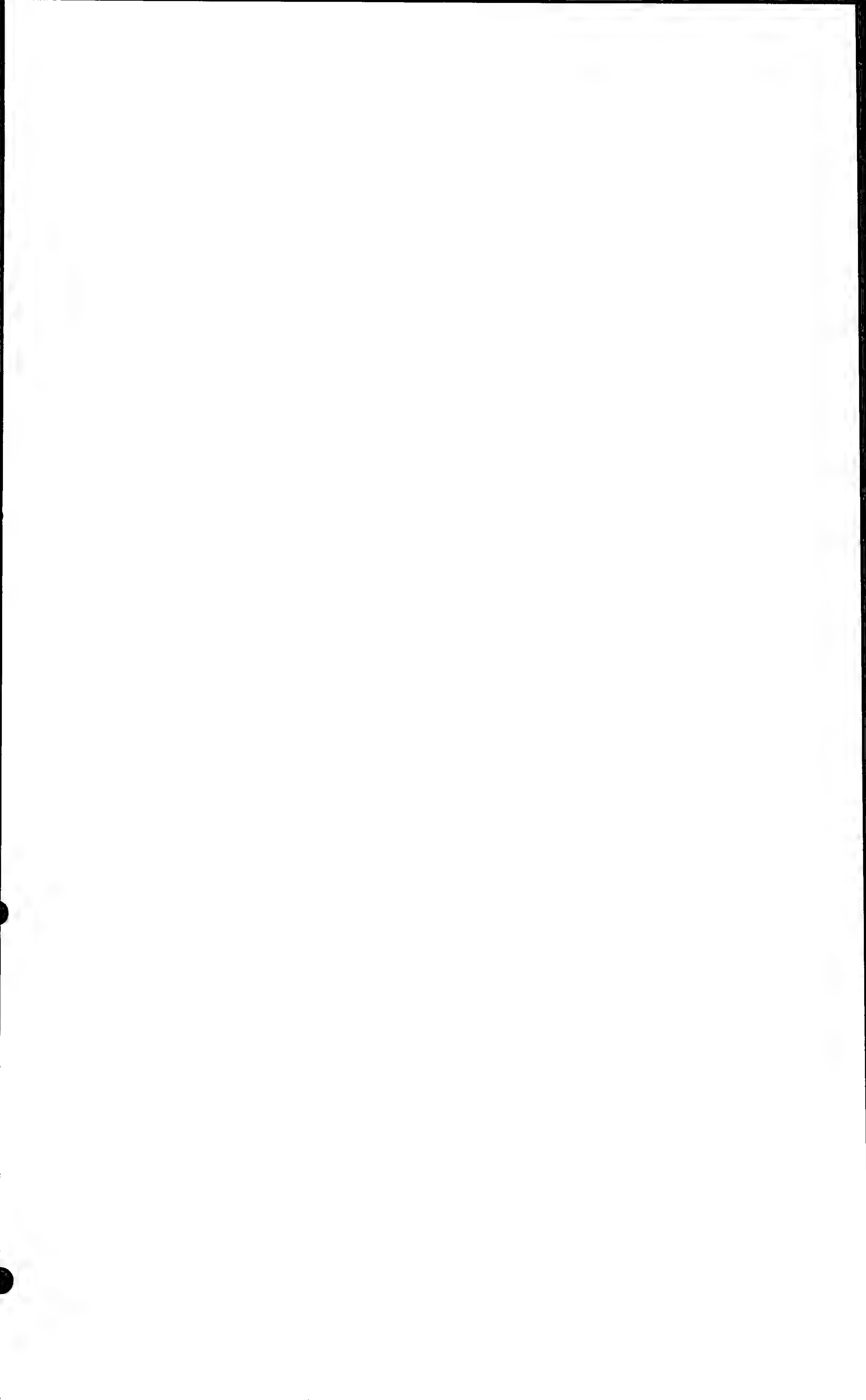
الأدلة من القياس :

وقد أستدلوا في جواز نظر المرأة إلى محارمها من الرجال
بغير شهوة ، ومع أمن الفتنة بالقياس وهو قياس المرأة المحرمة على
الرجال ، لوجود العلة المشتركة بينهما ، وهي المحرمة في النكاح
فالمرأة المحرمة من يحرم نكاحها . والرجل يحرم نكاحه من الرجل والمرأة
من المرأة لحرمه نكاحها .

فكما يحرم نكاح الرجال بعضهم لبعض ، ويجوز نظرهم لبعضهم

العورة ، فكذلك ذات المحرم لحرمه نكاحها ، يجوز نظرها لغير العورة .

(١) انظر: رد المختار على الدر المختار . ج ٦ ، ص ٣٧١ . بدائع الصنائع :
م ٣٥ ، ص ١٢٢ . المبسوط م ٥٥ ، ج ١٠ ، ص ١٤٩ .



الباب الثاني

(أحكام النظر إلى عورة المرأة)

ويحتوي على فصلين :

✧ الفصل الأول :

• (حكم النظر بين النساء)

✧ الفصل الثاني :

• (حكم نظر الرجل إلى عورة المرأة)

الفصل الأول

(حكم النظر بين النساء)

ويشمل مبحثان :

* المبحث الأول : حكم نظر المرأة المسلمة لمثلها .

* المبحث الثاني : حكم نظر المرأة الغير مسلمة
الى المرأة المسلمة

الفصل الأول

حكم النظر بين النساء

إن من آداب الإسلام التي يجب على المرأة أن تلتزم بها ،
ويحثها عليها ديننا هي الحشمة والوقار والحياء والعفاف في زيها
وزينتها دائما ، سواء بين الرجال أو بين النساء ، مع الاختلاف في
طريقة التحلي بالثياب . فهي أمام الرجال الأجانب تلبس الثياب
التي تستر جميع جسدها لأنه عورة . أما بالنسبة للنساء فهي
تلبس ما يستر عورتها فقط أمامهن . ولكن الأمر يختلف لديها بالنسبة
للمرأة المسلمة أو غير المسلمة . فالمسلمة يجوز لها النظر من مثلها ،
بما تبديه من جسدها عدا عورتها أمامهن . أما الغير مسلمات . فهي
ترتدي . ما يستر جسدها ومفاتنها من النظرات الوقحة التي تذهب
الحياء .

وإن تستر المرأة حتى بين النساء عامة دليل على حشمتها
ووقارها ، وصيانة لعرضها وشرفها ، ومناعة لها من الريبة ومظننة
السوء .

كما إن غض البصر خلق سام حميد ، وأدب جميل يجب على كل
امرء أن يتحلى به . إضافة إلى أنه يعد عبادة وطاعة لأمر الله

سبحانه وتعالى المنزل في محكم كتابه العزيز ، وكما جاء هذا الأمر
 الإلهي للرجال بغض البصر ، فقد جاء للنساء بقوله تعالى :
 وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ (١)

وبما إننا في مجال غض البصر وحكم النظر بين النساء

فإن هذا الفصل يشمل مبحثين هما :

المبحث الأول : حكم نظر المرأة المسلمة لمثلها .

المبحث الثاني : حكم نظر المرأة الغير مسلمة الى المرأة المسلمة .

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

المبحث الأول

حكم نظر المرأة المسلمة لمثلها

لاخلاف بين الفقهاء في جواز نظر المرأة المسلمة لمثلها
عدا عورتها لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
من الأدلة على إباحة ذلك وهي كما يأتي :

أولا : من القرآن :

بقوله تعالى : * وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ
يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ
أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ (١)

محل الشاهد في الآية قوله " أو نسائهن " قال أكثر
السلف أن المراد بنسائهن في الآية ، هن النساء اللاتي على دينهن
أي النساء المسلمات . وقد ذكر ذلك معظم المفسرين منهم الفخر الرازي :
قال في الآية " أو نسائهن " قولان أحدهما : أن المراد والنساء
اللاتي هن على دينهن " (٢) فيجوز للمرأة المسلمة أن تبدي أمامهن

(١) سورة النور ، الآية (٣١)

(٢) التفسير الكبير للفخر الرازي ١٢م ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٧ .

زينتها مثل محارمها . وترى المسلمة من مثلها ، مثل ما يرى الرجل من محارمه وكذلك ذكر الجصاص في قوله " أو نسائهن " أنه أراد نساء المؤمنات (١)

ويقول القرطبي في " أو نسائهن " يعني المسلمات " (٢)

وممن يقول في هذا ابن كثير : قوله : " أو نسائهن " .

يعنى تظهر بزينتها أيضا للنساء المسلمات دون نساء أهل الذمة لئلا يصفنهن لرجالهن . وذلك وإن كان محذورا في جميع النساء ، إلا أنه في نساء أهل الذمة أشد فإنهن لا يمتنعن من ذلك مانع فأما المسلمة فإنها تعلم أن ذلك حرام ، فتزجر عنه . " (٣)

فهذا ابن كثير وغيره من مفسري القرآن . ينص على أن المراد بالآية هن النساء المؤمنات ، فيجوز لهن إظهار زينتهن أمام مثلهن من نساء المؤمنين ، ويجوز النظر لمثلهن ، تبعا لجواز إباحة إظهار الزينة لهن وقد ذكر ذلك أيضا الطبري . (٤) ونظام الدين النيسابوري (٥) والألوسي (٦) وغيرهم .

فالآية تدل دلالة ظاهرة وواضحة على جواز نظر المرأة المسلمة لمثلها من النساء المسلمات ، كما ينظر لها محارمها لجواز إبداء الزينة الخفية أمامهم جميعا بنص الآية .

-
- (١) أحكام الجصاص : ج ٣ ، ص ٣١٨ .
 (٢) الجامع لأحكام القرآن ٦م ، ج ١٢ ، ص ٢٣٣ .
 (٣) تفسير القرآن العظيم : ج ٣ ، ص ٢٨٤ .
 (٤) انظر جامع البيان : ج ١٨ ، ص ٩٥ .
 (٥) انظر غرائب القرآن : ج ١٨ ، ص ٧٩ .
 (٦) انظر روح المعاني ٩م ، ج ١٨ ، ص ١٤٣ .

كما أن الضمير " هن " عائد على المؤمنات المذكورات في قوله " وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ... " لأن الخطاب في أول الآيات موجه للمؤمنين والمؤمنات ، وهذا يخرج غيره لأنه لا يلزمهم ذلك لأن هذه الأحكام مبادئ الإسلام وتعاليمه ، والمؤمنون مأمرون بتطبيقها ابتداءً ، والكفار مأمرون قبلها بما تصير هذه الأحكام تابعة له . وإن كان حالهم كحال المؤمنين في استحقاق العقاب على تركها . لكن المؤمن يتمكن من هذه الطاعة من دون مقدمة ، والكافر لا يتمكن إلا بتقديم مقدمة من قبله وذلك لا يمنع من لزوم التكليف له . (١)

أما كيف تدل الآية على جواز نظر المرأة لمثلها :

بما يقوله الشيخ زكريا الأنصاري : " ونظر امرأة لامرأة فيحل بلا شهوة ماعدا ما بين السرة والركبة لما عرف - من الآية السابقة - في قوله تعالى " ولا يبدین زینتھن " . حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرة والركبة . فالمرأة مع المرأة عرفت من منطق الآية في قوله " أو نساھن " (٢)

ويؤكد ذلك قول المفسرون في أن المراد بالزينة مواضعها من

الجسد .

يقول الألوسي : " ذكر الزينة دون مواقعها للمبالغة في الأمر بالتستر ، لأن هذه الزينة واقعة على مواضع من الجسد ، لا يحل النظر إليها إلا لمن اشتثنى من الآية " (٣) وشمل الاستثناء النساء مع مثلهن .

(١) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ج ١٢ ص ٢٣ ، ص ٢٠١ .

(٢) الجمل على شرح المنهج : ج ٤ ، ص ١٢٣ . (بتصرف) .

(٣) : روح المعاني ج ١٨ ، ص ١٤٠ .

ثانياً: من السنة :

الأدلة من السنة على جواز النظر هي :

١ - حديث أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال :

" لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة .

ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تفضي المرأة إلى المرأة

في الثوب الواحد . " (١)

وجه الدلالة :

مفهوم المخالفة من الحديث يدل على أنه يوجد هناك نظر بين

المرأة والمرأة وهو صريح النهي في تحريم النظر للعورة . فيجوز

لما سوى العورة النظر بين الجنسين كالمرأة مع مثلها .

٢ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله

عليه وسلم : " لاتباشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها كأنه ينظر

إليها " (٢)

وجه الدلالة :

لو لم يكن نظر المسلمة إلى المسلمة جائز ، لما تمكنت

من الوصف المنهي عنه في الحديث .

(١) سبق تخريجه ، ص (٦٣)

(٢) أخرجه البخاري : كتاب النكاح . باب لاتباشر المرأة المرأة فتنتعها

لزوجها . ج ٣ ، ص ٦٦ .

ثالثا : من الأثـر :

١ - " رسالة عمر رضي الله عنه إلى عامر الجراح ، وهي عن عبادة بن أنس عن أبيه عن الحارث بن قيس ، قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبيدة : أما بعد فإنه بلغني أن نساء من نساء المسلمين ، يدخلن الحمامات مع نساء أهل الشرك ، فأنه من قبلك عن ذلك فإنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن ينظر إلى عورتها إلا أهل ملتها " (١) .

٢ - عن مجاهد قال : لا تنزع المسلمة خمارها عند مشركة ، ولا تقبلها . لأن الله تعالى يقول : " أو نسائهن " فليس من نسائهن " (٢) .

وجه الدلالة :

من الأثرين السابقين يظهر جواز تعري المسلمة مع مثلها ، ونظرها

إليها جائز ، ولا يجوز ذلك لغير أهل ملتها .

* * *

حدود عورة المرأة المسلمة مع مثلها :

بعد بيان حكم نظر المسلمة لمثلها مع ذكر الأدلة المثبتة

لجواز النظر لابد لى من بيان حدود هذا النظر ، لأن حكم الجواز ليس

(١)، (٢) أخرجها البيهقي في سننه - كتاب النكاح - باب ما جاء في ابتداء

المسلمة زينتها لنسائها دون الكافرات . ج ٧ ، ص ٩٥ .

مطلقا بل مقيدا. بتحديد العورة . أي ماهي عورة المرأة مع مثلها ؟ !

وما هو الجزء المباح نظره من جسد المرأة ؟ !

وآختلف الفقهاء في تحديد عورة المسلمة مع مثلها إلى فرق

وهي كما يأتي :

الفريق الأول :

قال بجواز النظر لجميع جسد المرأة من مثلها عدا من السرة

إلى الركبة .

قال بهذا جمهور الفقهاء من الشافعية ، والحنابلة ، والمالكية

والأحناف في أصح أقوالهم ، والشيعة .

الفريق الثاني :

قال نظر المرأة من مثلها كنظر المرأة مع محارمها وهو مذهب

الظاهرية . وأحد أقوال الخنفية على اختلاف في القدر الذي يجوز

رؤيته ...

وذلك لأن عند الظاهرية عورة المرأة مع محارمها السواتان

فقط . أما لدى الأحناف : فإن عورتها مع محارمها من السرة إلى الركبة

والبطن والظهر وما حاذاهما .

وهذا التقسيم يعتمد على علة الحكم .

لأن سبب الخلاف :

الفريق الأول : قاس المرأة مع مثلها ، على الرجل مع مثله .

باعتبار المجانسة •

والفريق الثاني : قاس المرأة مع مثلها ، على المرأة مع
محارمها لإنتفاء الشهوة ، وأمن الفتنة ، والحرمة المؤبدة والله أعلم
بالصواب •

وفيما يلي نصوصهم المثبتة لذلك •

النصوص

نصوص الفريق الأول : من نصوص الشافعية :

يقول الشيخ زكريا الأنصاري : " عورتها عند النساء
المسلمات مطلقا ، وعند الرجال المحارم فما بين السرة والركبة " (١)
أي أن عورة المرأة مع مثلها من النساء المسلمات ما بين السرة والركبة
كما نص عليه في موضع آخر : " قال : " ونظر امرأة لامرأة ، كالنظر
لمحرم ، فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين السرة والركبة " (٢)

يقول النووي : " نظر المرأة إلى المرأة كالرجل إلى
الرجل " (٣) وهذا أحد القولين اللذين ذكرهما - وهو الأقوى - كما سيظهر
فيما بعد -

-
- (١) الجمل على شرح المنهج • ج ١ ، ص ٤١١ •
(٢) المنهج لشرح الجمل : ج ٤ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ •
(٣) روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٥ •

ويقول الرملي : والمرأة مع المرأة كرجل ورجل ، فيحل
عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة سوى ما بين السرة والركبة ، لأنه عورة" (١)
وهذا نص صريح ومحدد للعورة بالنسبة للمرأة المسلمة مع مثلها وهي
ما بين السرة والركبة ، فيجوز النظر لما سواهما .

وكذلك نص قيلوبي : (٢) والشيخ أبي زكريا يحيى بن شرف الدين
النووي (٣) ، والشيخ محمد الشربيني الخطيب . (٤)

من نصوص الحنابلة :

ما ينص عليه الشيخ علاء الدين المرداوي في قوله :
" وللمرأة مع المرأة والرجل مع الرجل النظر إلى ما عدا ما بين السرة
والركبة " (٥) وكذلك قال أبي إسحاق برهان الدين الحنبلي . (٦)
ويقول الشيخ منصور البهوتي : " ويباح لامرأة مع امرأة
(٧)
ولو كافرة مع مسلمة - ولرجل مع رجل - ولو أُمرد - نظر غير عورة وهي
(٨)
أي العورة هنا من امرأة ما بين سرة وركبة . كالرجل . "

-
- (١) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٩٠ .
 - (٢) انظر حاشيتا قيلوبي وعميرة ، ج ١ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .
 - (٣) انظر روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٥ .
 - (٤) انظر متن المنهاج مع مغني المحتاج : ج ٣ ، ص ١٣١ .
 - (٥) الانصاف : ج ٨ ، ص ٢٤ .
 - (٦) المبدع : ج ٧ ، ص ١٠ .
 - (٧) معنى أُمرد : المرد نقاء الخدين من الشعر ونقاء الغصن من الورق . والأُمرد :
الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطر شاربه ولم تبد لحيته .
 - (٨) انظر لسان العرب . باب الرأء - فصل الميم . مادة مرد . ج ٣ ، ص ٤٠١ .
شرح منتهى الارادات : ج ٣ ، ص ٦ . وكذا انظر : حاشية الروض المربع

هذا نص الشيخ منصور في هذا الموضع ، وهو صريح في تحديد

عورة المرأة مع مثلها مابين السرة والركبة .

ويقول ابن قدامة : (١)

" وحكم المرأة مع المرأة حكم الرجل مع الرجل

سواء في النظر . فله ينظر من صاحبه إلى ما ليس بعورة ، وعورة

الرجل في الصالح في المذهب أنها مابين السرة والركبة كما نص عليه

أحمد .

نص الأحناف :

ذكره الكاساني : (٢)

" حيث قال : كل ما يحل للرجل أن ينظر إليه من الرجل

يحل للمرأة أن تنظر إليه من المرأة . وكل ما لا يحل له لا يحل لها . فتتنظر

المرأة من المرأة إلى سائر جسدها ، إلا مابين السرة والركبة . فالمرأة

مع المرأة ، كالرجل مع الرجل مابين السرة إلى الركبة فكذلك المرأة

ويدخلان الركبة في العورة دون السرة .

ويقول السرخسي : (٣)

" فأما نظر المرأة إلى المرأة ، فهو كنظر الرجل إلى

الرجل ، باعتبار المجانسة . ألا ترى أن المرأة تغسل المرأة بعد

(١) انظر المغني والشرح الكبير : ج ١ ، ص ٦١٥ ، ج ٧ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٢) بدائع الصنائع : ج ٥ ، ص ١٢٤ .

(٣) المبسوط ج ٥ ، ص ١٠ ، ص ١٤٧ .

موتها ؟ ، كما يغسل الرجل الرجل . "

ويقول ابن عابدين : (١)

" وتنظر المرأة المسلمة من المرأة ، كالرجل من

الرجل . وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سرتة إلى ركبته . ويقول علاء الدين السمرقندي : " النساء في حق النساء يباح النظر إلى جميع الأعضاء سوى ما بين الركبة إلى السرة " (٢)

نصوصهم هذه واضحة في بيان حكم نظر المرأة إلى المرأة قياساً على الرجل باعتبار المجانسة . فالمرأة من جنس المرأة ، كالرجل مع مثله . وعورة الرجل كما سبق بيانها مع مثله من تحت السرة إلى تحت الركبة ، فكذلك المرأة . وهم بذلك يخالفون الشافعية والحنابلة في إدخال الركبة في العورة . والمالكية تخرج السرة والركبة من العورة .

نص المالكية :

ذكر أحمد غنيم المالكي : (٣)

" وعورة الحرة المسلمة مع أنثى غير كافرة ما بين

السرة والركبة ، فهي كعورة الرجل مع مثله . "

-
- (١) أنظر : رد المحتار على الدر المختار . ج ٤ ، ص ٣٧١ . تكملة شرح فتح القدير . ج ١٠ ، ص ٣٠ . (بتصرف)
- (٢) تحفة الفقهاء : ج ٣ ، ص ٣٣٤ .
- (٣) الفواكه الدواني : ج ١ ، ص ١٥٢ . (بتصرف)

ويظهر من النص السابق جواز النظر للسرة والركبة لأنهما خارجتان من

العورة .

وذكر العدوي : (١)

" وأما بالنسبة للرؤية فنقول عورة الحرة مع امرأة

ولو أمة : مابين سرة وركبة .

يفهم من قولهم أن عورتها أمام المرأة المسلمة من السرة

إلى الركبة ، فلا يجوز لأحد أن ينظر مابين السرة والركبة . ويجوز نظر

ماسواهما من جسدها أي يجوز النظر إلى ما عدا مابين السرة والركبة .

وهما خارجتان على عكس الشافعية والحنابلة .

نص الشيعة :

" قيل : ويجوز أن ينظر الرجل إلى مثله ما خلا عورتـــــــــــــــــه

وكذلك المرأة يجوز لها النظر إلى مثلها ما خلا عورتها . وهي من السرة

إلى الركبة .

وقيل : مابين السرة والركبة عورة للرجل .

وقيل : ولا يجب أن يستتر الجنس من جنسه إلا العورة المغلظة

وهي من الركبة إلى تحت السرة . " (٢) أي أن المرأة تنظر من المتقراة

ما بين السرة والركبة .

(١) حاشية العدوي : ج ١ ، ص ١٥٠ (بتصرف)

(٢) انظر : البحر الزخار : ج ٢ ، ص ٢٢٦ ، ج ٤ ، ص ٣٧٦ ، شرائع

الإسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

الفريق الثاني :

القائل أنه يجوز للمرأة أن ترى من المرأة المسلمة مثلها،
كما ينظر الرجل من محارمه من النساء - وسيأتي بيانه - وهي عند
الأحناف مابين سرتها وركبتها وظهرها وبطنها وما حاذاه من الجانبين.
أى يحق لها أن ترى رأسها ووجهها وصدرها وعضديها وساقها .

وممن ذكر هذا :

"قال السرخسي . وقد قال : بعض الناس نظر المرأة
إلى المرأة كنظر الرجل إلى ذوات محارمه ، حتى لايباح لها النظر
إلى ظهرها وبطنها ."(١)

وقد بين برهان الدين المرغيناني (٢) القائل بذلك حيث

قال :

" وعن أبي حنيفة رحمه الله أن نظر المرأة إلى المرأة ، كنظر الرجل
إلى محارمه ، بخلاف نظرها إلى الرجل ، لأن الرجال يحتاجون إلى زيادة
الإنكشاف للإشتغال بالأعمال . والأول أصح ."

الإمام السرخسي رحمه الله بين الحكم في نظر المرأة للمرأة،
ونقله عن بعض الناس ولم يبين من هم . والإمام برهان الدين أظهر الحكم،
ونقله عن أبي حنيفة ، وبين الفرق بين الرجال والنساء في نظرهم لمثلهم،

(١) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٧ .

(٢) الهداية : ج ١٠ ، ص ٣٠ - ٣١ .

وبين علة التفرقة بينهم وهي أن الرجال يحتاجون للإلتفات بالـ
بالأعمال ، بينما النساء لا تحتاج لذلك . وأظهر أن هذا القول ضعيف
لأن الأول أصح وهو نظر المرأة للمرأة كنظر الرجل للرجل فيكون الأول هو
الأرجح والأقوى ، والثاني هو المرجوح والأضعف ، لأن نظر الجنس أخف .

ويقول ابن حزم :

" وكذلك النساء بعضهن من بعض لهن النظر إلى جميع
الجسد عدا الدبر والفرج ، لأن الله ساوى بين البعولة والنساء
والأطفال . " (١)

- أي بين النساء والمحارم - أي أن عورة المرأة مع مثلها كعورتها مع
محارمها وإن اختلف في تحديده عند الحنفية .

(١) أنظر : المحلي : ج ١٠ ، ص ٣٢ .

الأدلة

استدل الفريق الأول بما يأتي :

أولا : من السنة :

١ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيره ، فلا ينظر إلى شيء من عورته فإن ماتحت السرة إلى الركبة عورة " (١)

وجه الدلالة :

قوله : " فإن ماتحت السرة إلى الركبة عورة " لفظ عام يشمل الذكر والأنثى في تحديد عورتهما . وهو صريح في دلالة على أن العورة من السرة إلى الركبة ، فيحرم نظر المرأة ممن مثلها من السرة إلى الركبة ويجوز لما عداهما .

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : " لاتبرز فخذك ، ولاتنظر لفخذ حي ولاميت " (٢)

وجه الدلالة :

صريح في دلالة على تحديد العورة من الإنسان الذكر والأنثى الحي والميت . لأن في قوله : " ولاتنظر لفخذ حي ولاميت " لفظ عام يشمل الرجل والمرأة ، فلا يجوز النظر إليهما سواء من نفس الجنس أو غيره . كالمرأة المسلمة مع مثلها . فيجوز النظر بينهما لسائر الجسد عدا العورة .

(١) سبق تخريجه ، ص (٦٥)

(٢) سبق تخريجه ص (٦٢) .

القياس :

١ - قاسوا نظر المسلمة إلى مثلها على نظر الرجل إلى مثله ، باعتبار

المجانسة . ألا ترى أن المرأة تغسل المرأة بعد موتها ، كما

يغسل الرجل الرجل بعد موته ، لأنه من جنسه ^(١) .

فكذلك يجوز للمسلمة أن تنظر من مثلها ، كما ينظر الرجل من مثله ،

وهو جميع الجسد عدا العورة ، وهي من السرة إلى الركبة . كما

هي عند أصحاب هذا الفريق فعورة الرجل مع مثله عند جمهور الفقهاء

من الشافعية والحنابلة والحنفية من السرة إلى الركبة .

الأدلة العقلية :

١ - إنعدام الشهوة بينهما غالباً ، وقلة وقوع الفتنة ، والغالب

كالمتحقق . كما في نظر الرجل إلى الرجل . وحتى لو خافت ذلك

(٢)

تجتنب عن النظر كما في الرجل .

٢ - وجود الحرمة المؤبدة بينهما في النكاح . كالمحارم ، لنفسور

(٣)

الطباع السليمه من ذلك .

٣ - الضرورة إلى الإنكشاف فيما بينهما متحققة لاحتياجهن إلى كثرة

(٤)

مداخلهن والمخالطة فيما بينهما ، والضرورات تبيح المحظورات .

كما أن في الستر حرج ومشقه شديده ، والمشقة تجلب التيسير ،

فأبيح النظر لجميع الجسد كالمحارم عدا العورة ، وهي من السرة

إلى الركبة دفعاً لذلك .

(١) انظر : المبسوط . ج ١٠ ، ص ١٤٧ ، وشرح فتح القدير ، ج ١٠ ، ص ٣٠ .

(٢،٣) انظر : الجمل على شرح المنهج . ج ٨ ، ص ٤١١ ، ونهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٩٠ ، ومغنى المحتاج . ج ٣ ، ص ١٣١ .

(٤) بتصرف : تفسير أبي السعود . ج ٦ ، ص ١٧٠ .

أدلة الفريق الثاني :

وهو الرأي المرجوح عند الخنفية .

استدل هؤلاء بما يأتي :

" بحديث ابن عمر رضي تعالى عنهما أن النبي صلى الله

عليه وسلم نهى النساء من دخول الحمامات بمئزر ، وبغير مئزر " (١)

وجه الدلالة :

النهى في هذا الحديث يدل على حرمة التكشف وبذلك يكون

النظر محرم ، فلا يجوز للنساء النظر لجميع جسد مثلها بل لابد من التستر

أمامهن والاكتفاء بما يظهر غالبا منهم ، كنظر ذوى المحارم .

من الأثر :

" كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : امنعوا النساء

من دخول الحمامات إلا مريضة أو نفساء ، ولتدخل مستتره " (٢) فهو

يحث على التستر وما ذلك إلا لحرمة النظر .

(١) المبسوط ٥٥، ج ١٠ ، ص ١٤٧ .

(٢) أخرجه البيهقي : كتاب النكاح ، ج ١ ، ماجاء في ابداء المسلمة زينتها لنسائها دون الكافرات ، ج ٧ ، ص ٩٥ .

مناقشة الأدلة والترجيح

إن تحديد عورة المرأة أمام مثلها ، فيما تراه منها ، قد استدل الفقهاء بما يأتي :

من الفريق الأول :

عند الجمهور أدلة من السنة والقياس أي قياس المرأة على الرجل باعتبار المجانسة • وهناك دليل عقلي •

وعند الفريق الثاني :

من الأدلة الحديث والأثر • وقد أجاب عليهما السرخسي في قوله :

" ولكننا نقول المراد منع النساء من الخروج وبالقرار في البيوت ، وبه نقول • والعرف الظاهر في جميع البلدان بناء الحمامات للنساء ، وتمكينهن من الدخول دليل على صحة ما قلنا •

وحاجة النساء إلى دخول الحمامات فوق حاجة الرجال ، لأن المقصود بتحصيل الزينة ، والمرأة إلى هذا أحوج من الرجل ويتمكن الرجل من الاغتسال في الأنهار والحياض ، والمرأة لا تتمكن من ذلك " (١)

ويقول في الهداية :

" نظر المرأة إلى المرأة كنظرها إلى محارمها ، بخلاف نظرها إلى الرجل ، لأن الرجال يحتاجون إلى زيادة الإنكشاف للاشتغال

(١) المبسوط ج ٥ ، ص ١٠ ، ص ١٤٧ •

بالأعمال " (١)

" يؤيد هذا حديث علي رضي الله عنه : عن إبراهيم بن حمزة الزهري عن إبراهيم بن علي الرافعي • حدثني عن علي بن عمر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : عورة الرجل على الرجل كعورة المرأة على الرجل ، وعورة المرأة على المرأة ، كعورة الرجل على الرجل " وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه • " (٢)

وبذلك يترجح رأي الفريق الأول وهو مذهب الجمهور لقوة

أدلتهم ورجاحتها •

(١) تكملة شرح فتح القدير : ج ١٠ ، ص ٣٠ ، ٣١ (بتصرف) •

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه • كتاب اللباس • ج ٤ ، ص ١٨٠ •

المبحث الثاني

حكم نظر المرأة الغير مسلمة إلى المرأة المسلمة

إن النساء الغير مسلمات يفتقدن إلى الإسلام وأحكامه ومحاسنه ،
فليس عندهن شريعة تحسن أخلاقهن ، وتهذب سلوكهن ، وغالباً لا يمكن إيماناً
ولا تقوي ولا مخافة لله سبحانه وتعالى ، تحميهن من الانحدار في بـؤرة
الفساد والانحراف والتحلل الخلقي إلا من رحم ربي .

إنهن نساء لا يؤمن جانبهن ، ولا يطمأن لهن ، ولا يوثق بهن ،
لذلك يجب على المسلمات الإحتراز منهن ، وأخذ الحذر من جانبهن
لتجردهن من تقوى الله التي تنير القلوب ، وتفتح الأبصار وتسوي السلوك
الإنساني .

فمن وسائل سد الذريعة ، والأخذ بالحذر معرفة حكم
نظر المرأة الكافرة الغير مسلمة إلى المرأة المسلمة ، وماهي حدود
عورتها معها ومايجوز أن ترى منها .

لقد اختلف الفقهاء في ذلك إلى فريقين وهما :

الفريق الأول :

قال بحرمة النظر ووجوب التحجب أمامها .

الفريق الثاني :

قال بجواز النظر لأنها كالمسلمة معها .

الفريق الأول :

إن نظر غير المسلمة إلى المسلمة كالأجنبي ، فلا يحل لها
أن ترى منها غير الوجه والكفين .

وقال بهذا جمهور الفقهاء وهذا عرض لنصوصهم التي تثبت

آرائهم : من الشافعية :

ما ذكره الرملي :

بقوله " والأصح تحريم نظر كافرة ذمية أو غيرها ، ولو
حربية إلى مسلمة ، فيلزم المسلمة الإحتجاب منها . فيجوز النظر
للوجه والكفين فقط . ورجح البلقيني أنها معها كالأجنبي " (١)

ويقول الشيخ زكريا الأنصاري :

" وحرم نظر كافرة لمسلمة أي حرم على المسلمة تمكين الكافرة
من نظرها والتكشف لها ... ويلزم المسلمة الإحتجاب عنها " (٢)

المفهوم من النصين أن النظر محرم ، والإحتجاب وسـ
جميع البدن عدا الوجه والكفين واجب . فيجب على المسلمة عدم تمكين
الكافرة من النظر إليها ، بالتكشف أمامها .

وقال به أيضا المالكية :

نص عليه الشيخ العدوي بقوله :

" إلا أن تكون المرأة كافرة ، فيحرم على الحرة المسلمة كشف شـ
من بدنها ، إلا وجهها وأطرافها بين يديها " (٣)

(١) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٩٠ . (بتصرف) .

(٢) الجمل على شرح المنهج : ج ٤ ، ص ١٢٣ . (بتصرف) .

(٣) حاشية العدوي : ج ١ ، ص ١٥٠ .

ويقول الشيخ أحمد غنيم المالكي :

" عورة الحرة مع امرأة كافرة جميع جسدها إلا وجهها

وكفيها . " (١)

وقال به أيضا الأحناف :

ذكره ابن عابدين : (٢) " والذمية كالرجل

الأجنبي في الأصح ، فلا تنظر إلى بدن المسلمة .

(وفي الشرح) لا يحل للمسلمة أن تنكشف بين يدي يهودية أو نصرانية

أو مشركة ، إلا أن تكون أمة لها .

ولا ينبغي للمرأة الصالحة أن تنظر إليها المرأة الفاجرة

لأنها تصفها عند الرجال ، فلا تضع جلبابها ولا خمارها . "

وإحدى روايات أحمد كما نص عليها : " شمس الدين المقدسي

في قوله :

" وعنه : نظر كافرة من مسلمة كأجنبي . " (٣)

وكذلك نص عليه أبو إسحاق الحنبلي في قوله : " وعنه :

إن الكافرة مع المسلمة كأجنبي . " (٤)

(١) انظر الفواكه الدواني : ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٢) انظر رد المحتار : ج ٤ ، ص ٣٧١ .

(٣) انظر الفروع : ج ٥ ، ص ١٥٤ .

(٤) المبدع : ج ٧ ، ص ١٠ .

ويقول ابن قدامة المقدسي :

" وعن أحمد رواية أخرى وهي : أن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذمية ، ولا تدخل معها الحمام • وهو قول مكحول ، وسليمان بن موسى • " (١)

ويقول علاء الدين المرداوى :

" وعنه هي معها كالأجنبي قدمه في الهداية والمستوعب ... وقالوا نص عليه • " (٢)

ورأى للشيعة :

ذكره أحمد مرتضى في باب وجوب تستر المرأة ممن كتاب الستر •

" يقول : وعليها - أي على المرأة المسلمة - التستر من الكوافر ، لقوله تعالى : " أو نسائهن " (٣)

* * *

الفريق الثاني :

القائلون إن نظر الكافرة للمسلمة كنظر المسلمة للمسلمة

أي أنها ترى منها جميع جسدها عدا ما بين السرة والركبة •

وهو الرأي الراجح عند الحنابلة : كما ذكره أبو إسحاق (٤) وابن قدامة (٥)

(١) المغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٤ •

(٢) الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٤ - ٢٥ • (بتصرف)

(٣) البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٨٠ • (بتصرف)

(٤) انظر المبدع : ج ٧ ، ص ١٠ •

(٥) انظر المغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٤ •

وعلاء الدين بن حسن المرداوي (١) والشيخ منصور البهوتي (٢) وغيرهم
من فقهاء الحنابلة قالوا - ما هو ملخصه :

وللمرأة مع المرأة والرجل مع الرجل النظر إلى ما عدا ما بين
السرة والركبة ، ولا فرق بين المسلمتين وبين المسلمة والذمية ، كما
لا فرق بين الرجلين المسلمين ، وبين المسلم والذمي في النظر .

وهو الرأي المرجوح عند الشافعية :

" ذكره محمد الشربيني الخطيب قائلًا :

والثاني : - أي الرأي الثاني - لا يحرم النظر . نظرا إلى إتاحة
الجنس كالرجال ، فإنهم لم يفرقوا فيهم بين نظر الكافر إلى المسلم
والمسلم إلى المسلم " (٣) وهو ما ذهب إليه الظاهرية : كما يتضح

من قول ابن حزم : يقول :
" وكذلك النساء بعضهن من بعض ... ثم ذكر الآية ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ
أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ الآية (٤) " علق عليها بقوله - ان الله عز وجل ذكر في الآية (زينتهن) زينة
ظاهرة تبدى لكل أحد وهي الوجه والكفان ... وزينة باطنة : حرم عز
وجل إبداءها إلا لمن ذكر في الآية . ووجدناه تعالى قد ساوى في ذلك
بين البعولة والنساء والأطفال " (٥)

فهذا النص يتضح منه أن النساء الكوافر يدخلن في عموم النساء
المذكورات في الآية ، فيأخذن حكم المسلمات والمحارم في النظر

(١) انظرا لانصاف : ج ٨ ، ص ٢٤ .

(٢) انظر شرح منتهى الارادات : ج ٣ ، ص ٦ . كشف القناع : ج ٥ ، ص ١١

(٣) مغنى المحتاج : ج ٣ ، ص ١٣٢ . (بتصرف)

(٤) سورة النور : آية (٣١) . (بتصرف)

(٥) المحلى : ج ١٠ ، ص ٣٢ . (بتصرف)

تبعاً للتسوية في الآية . فالكافرات يدخلن تحت مطلق النساء ،

لأن لفظ النساء يشمل المسلمات والكافرات .

ورأى للشريعة :

" وعورة المرأة مع المرأة كالرجل مع الرجل " (١) فتدخل

النساء الكوافر والمسلمات ضمن اسم المرأة .

سبب الخلاف :

هو الاختلاف في المراد من نسائن في قوله تعالى * وَلَا يُدْرِكْنَ

زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ * إلى أن قال : " أو نسائن "

فحملها ابن كثير " على النساء المسلمات ، فقال في قوله

تعالى " أو نسائن " يعني تظهر بزینتها أيضا للنساء المسلمات ، دون

نساء أهل الذمة ، لئلا يصغفن لرجالهن ، وذلك وإن كان محذوراً في

جميع النساء ، إلا أنه في نساء أهل الذمة أشد ، فإنهن لا يمنعهن من

ذلك مانع . فأما المسلمة فإنها تعلم أن ذلك حرام فتتزجر عنه . . . وقال

مجاهد في قوله " أو نسائن " قال : نساؤهن المسلمات ليس

المشركات من نسائن ، وليس للمرأة المسلمة أن تنكشف بين يدي مشركة .

وروى عبد الله في تفسيره عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس

" أو نسائن " قال : هن المسلمات لا تبديهن ليهوديه ولا نصرانيه ،

وهو النحر والقرط والوشاح ، وما لا يحل أن يراه إلا محرم . (٢) وروى سعيد

(١) البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٨٠ .

(٢) سيأتي بيان معانيها .

حدثنا جريز عن ليث عن مجاهد . قال : لاتضع المسلمة خمارها عند مشركة ، لأن الله تعالى يقول : " أو نسائهن " فليست من نسائهن . " (١)

ويقول العلامة الألوسي :

" قوله : " أو نسائهن " المختصات بهن بالصحة والخدمة من حرائر المؤمنات ، فإن الكوافر لا يتخرجن أن يصفنهن للرجال ، فهن في إبداء الزينة لهن كالرجال الأجانب ، ولا فرق في ذلك بين الذمية وغيرها . وإلى هذا ذهب أكثر السلف . " (٢)

ويقول الامام الفخر الرازي في تفسيره :

" قوله تعالى : " أو نسائهن " . وفيه قولان :

أحدهما : المراد والنساء اللاتي هن على دينهن . وهذا قول أكثر السلف . قال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس للمسلمة أن تتجرد بين نساء أهل الذمة ، ولا تبدى للكافرة إلاماتبدى للأجانب ، إلا أن تكون أمة لها .

ثانيهما : المراد جميع النساء وهذا هو المذهب ، وقول السلف محمول على الاستحباب " (٣)

ويفسرها القرطبي (٤) بقوله : قوله تعالى : " أو نسائهن "

يعني المسلمات ، وتدخل في هذا الإماماء المؤمنات ، ويخرج منه نساء المشركين

(١) انظر تفسير القرآن العظيم : ج ٣ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) روح المعاني : ج ١٨ ، ص ١٤٣ .

(٣) انظر تفسير الفخر الرازي : ج ٢٣ ، ص ٢٠٧ .

(٤) انظر تفسير القرطبي : ج ١٢ ، ص ٢٢٣ .

من أهل الذمة ، وغيرهم ، فلا يحل لامرأة مؤمنة أن تكشف شيئاً من
بدنها بين يدي امرأة مشركة ، إلا أن تكون أمة لها ... وقال ابن عباس
رضي الله عنهما : لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية لئلا
تمفها لزوجها ."

ويقول الطبري : (١)

" قوله : " أو نسائهن " قيل عني بذلك نساء المسلمين ذكر
من قال ذلك حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثنى حجاج عن ابن جريح
قوله " أو نسائهن " قال بلغني أنهن نساء المسلمين ، لا يحل للمسلمة
أن ترى مشركة عريتها ، إلا أن تكون أمة لها ."

وقيل في غرائب القرآن : (٢)

" أو نسائهن " فذهب أكثر السلف إلى أن المراد أهل
أديانهم ، ومن هنا قال ابن عباس : ليس للمسلمة أن تتجرد بين نساء
أهل الذمة ، ولا تبدى للكافرة إلا ما تبدى للأجانب ."

(١) تفسير الطبري : ج ١٨ ، ص ٩٥ .

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ج ١٨ ، ص ٧٩ .

الأدلة

استدل الفريق الأول القائل بحرية النظر ووجوب التحجب أمامها

بما يأتي :

أولا : من القرآن :

قوله تعالى " وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
 آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ هُنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ
 أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ " (١)

وجه الدلالة :

فسرها جمهور المفسرين إن المراد بها الحرائر المسلمات

(٢)

قال محمد الشوكاني : " أو نساؤه " هن المختصات بهن ، الملابسات

لهن بالخدمة أو المحبة ويدخل في ذلك الإماء ، ويخرج من ذلك نساء

الكفار من أهل الذمة ، وغيرهم فلا يحل لهن أن يبدين زينتهن لهن "

ويقول ابن كثير : (٣) " أو نساؤه " قال : نساؤهن المسلمات

ليس للمشركات من نساؤهن ، وليس للمرأة المسلمة أن تنكشف بين يدي

مشركة .

(٤)

ويقول محمد الشربيني الخطيب : " فلو جاز لها النظر ، لم

يبق للتخصيص فائدة . " لأن إضافة النساء إليهن يدل على أنهن من

(٥)

جنسهن ، وعلى دينهن "

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

(٢) فتح القدير للشوكاني : ج ٤ ، ص ٢٤ .

(٣) تفسير ابن كثير : ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

(٤) مغني المحتاج : ج ٣ ، ص ١٣٢ .

(٥) سبق ذكر آراء المفسرين واختلافهم في بيان عورة المرأة المسلمة مع

النساء المسلمات ، في المبحث السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

ثانيا : من الأثر

- ١ - " عن الحارث بن قيس قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبيدة رضي الله عنه أما بعد فإنه بلغني أن نساء من نساء المسلمين يدخلن الحمامات مع نساء أهل الشرك ، فإنه من قبلك عن ذلك ، فإنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن ينظر إلى عورتها إلا أهل ملتها . " (١)
- ٢ - " عن مجاهد قال : لاتضع المسلمة خمارها عند مشركة ولا تقبلها لأن الله تعالى يقول " أو نسائهن " فليس من نسائهن " (٢)
- ٣ - " قال ابن عباس رضي الله عنهما : لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية ، لثلاث تصفها لزوجها . " (٣)

ثالثا : من المعقول :

إن الكافرة ليس لديها ما يرد عنها عن أن تصف المرأة المسلمة لزوجها ، أو أحد أقاربها .

(١) سبق تخريجها ، ص (١٣٧) .
 (٢) ذكره القرطبي في تفسيره أحكام القرآن : ج ١٢ ، ص ٢٣٣ .
 (٣) انظر: غرائب القرآن : ج ١٨ ، ص ٧٩ ، التفسير الكبير : ج ٢٣ ، ص ٢٠٧ .

استدل أصحاب الفريق الثاني القائل بجواز النظر لأنها كالمسلمة

معها بما يأتي :

من القرآن :

" بنفس الآية وهي : قوله تعالى ﴿ أو نساءهن ﴾ . فيحتمل أن يكون المراد جملة النساء ، لأنه لا فرق بين المسلمتين ، وبين المسلمة والذمية ، كما لا فرق بين الرجلين المسلمين ، وبين المسلم والذمي في النظر . لأن النساء الكوافر من اليهوديات وغيرهن ، قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن يحتجبن ، ولا أمرن بحجاب " . (١)

وقال نظام الدين النيسابوري :

(٢) " إن المراد جميع النساء في قوله تعالى ﴿ أو نساءهن ﴾

من السنة :

" قالت عائشة رضي الله عنها جاءت يهودية تسألها فقالت: أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذكر الحديث . " (٣)

وجه الدلالة :

إن النساء اليهوديات والكوافر قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ، ويتحدثن معهن . فلو كان لهن وضع خاص بهن —

(١) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٤ . (بتصرف)

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ج ١٨ ، ص ٧٩ .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الجنائز / باب مناجاة في عذاب القبر ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .

كالتستر منهن لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم . لأنه كثير
ما كان يحدث .

من الأثر :

" قالت أسماء قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي ، وهي راغبة ، يعنى عن الإسلام
فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصلها : ؟ قال : " نعم " (١)
فلو كان يجب التستر منهن فكما أمرها بالملء ، لبين لها
ما يجب أن تبديه أمامها من جسدها ، وما يحل لها النظر إليه .
مناقشة الأدلة :

حديث عائشة رضي الله عنها ليس فيه دليل على أنها
كانت تنكشف أمام اليهوديات . وكل ما يدل عليه الحديث أنهم كن يدخلن
عليهن ، ويسألنهن عن بعض الأمور . وهذا لا يدل على أنهن رأين منهن
أكثر من الوجه .

وحديث أسماء يدل على جواز صلة الرحم بين المسلمة والكافرة
وحسن المعاملة ، خاصة وأنها كانت أمها . وهذا لاخلاف فيه .

كما أن المعنى الذى أوجب على المرأة المسلمة أن تستتر
أمام الرجل الأجنبي ، وهو خوف الفتنة ، فإنه موجود بالنسبة للمرأة الغير
مسلمة ، فهي لا تملك الإسلام والإيمان وتقوى الله التى تمنعها من إيذاء
المسلمة ، ودفعها إلى هاوية الرذيلة ، لأنها ربما تصفها للرجال
الأجانب فتضر بها .

إذن ليس في أدلة الفريق الأول دليل صحيح يعتبر .

(١) أخرجه البخارى . كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها . باب الهدية
للمشركين . ج ٢ ، ص ٩٦ .

الرأى الزاجح :

لذلك يترجح لدي والله أعلم بالصواب - أن رأى جمهور الفقهاء هو الأصح ، لقوة أدلتهم ورجاحتها . لما في تحريم نظر الغير مسلمة للمسلمة عدا وجهها وكفيها من المصلحة ، التى تعود على المرأة المسلمة .

ومما يؤيد هذا أن بعض الفقهاء ألحق المسلمة الفاسقة والفاجرة مع العفيفة ، كالكافرة مع المسلمة .

ذكرة محمد الخطيب : (١)

" وقول ابن عبد السلام : والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة ."

وذكره أيضا ابن عابدين : (٢)

" ولا ينبغي للمرأة الصالحة أن تنظر إليها المرأة الفاجرة لأنها تصفها عند الرجال ."

فإذا كان من مصلحة المرأة أن لاتنكشف ، ولاتترك امرأة فاجرة مسلمة أن تنظر لشيء من جسدها ، حتى لاتصفها للرجال الأجانب مما يسبب الفتنة ، ويؤدى إلى الإضرار بالمرأة المسلمة ، والإفساد بها .

فمن باب أولى أن لاتنكشف ، ولاتترك المرأة الكافرة أو الذمية أن تنظر لشيء من جسدها .

ففي هذه الحالة يكون حكم المرأة سواء مسلمة أو كافرة حكم الأجنبي لقوله صلى الله عليه وسلم : " لاتبشر المرأة المرأة فتصفها لزوجها كأنه ينظر إليها " . (٣)

(١) مغني المحتاج : ج ٣ ، ص ١٣٢ .

(٢) رد المحتار على الدر المختار : ج ٦ ، ص ٣٧١ .

(٣) سبق تخريجه ، ص ١٢٩ .

الفصل الثاني

(حكم نظر الرجل إلى المرأة)

وفيه مباحث :

- * المبحث الأول : حكم نظر المحارم •
- * المبحث الثاني : حكم نظر الخاطب إلى المخطوبة •
- * المبحث الثالث : حكم نظر الرجل الأجنبي إلى المرأة •
- * المبحث الرابع : حكم نظر غير أولي الإربة من الرجال إلى المرأة •
- * المبحث الخامس : حكم النظر إلى العجوز ومن لا تشتهي •
- * المبحث السادس : حكم نظر الرقيق إلى سيده •

الفصل الثاني

حكم نظر الرجال إلى المرأة

لم يكن إهتمام الإسلام بالمرأة ، وتكريمها أعظم تكريم ، أمراً عارضاً ، وإنما هو من صميم الدين الإسلامي وجوهره ، الذى يرفع مستوى الأدمية في الإنسان ، ليستحق خلافة الله في هذه الأرض .

وكما هو معروف أن المرأة هي النصف الآخر للإنسان . ولقد رفع الإسلام مكانتها ، وأعطاهها حقها الذى أهدرته القوانين الوضعيه .

والمرأة هي الابنة والزوجة والأم . وهي النواة التى تتركز عليها الأسرة في الإسلام ، وهي عنصر هام في استمرار بقاء النوع البشرى ولا يمكن الإستغناء عنها لأنها أساس بناء الأجيال وإعدادهم .

لذلك إهتم الإسلام بها ، ووضع القواعد والأسس التى تضمن لها الأمن والسلامة والإستقرار والطمأنينة . وقد حفظ لها مكانتها . لتكون نواه صالحة في المجتمع ، تنشيء أفراداً صالحين ، يعتمد عليهم في بناء الأمة الإسلامية ، وفي تعمير الأرض .

لذا فيجب على المرأة المسلمة أن تتقي الله ربها حق تقاته بأن تطيع أوامره ، وتجنب نواهيه . وتؤدى ما عليها من حقوق تجاه ربها ، وتجاه أفراد مجتمعها . ولتكون مؤمنة حقاً، عليها أن تظهر بالمظهر اللائق بالمرأة المسلمة من التستر والإحتشام ، فقد جعلها الله سبحانه أول أنواع الشهوات التى تغري الإنسان في هذه الحياة الدنيا ، لما فيها من زينة

وإبتلاء • وهو أخطر إبتلاء دنيوي على الإطلاق • إذ قال تعالى:

* زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ

وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرَ الْمُقَنْطَرَةَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ * (١)

فهي تستطيع أن تجعل من نفسها دماراً وإنخراطاً لها ولرجالها.

كما تستطيع أن تجعلها سلامة ونجاة من أجل ذلك وجب عليها أن تتستر

وتحجب من جسمها كل الأجزاء التي فيها إغراء وجاذبية للرجل في سبيل

درء المفسد عن الفرد والمجتمع •

وعلى الرجل غض البصر عنها وقاية لغرائزه ونوازعه التي

ربما تجره إلى الهلاك ، وخسران نفسه ، وإنتشار الفساد والانحلال •

يقول الشاعر :

كل الحوادث مبدأها من النظر

ومعظم النار من مستصغر الشرر

كم نظرة فعلت في قلب صاحبها

فعل السهام بلا قوس ولا وتر

والمرء مادام ذا عين يقلبها

في أعين الغيد موقوف على خطر

يسر مقلته ماضر مهجته

لا مرحباً بسرور جاء بالضر

(١) سورة آل عمران ، آية (١٣) •

وفي هذا الفصل أتحدث عن حكم نظر الرجل إلى المرأة التي

هي إحدى وسائل الفتنة وطريق من طرق الغواية لهم .

ويمكننا القول أنه ليست كل نظرة محرمة ، بل هناك نظـرة

حلال حينما تكون في حلال ، ونظرة حرام عندما تكون في حرام . ذلك أن الأمر

الذي جاء بغض البصر في قوله تعالى :

قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ * (١)

كليا ، لأن المرء لا يمكن أن يمشي مغمض العينين . كما أن كلمة " من "

فيها التبعيض . أي يجب الغض من بعض البصر ، وذلك بإجتنب النظرة

المحرمة . وغض البصر عنها . كالنظر لعورة المرأة الأجنبية من قبل

الرجال الأجانب . وبالتالي يجوز نظر الرجال إلى جميع أجساد محارمهم

من النساء عدا عوراتهن وهي عند جمهور الفقهاء من السرة إلى الركبة .

ويحرم نظرهم إلى الإجنبيات .

وفي مجال حكم نظر الرجل إلى المرأة ، الذي يشمل هـذا

الفصل هو :

- * المبحث الأول : حكم نظر المحارم .
- * المبحث الثاني : حكم نظر الخاطب إلى المخطوبة .
- * المبحث الثالث : حكم نظر الرجل الأجنبي إلى المرأة .
- * المبحث الرابع : حكم نظر غير أولي الأربة من الرجال إلى المرأة .
- * المبحث الخامس : حكم النظر إلى العجوز ومن لا تشتهي .
- * المبحث السادس : حكم نظر الرقيق إلى سيده .

(١) سورة النور ، آية (٣٠) .

المبحث الأول

حكم نظر المحارم

مما لا شك فيه جواز نظر الرجل إلى ذوات محارمه من النساء وهذه رخصة من الله عز وجل رخصها لعبادة حاجتهن إليها لكثرة مخالطتهن والحاجة والدخول والخروج والسفر والخلوة بهن . فلو أوجب الستر عنهن لوقع الحرج والضيق والمشقة على الناس .

ثم إنه من الفطرة الإنسانية والعادة البشرية قلة توقع الفتنة بينهم ، وأمن الشهوة .

وفي هذا المبحث أتحدث عن حكم نظر المحارم ، ويمكن تقسيمه

إلى مسألتين .

المسألة الأولى : " جواز نظر المحارم "

نقطة اتفاقية بين الفقهاء .

المسألة الثانية :

مايجوز النظر إليه من محارمهن

" نقطة خلافية "

المسألة الأولى :

حكم نظر المحارم عموماً وهي نقطة اتفاقية بين الفقهاء :

فقد اتفق الفقهاء على جواز نظر الرجال إلى محارمهم من النساء كالأم والأخت والجدّة والبنت والعمّة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت والأم بالرضاعة .

وهذا عرض بعض نصوص الفقهاء التي تثبت آراءهم في ذلك

وهي :

من نصوص الشافعية : ما يقوله النووي :

" ويجوز للرجل أن ينظر إلى المرأة من ذوات محارمه من غير سبب ولا ضرورة . " (١)

فهو نص واضح في جواز نظر المحارم إلى محارمهم من النساء

ومن نصوص الأحناف :

" يحل للرجل النظر إلى ذوات محارمه . " (٢)

ومن الحنابلة قالوا :

" يجوز للرجل أن ينظر للذوات محارمه . " (٣)

(١) انظر المجموع : ج ١٦ ، ص ١٤٠ . مغني المحتاج : ج ٣ ، ص ١٢٩ . نهاية

المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٥ .

(٢) انظر المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٩ ؛ بدائع الصنائع : ج ٥ ، ص ١٢٠ ؛ رد

المحتار : ج ٤ ، ص ٣٦٧ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير : ج ٦ ، ص ٤٥٤ ؛ المبدع : ج ٧ ، ص ٨ ؛ كشف القناع :

ج ٥ ، ص ١١ .

وكذلك المالكية : أجازوا نظر الرجل إلى محارمه من النساء . وقد جاء ذلك نصا في كتبهم من جواز النظر إلى الرأس والأطراف .

إذ قالوا : " وأما عورتها مع المحرم فجميع جسدها إلا الوجه والأطراف ، فيجب عليها سترها منه ، ويرى منها الوجه والأطراف " (١)

ويقول ابن حزم من الظاهرية :

" وجائز لذى المحرم أن يرى جميع جسم حريمته كالأم والجدة والبنت وابنة الابن والخالة والعمة وبنت الأخ وبنت الأخت وامرأة الأب وامرأة الابن حاشا الدبر والفرج فقط " (٢)

فهذا ابن حزم يعدد المحارم اللاتي يجوز للرجل النظر إليهن وينص على جواز نظر جميع الجسد عدا السواتين .

ومن الشيعة : يقول أحمد مرتضي :

" ويحرم من المرأة المحرم نظر المغلظة والبطن والظهر فقط (٣) أى يجوز نظره لما عداها من الرأس والوجه والأطراف .

-
- (١) انظر : الفواكه الدواني : ج ١ ، ص ١٥٢ . حاشية العدوي : ج ١ ، ص ١٥٠ ، الخرخشي على مختصر سيدى خليل : ج ١ ، ص ٢٤٨ .
- (٢) المحلي : ج ١٠ ، ص ٣٢ .
- (٣) البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٧٦ .

الأدلة

من النصوص السابقة يتضح أن جميع الفقهاء متفقون على جواز نظر الرجل إلى ذوات محارمه من النساء ، المنصوص عليهن في القرآن . وقد استدلوا على جواز النظر إلى ذوات المحارم بما يأتي :

أولا : من القرآن :

قال تعالى * وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ يَخْمُرُهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ ... الآية * (١)

وجه الدلالة :

إن النص القرآني يدل دلالة ظاهرة وواضحة على إباحة النظر إلى ذوات المحارم من النساء ، لأنه سبحانه وتعالى نهاهن عن إبداء الزينة مطلقا " إلا ما ظهر منها " وأستثنى إبداءها أمام المحارم . وجاء في الأصول : " المستثنى من النفي إثبات وممن الإثبات نفي " (٢)

ويثبت هذا بما استدل عليه بعض الأصوليين فيما يلي :

١ - إن النقل من أهل العربية جاء كذلك ، وهو المعتمد في إثبات مدلولات الألفاظ كالقول لاعالم في البلد إلا زيد .

(١) سورة النور : آية ، (٣٢) .
(٢) الأحكام للامدي : ج ٢ ، ص ٤٥١ . حاشية العلامة التفتازاني : ج ٢ ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

٢ - اذ قال " لا إله إلا الله " كان مثبتاً للآلوهية لله سبحانه ونافياً عما سواه . ولو كان نافياً للآلوهية عما سوى الرب غير مثبتها لله سبحانه . لما كان ذلك توحيداً لله . وذلك خلاف الإجماع ، لأنها تثبت الآلوهية لله سبحانه وتنفيها عما سواه .

اعتراض :

فإن قيل : لو كان الاستثناء من النفي إثباتاً . لكان قوله صلى الله عليه وسلم " لا صلاة إلا بطهور " ولانكاح إلا بولي " ولا تبيعوا البر بالبر إلا سواء بسواء " .

مقتضياً تحقق الصلاة عند وجود الطهور . والنكاح عند وجود الولي . والبيع عند المساواة . ولما لم يكن كذلك علم أن المراد بالاستثناء إخراج المستثنى عن دخوله في المستثنى منه ، وأنه غير متعرض لنفيه ولا إثباته .

أجيب :

قلنا : الطهور والولي والمساواة لا يصدق عليه إسم مستثنى منه ، فكان استثناء من غير الجنس ، وهو باطل . وإنما سبق ذلك لبيان الشرط .

والشرط وإن لزم من فواته فوات المشروط ، فلا يلزم من وجوده وجود المشروط ، لجواز انتفاء المقتضي ، أو فوات شرط آخر ، أو وجود مانع . (١)

(١) انظر المراجع السابقة .

فهذه الآية تدل على جواز النظر إلى ذوات محارمهم —
 وإلى مواضع الزينة منهن وهي الرأس لأنه موضع التاج والإكليل ، والشعر
 موضع القصاص ، والعنق والصدر موضع القلادة ، والأذن موضع الخرس والقرط
 والخضاب . والخاتم والفتح موضعها الكف والسوار موضعه الساعد .
 والعقد موضع الدملاج . والخضاب والخلخال موضعها القدم . وهذه
 تعتبر من الزينة الباطنة — كما وضحتها بعض المفسرين — التي لا يجوز
 لغير المحارم رؤيتها ، ولا يجوز إظهارها لأحد سوى المحارم .

قوله تعالى : * لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيءِ آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ
 إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ * (١)

وجه الدلالة :

الاستثناء من الحظر إباحة وفي ظاهر النص إن الله سبحانه —
 وتعالى بعد أن أمر النساء بالحجاب استثنى المحارم منهم . أي أنه
 يجوز للنساء أن يظهرن بدون حجاب أمام محارمهن . أيضا أمرهن بتترك
 الحجاب عند محارمهن وهذا يدل على جواز النظر إليهن بدون حجاب .

ثانيا : من السنة :

١ - " عن جابر أن أم سلمة رضي الله عنهما استأذنت النبي صلى
 الله عليه وسلم في الحمامة ، فأمر أبا طيبة أن يحجمها قال حسبت

(١) سورة الأحزاب : آية (٥٥) .

أنه قال : كان أخاها من الرضاعة ، أو غلاماً لم يحتلم . " (١)

وجه الدلالة :

قد وجهه الشيخ خليل أحمد البهاري بقوله : " (٢) " ووجهه
أن الحجامة إنما تكون غالباً في بدن المرأة ، في مالايجوز للأجنبي
الإطلاع عليه كشعر رأسها أو قفاها أو ساقها . وفي الحديث أن المحرم
يجوز له أن يطلع من ذات محرمه على بعض ما يحرم على الأجنبي ، وكذلك الصبي
إن أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لأم سلمة بالحجامة ، وأمره لأبي طيبة
بحجامتها وهو أخوها من الرضاعة ، " ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب "
فيه ما يدل على جواز نظر المحارم إلى محارمهن من النساء . وإلى ما يحرم
للأجنبي النظر إليه .

٢ - " عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى

فاطمة بعبد قد وهبه لها ، قال : وعلى فاطمة ثوب إذا قنعت به رأسها
لم يبلغ رجليها ، وإذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها ، فلم
رأى النبي صلى الله عليه وسلم ماتلقى ، قال : " إنه ليس عليك بأس
إنما هو أبوك وغلامك " (٣)

(١) أخرجه أبو داود . كتاب اللباس . باب في العبد ينظر إلى شعر مولاه
برقم ٤١٠٥ ، ج ٤ ، ص ٦٢ . أخرجه مسلم . كتاب السلام . باب لكل
داء دواء واستحباب التداوي . ج ٧ ، ص ٢٢ .

(٢) بذل المجهود : ج ١٦ ، ص ٤٣٣ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب اللباس . باب العبد ينظر إلى شعر
مولاه ، ج ٤ ، ص ٦٣ . رقم ٤١٠٦ .
وذكره الألباني في مشكاة المصابيح . كتاب النكاح . باب النظر إلى
المخطوبة وبيان العورات رقم ٣١٢٠ . ج ٢ ، ص ٩٣٥ . وقال اسناده
جيد .

وجه الدلالة :

أ - كون الرسول صلى الله عليه وسلم يرى من ابنته فاطمة رضي الله عنها مالا يجوز للأجنبي أن يراه منها كراسها ورجليها ، فهذا يدل على أنه يجوز للمحرم كالأب وغيره أن يرى من ذات محرمه ، مالا يحق لغيره من الأجانب رؤيته .

ب - وهناك شاهد آخر ومحلّه هو : " إنما هو أبوك و غلامك " فيه دليل على أن للأب أن يرى من ابنته ، مالا يجوز لغيره من الأجانب أن يراه والأب محرم فيأخذ حكمه حكم باقي المحارم . وكونه صلى الله عليه وسلم قال : (أبوك و غلامك) فحرف الواو هنا جمع الغلام مع الأب وأعطاه الحرمة كحرمة الأب ، فحق لفاطمة أن تكشف أمامه كمحرم .

٣ - " عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على أفلح ابن أبي القعيس فاستترت منه قال : تستترين مني وأنا عمك ؟ قالت : قلت من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخي قالت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل . فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحدثته ، فقال : إنه عمك ، فليج عليك . " (١)

وجه الدلالة :

إنه صلى الله عليه وسلم اعتبره عمها من الرضاعة ، ويأخذ

(١) أخرجه أبو داود كتاب النكاح . باب في لبن الفحل رقم ٢٠٥٧ ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ . وأخرجه مسلم كتاب الرضاع . باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ج ٤ ، ص ١٦٣ .

حكم عمها من النسب وهم من المحارم الذين يجوز النظر لهم ، والخلوة بهم ، والسفر معهم .

فقول عائشة رضي الله عنها " فاستترت منه " وقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إنه عمك فليج عليك يندل على أنه يجوز للمحارم الدخول والنظر إلى محارمهن ويجوز للنساء عدم الإحتجاب منهن .

٤ - عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم فجاءت سهيلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة فقالت يا رسول الله إننا نرى سالماً ولداً ، فكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويراني ففلا " (١) وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت ، فكيف ترى فيه ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه ... " (٢)

وجه الدلالة :

هذا الحديث يدل على أن سالماً كان ينظر منها إلى ما يظهـر منها غالباً ، لأنها كانت تعتبره مثل ولدها بالنسب . وهذا يدل على أنه يجوز للمحارم من النسب والرضاع النظر إلى ذوات محارمهن من النساء إلى ما يحرم على الأجنبي النظر إليه . كالرأس والأطراف .

-
- (١) ففلا : من الففله والفضالة مافضل من الشيء . وففلا بقايا الثياب والفضلة الثياب التي تبطل للنوم لأنها فضلت عن ثياب التصرف . أنظر لسان العرب . مادة (فغل) فضل الفاء حـزف اللام . ج ١١ ، ص ٥٢٦ ، ومختار الصحاح . مادة فغل . باب الفاء ، ص ٥٠٦ .
- (٢) أخرجه مسلم . كتاب الرضاع . باب رضاعة الكبير ، ج ٤ ، ص ١٦٩ . أخرجه أبو داود كتاب النكاح باب فيمن حرم به رقم ٢٠٦١ ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ وأخرجه البيهقي . كتاب الرضاع . باب رضاع الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ .

من الأثر :

أ- يقول السرخسي :

" جاء في الحديث أن الحسن والحسين رضي الله عنهما دخلا على أم كلثوم ، وهي تمتشط ، فلم تستتر . ولأن المحارم يدخل بعضهم على بعض من غير استئذان ولا حشمة ، والمرأة في بيتها تكون في ثياب مهنتها عادة ولا تكون مستترة . " (١)

ب - " روي الشافعي في مسنده عن زينب بنت أبي سلمة أنها ارتضعت من أسماء امرأة الزبير . قالت : فكنت أراه أبا ، وكان يدخل علي وأنا أمشط رأسي ، فيأخذ ببعض قرون رأسي ويقول أقبلني علي . " (٢)

القياس :

قاسوا المرأة المحرمة بالرجل لحرمة المناكحة بينهما فتأخذ حكمه . ويجوز النظر إليها كما يجوز للرجل النظر إلى الرجل .
كما يقول الشيخ محمد الشربيني الخطيب : " لأن المحرمية معنى يوجب حرمة المناكحة ، فكانا كالرجلين والمرأتين . " (٣)

من المعقول :

أ- " رفع الحرج ، لأن التستر من ذوى المحارم يؤدي إلى الحرج والحرج مرفوع شرعا ، ولأن المخالطة بين المحارم للزيارة وقضاء الحوائج شأبه عادة ، فلا يمكن التستر منهم . " (٤)

- (١) : المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٩
(٢) : المغني والشرح الكبير ، ج ٦ ، ص ٤٥٦ .
(٣) : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، وانظر زاد المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٧١ ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٨٥ .
(٤) : المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٤٩ .

المسألة الثانية :

مايجوز النظر إليه من المحارم : وهى نقطة خلافية بيــــن
الفقهاء في تحديد عورة المرأة أمام محارمها ، وقد أنقسموا في تحديد
مايجوز للرجل نظره من أجسام محارمه من النساء إلى عدة فريق وهي :

الفريق الأول :

قال بجواز النظر إلى جميع جسدها عدا ما بين السرة والركبة
وقال بهذا الشافعية (١) وهو الراجح عندهم والصحيح في مذهبهم .

الفريق الثاني :

قال بجواز النظر إلى جميع بدننها ماعدا ما بين السرة والركبة
والبطن والظهر والجانبين .
وذهب إليه الحنفية (٢) والشيعة (٣)

الفريق الثالث :

قال لايجوز النظر إلى جميع بدننها إلا الوجه والأطراف كالرأس
والذراعين والقدمين وما فوق منحرها وهو مذهب المالكية (٤) ، والراجح
عند الحنابلة (٥) ، ورأى مرجوح للشافعية (٦) .

-
- (١) انظر المجموع شرع النووي : ج ١٦ ، ص ١٤٠ . مغني المحتاج . ج ٣ ،
ص ١٢٩ ، وروضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ٢٤ .
(٢) انظر : رد المحتار ، ج ٦ ، ص ٣٦٧ . مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ،
ج ٢ ، ص ٥٣٩ .
(٣) البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ٣٧٦ .
(٤) الخرشي على مختصر سيدى خليل ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .
(٥) المغني والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٥٤ ، المبدع ، ج ٧ ، ص ٨ .
(٦) مغني المحتاج : ج ٣ ، ص ١٢٩ .

الفريق الرابع :

قال بعدم جواز النظر إلى بدن المرأة من ذوات محارمه عدا
الوجه والكفين وهو رأى مرجوح عند الحنابلة (١) أيضا .

الفريق الخامس :

قال بجواز النظر إلى جميع جسم المرأة من ذوات المحارم
عدا السوأيتين : القبل والدبر . وهو مذهب الظاهرية . (٢)

(١) انظر : الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٠ . المبدع : ج ٧ ، ص ٨

(٢) انظر : المحلي لابن حزم . ج ١٠ ، ص ٣٢ .

نصوص الفرق التي تثبت آرائهم في تحديد عورة المرأة مع محارمها

من الرجال وهي كما يأتي :

الفريق الأول :

يذكر النووي : " أنه يجوز له النظر الى جميع بدنها الا ما بين السرة والركبة " ^(١) وهو الصحيح والراجح في مذهبهم ^(٢) .

ويقول محمد الخطيب : " ولا ينظر من محرمه ما بين السرة والركبة لأنه يحرم ذلك اجماعا ، ويحل بغير شهوة نظر ما سواه ، أي ما سوى ما بين السرة والركبة ، لأنه ليس بعورة بالنسبة لنظر المحرم " ^(٣) .

الفريق الثاني :

ذكره من الأحناف ابن عابدين في كتابه : " وينظر من محرمه وهي من لا يحل له نكاحها أبدا بنسب أو سبب ولو بزنى الى الرأس والوجه والمصدر والساق والعضد ، ان آمن شهوته وشهوتها " ^(٤) قوله لا الى الظهر والبطن والفخذ " أي مع ما يتبعها من نحو الجنبين والفرجين والاليتين والركبتين " ^(٥) يتضح من هذا النص حدود عورة المرأة مع محارمها الرجال وهي جميع الجسد عدا الوجه والمصدر والساق والعضد فلا يرى منها الظهر والبطن والجانبين الى الركبتين .

ومن الشيعة يقول : أحمد المرتضى : " ويحرم من المرأة المحرم نظر المغلظ والبطن والظهر فقط اجماعا ، اذ لم يباح الا مواضع الزينة ، وبقي ما عدا على التحريم " ^(٦) .

-
- (١) المجموع شرح النووي : ج ١٦ ، ص ١٤٠ .
 - (٢) انظر : روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٤ .
 - (٣) معنى المحتاج : ج ٣ ، ص ١٢٩ . (بتصرف) .
 - (٤) الدر المختار : ج ٦ ، ص ٣٦٧ .
 - (٥) رد المحتار : ج ٦ ، ص ٣٦٧ ، لفظا . ومعنا : مجمع الأنهر ، ج ٤ ، ص ٥٣٩ .
 - (٦) انظر : البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٧٦ .

أما نص الفريق الثالث :

من المالكية يذكره السيد خليل : " ومع محرم غير الوجه والأطراف - شرحه الخرشي فقال : يعنى إن عورة الحرة مع الرجل المحرم من نسب أو رضاع أو صهر جميع بدنها إلا الوجه والأطراف ، وهي مافوق المنحر ، وهو شامل لشعر الرأس والقدمان والذراعان فليس له أن يرى ثديها وصدرها وساقها . " (١)

ومن الحنابلة يقول ابن قدامة : " ويجوز للرجل أن ينظر من ذوات محارمه إلى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك وليس له النظر إلى ما يستتر غالباً كالصدر والظهر ونحوهما " (٢)

ويقول علاء الدين المرداوي : " يجوز له النظر من ذوات محارمه إلى ما يظهر غالباً ، وإلى الرأس والساقين . وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب " (٣)

ويقول أبو إسحاق أنه الصحيح في المذهب " (٤) فيكون جواز النظر لما يظهر غالباً من المحارم هو مذهب الحنابلة والصحيح عندهم ويوافق عليه أكثر أصحاب الحنابلة .

وفي وجه مرجوح عند الشافعية نص عليه النووي^(٥) والرملي^(٦) وهو :

وقيل يحل نظر ما يبدو عند المهنة .

- (١) الخرشي على مختصر سيدي خليل ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .
 (٢) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٤ .
 (٣) الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٠ . (٤) انظر : المبدع : ج ٧ ، ص ٨ .
 (٥) روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٤ (٦) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٥ .

أما نص الفريق الرابع :

كما نص عليه أبو الحسن المرداوي : " لا ينظر من ذوات
محارمه إلى غير الوجه • وعنه : لا ينظر منهن إلا إلى الوجه والكفين " (١)

أما نص الفريق الخامس :

وهو ما ذكره ابن حزم الظاهري (٢) بقوله :

" وجائز لذي المحرم أن يرى جميع جسم حريمته حاشا الدبر والفرج فقط "
ويمكن رد هذه الفرق إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

القسم الأول :

قال بجواز النظر لجميع جسدها عدا عورتها ، وهي من السرة
إلى الركبة وهي عورة الجنس مع مثله وذهب إلى هذا الشافعية •

القسم الثاني :

أنه يجوز أن ينظر لما يظهر غالباً منها • وقال به الحنابلة
والصحيح في مذهبهم ، ورأى مرجوح عند الشافعية والمالكية •

القسم الثالث :

أنه يرى منها جميع جسدها عدا السواتين كما هو عــــند

الظاهرية •

(١) الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٠ • المبدع : ج ٧ ، ص ٨ •

(٢) المحلي : ج ١٠ ، ص ٣٢ •

الأدلة

القسم الأول :

القائل بجواز النظر لجميع جسدها عدا عورتها وهي من السرة

إلى الركبة .

وقد استدل هذا الفريق بما يأتي :

أولا : من القرآن :

بقوله تعالى : " وَلَا يُدْرِكُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ
أَوْ إِخْوَانَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ نِسَاءَ إِخْوَانِهِنَّ " الآية (١)

وجه الدلالة :

أن الزينة يمكن أن تفسر بجميع بدن المرأة عدا ما بين السرة

والركبة ، كما فسرت بجميع البدن في زينة الصلاة في قوله تعالى :
" خذوا زينتكم عند كل مسجد " (٢)

وكما يقول الشيخ سليمان : " والزينة مفسرة بما عدا

ذلك - أي عدا السرة والركبة - وهذا تفسير مراد لضرورة عطف الآباء
عليه ، فهي في كل موضع تفسر بما يليق به " (٣)

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

(٢) سورة الاعراف ، آية (٣١) .

(٣) انظر : الجمل على شرح المنهج ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .

المعقـول :

١ - أنهم مخصوصون بالحاجة إلى مداخلتهن ومخالطتهن ، ولقلة توقـع
الفتنة بجانبهن . ولما في الطباع من النفرة عن مجالسة
القرائب، وتحتاج المرأة إلى صحبتهم في الأسفار وللنزول والركوب
(١)
فبإباح النظر لجميع الجسد عدا العورة وهي من السرة إلى الركبة
للحاجة إلى ذلك .

٢ - لأنه لا يحل للمحرم نكاحها بحال ، فجاز له النظر إلى ذلك كالرجل
مع الرجل . ويجوز للرجل أن ينظر إلى جميع بدن الرجل إلا ما بين
السرة والركبة من غير سبب ولا ضرورة ، لأنه لا يخاف الافتتان
بذلك .

فهم قاسوا المرأة مع ذوي المحارم ، كالرجل مع الرجل
لعلة وهي أمن الفتنة .

القسم الثاني :

القائلون بجواز النظر لما يظهر غالباً من ذوات المحارم . أو
ما يظهر عند المهنة ، ومن السرة إلى الركبة والبطن والظهر والجانبين .
وقد استدل هذا الفريق بما يأتي :

أولاً : من القرآن : وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ
ولكنهم قالوا : (٢)

" يباح له أن ينظر إلى موضع الزينة الظاهرة والباطنة فقله

(١) بتصرف : تفسير أبي السعود : ج ٦ ، ص ١٧٠ .

(٢) سورة النور ، آية (٣١) .

إلى ما يظهر غالباً ، فإنها قالت يراني فضلاً ، ومعناه في ثياب البذلة ،
التي لاتستر أطرافها . ومثل هذا يظهر منه الأطراف والشعر ، فكان
يراهها كذلك إذ اعتقدته ولداً ثم دلهم النبي صلى الله عليه وسلم
على ما يستديمون به ما كانوا يعتقدونه ويقعلونه " (١) وهو الرضاء
فهو يدل على جواز نظر الرجل لما يظهر غالباً من أجسام ذوات محارمه
من النساء .

٢ - " عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعبد قد
وهبه لها قال : وعلى فاطمة ثوب إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها
وإذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فلما رأى النبي صلى الله عليه
وسلم ماتلقى قال : إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلارك . " (٢)

وجه الدلالة :

فيه دليل على أن العبد من محارم السيدة فيجوز له أن ينظر
منها ما ينظر محرمها منها . فالحديث يدل دلالة ظاهرة على أن المحارم
لهم أن يرون من محارمهن ما يظهر غالباً منهن كالرأس والأطراف .

من الآثار :

أ - ما يذكره السرخسي :

" جاء في الحديث أن الحسن والحسين رضي الله عنهما دخلا على

(١) أنظر المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٥ .

(٢) سبق تخريجه ، ص (١٦٢) .

أم كلثوم ، وهي تمتشط ، فلم تستتر " (١)

فلو كان الشعر والرأس وما ظهر منها عورة ، لاستترت منهم —
عندما دخلا عليها ولكن كونها لم تستتر ، فهذا يدل على جواز
نظر المحارم إلى ما يظهر غالباً من ذوات محارمهن . كالرأس
والأطراف والمصدر والوجه .

ب - ما يرويه ابن قدامة عن الشافعي :

يقول " روى الشافعي في سنده عن زينب بنت أبي سلمة أنها
أرتفعت من أسماء امرأة الزبير قالت فكنت أراه أبا ، وكان
يدخل علي وأنا أمشط رأسي ، فيأخذ ببعض قرون رأسي ، ويقول
اقبلي علي . " (٢)

فهو ظاهر الدلالة على جواز نظر المحرم إلى ما يظهر غالباً من
محارمهن كالرأس والأطراف .

من المعقول :

١ - " رفع الحرج والمشقة " (٣) وذلك لأن المحارم يدخل بعضهم على بعض
فيما عدا الأوقات الثلاثة المستثناة ، وهي قبل صلاة الفجر ، وفي
الظهيرة ، وبعد صلاة العشاء .

(١) المبسوط: م ٥٥ ، ج ١٠ ، ص ١٤٩ .

(٢) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٦ .

(٣) المبسوط م ٥٥ ج ١٠ ، ص ١٤٩ . (بتصرف)

والمرأة في بيتها تكون في ثياب مهنتها عادة ، ولا تكون مستترة
استتارا كاملا .

فلو أمرها بالتستر من ذوى محارمها لأدى ذلك إلى الحرج
والمشقة . وكما هو معروف من القواعد الفقهية أن المشقة تجلب
التيسير، والحرج مرفوع .

٢ - أن التحرز من نظر ما يظهر غالبا منهن لا يمكن فأببح كالوجه ، وما
لا يظهر غالبا لا يباح ، لأن الحاجة لاتدعو إلى نظره ، ولاتؤمن معه
الشهوة ومواقعة المحذور، فحرم النظر إليه كما تحت السرة . (١)

القسم الثالث :

استدل ابن حزم على أنه يجوز للرجل أن ينظر لجميع جسد المرأة
من ذوات محارمه عدا القبل الدبر فقط .
واستدل له من القرآن بقوله تعالى :

* " وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبْنَاؤَهُنَّ أَوْ بَنَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ آبَائِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ
أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ " (٢)

وجه الدلالة :

يقول ابن حزم : " ذكر الله عز وجل ((زينتهن)) " زينة ظاهرة

(١) المغني والشيخ الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٦ . (بتصرف)

(٢) سورة النور : آية (٣١) .

تبدى لكل أحد ، وهي الوجه والكفان فقط . وزينة باطنة حرم
عز وجل إبداءها إلا لمن ذكر في الآية .

وقد ساوى سبحانه وتعالى في ذلك بين البعولة والنساء والأطفال
وسائر من ذكرنا في الآية ...

ولم نجد في القرآن والسنة والمعقول فرقا بين الشعر والعنق
والذراع والساق والصدر ، وبين البطن والظهر والفخذ ... " (١)

يفهم من كلام ابن حزم : أن عورة المرأة مع محارمها السواتان
فقط . وهي عورة الرجل مع الرجل والمرأة مع مثلها .

مناقشة الأدلة والترجيح

أقول وبالله التوفيق :

إن الأصل في عورة المرأة جميع جسدها عدا وجهها وكفيها أي هي
عورتها في الصلاة .

كما قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ
مِثْلَ مَا دَرَكْتَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ﴾ (٢)

والمراد بالجلباب هو الثوب الذي يستر جميع البدن . وقيل

هو : الملحقة وكل مايستترن به ويغطين به أبدانهن .

(١) انظر : المحلي : ج ١٠ ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية (٥٩) .

وأيضا من الآيات التي تثبت أن جميع جسد المرأة عورة عدا

وجهها وكفيها ويجب ستره قوله تعالى : " وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ^(١) *"

فظاهر النص يدل دلالة واضحة على تحريم إبداء مواضع الزينة

من جسد المرأة إلا ما يظهر منها ، قيل عند بعض المفسرين المراد بها

ظاهر الثياب، إذن فجميع جسد المرأة عورة يجب ستره ، إلا عمـ

استثنته الآية وهم المحارم ، فيباح لهن ما يظهر من مواضع الزينة

من أجسادهن ، وهو ما يظهر غالباً منهن أثناء مزاولة أعمالهن فـ

بيوتهن كالوجه والرأس والأطراف ويجب الإقتصار على ذلك ، وعدم

التجاوز ، وإظهار ما لا حاجة في إظهاره كالבطن والظهر والجانبين

وإنما أباح إظهار مواضع الزينة للمحارم للحاجة إليهم والخلوة بهم

والسفر معهم والدخول والخروج عليهم ، والاختلاط بهم . وهذه حاجات

وضرورات ماسة تحتاج لعدم الشدة في التستر أمامهم والضرورات تقدر

بقدرها فيجب الإقتصار عليها ، وعدم مجاوزتها . فيباح للمحـ

النظر لما يظهر غالباً منهن ، ولا داعي للنظر لما لا يظهر غالباً ، لأن

الحاجة لا تتطلب ذلك ، ولأنه بالإمكان ستره بدون عسر ولا حرج .

وبذلك يترجح لديّ قول القائلين أنه يجوز للمحرم النظر لما

يظهر غالباً من أجسام محارمه .

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

لاسيما وأن النهي عن إبداء الزينة قد سبق بالأمر بفـسـرب
الخمار على الجيوب ، ففيه إشارة إلى أن ماتحته هو المراد بموضـع
الزينة .

كما أن الآية قد ختمت بقوله : * وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ
مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ *^(١) حيث أن المراد به موضع الزينة وهو الساق ، الذي
يكون فيه الخلخال . فكان الآية تكاد تحدد مواضع الزينة التي يحل
إبرازها للمحارم ، وهي مما يظهر منهن غالباً في بيوتهن .

وهذا رد على ما استدل به كل من أصحاب القسم الأول والثالث
من الآية نفسها .

كما أنه ليس هناك نص صريح من الكتاب أو السنة يبين أن المراد
غير ذلك .

ويجاب عن المعقول : أن الضرورة تقدر بقدرها .
وعن القياس على عورة الرجل مع الرجل ، والمرأة مع المرأة
لعلة عدم الفتنة أنه قياس مع الفارق لأن علاقة الرجل مع المرأة تختلف
عن علاقته مع مثله من الرجال ، أو مثلهما من النساء . وذلك لأن كـلاً
من طبيعة الذكر والأنثى أنه ينجذب تجاه الآخر . فهي علاقة تجاذب
وليس تنافر كما هو الجنس مع مثله . ثم إن الفتنة متحققه بينهما
وليس منعدمة .

وبذلك يترجح القسم الثاني : القائـلـون أن للرجل المحرم

(١) سورة النور ، آيه (٣١) .

أن ينظر من ذوات محارمه ما يظهر منهن غالباً في بيوتهن أثناء مزاولته
أعمالهن ولا داعي للزيادة على ذلك ، ولا حاجة إليه ولأن الحاجة والضرورة
تقدر بقدرها .

كما أنه من الحياء أن تستتر المرأة دائماً حتى في الخلوة ،
فما بالك أمام الآخرين سواء محارماً أم نساء بعضهن مع بعض أو رجالاً .
كما أننا نهينا عن التعري ، وأمرنا بالتستر وفي كل ذلك
من الحشمة والوقار ما يرضي الله ورسوله والمؤمنين .

((والله أعلم بالصواب))

المبحث الثاني

حكم نظر الخاطب إلى المخطوبة

ومما لاشك فيه أنه يحرم نظر رجل كبير بالغ أجنبي إلى عورة امرأة أجنبية ، ولو بدون شهوة أو عند عدم الفتنة ، لأن النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة .

لقوله تعالى : " قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ " (١) أي أمرهم أن يغضوا أبصارهم عن كل ما يلح النظر إليه كالمرأة الأجنبية مثلا ، لأن النظر إلى ما يلح من المحرمات سبب للفجور والفساد والفاحشة ، وإن غض البصر يبعد المسلم عن مظنة الفتنة والريبة وسوء السمعة ، ويحفظ عليه دينه ودنياه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : " يا على لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة " (٢) أي أنه صلى الله عليه وسلم ينهي علي عن تتابع النظر إلى المحرمات وتكراره ويحذره من ذلك بقوله : لك الأولى " أي لا إثم ولا حرج عليك فيها " وعليك الآخرة " أي إثمها عليك ، وهي النظرة الثانية . وفي هذا تهذيب جميل وتزكية للنفس المؤمنة التي يجب عليها أن تراقب الله دائما في سرها وعلنها .

وسياتي تفصيل هذا إن شاء الله . - والذي يهمني الآن بيان حكم

(١) سورة النور ، آية (٣٠)

(٢) أخرجه الترمذي . كتاب الأدب . باب ما جاء في نظرة المفاحاة ح ٥ ، ص ٩٤ . رقم ٢٧٧٧ / وأبو داود في سننه . كتاب النكاح . باب ما يؤمر به من غض البصر . ج ٢ ، ص ٢٤٦ . رقم ٢١٤٩ .

نظر الخاطب الذي يطلب المرأة ليتزوجها . وكلمة (خطبة) مشتقة من مخاطبة وخطاب وهو : الكلام بين متكلم وسماع .^(١) والخطبة بكسر الخاء : من الخطاب الذي هو اللفظ ، أو من الخطب بفتح فسكون : بمعنى الشأن ، والحال ، أو الأمر المهم .

والخطبة شرعاً : التماس النكاح ممن يعتبر منه .^(٢)

مشروعية الخطبة وأدلة ذلك :

شرع الله سبحانه وتعالى الخطبة كما يدل عليها الآتي :

١ - من القرآن :

قوله تعالى : " ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة

النساء " ... الخ الآية (٣)

وهذه الآية تدل على جواز الخطبة تعريفاً من المرأة المعتدة

من وفاة ، والتعريض : ضد التصريح ، وذلك لمانع ، وهو عدة

الوفاة . ولكن إذا انتفى هذا المانع أو غيره من الموانع ، جاز

التصريح بالخطبة للنكاح .^(٤)

إذن هذه الآية تدل على مشروعية الخطبة .

(١) انظر: المصباح المنير: مادة خطب . كتاب الخاء . ج ١ ، ص ١٧٢ .
لسان العرب ، مادة (خطب) فصل (الخاء) ، حرف (الميم) ، ج ١ ، ص ٣٦٠ .

(٢) حاشيتا قيلوبي وعميره : ج ٣ ، ص ٢١٣ . (٣) سورة البقرة ، آية (٢٣٥)

(٤) انظر : تفسير أبي فخر الرازي ، ج ٦ ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

٢ - من السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم " إذا خطب أحدكم المرأة فـإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها ، فليفعل " (١)

وفي هذا الحديث آجاز الرسول صلى الله عليه وسلم لمن أراد الخطبة النظر إلى خطيبته وجواز المسبب يؤدي بمشروعية السبب ، وهو جواز النظر للمخطوبة مسبب إذن الخطبة جائز . فالخطبة سبب للزواج ، والنظر مسبب للخطبة .

فهذا الحديث يدل على مشروعية الخطبة ، ومشروعية النظر إلى المخطوبة عند قصد خطبتها . وهذا من سماحة ديننا الحنيف ، ومراعاة لمصالح العباد الدينية والدنيوية . وما إرشاد الرسول صلى الله عليه وسلم ونصحه للخطيب بالنظر وإباحة ذلك له إلا لما فيه من مصلحة مترتبة عليه ، تعود عليهما بالخير ، من دوام البقاء ، والصلاح لحياتهما الزوجية المستقبلية ، والألفة والمحبة ، والتوافق بينهما ، والإبتعاد عن كل مافيه تدليس ، أو تغليل أو خداع ، فيكون على دراية وبصيرة بصفاتهما الحسية والخلقية من بداية حياتهما ، فلا يفاجآن بعد الزواج بما يعكر عليهما صفو حياتهما ، ويقطع أواصر المحبة والترابط بينهما .

(١) أخرجه أبو داود . كتاب النكاح . باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها . رقم ٢٠٨٢ ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .
وأخرجه الحاكم في مستدركه . كتاب النكاح . ج ٢ ، ص ١٦٥ وقال :
هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه - أي الشيخان البخاري ومسلم =

إن الله سبحانه وتعالى شرع الخطبة بشروط أن لا تكون المخطوبة
محرمة حرمة مؤبدة أو حرمة مؤقتة . كما حرم الخطبة على خطبة الغير بعد
(١)
صريح الاجابة .

وكما أن الشارع شرع الخطبة كذلك شرع النظر للمخطوبة على لسان
نبيه محمد صلى الله عليه وسلم .

ويشمل المبحث مسألتين وهما :

المسألة الأولى : " اتفاقية "

اتفق جمهور الفقهاء على جواز النظر للخاطب .

المسألة الثانية : " خلافيه "

اختلف الفقهاء في مواضع النظر .

أولا : المسألة الاتفاقية :

اتفق جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة والأحناف
والظاهرية والشيعة على جواز الخاطب الى خطيبته بقصد الزواج منها
ونظرها اليه ، حتى يرجى لحياتهما الزوجية المستقبلية دوام النقاء
والصلاح والتوفيق بينهما .

وهذه نصوص الفقهاء الدالة على آرائهم وهي :

ذكر النووي من الشافعية :

قوله : " إذا رغب في نكاحها ... استحب أن ينظر إليها لئلا

= ووافقه الذهبي . وأخرجه البيهقي . كتاب النكاح . باب نظر الرجل
الى المرأة يريد أن يتزوجها ، ج ٧ ، ص ٨٤ ، وأخرجه أحمد من مسند
جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ .

(١) انظر روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ٣٠ ، وكشاف القناع . ج ٥ ، ص ١٨ .
وباقى الشروط سيأتي ذكرها .

يندم . والصحيح عندهم " (١) أي : إذا رغب في نكاح امرأة ، الصحيح من المذهب استحباب النظر إليها .

ويقول الشيرازي : " إذا أراد نكاح امرأة فله أن ينظر وجهها — وكفيها . (٢) "

والرملي يقول : سن نظره إليها قبل الخطبة " (٣) "

هذه بعض نصوص الشافعية التي تدل على اباحة نظر الخاطب لخطيبته ، وأنه من السنة عند البعض يشاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه . وعلله البعض منهم لثلا يندم كأن يغش ، أو يدلس عليه ، فيندم على زواجه منها .

وقال الشيخ الدسوقي من المالكية :

" لراغب في امرأة تقوم بشأنه ، نظر وجهها وكفيها أي : حين الخطبة . وهذا النظر مستحب - وفي الهامش - قال وندب للخاطب نظر وجهها وكفيها " (٤) "

وقال خليل :

" فيندب لمن أراد نكاح امرأة - إذا رجا أنها ووليها يجيبانه إلى ما سأل - نظر وجهها وكفيها " (٥) "

(١) المجموع : ج ١٦ ، ص ١٢٢ . روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ١٩ .

(٢) المذهب : ج ٢ ، ص ٣٥ .

(٣) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٣ . (بتصرف)

(٤) حاشية الدسوقي : ج ٢ ، ص ٢١٥ . (بتصرف)

(٥) الخرشي : ج ٣ ، ص ١٦٥ . (بتصرف)

والمالكية أيضا . يتضح من نصوصهم إباحة أمر النظر في الخطبة وجعلوه مندوباً إليه ، ومستحباً يثاب على فعله .

وذهب أبو إسحاق من الحنابلة إلى جواز ذلك النظر بقوله :
" يجوز لمن أراد خطبة امرأة النظر إلى وجهها من غير خلوة بها وجزم جماعة بالاستحباب . " (١)

وزاد ابن قدامة - " ولا يعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها . " (٢)

ونص الشيخ منصور البهوتي على سنيته بقوله : " ويسن لمن أراد خطبة . (٣) امرأة وغلب على ظنه ، إجابته : النظر .
والشيخ المرداوي " نص على أنه : المذهب . أعنى أنه :
يباح . وقيل : يستحب . وقلت وهو الصواب . وقال ابن رزين في شرحه :
يسن اجماعاً " (٤)

من هذه النصوص يتضح أنه : أمر مستحب ومباح .
بل زاد ابن رزين على أنه أمر مجمع على سنيته وفي هذا نص
للإجماع .

(١) المبدع : ج ٧ ، ص ٧ . (بتصرف)

(٢) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٣ .

(٣) كشاف القناع : ج ٥ ، ص ١٠ .

(٤) الإنصاف . ج ٨ ، ص ١٨ . (بتصرف)

ومن نصوص الأحناف الدالة على جوازه مايقوله الكاساني . (١)
 " إذا أراد أن يتزوج امرأة ، فلا بأس أن ينظر إلى وجهها ، وإن كان
 عن شهوة لأن النكاح بعد تقديم النظر أدل على الألفة ، والموافقة
 الداعية إلى تحصيل المقاصد "

وقالوا

: ومن أراد أن يتزوج امرأة ، فلا بأس بأن ينظر إليها .
 (٢)
 وإن علم أنه يشتهيها .

إذن الأحناف أيضاً أجازوا النظر حتى بشهوة ، وذلك لأهميته
 في الزواج لأن الزواج بعد تقديم النظر ، يرجى منه الألفة والموافقة ،
 التي تتحقق مقاصدها من الزواج .

(٣)

ومن نصوص الظاهرية ماذكره ابن حزم :

قال : ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة ، أو أمة ، فله
 أن ينظر منها متغفلاً لها ، وغير متغفل إلى ما بطن منها وظهر .

(٤)

ومن نصوص الشيعة الإمامية .

ما قيل في كتاب شرائع الإسلام : " يجوز أن ينظر
 إلى وجه امرأة يريد نكاحها ، وإن لم يستأذنها ، ويختص الجواز بوجهها
 وكفيها " .

(١) بدائع الصنائع : ج ٥ ، ص ١٢٢ .

(٢) تكملة شرح فتح القدير : ج ١٠ ، ص ٢٦ .

(٣) المحلى : ج ١٠ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٤) شرائع الاسلام : ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، تحقيق عبد الحسين محمد علي .

والحكمة من مشروعية النظر هي :

١ - أن يتعرف الخاطب على خطيبته ، فيعرف محاسنها أو مساوئها ، فيكون على بينة وبصيرة بأمورها ، مقاومة للخداع والتدليس والغش .

٢ - إعطاء المخطوبة هذا الحق أيضا ، ليكون كل منهما على علم وبصيره بما في صاحبه من صفات حسية وخلقية .

٣ - إن هذا يؤدي إلى توثيق الصلة بين الزوجين ، والرباط بينهما بالآلفة والمحبة ، والسكن الدائم ، وإستقرار وملاح وبقاء حياتهما الزوجية مستقبلا .

والأصل في إباحة هذا النظر السنة والإجماع والمعقول والأثر

الأدلة التي تثبت النظر هي :

من السنة :

أولا : بما روى عن جابر بن عبد الله قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ، قال فخطبت جارية ، فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها ، وتزوجتها (١) .

وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث دلالة صريحة وواضحة على جواز نظر الخاطب

(١) سبق تخريجه ، ص (١٨٣) .

لخطيبته ، ليرى منها مايرغبه في نكاحها ، فيتزوجها ، أو يرى مايزهده
فيها ، فيزهد عنها .

والأمر في هذا الحديث محمول على الاستحباب ، والإباحة لأن
أصل النظر إلى الأجنبية ممنوع ، ولكن إباحته هنا لحاجة النكاح . ومما
يدل على الاستحباب والندب حمله على الإستطاعة ، وهذا اللفظ قرينة
تصرف الأمر من الوجوب إلى الندب .

ثم إن فعل الصحابي في إتباعه أمر النبي صلى الله عليه وسلم
يأتي مؤكداً لأمر النظر ، الذي فهمه من قول النبي صلى الله عليه
وسلم فيطبقه عملياً .

ثانياً : بما روى عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه :

_____ أنه خطب امرأة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنظر إليها
فإنه أحرى أن يؤدم بينكما (١)

وعلق عليه :

ابن ماجه في الزوائد بقوله : إسناده صحيح ، ورجاله

(١) أخرجه الترمذى . كتاب النكاح . باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة -
رقم ١٠٨٧ . ج ٣ ، ص ٣٩٧ .
وأخرجه النسائي . كتاب النكاح . باب إباحة النظر قبل التزويج
المجلد الثالث ، ج ٦ ، ص ٧٠ .
وأخرجه ابن ماجه . كتاب النكاح . باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن
يتزوجها . برقم ١٨٦٥ ، ج ١ ، ص ٦٠٠ .
وأخرجه الحاكم في مستدركه . كتاب النكاح . ج ٢ ، ص ١٦٥ . وقال
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الحافظ الذهبي
في التلخيص نفس المرجع .

ثقات . (١)

وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث ، وقالوا لا بأس أن ينظر إليها ، ما لم يرميها محرماً ومعنى قوله : أخرى أن يؤدم بينكما " أي أخرى أن تدوم المودة بينكما . " (٢)

ويقول : جلال الدين السيوطي : " فإنه أجدي أن يتؤدم بينكما " أي : يكون بينكما المحبة والاتفاق . يقال : آدم الله بينهما ، يآدم آدمًا بالسكون . أي : ألف ووفق . " ويقول الجليل السندی : النظر إلى الأجنبية لقصد النكاح جائز " (٣) (٤)

وجه الدلالة :

نصح النبي صلى الله عليه وسلم ، وأرشد المغيرة إلى النظر إلى خطيبته قبل الخطبة لما فيه من فائدة عظيمة ، وهي صلاح حالهما بعد الزواج ، وتحقيق المودة ، والألفة بينهما . وهذا الأمر بالنظر مصروف عن الوجوب إلى الإباحة ، والندب ، بقرينه وردت في الحديث السابق وستأتي في أحاديث أخرى .

(١) سنن ابن ماجة . ج ١ ، ص ٦٠٠ .

(٢) الجامع الصحيح . ج ٣ ، ص ٣٩٧ .

(٣) شرح السيوطي على سنن النسائي : ج ٣ ، ص ٧٠ .

(٤) حاشية السندی المطبوع مع سنن النسائي : ج ٣ ، ص ٧٠ .

ثالثا : بما رواه أبى هريرة رضي الله عنه :

_____ " قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل، فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال: لبسه النبي صلى الله عليه وسلم أنظرت إليها ، قال: لا . قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئا " (١) (٢)

وجه الدلالة :

قال النووي : " في هذا دلالة لجواز ذكر مثل هذا للنصيحة

(٣)

وفيه استحباب النظر الى وجه من يريد تزوجها . "

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم للرجل بالنظر ، يدل على أهميته في الزواج ، ليكون على بينة من أمر من يريد تزوجها خلقة وخلقا . وهو أمر مباح ، يستحب فعله . ويجوز بذل هذه النصيحة ومثلها للخاطب والمخطوبة . فمطلق الأمر بالنظر لقصد النكاح ، يدل على إباحته واستحبابه .

رابعاً : بما روي عن محمد بن سلمة قال :

" سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا ألقى الله في

(٤)

قلب امرئ خطبة امرأة ، فلا بأس أن ينظر إليها . "

(١) " فإن في أعين الأنصار شيئا أي مما ينفر عنه الطبع ولا يستحسنه . قاله صلى الله عليه وسلم قياسا على ما رآه في بعض رجالهم . قبل المراد بالشيء صغر العين أو زرقها وفي هذا دلالة على جواز ذكر مثل هذا للنصيحة .

المسعى مع الجامع الصحيح : ج ٤ ، ص ١٤٢

(٢) أخرجه مسلم . كتاب النكاح . باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها

لمن يريد تزوجها ، ج ٤ ، ص ١٤٢ .

(٣) شرح صحيح مسلم ، ج ٩ ، ص ٢١٠ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في مسنده . كتاب النكاح . باب النظر إلى المرأة

إذا أراد أن يتزوجها ، ج ١ ، ص ٥٩٩ . برقم ١٨٦٢ وأخرجه البيهقي

في سننه . كتاب النكاح . باب نظر الرجل إلى المرأة يريد تزوجها

ج ٧ ، ص ٨٥ .

وجه الدلالة :

قوله : " لا بأس أن ينظر إليها " نص في رفع الإثم والذنب عن الناظر ، إذا نظر إلى المرأة الأجنبية بقصد النكاح . كما أنه صرف الأمر من الوجوب إلى الإباحة^٥ والندب .

خامسا : حديث سهل بن سعد :

أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله " جئت لأهبط نفسي " فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصعد النظر إليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه " (١) الحديث رواه البخاري .

وجه الدلالة :

بالإضافة إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الأحاديث السابقة ، فهذا فعله صلى الله عليه وسلم يؤكد إباحة هذا الأمر وجوازه .

ويقول ابن حجر العسقلاني :

" الحديث فيه جواز تأمل محاسن المرأة لإرادة تزويجها وإن

(١) أخرجه البخاري . كتاب النكاح . باب تزويج المعسر . ج ٣ ، ص ٢٤١ وذكره في أبواب متعددة . من نفس الكتاب . وأخرجه مسلم . كتاب النكاح . باب المداق وجواز كونه تعليم القرآن . ج ٤ ، ص ١٤٣ .

تنعدم الرغبة في تزويجها ، ولا وقعت خطبتها . لأنه صلى الله عليه وسلم معد منها النظر وصوبه ، وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ، ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ، ثم قال : لا حاجة لـ في النساء ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يعجبه ، أنه يقبلها . ما كان للمبالغة في تأملها فائدة . (١)

فنظر الرسول صلى الله عليه وسلم بقصد النكاح ، وبالفـ فيه ، وتأمل محاسنها ، كما ذكر ابن حجر فلم يجد فيها رغبة ، فتركها لغيره من أصحابه . وهذا يدل أيضا على جواز النظر بقصد النكاح ، ولا حرج في الرجوع عنه ، وتركه منها ، إذا لم ير ما يرغبه فيها .

سادسا : " عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيته في المنام يجيء بك الملك في سرقة من حرير ، فقال لي هذه امرأتك ، فكشفت عن وجهك الثوب ، فإذا أنت هـي فقلت : إن يك هذا من عند الله يمضه . (٢)

وجه الدلالة :

هذا الحديث يدل على إباحة النظر عند قصد الزواج لفعله

-
- (١) فتح الباري : ج ١٩ ، ص ٢٥٢ .
(٢) أخرجه البخاري . في كتاب النكاح . باب النظر إلى المرأة قبل التزويج . ج ٣ ، ص ٢٤٧ .

صلى الله عليه وسلم ولكن لجهل بعض الأمور وهي أنها كانت صغيرة فليس لها عورة . أو ربما كان قبل الحجاب ، أو غير ذلك مما ذكره الفقهاء ولكنه يؤيد ما ذكر من الأدلة ، من حيث الاطمئنان إلى هذا النظر .

يقول العيني (١) : "ورد هذا الحديث في باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ، من حيث الاستئناس به في جواز النظر إلى الأجنبية — للخطبة ، وذلك لأن منام الأنبياء وحي ."

ويقول ابن حجر (٢) : " في الاحتجاج لهذا الحديث للترجمة نظر ، لان عائشة كانت إذ ذاك في سن الطفولة ، فلا عورة فيها البتة ، ولكن يستأنس به في الجملة ، في أن النظر إلى المرأة قبل العقد — فيه مصلحة ترجع إلى العقد ."

الاجماع :

أجمعت الأمة سلفا وخلفا على جواز نظر الخاطب لخطيبته بقصد

النكاح .

وقد ذكر الإجماع الشيخ علاء الدين المرداوي بقوله : "يسن

إجماعاً" (٣)

(١) عمدة القاري : ج ٢٠ ، ص ١٢٠ .

(٢) فتح الباري : ج ١٩ ، ص ٢١٧ .

(٣) الإنصاف : ج ٨ ، ص ١٧ .

ويتضح أيضا من قول النووي (١) :

" وحكى القاضي عن قوم كراهته ، وهذا خطأ مخالف لصريح الحديث ، ومخالف لإجماع الأمة على جواز النظر ، للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ونحوها " .

إذن قول النووي هذا يدل على أن إجماع الأمة إنعقد على إباحة النظر عند الحاجة ، والخطبة من الحاجة ، التي تستدعي النظر مطلقا لحاجة النكاح إلى ذلك ، لدوامه واستقراره ، ودوام الألفة والمحبة . كما علل صلى الله عليه وسلم كونه وسيلة إلى صلاح حالهما ، والتأليف بينهما ، وحصول الموافقة والملاءمة بينهما .

المعقول :

" لأن النكاح عقد يقتضي التمليك ، فكان للعاقد النظر إلى المعقود عليه ، كالنظر إلى الأمة المستامة " (٢) والفقهاء يعنون بذلك منافع البضع .

ثانيا : المسألة الخلافية :

" وهي الاختلاف في مواضع النظر : -

بعد الحديث عن اتفاق جمهور الفقهاء ، وذكر آرائهم وأدلتهم في إباحة

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٥/٩ ، ص ٢١٠ .

(٢) المغني والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٥٣ .

عموم النظر إلى المخطوبة ، لابد من تبين المقدار الذي يباح للخاطب رؤيته من مخطوبته ، حيث أن الفقهاء اختلفوا فيه إلى عدة فـرق وهي :

الفريق الأول :

قالوا باباحة النظر إلى الوجه فقط . وهي " إحدى الروايات عن احمد جزم به في البلغة والوجيز ونظم المفردات .
قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا أصح الروايتين ، قال الزركشي :
صحها القافسي في المجرد وابن عقيل " (١)

الفريق الثاني :

قالوا يباح للخاطب النظر من مخطوبته الوجه والكف فقط .
وهو مذهب أكثر الفقهاء من " الشافعية (٢) والحنابلة (٣) والحنفية (٤) والمالكية (٥) والظاهرية (٦) والشيعة (٧) .

-
- (١) انظر : المغني والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٢٥٣ .
الإنصاف . ج ٨ ، ص ١٧ بلفظه .
(٢) انظر : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .
(٣) انظر : الإنصاف ، ج ٨ ، ص ١٨ ، الفروع ، ج ٥ ، ص ١٥٢ .
(٤) انظر : الرد المحتار . ج ٦ ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
(٥) انظر : حاشية الدسوقي . ج ٢ ، ص ٢١٥ ، الخرخشي على مختصر سيدي خليل ج ٣ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٦) انظر : المحلي . ج ١٠ ، ص ٣١ .
(٧) انظر : شرائع الاسلام . ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

الفريق الثالث :

قالوا بإباحة النظر لما يظهر غالباً من المرأة في بيتها

عند مزاوله مهنتها للخاطب نظره من مخطوبته .

" قال علاء الدين المرداوي : وهو المذهب . قال في تجريد

العناية : هذا الأصح ونصره الناظم ، وإليه ميل المصنف والشراح

وجزم به في العمدة ، وقدمه في المحرر والفروع والفائق . (١) من

كتب الحنابلة .

الفريق الرابع :

قالوا بجواز النظر إلى جميع جسدها عدا السواتين ، وهي

العورة المغلظة . وقال بهذا الظاهرية . (٢)

من نصوص الفريق الأول :

وهم القائلون بإباحة النظر إلى الوجه فقط من غير خلوة

بها .

وقال علاء الدين المرداوي : (٣)

" هذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله ، جزم بها

(١) الانصاف . ج ٨ ، ص ١٨ .

(٢) انظر المحلى : ج ١٠ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣) انظر : الانصاف : ج ٨ ، ص ١٧ .

في البلغة ، والوجيز ، ونظم المفردات .

وقال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذه أضحى الروايتين وقدمه
في الهداية والسمتوعب والخلاصة والرعايتين والحادي المفسر
وإدراك الغاية . وشرح ابن رزين ، وتجريد العناية .
قال الزركشي : صحها القاضي في المجرد وابن عقيل . وهو —
مفردات المذهب "

ويقول ابن قدامة :

" ولا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر إلى وجهها ، وذلك
لأنه ليس بعورة وهو مجمع المحاسن وموضع النظر " (١)

من نصوص الفريق الثاني :

الذين قالوا : مقدار ما يباح للخاطب النظر إليه من مخطوبته
الوجه والكفين فقط . وهو رأى أكثر الفقهاء من الشافعية والحنابلة
والحنفية والمالكية والظاهرية والشيعة .

وهذا عرض لبعض نصوصهم التي تثبت قولهم هذا وهي :

الشافعية

قالوا : " وإذا قصد نكاحها سن نظره إليها قبل الخطبة ، وإن لم تأذن

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٣ .

وله تكرير نظره ، ولا ينظر غير الوجه والكفين " (١)

في قوله هذا إقتصار على الوجه والكفين ، فلا يحل له النظر

إلى أى شيء آخر من جسدها سوى الوجه والكفين .

ورواية مرجوحة عند الحنابلة ذكرها علاء الدين وهي :

" وعنه : له النظر إلى الوجه والكفين فقط . حكاه ابن عقيل . وحكاها

بعضهم فولا ، بناء على أن اليدين ليستا من العورة " (٢)

ونص الحنفية يتفح من قول ابن عابدين في كتابه :

" وينظر من الأحنبية إلى وجهها وكفيها فقط للضرورة بغير شهوة فإن

خاف الشهوة ، امتنع نظره إلى وجهها إلا لحاجة كقاضي وشاهد وكذا مريد

نكاحها ، ولو عن شهوة بنية السنة لاقضاء الشهوة . (٣)

من هذا يتفح أن نظر الخاطب لخطيبته له أن ينظر إلى وجهها

وكفيها لحاجة النكاح .

وعن المالكية قال الشيخ الدسوقي :

" إنما أذن للخطاب في نظر الوجه والكفين " (٤) .

(١) مغني المحتاج . ج ٣ ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر : الإنصاف . ج ٨ ، ص ١٨ .

(٣) انظر بتصرف : رد المحتار على الدر المختار . ج ٦ ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٤) حاشية الدسوقي . ج ٢ ، ص ٢١٥ .

ويقول الخرشي :

" يندب لمن أراد نكاح امرأة إذا رجا أنها ووليها يجيبانه إلى ما سأل نظر وجهها وكفيها فقط بعلمها ، بلا لذة بنفسه . (١)

ومن الظاهرية فعن ابن حزم :

" ولايجوز له أن ينظر منها إلا إلى الوجه والكفين فقط" ^(٢) بعد أن ذكر ابن حزم إباحة نظر الخاطب لمخطوبته بقصد النكاح ، قيد النظر بالوجه والكفين .

وعند الشيعة : ويختص جواز النظر للمرأة التي يراد نكاحها بوجهها وكفيها . " (٣)

ومن نصوص الفريق الثالث :

القائلين بإباحة النظر لما يظهر غالباً منهن عند مزاولته مهنتهن ، كالنظر إلى الرقبة والرأس واليدين القدمين .
يقول المرداوي (٤) :

" وعنه له النظر إلى ما يظهر غالباً كالرقبة واليدين والقدمين وهو المذهب قال في تجريد العناية : هذا الأصح ونصره الناظم . وإليه

-
- (١) الخرشي في مختصر سيدى خليل . ج ٣ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) المحلي : ج ١٠ ، ص ٣١ .
(٣) انظر : شرائع الاسلام . ج ٢ ، ص ٢٦٨ .
(٤) الإنصاف . ج ٨ ، ص ١٨ .

ميل المصنف والشارح ، وجزم به في العمدة ، وقدمه في المحرر^(١) والفروع^(٢) ،
والفائق وأطلقهما في الكافي "

أما نص الفريق الرابع :

القائل بجواز النظر لجميع جسدها عدا السواتين .

نص عليه ابن جزم قال :

" ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة ، فله أن ينظر
منها متغفلا لها وغير متغفل إلى ما بطن منها وظهر " ^(٣) وهذا يشمل
جميع جسد المرأة .

(١) انظر : المحرر في الفقه . ج ٢ ، ص ١٣ .

(٢) انظر : الفروع . ج ٥ ، ص ١٥٢ .

(٣) . المحلي : ج ١٠ ، ص ٣٠ - ٣١ .

(الأدلة)

استدل الفريق الأول القائل باباحة النظر للوجه فقط من غير خلوة

بها بما يأتي :

من القرآن : بقوله تعالى ﴿ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (١)

روى عن ابن عباس أنه قال : الوجه وبطن الكف . فيباح النظر

للخاطب إلى ما ظهر من خطيبته كالوجه .

من المعقول :

- ١ - إن الوجه ليس بعورة ، وهو مجمع المحاسن وموضع النظر .
- ٢ - لأن النظر إلى المرأة الأجنبية في الأصل محرم ، ولكن أٌبيح للحاجة وهي الخطبة فيختص بما تدعو الحاجة إليه ، وهو الوجه . لأن الضرورة تقدر بقدرها . فيباح النظر للوجه ، ويبقى ماعداه على التحريم .

الفريق الثاني :

القائلون بجواز نظر الوجه والكفين فقط ، وهو رأى جمهور

الفقهاء وقد استدلوا بما يأتي :-

أولا : من القرآن :

بقوله تعالى ﴿ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (٢)

وجه الدلالة :

" بما أن معظم المفسرين قالوا إن الزينة الظاهرة هي

الوجه والكفان كما فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما بذلك وهو مفسر

(١) ، (٢) سورة النور ، آية (٣١) .

القرآن ، وحبر هذه الأمة ، فهذا يدل على أن الوجه والكفان ليستا
من العورة .

وبما أن الآية ظاهرة الدلالة على منع إبداء الزينة
"إلا ما ظهر منها" وهما الوجه والكفان فهما مواضع ما يظهر من الزينة
المشار إليها .

وبما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أباح للخاطب النظر
إلى المخطوبة ، ليطلع عليها وعلى زينتها .

إذن لابد من الإقتصار على هذه الإباحة ، وهي الوجه والكفان
فقط . « لأن الوجه يستدل به على الجمال ، وهو مجمع الحسن ومحاسن
الخلق » . واليدين يستدل بهما على خضوبة البدن (١)

ثانيا : من السنة :

١ - " ما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : إذا أراد أحدكم تزويج امرأة فلينظر إلى وجهها وكفيها . (٢)

وجه الدلالة :

واضح في دلالته على تحديد الوجه والكفين في نظر الخاطب
لمخطوبته فلا بد من الإقتصار عليهما ولايزيد على ذلك .

(١) حاشية الدسوقي : ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٢) المجموع : ج ١٦ ، ص ١٣٨ . رواهما النووي هي والتي بعدهم ولم أقف على
تخريجها بهذه الألفاظ " فلينظر إلى وجهها وكفيها " أو " فلا بأس أن
يتأمل محاسن وجهها . وقد سبق تخريج حديث جابر بألفاظ
أخرى . ص (١٨٣) .

٢ - " بما روى أبو الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها " (١)

وجه الدلالة :

تحديد التأمل لمحاسن الوجه يدل على تحديد موضع النظر وهو الوجه وما يتبعه كالكفين .

ثالثا : القياس :

قياسا على جواز كشفهما في الحج والعمرة عند الأكثر . والعورة في الصلاة . فجميع جسم المرأة عورة في الصلاة والحج والعمرة عدا وجهها وكفيها .

رابعا : من المعقول :

إن الحاجة تندفع بالنظر إلى الوجه والكفين وذلك لأن الوجه مجمع المحاسن وهو يعبر عن الحالة الخلقية والنفسية .
والكفين يدلان على خبوة البدن وطراوته أو عدمها . (٢)

(١) انظر المرجع السابق . وسبق تخريجه من رواية محمد بن سلمة ص ١٩١ ومن طريق المغيرة بن شعبة . ص ١٨٩ .
(٢) انظر سبل الاسلام : ج ٣ ، ص ١١٣ .

الفريق الثالث :

أباح النظر إلى الوجه والكفين والقدمين وإلى ما يظهر غالباً من المرأة في بيتها ، عند مزاوله مهنتها .

وهذه رواية لأحمد ابن حنبل . " كما قاله أحمد في رواية حنبل : لا بأس أن ينظر إليها ، وإلى ما يدعوه إلى نكاحها ، من يد أو جسم أو نحو ذلك " (١)

أدلتهم :

أولاً : من السنة :

أستدل هؤلاء بما يأتي :

١- " حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل " (٢)

وجه الدلالة :

هذا الحديث يدل بوضوح على جواز النظر إلى كل ما يستطيع أن يراه منها ، مما يرغب ويدعوه إلى زواجها من يد أو ساق أو جسم مما يظهر غالباً كالرأس والعنق واليد والقدم والساق . والأمر بإطلاق النظر لكل ما يستطيع رؤيته ، ورد بدون تقييد لبعض الأعفاء . " لأن الحديث مطلق فينظر إلى ما يحمل له المقصود بالنظر إليه " (٣)

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٤ .

وانظر: المبدع ج ٧ ، ص ٧ .

(٢) سبق تخريجه . ص (١٨٣)

(٣) سبل السلام : ج ٣ ، ص ١١٣ .

٣- بما روى عن أبي حميد أو حميدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها ، إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة ، وإن كانت لاتعلم " (١)

وجه الدلالة :

الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أجاز النظر للمخطوبه بدون علمها . وهذا يدل على جواز النظر إلى جميع ما يظهر عادة وغالباً منها ، لأنه لايمكن إفراد الوجه أو غيره من كف بالظهور ، والتظر دون مشاركة غيره له في الظهور ، كالرقبة والرأس والساق والوجه واليد .

ثانياً: من الآثار:

أ - " بما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، انه خطب الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابنته ام كلثوم ، فذكر له صغرها ، فقال: أبعث بها إليك ، فإن رضيت فهي امرأتك . فارسل بها إليه ، فكشف عن ساقها ، فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين لصكت عنقك " (٢)

- (١) أخرجه أحمد في مسنده . من حديث (أبي حميد الساعدي رضي الله عنه) ج ٥ ، ط ١٤٢٤ . وأشار إليه الترمذي . كتاب النكاح . باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة . ج ٣ ، ص ٣٩٧ .
- (٢) أخرجه عبد الرازق في مصنفه . كتاب النكاح . باب نكاح المغيرين . رقم ١٠٣٥٢ ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .

وجه الدلالة :

من هذا الأثر يتضح جواز النظر لما يظهر غالباً ، لفعل عمر رضي الله عنه وهو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد الخلفاء الراشدين .

فلو كان النظر لما يظهر غالباً غير مباح ، لما فعل عمر وكشف ساقها ، وأقدم على هذا الفعل وهو الذي عرف سر التشريع وحاشا لعمر رضي الله عنه أن يقدم على شيء منهي عنه .

ب - قول جابر رضي الله عنه في باقي الحديث : قال " فخطبت امرأة ، فكنيت أتخباً لها حتى رأيت منها مادعاني إلى نكاحها ، فتزوجتها " (١)

وجه الدلالة :

" فعل الصحابي هذا يدل على الجواز في النظر لكل ما يظهر غالباً " (٢) لأنه لا يمكن التحرز منه ، لأنه أباح له النظر بدون علمها . ثم إن اللفظ في قوله " رأيت منها " يدل على جواز النظر لبعض ما يدعو له لنكاحها . فبعض الناس يقتصر على الوجه ، وبعضهم يرغب لرؤية الشعر والساق والساعد .

وليس فيه تحديد لبعض الأعضاء دون بعض . وإنما أباح لما يظهر منها غالباً في بيتها عند مزاوله مهنتها .

(١) سبق تخريجه . ص (١٨٣) .

(٢) سبل السلام : ج ٣ ، ص ١١٣ (بتصرف) .

القياس :

قال ابن قدامة : " لأنها امرأة أبيح له النظر إليها بأمر الشارع فأبيح النظر منها إلى ذلك كذوات المحارم . " (١) أي أنه أباح النظر إلى ما يظهر غالباً منها في بيتها عند مزاوله مهنتها وما تظهره أمام محارمها كالرأس والساقين والذراعين والعنق والصدر وغير ذلك ولايجوز المبالغة وتعدي هذا الحد .

الفريق الرابع :

القائلون بجواز النظر إلى جميع جسدها عدا السواتين ، وقد قال بهذا الظاهرية . (٢)

واستدل لهم ابن قدامة والشوكاني بما يأتي : (٣) (٤)

١ - " بحديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه : " أنظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما "

٢ - وحديث محمد بن سلمة " إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها " (٥)

وجه الدلالة :

محل الشاهد في الحديثين هو قوله صلى الله عليه وسلم " أنظر إليها " الأمر بالنظر جاء مطلقاً ، وهذا يشمل جميع البدن عدا السواتين ،

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٤ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ونيل الأوطار للشوكاني . ج ٦ ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) سبق تخريجها ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

لأنهما لا يباحان إلا للزوج كما سيأتي بيانه . إذن إطلاق الأمر بالنظر —
يشمل جميع الجسد ففي الحديث الأول أطلق الأمر بجواز النظر لجميع
البدن .

والحديث الثاني رفع الإثم والحرَج عن النظر إلى جميع جسدها . — والله
أعلم — لأن الأمر بالنظر عند الإطلاق يتناول جميع الجسم . وكذلك رفع
الإثم عن الناظر .

وأستدل ابن حزم إلى ما ذهب إليه من رؤية جميع جسدها
بما يأتي : قال : " برهان ذلك قول الله عز وجل : " قل للمؤمنين
يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم " فافترض الله عز وجل غض البصر
جملة ، كما افترض حفظ الفرج فهو عموم . لا يجوز أن يخص منه إلا ما خصه
نص صحيح وقد خص النص نظر من أراد الزواج فقط .

كما روينا من طريق أبي داود ثمامة سد ثنا عبد الواحد
عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا
خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها ، فليفعل ،
قال جابر فخطبت امرأة من بني سلمة ، وكنت أتخبأ تحت الكرم ، حتى
رأيت منها بعض ما دعاني إليها .

وقد روينا أيضا من طرق صحاح من طريق أبي هريرة ، والمغيرة بن
شعبة فكان هذا عموما مخرجان لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر (١).

(١) انظر : المحلى . ج ١٠ ، ص ٣١ .

وبذلك أجازوا النظر لجميع جسد المرأة ، مظهر منها —

ومابطن . إذا أراد أن يتزوجها .

(١)

مناقشة الأدلة والترجيح :

إن ما استدل به الفريق الأول من الأدلة يمكن الإجابة عليها

بما يلي :

أن في إباحة النظر للوجه فقط من المخطوبة ، بدلالة

الآية * ولايبدين زينتهن إلا مظهر منها * وتفسير ابن عباس

أن المراد بما يظهر: الوجه وبطن الكف . بأن قول ابن عباس هذا يدل

على أن الكف يدخل في الحكم ، فلماذا أخرجتموه ، وقلتم بجواز

النظر إلى الوجه فقط ؟ ! . فقد خصتم الوجه ، دون الكف —

مخصص . كما أن الآية حكمها عام ، وليس فيها دلالة على الوجه

فقط . وقد فسرهما ابن مسعود أن المراد منها ظاهر الثياب ، وليس

الوجه والكفين .

بالإضافة إلى أن هذا الرأي منقوض بالأحاديث الصحيحة

التي تبيح النظر للمخطوبة ، بدون حصر لأعضاء معينة كحديث جابر

والمغيرة بن شعبة .

أما القائلون بجواز النظر إلى الوجه والكفين فقط يمكن

الرد عليهم بما سبق الرد على الفريق الأول . وأن حكم الآية عام

يتناول الجميع ، ولا دليل فيه على تخصيص الخاطب بالنظر . وقول

(١) انظر : حاشية الدسوقي : ج ٢ ، ص ٢١٥ ، والمجموع : ج ١٦ ، ص ١٢٨ ،

وسبل السلام : ج ٣ ، ص ١١٣ ، والمغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٤ ،

والمحلى : ج ١٠ ، ص ٣١ .

ابن عباس يعم العامة ، فاذا قلنا به فكيف يخص الخاطب ؟ ثم إنه لو أجزنا ذلك لكان عاما لجميع الناس ، وأنتم لاتقولون به .

أما الحديث الذي استدلوا به فمطلق لأن من ينظر إلى وجه إنسان يسمى ناظراً إليه ، ومن رآه وعليه أثوابه سمي رائياً له . كما قال تعالى * وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ * (١)

وقياسهم على الحج والعمرة والصلاة منقوض بما جاء في العبادات من النصوص الصريحة والصحيحة على كشف الوجه والكفين فيها منها :

قوله صلى الله عليه وسلم : " المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها في الصلاة " (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " لاتنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين " (٣)

وليس في النصوص السابقة ما يشير أو يدل على أن تخصيص الوجه والكفين يشمل نظر الخاطب لمخطوبته . وذلك لأن عورة المرأة تختلف من حال إلى حال ، فعورتها مع محارمها تختلف عن عورتها مع الأجانب ، تختلف عن عورتها في العبادات . ولكل حالة حكمها الذي يختص بها ، وليس هناك علاقة بين نظر الخاطب وبين عورة المرأة في العبادات ، فلا يتعدى إلى غيرها إلا بنص صريح .

-
- (١) سورة : المنافقون آية (٤)
 (٢) أخرجه الترمذي . كتاب الرضاع ، باب المرأة عورة . رقم ١١٧٣ ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ . بلفظ : " المرأة عورة ، فاذا خرجت استشرفها الشيطان " وقال أبو عيسى حديث حسن غريب .
 (٣) أخرجه البخاري . كتاب الحج . باب ما يلبس من الثياب والارديه والازر . ج ١ ، ص ٢٦٨ .
 والترمذي في سننه . كتاب الحج . باب ما جاء فيما لا يحوز للمحرم لبسه . ج ، ص ١٩٤ ، رقم ٨٣٣ .

كما أن الغرض - أي الهدف - من النظر هو الترغيب في النكاح
والبناء على بيئة من الأمر بدون غش ولا خداع .

ولا يمكن أن يتحقق ذلك غالباً إلا بالنظر لما يظهر غالباً منها
لأنه ربما لا يكفي الوجه والكفان بالغرض المقصود من النظر كما في قوله
صلى الله عليه وسلم : " فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى
نكاحها ، فليفعل " .

والإجابة على الفريق الرابع القائل بجواز النظر لجميع الجسد
عدا السوأيتين تكون : بأن النظر في الأصل محرم وقد أبيح للحاجة
وهي النكاح . فيخص بما تدعو الحاجة إليه . فالضرورة تقدر بقدرها
ولا داعي للنظر لجميع الجسد عدا السوأيتين لأنه عورة يجب ستره حتى
عن المحارم والنساء فيما بينهم . فكيف بالخاطب الأجنبي .

فلم يبق إلا الفريق الثالث . وهو الراجح - وهو قول من
أباح النظر لما يظهر غالباً منها في بيتها عند مزاولة مهنتها . وذلك
لرجاحة أدلتهم وقوتها ووضوح دلالتها . ويمكن تطبيق قوله تعالى :
﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ على الخاطب عموماً . فيباح النظر لما يظهر
غالباً منها بدون إرادة ولا قصد في اظهاره .

وعمل الصحابة رضوان الله عليهم كعمر بن الخطاب رضي
الله عنه يؤيد هذا . لأن في إطلاق الأمر بالنظر يتناول ما يظهر غالباً
منها بدون تقييد باعضاء مخصوصة . وذلك لأنه لا يمكن التحرز عنه .

فأفراد بعض الأعماء بالنظر ، مع مشاركة غيرها في الظهور ، وخاصة ،
أنه يرى بدون إذن منها وبدون علمها . علم من ذلك أن النظر
منصرف إلى جميع ما يظهر غالباً منها .

كما أن من مصلحة الخاطبين النظر إلى كل ما يدعو إلى التألف
والتوافق بينهما ، ويرغبهما في الزواج دون التعدي والتجاوز ، إلى ما هو
محرم فخير الأمور أوسطها ، فيباح له النظر لما يظهر منها غالباً
في بيتها .

الشروط المعتبرة عند البعض
في إباحة النظر للمخطوبة

لقد ظهر في هذا المبحث حكم نظر الخاطب لمخطوبته وذكرت أدلة جوازه وإستحبابه وهو أمر متفق عليه بين جمهور الفقهاء .
وبعد بيان النقطة الإتفاقية بينت النقطة الخلافية بينهما وهو تحديد مواضع النظر من المخطوبة ، وقد سردت نصوص الفقهاء في ذلك وأدلتهم ، ثم ناقشت الأدلة ، ورجحت ما قوى دليله / وهو إباحة النظر لما يظهر غالباً منها . إستقراراً لحياتهما وإستدامة لها . وهو مظهر من مظاهر عدالة الشريعة الإسلامية .

وبعد ذلك لابد من بيان بعض الشروط المعتبرة عند بعض الفقهاء في إباحة النظر ، حفظاً لحق الخاطب ، وصيانة لحق المخطوبة وتكريماً لها ، وصيانة لأعراض الناس وحرماتهم ، من أن تُنتهك بهذا الاسم . ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى قسمين :-

- ١ - شروط متفق عليها .
- ٢ - شروط مختلف فيها .

القسم الأول : الشروط المتفق عليها :

الشرط الاول :

القصد والنية الصحيحة والسليمة في النكاح ، والعزم عليه
لأنه قبل العزم لاحاجة إليه وبعد الخطبة قد يفضي الحال إلى التـرك
فيشق عليها .

وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء (١) كما يتضح من نصوصهم
السابقة . ولأن الدليل الذي أجاز النظر ، وصرح به مقيد بقصد الخطبة
أو النكاح منها : مايقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا خطب أحدكم
المرأة فإن استطاع أن ينظر إليها الخ الحديث . (٢)

وقوله : " إذا ألقى الله في قلب إمرئ خطبة امرأة فلا بأس
أن ينظر إليها " . (٣)

وقوله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي أخبره انه تزوج امرأة
من الانصار فقال له : " أنظرت إليها قال لا : قال : فاذهب فانظر
إليها " (٤) .

وبغيرها من الأدلة التي تثبت أن النظر للمخطوبة مشروط بقصد
النكاح ، والقصد هو النية الصحيحة والعزيمة الصادقة على الزواج .

(١) النصوص التي تدل علي نية النكاح والقصد فيها سبق ذكر بعضها في
أول المبحث فانظره ص ١٧٧ - ١٨٢ .

(٢) سبق تخريجه ، ص (١٨٣) .

(٣) سبق تخريجه ، ص ١٩١

(٤) سبق تخريجه ، ص ١٩١

الشرط الثاني :

" أن يغلب على ظنه إجابته لنكاحها ، وأن يرجو الإجابة رجاءاً
ظاهراً . كما قاله ابن عبد السلام : لأن النظر لا يجوز إلا عند غلبة
الظن المجوز " (١) وهذا عند الشافعية .

أما عند الحنابلة :

ذكر الشيخ منصور البهوتي : " قال : لمن أراد خطبة
امرأة وغلب على ظنه إجابته النظر " (٢)

وعند الحنفية :

يقول ابن عابدين : " والنظر إليها ... إذا علم أنه يجاب في
نكاحها " (٣)

أما المالكية :

قال الخرشي : " يندب لمن أراد نكاح امرأة ، إذا رجا أنها
ووليها يجيبانه إلى ماسأل ، وإلحرم " (٤)

أي أنه شرط حل النظر بالإجابة ، وإلحرم النظر لأنه إذا لم
يرج إجابة الخاطب - أي أن يغلب على ظنه الموافقة على زواجه منها -
لاداعي للنظر ، لأنها أجنبية يحرم النظر إليها ، لعدم تمكنه من الزواج

(١) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٢ .

(٢) كشف القناع : ج ٥ ، ص ١٠ ، مطالب أولى النهى : ج ٥ ، ص ١١

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ، ص ٨ .

(٤) : الخرشي على مختصر سيدى خليل : ج ٣ ، ص ١٦٥ ، مواهب الجليل :

ج ٣ ، ص ٤٠٥ .

لعدم موافقتها هي أو أهلها على الزواج . ولا داعي للنظر إذا لم يكن هناك قصد في إجابة الخاطب وقبوله كزوج لابنتهم .

ولذلك لأن من شروط حل النظر القصد . والنية في نكاحها من جانب الخاطب ، والإجابة لذلك من جانب المخطوبة أو وليها . لذلك وكما تعتبر النية في نكاحها تعتبر إجابتها أو وليها في نكاحه منها والله أعلم بالصواب .

الشرط الثالث :

ويشترط أن يكون النظر خالياً من المس فلا يجوز له مصافحتها أو مس وجهها وإن أمن الشهوة لوجود الحرمة وإنعدام الضرورة ولعموم البلوى . ولأن حكم المس أغلظ من حكم النظر فمنع بلا حاجة إليه .

ولأن الأصل حرمة النظر ، فأبيح بالنص وهي الأحاديث الصحيحة . ولكن المس الأصل فيه التحريم ، فبقي على أصله وهو التحريم ، لعدم ورود النص في إباحته ، وإنعدام الحاجة والضرورة إليه .

وهذا أصل متفق عليه بين جمهور الفقهاء ، كما يتضح من نصوصهم التالية التي تثبت ذلك .

عند الشافعية :

يقول الشيخ البجيرمي : (١)

يجوز النظر إلى الأجنبية لأجل حاجة النكاح خرج بالنظر المس

فلا يجوز ولو لأعمى ، إذاً لأحاجة إليه ، والأعمى يوكل نحو امرأة تنظر له . فإذا كان هذا في حق الأعمى فالبصير أولى بالحكم .

(١) حاشية البجيرمي على المنهج . ج ٢ ، ص ١٦٤ . وأنظر : مغني المحتاج :

أوعند الحنابلة :

" يحرم اللمس حيث يحرم النظر ، بل اللمس أولى بالحرمة ، لأنه
أبلغ من النظر . ولا يلزم من حل النظر حل اللمس ، لأنه ما كل ما أبيح
له النظر بمقتضى شرعي ، يباح لمسه لأن الأصل المنع للنظر واللمس
فحيث أبيح النظر لدليل ، بقي ما عداه على الأصل ، إلا مانص على جواز
لمسه " (١) والمخطوبه في حكم الأجنبية فيحرم لمسها . وإنما
أبيح النظر إليها بدليل ينص على إباحته . ولا يوجد في هذه الأدلة
ما ينص على إباحة اللمس لانهقلي ولا عقلي . فيبقى اللمس محرما تبعا للأصل
وهو تحريمه .

أما الحنفية :

فقد نص علاء الدين الكاساني بعد أن تحدث عن حكم النظر إلى الوجه
والكفين ، فقال " أما حكم مس هذين العضوين فلا يحل مسهما ، لأن حل
النظر للضرورة التي ذكرناها ، ولا ضرورة إلى المس ، مع أن المس في
بعث الشهوة ، وتحريكها فوق النظر ، وإباحة أدنى الفعلين لا يدل على
إباحة أعلاهما " (٢)

ويقول السرخسي :

" ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها ، وإن كان يأمن الشهوة

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٧ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٥

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢٣ .

لأن حكم المس أغلظ ، حتى أن المس عن شهوة يثبت حرمة المصاهرة ، والنظر إلى غير الفرج لا يثبت ، والصوم يفسد بالمس عن شهوة ، إذا اتصل به الإنزال ، ولا يفسد بالنظر ، فالرخصة في النظر لا يكون دليل الرخصة من المس ، والبلوى التي تتحقق في النظر تتحقق في المس أيضا " (١)

فالأحناف يبيحون للخاطب نظر الوجه والكفين ، ويحرمون المس كما إتفق من أقوالهم .

ومن فقهاء المالكية :

" يقول الإمام الباجي في قوله صلى الله عليه وسلم : " إني لا أصفح النساء " يريد لا أبشر أيديهن بيدي . يريد-والله أعلم- الاجتناب ، وذلك أن من حكم مبايعة الرجال المصافحة ، فمنع من ذلك في مبايعة النساء لما فيه من مباشرتهن . . وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة ، لأنها عقد ، وإنما يعقد بالقول كسائر العقود . " (٢)

يفهم من هذا القول أن مصافحة النساء محرمة لفعله صلى الله عليه وسلم فهو حتى في الوقت التي تستلزم المصافحة ، وهي البيعة كان لا يوافق النساء . وإنما كان يبايعهن قولا . وما ذلك إلا لحرمة مباشرة الرجل المرأة الأجنبية ، والمرأة المخطوبة مازالت في حكم المرأة

(١) انظر : المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٤ .

(٢) المنتقى ، ج ٧ ، ص ٣٠٨ .

الأجنبية فلا يجوز مصافحتها ، بقاءً للأصل وهو حرمة اللمس . ولا يـدل
إباحة النظر على إباحة اللمس ، لأن النظر أباح بدليل ، وهذا مفقود في
اللمس ، فبقي على الأصل وهي حرمة اللمس لفعله صلى الله عليه وسلم

ويقول الإمام أحمد الصاوى :

" لا يلزم من جواز الرؤية جواز المس ، ولذلك يجوز للمرأة أن
تـرى من الأجنبي الوجه والأطراف ، ولا يجوز لها لمس ذلك . وكذلك لا يجوز
له وضع يده على وجهها ، والمحارم خلاف الأجنبي ، فالأجنبي مع الأجنبية
لا يلزم من جواز النظر جواز المس . " (١)

وكذلك المخطوبة فهي أجنبية ، فلا يلزم من جواز نظرها جواز

مسها .

الأدلة

من الأدلة التى تحرم مصافحة المرأة الأجنبية ما يأتى :

أولا : " عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت المؤمنات إذا هاجرن

إلى النبي صلى الله عليه وسلم يمتحنهن بقول الله تعالى :

* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ

آلخ الآية (٢)

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج ١ ، ص ١٠٦ . (بتصرف)

(٢) سورة الممتحنة - آية (١٠) .

قالت عائشة فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بالمحنة، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقرن بذلك في قولها— قال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انطلقن فقد بايعتكن" لا والله مامست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قسط، غير أنه بايعهن بالكلام ، والله ماأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء إلا بما أمره الله ، يقول لهن إذا أخذ عليهن— قد بايعتكن كلاما .

وعنها رضي الله عنها قالت : " ومما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة إلا امرأة يملكها . أي يملك نكاحها . " (٢) وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يدل على تحريم مباشرة المرأة الرجل الأجنبي ومصافحتها . والمخطوبة مازالت في حكم الأجنبية . فيباح النظر بالنمى ويحرم اللمس بقاء على الأصل ، وهو— تحريم مس الأجنبي الأجنبية .

وقولها : " لا والله مامست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط " جاء القسم تأكيداً للخبر عن عدم مصافحته للنساء في المبايعة ، ولا في غيرها . وما يدل عليه فعله صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه البخارى في صحيحه . كتاب التفسير سورة الممتحنة . باب " إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات . ج ٣ ، ص ٣٠٠ .

وأخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الإمارة . باب كيفية بيعة النساء . م ٣ ، ج ٦ ، ص ٢٩ .

ذلك إلا لحرمة مس المرأة الأجنبية ، أما غير الأجانب كالزوجة والمملوكة فيجوز مسهما . والمحارم أيضا مسهن جائز ، أما الأجنبية فمسهن محرم لامتناعه صلى الله عليه وسلم عن المصافحة في الوقت الذي يقتضيها وهو وقت المبايعة ، وهو المشرع لأتمته بأقواله وأفعاله وتقريراته .

ثانيا : " عن ابن المنكدر سمع أميمة بنت رقيقة تقول : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة . فقال : لنا فيما استطعتن وأطقتن . قلت : الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا قللت يارسول الله : بايعنا : قال : سفيان تعني صافحنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة " (١)

" قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، لانعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر .

ويقول ابن العربي : لم يضافهن لما أوعز إلينا في الشريعة من تحريم المباشرة لهن ، إلا من يحل له ذلك منهن " (٢)

فالحديث يدل على حرمة مصافحة النساء ومسهن ، حتى ولو كان شيئا مهما كان كما في البيعة مثلاً . وصرح بفعله في هذا الحديث لحرمة ذلك .

(١) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح لسنن الترمذي . كتاب السير . باب ماجاء في بيعة النساء . رقم ١٥٩٧ ، ج ٤ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ . وأخرجه البنسائي في سننه . كتاب البيعة . باب بيعة النساء . م ٢ ، ج ٤ ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

وأخرجه مالك في الموطأ . كتاب البيعة . باب ماجاء في البيعة . ج ٢ ، ص ٩٨٢ .
(٢) عارضة الأجوزي . بشرح صحيح الترمذي . م ٤ ، ج ٧ ، ص ٩٦ . دار الكتب العلمية . بيروت .

وفي رواية مالك في الموطأ زيادة ، وهي :

" فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إني لأصافح النساء ،

إنما قلتي لمائة امرأة كقلتي لامرأة واحدة " (١)

وهذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بصريح العبارة على

عدم مصافحته للنساء ، وهو يؤكد فعله صلى الله عليه وسلم . وماذلك

إلا لحرمة مس المرأة الرجل الأجنبية ، سواء بمصافحة أم بغيرها

لأن أخف أنواع اللمس المصافحة .

ثالثا : عن أبي هريرة رضي الله عنه :

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كتب علي ابن آدم نصيبه

من الزنى مدرك ذلك لامحالة ، فالعينان زناهما النظر والأذنان

زناهما الإستماع واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش

والرجل زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج

ويكذبه " (٢)

يقول النووي في شرحه لهذا الحديث :

" من الزنى من يكون زناه مجازا لنظر الحرام ، أو الإستماع إلى الزنى

وما يتعلق بتحصيله ، أو بالمس باليد بأن يمس أجنبية بيده أو يقبلها... فهذه

أنواع من الزنى المجازي " (٣)

فهذا الحديث يدل على تحريم مصافحة الأجنبية ، ولمس بشرتها

لأن اللمس عد من الزنى والزنى محرم شرعاً .

(١) سبق تخريجه ، ص ٢٢٢

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب القدر . باب قدر علي ابن آدم حظه في

الزنا ، م ٤ ، ج ٨ ، ص ٥٢ .

(٣) شرح صحيح مسلم ، ج ١٦ ، ص ١٥٣ (بتصرف)

(١)

من الأدلة العقلية : ما ذكره الشنقيطي :

١ - إن الأمر بغض البصر عن المرأة خوف الوقوع في الفتنة ، ولاشك
إن مس البدن للبدن أقوى - في إشارة الغريزة ، وداعياً إلى الفتنة
من النظر بالعين .

٢ - إن اللمس ذريعة ووسيلة إلى التلذذ المحرم ، الذي هو وسيلة إلى
الفساد والانحراف . والذريعة إلى الحرام يجب سدها .

فمن باب سد الذرائع يجب عدم لمس المرأة الأجنبية ، لما في
ذلك من وقاية لها وصيانة من النظرات الجارحة واللمسات الفاضحة ،
فيحيطها بسياج من الفضيلة ، لتبقى بمنأى عن الشبهات والرذائل . لذلك
حرم الاسلام أن يلمس امرأة لاتحل له . والمخطوبة ما زالت أجنبية
لاتحل له فيجب عليه أن لا يضافحها ولا يلمسها .

إذن فتحریم اللمس وقاية للأفراد من الانحراف والفساد .

الشرط الرابع :

من الشروط المتفق عليها في حكم إباحة نظر الخاطب لمخطوبته
بالإضافة لما مر معنا سابقاً من سلامة القصد وحسن النية ، وأن يكون
النظر خالياً من المس ، وكذلك لا يجوز له الخلوة بمخطوبته لأنها لازالت
بحكم الأجنبية عنه لقوله صلى الله عليه وسلم .

" ما أختلى رجل بامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما " (١)

فأبيح النظر بالأحاديث السابقة ، وبقيت الخلوة على التحريم

بهذا الحديث وبغيره من الأحاديث .

وقد أئفق جمهور الفقهاء على حرمة النظر والخلوة بالمرأة

الأجنبية .

من الشافعية يقول النووي :

" كما يحرم على الرجل أن يخلو بامرأة واحدة ، كذلك يحرم عليه

أن يخلو بنسوة أجنب (٢)

يفهم من هذا القول أن الخلوة بالمرأة الأجنبية محرم ، والمخطوبة

في حكم الأجنبية لأن الخطبة عبارة عن وعد بالزواج ، وليست عقد زواج ، فلا

يجوز للخطيب من مخطوبته أكثر من النظر بالدليل فيبقى ما عداه كالخلوة

على التحريم وهو الأصل .

وممن ينص أيضا على ذلك من الحنابلة :

ابن قدامة قال : " ولا يجوز له الخلوة بها لأنها محرمة

ولم يرد الشرع بغير النظر ، فبقيت على التحريم . ولأنه لا يؤمن مع

الخلوة الواقعة المحظور " (٣)

(١) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح . كتاب الرضاع . باب ما جاء في

كراهية الدخول على المغيبات برقم ١١٧٧١ ، ج ٣ ، ص ٤٧٤ . وأخرجه

أحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ج ١ ،

ص ١٦ ، ٢٦ .

(٢) المجموع ، ج ٧ ، ص ٨٧ .

(٣) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٣ .

ويقول العدوي من فقهاء المالكية :

" لا يخلو رجل بامرأة شابة ، ليست بذى محرم منه ، لنهييه عليه

السلام " وفي الشرح يقول : والنهي للتحريم " (١)

ومن الحنفية يقول السرخسي :

" يباح له أن يخلو بذوات محارمه ، ولكن بشرط أن يأمن على

نفسه وعليها " (١) هذا بالنسبة للمحارم أما الأجنيبات فتحرم الخلوة لأن الفتنة

متحققه بينهما وكذلك بين الخاطب ومخطوبته في الخلوة ، لأنه لا يأمن على

نفسه وعليها ، لذلك يحرم عليه الخلوة بها وذلك لأنها في حكم الأجنيبة

كما أن حكم الخلوة أشد من المس والنظر ، لأن بالخلوة تزداد الفتنة

وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : " ألا يخلون رجل بامرأة ليس

منها بسبيل ، فإن ثالثهما الشيطان "

يقول ابن عابدين :

" الخلوة بالأجنبية حرام ، إلا لملازمة مديونة هربت ، ودخلت خربة ،

أو كانت عجوزا شوها ، أو بحائل (٣)

فهو ينص على تحريم الخلوة بالأجنبية إلا العجوز الشوها ، التي

لارغبة فيها ، ولايجمع مثلها .

(١) (نظر : حاشية العدوي . ج ٢ ، ص ٤٢٢ .

(٢) يتصرف : المبسوط للرخسي . ج ١٠ ، ص ١٥٠ .

(٣) حاشية ابن عابدين رد المحتار . ج ٦ ، ص ٣٦٨ .

أما الشابة فيحرم الخلوة بها ، والمخطوبة عادة وغالباً تكون امرأة شابة حسنة ، أو بكرة فهذا أشد حرمة في الخلوة ، فيجب أن لا يخلو بها ، لعدم أمن الفتنة .

وهذه بعض نصوص الفقهاء التي تثبت حرمة الخلوة بالأجنبية والمخطوبة ما زالت في حكم الأجنبية ، لأن الخطبة إنما هي مجرد وعد بالزواج ، فلا يترتب عليها شيء من أحكام الزواج . فلا يجوز الخلوة بالمخطوبة ، بل هي محرمة ، لأنها ما تزال أجنبية عن الخاطب . ومن أحكام الأجانب تحريم خلوة المرأة بالرجل الأجنبي .

ومن الأدلة التي تثبت ذلك هي :

أولاً : " عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى الموت " (١)

في هذا الحديث تحذير من الدخول على النساء ، وما ذلك إلا منعاً للخلوة بهن كما يقول العيني : " اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء ويتضمن منع مجرد الدخول منع الخلوة بها بالطريق الأولى " (٢)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب النكاح . باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة . ج ٣ ، ص ٢٦٦ .
وأخرجه مسلم في صحيحه . كتاب السلام . باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها . م ٤ ، ج ٧ ، ص ٧ .
(٢) عمدة القاري : ج ٢٠ ، ص ٢١٣ .

ويقول ابن حجر العسقلاني : قوله : " إياكم والدخول " . هو تنبيه المخاطب على محذور ، ليحترز عنه كما قيل (إياك والأسد) وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى " (١)

وأقارب الزوج كالأخ وابن الأخ وابن الأخت والعم وابن العم وغيرهم كالمخاطب . مما جرت العادة غالباً في التساهل معهم ، فيختلون بالمرأة وهي بالنسبة لهم أجنبية عنهم - من غير محارمها .

فشبههم الرسول صلى الله عليه وسلم بالموت ، لأنهم أولى بالمنع من الأجنبي ، لما في دخولهم من التساهل الذي قد يؤدي إلى الخلوة بأحدهم ، وهذه الخلوة ربما تؤدي إلى هلاك الدين ، وضياع النسل والأنساب ، ووقوع معصية الزنا ، أو إلى الموت حقيقة وذلك بالرجم أو بالهلاك في الدين والمفسدة والفتنة التي تشبه هلاك الموت . والمخاطب ممن يتساهل في أمره . عند الأكثر - إتهاناً لفرصة إباحة النظر فينظر إليها وهي في خلوة من أمرها .

وإن تحريم الخلوة بالمخطوبة يخص الثيب كما يخص البكر ، فإن البعض يتساهل في الدخول على الثيب في العادة ، لذا جاء التحريم بالخلوة بها على الأخص .

ويقول النووي : (٢) " قال العلماء إنما خص الثيب لكونها التي يدخل إليها غالباً ، وأما البكر فمحصونة متصونة في العادة ، مجانية

(١) فتح الباري : ج ١٩ ، ص ٣٩٤ .

(٢) شرح صحيح مسلم . ج ١٤ ، ص ١٥٣ .

للرجال أشد مجانبة فلم يحتج إلى ذكرها ، ولأنه من باب التنبيه
لأنه إذا نهى عن الشيء ، التى يتساهل الناس في الدخول عليها فـ
العادة فالبكر أولى "

والمخطوبة غالبا ماتكون بكرا فيكون الخلوة بها من جانب
الخاطب محرمة ، لأنها مازالت أجنبية عنه . كذلك من الأحاديث التى
تحرم الخلوة مايتأتى :

ثانياً : " عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يخلون
رجل بامرأة إلا مع ذى محرم فقام رجل من الأنصار فقال يارسول
الله امرأتى خرجت حاجة ، واكتتبت في غزوة كذا وكذا قال :
ارجع فحج مع امرأتك ... " (١)

وما أمره بأن يرجع فيترك الجهاد ويحج مع امرأته ، إلا لأن سترها
وصيانتها فرض عليه .

كذلك فإن المخطوبة التى أبيح النظر إليها للحاجة إلى ذلك ربما
تؤدى الخلوة بها ، أو النظر إليها وهي مختلطة وعدم وجود ثالث بينهما
إلى الوقوع في المحرم . فيكون سترها وصيانتها فرض على وليها ،
ويمنعها من الخلوة بالخاطب لحرمة ذلك ، ولتحقق وقوع الفتنة .

وليس المراد من الخلوة أن يختل بها بعيدا عن عيون الناس فقط

(١) أخرجه البخارى في صحيحه . كتاب النكاح . باب لا يخلون رجل بامرأة
إلا ذو محرم والدخول على المغيبة ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .
أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الحج . باب سفر المرأة مع محرم إلى
الحج وغيره . م ٤ ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .

وإنما المراد أن يخلو بها بحيث لا يسمع الذي بالحضرة كلامهما .

كما فسرهما بذلك العييني (١) وابن حجر (٢) قالا واللفظ لابن حجر : أي لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهم ، أي عن الناس بل بحيث لا يسمعون كلامهما . إذا كان بما يخافت به ، كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس .

مما يدل عليه فقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث :

" عن هشام قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فخلا بها . فقال والله إنكم لأحب الناس إلي " (٣)

قال ابن حجر :

" والمراد أنه خلا بها في بعض العراق ، بحيث لا يسمع من حضر شكاها ، ولا مآدار بينهما من الكلام . فهذا يدل على أن مفاوضته المرأة الأجنبية سراً لا يقدح في الدين عند أمن الفتنة ، ولكن الأمر كـ قالت عائشة . وأيكم يملك إربه ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه " (٤)

(١) انظر : عمدة القاري : ج ٢٠ ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢) بتصرف : فتح الباري : ج ١٩ ، ص ٣٩ .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب النكاح . باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة

عند الناس : ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٤) بتصرف : فتح الباري : ج ١٩ ، ص ٣٩٥ .

الإجماع :

ذكره النووي بقوله :

" تحريم الخلوة بالأجنبية ، وإباحة الخلوة بمحارمها
وهذان الأمران مجمع عليهما " (١)

أي قد أجمعت الأمة على حرمة الخلوة بالمرأة الأجنبية سلفاً
وخلفاً ، والخاطب أجنبي بالنسبة للمخطوبة .
الحكمة من مشروعيتها تحريم الخلوة بين الخاطبين . لما فيه
من البعد عن التعرض لمخاطر الإحتمالات في المستقبل من فسخ الخطوبة
وغيره . وفيه أمان وضمن للمرأة ، لأنه قد يتعجل الخاطب الأمر .
فيستجيب الإنسان لتلبية الغريزة . ويغف عن مقاومتها في حال الانفراد
بالمرأة ، وبعد قليل من التمتع والتردد ، يقع المحظور والإضرار بها
وتتأثر سمعتها عند العدول عن الخطبة .

القسم الثاني : الشروط المختلف فيها :

من الشروط التي اختلف الفقهاء فيها ما يأتي :

الشرط الأول :

١ - الاستئذان في النظر إليها : أي أخذ الإذن منها ، أو من وليها بالنظر
إليها بنفسه - دون وكيله - ليتحقق المقصود من إباحة النظر

(١) شرح النووي : لصحيح مسلم . ج ١٤ ، ص ١٥٣ .

وهو الترغيب في النكاح . والقضاء على وسائل الغش والخداع في الزواج ، لأنه من العقود الهامة التي تبنى عليها الأسر ، فيجب أن يكون الإثنان على بينة من أمرهما .

وقد اختلف الفقهاء في هذا إلى رأيين :-

- الرأى الأول : قال بجواز النظر بغير إذنها أو إذن وليها .
- الرأى الثاني: قالوا يكره النظر بغير إذنها .

الرأى الأول :

يجوز النظر إليها بغير إذن منها ولا من وليها وقال بهذا بعض فقهاء الشافعية والحنابلة والشيعة والظاهرية وهذا عرض لبعض نصوصهم وهي كما يأتي :

من الشافعية قولهم :

" ومن نظره إليها قبل الخطبة وإن لم تأذن هي ، ولأوليها اكتفاء بإذنه صلى الله عليه وسلم " (١)

ومن نصوص الحنابلة :

" لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إجابته النظر ويكرزه

ويتأمل المحاسن ولو بلا إذن " (٢)

-
- (١) بتصرف : المنهاج بشرح نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٣ . ومنهاج الطالبين مع حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج ٣ ، ص ٢٠٧ .
- (٢) انظر متن الإقناع مع كشاف القناع : ج ٥ ، ص ١٠ ، وشرح منتهى الإرادات : ج ٣ ، ص ٥ .

(١)

ومن الشيعة ما يقوله أبو القاسم : من الشيعة الإمامية .

يجوز أن ينظر إلى وجه امرأة يريد نكاحها . وإن لـــــــ

يستأذنها .

(٢)

أما الظاهرية فيقول ابن حزم :

ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر منها

متغفلاً لها وغير متغفل .

وهذا يعني جواز النظر متغفلاً أي بغفلتها ، وبغير إذننها فهي

نصوص واضحة على رأي ، من قال بجواز النظر بغير إذننها ، أو بإذننها

أو إذن وليها .

الرأي الثاني :

وهو القائل بكراهية النظر بغير إذننها أو إذن وليها . وممن

قال بهذا المالكية ، كما يتضح من نصهم الاتي :-

قالوا : " يكره إستغفالها لئلا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم

الناس ويقولون نحن خطاب .

ومحل كراهة الإستغفال إن كان يعلم أنه لو سألها في النظر لما

ذكر تجيبه ، إن كانت غير مجبرة أو إذا سأل وليها يجيبه لذلك إذا كانت

مجبره أو جهل الحال . " (٣)

(١) شرائع الإسلام . ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

(٢) المحلى : ج ١٠ ، ص ٣٠٠ ، ٣١ .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي . ج ٢ ، ص ٢١٥ . والخرشي على مختصر

سيدي خليل . ج ٣ ، ص ١٦٦ .

الشرط الثاني :

جواز تكرار النظر إليها حتى يتبين هيئتها ويتأمل محاسنها ، ويرى منها مايرغبه فيها ، أو يرغبها فيه . وهذا شرط متفق عليه من جمهور الفقهاء كما يثبت من نصوصهم التالية :

يقول الرملى بن الشافعية :

" وله تكرير نظره ولو أكثر من ثلاث فيما يظهر ، حتى يتبين له هيئتها ، ومن ثم لو أكتفى بنظرة حرم مازاد عليها ، لأنه نظر أبيض لضرورة ، فليتقيد بها " (١)

ويقول ابن قدامه من الحنابلة :

" وله أن يردد النظر إليها ، ويتأمل محاسنها لأن المقصود لا يحصل إلا بذلك " (٢) أى المقصود من النظر ، وهو الترغيب في نكاحها .

وعن الشيعة :

يقول أبو القاسم : من الشيعة الامامية .

" وله أن يكرر النظر إليها " (٣)

(١) نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٣ . حاشية قيلوبي وعميرة . ج ٢ ، ص

٢٠٨ . ومغني المحتاج . ج ٣ ، ص ٢٢٨ . (بتصرف)

(٢) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٣ .

(٣) شرائع الإسلام . ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

الشرط الثالث :

نظر الوكيل سواء كان رجلاً أو امرأة للمخطوبة . من المعروف أن

نظر المرأة للمرأة جائز وخاصة إذا كان هناك حاجة كالخطبة .

أما توكيل رجل للنظر فهو المختلف فيه .

فعند جمهور الفقهاء لا يجوز للرجل الموكل النظر للمخطوبة

كما هو واضح مما سبق من نصوصهم . وذلك لأن النظر أبيح بقصد الخطبة

والنكاح للخاطب فقط ، فلا يتعدى غيره من الرجال كالوكيل . فيجب

الإقتصار عليه وعدم مجاوزته .

وقد أكد ذلك النووي بقوله :

أن ينظر إليها بنفسه دون وكيله من الرجال .

« فإذا لم يتمكن من النظر بنفسه جاز له أن يبعث امرأة يثق بها ، تنظر

إليها وتخبره » (١)

ولكن هناك بعض فقهاء المالكية ، أجاز نظر الوكيل سواء

رجلاً أو امرأة .

من هذه النصوص :

مايقوله الخرشي : " له توكيل رجل أو امرأة في نظرها . فإذا

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٥٠٠، ج ٩ ، ص ٢١١ . (بتصرف)

وكلها على ذلك ندب لهما النظر ، كما يندب لموكلهما وهو الخاطب مالم يخف على الوكيل مفسدة من النظر إليها " (١)

ويقول الدسوقي :

" والظاهر الجواز - أي جواز نظر الوكيل - مالم يخف عليه مفسدة من النظر إليها " (٢)

ولكن هذا مردود بقول البعض الآخر من المالكية .

يقول الدسوقي :

" واعترضه - أي جواز الوكيل في النظر - بعض الشيوخ بأن لنظر الخاطب مختلف فيه فكيف يسوغ لوكيله وهو ظاهر " (٣)

ويقول أحمد غنيم : " لابس بروئيتها إذا خطبها رجل لنفسه " (٤) وفي هذا جواز نظر الخاطب فقط دون وكيله ، لرجوع الغمير عليه في قوله لنفسه .

ثم إن نظر الخاطب بقصد النكاح مخصوص به بالنصوص الصريحة الدالة على ذلك وهي الأحاديث الشريفة التي سبق ذكرها منها : إذا أراد أحدكم تزويج امرأة فلينظر إلى وجهها وكفيها " فالنص موجه للخاطب وهو واضح فبي أن رخصة النظر مخصوصة بالخاطب فقط ، دون غيره من الرجـال

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل ٢٤ ، ج ٣ ، ص ١٦٦ . (بتصرف)

(٢)، (٣) حاشية الدسوقي . ج ٢ ، ص ٢١٥ . (بتصرف)

(٤) الفواكه الدواني . ج ٢ ، ص ٤١٠ .

كذلك قوله : " إن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعـلـ " وقوله صلى الله عليه وسلم : " أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما " وغير ذلك من الأحاديث التي تنص بصراحة ووضوح على أن النظر مباح للخاطب دون غيره ، إذا أراد النكاح .

كما أن المرأة إذا كانت موكلة بالنظر ، جاز نظرها بالنص الصريح وهو :

" ماروى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : أراد أن يتزوج امرأة ، فبعث بامرأة تنظر إليها ، فقال : شمي عوارضها وأنظري إلى عرقوبها الخ الحديث " (١)

وهذا يدل على إباحة نظر المرأة ، إذا كانت موكلة عن الخاطب ويدل أيضاً نظرها زيادة على ما يرى الخاطب . ولم يرد كذلك نص بإباحة نظر الوكيل من الرجال . كما أن نظره إليها بنفسه دون وكيله تحقيقاً للمقصود من إباحة النظر من المودة والألفة وحفظاً لحقه في النظر إليها وحققها في النظر إليه . ولكني لايسبب نظـرـ وكـنـيـله أى أدى سواء لها أم لـه ، لأنها ربما أعجبت الوكيل نفسه فيتزوجها خاصة إن لم يكن هناك مانع . فتبغيع المنفعة على الموكل وهو الخاطب وكثيراً ما يحدث ذلك .

فحفظاً لحقه وحققها وتحقيقاً للمصلحة المرجوة يجب نظره بنفسه إليها لأنه هو الذى سوف يعيش معها لاغيره . كما أن الأمزجة والأراء غالباً

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى . كتاب النكاح . باب من بعث بامرأة لتنظر إليها . ج ٧ ، ص ٨٧ . وباقي الأحاديث سبق تخريجها ، ص ٣٨٣ ،

ماتكون مختلفة ، فقد تعجبه ولا تعجب غيره ، وقد تعجب غيره ولا تعجبه — وربما يرى منها بعض ما يرغبه ويشده إلى الزواج منها من قول أو فعل أى بعض الصفات الخلقية أو الخلقية .

الشرط الرابع :

أن لا ينظر إليها نظرة تلذذ وشهوة ، ولاريبة . قال أحمد في رواية صالح ينظر إلى الوجه ولا يكون عن طريق لذة ^(١) وإلا منع النظر باللذة ، كما يمنع ما زاد على الوجه والكفين لأنه عورة . (٢)

هذا عند المالكية والحنابلة :

أما عند الشافعية والحنفية والظاهرية :

" قالوا بجواز النظر مطلقا بلذة أو بغيرها ، لأن النكاح ، وإن كان النظر عن شهوة بعد تقديم النظر ، أدل على الألفة والموافقة الداعية إلى تحصيل المقاصد ، لما روى : أن المغيرة بن شعبه أراد أن يتزوج امرأة ، فقال له صلى الله عليه وسلم : " إذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما " فأمره بالنظر مطلقا . وعلله بأنه وسيلة إلى دوام الألفة والمحبة والموافقة بينهما ، ولأن المقصود إقامته السنة لا قضاء الشهوة " (٣)

(١) أنظر : المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٣ .
 (٢) الشرح الصغير للدردير مع بلغة السلك ١-٥ ، ص ٣٧٦ .
 (٣) أنظر مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر . ج ٤ ، ص ٥٤١ . مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٨ . المحلى . ج ١٠ ، ص ٣١ ، ٣٢ .

المبحث الثالث

حكم نظر الرجل الأجنبي إلى المرأة

اتفق الفقهاء على حرمة نظر الرجل الأجنبي إلى جميع جسد المرأة عدا الوجه والكفين إذ اختلفوا فيهما إلى فريقين .

الفريق الأول :

يرى حرمة نظر الأجنبي إلى وجه المرأة وكفيها مطلقاً ، سواء خيفت الفتنة أم لا . وهو قول الشافعية ، والحنابلة في أصح أقوالهم .

الفريق الثاني :

فصل فقال : " إن خيفت الفتنة حرم النظر وإن لم تخش الفتنة أبيح النظر .

وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والظاهرية ، وورد ذلك عند الشيعة .
أولاً : نصوص الفريق الأول : وفيما يلي سرد لنصوص الفقهاء المثبتة لآرائهم وهي :
من نصوص الشافعية :

يقول قيلوبي :

" عورة الحرة عند الرجال الأجانب جميع البدن " (١)

أي : إن جميع بدنها عورة عند الأجانب من الرجال ، فيحرم نظرهم إليها .
ويقول في موضع آخر :

" ويحرم نظر فحل بالغ إلى عورة حرة أجنبية

مطلقاً ، أي : مع أمن شهوة ، أو خوف فتنة أو ، لا والحاصل أنه يحرم

(١) انظر حاشيتا قيلوبي وعميرة ، ج ١ ، ص ١٧٧ . ج ٣ ، ص ٢٠٨ .

يحرم رؤية شيء من بدننها ، وإن أبين كظفر ، وشعر عانة ، وإبط ،
ودم حجم وفصد لا ، نحو بول ، كلبن ، والعبرة في المبان بوقته " (١)

فهذا نص صريح في حرمة النظر مطلقاً في جميع الأحوال والصور ،
لأن جميع البدن عورة حتى وجهها وكفيها ، والعورة يحرم نظرها إذ
يحرم نظر الرجال الأجانب لوجهها وكفيها لانهما من العورة .

ويقول النووي (٢) وغيره من فقهاء الشافعية : (٣)

" يحرم نظر فحل بالغ إلى عورة حرة كبيرة أجنبية مطلقاً
قطعاً . وكذا وجهها وكفيها عند خوف الفتنة ، وكذا عند الأمن من
الفتنة على الصحيح ، لأن النظر مظنة الفتنة ، ومحرك الشهوة . وقد
قال تعالى : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ ووجهه الإمام
باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات . فاللائق بمحاسن
الشرع سد الباب فيه والإعراض عن تفاصيل الأحوال ."
في هذا النص تأكيد لستر الوجه والكفين ، وحرمة النظر
إليهما وإن كانا ليسا بعورة ، إلا أنه يحرم النظر إليهما حتى عند
أمن الفتنة مطلقاً .

(١) انظر : حاشيتا قيلوبي وعميره : ج ٣ ، ص ٢٠٨

والجمل على شرح المنهاج : ج ٤ ، ص ١٢١ .

ورعاية الطالبين : ج ٣ ، ص ٢٦٠ .

(٢) انظر : منهاج الطالبين . ج ٣ ، ص ٢٦٠ . روضة الطالبين .

ج ٧ ، ص ٢١ . المجموع : ج ١٦ ، ص ١٣٩ .

(٣) انظر المراجع السابقه وكذلك : المذهب : ج ٢ ، ص ٣٥ ،

نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٤ . فتح المعين ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

الجمل . ج ٤ ، ص ١٢٠ . شرح المنهج . ج ٤ ، ص ١٢٠ .

ويقول البكري: (١)

" يحرم نظر الرجل إلى شيء من بدن أجنبية ، أي : ولو إلى الوجه والكفين ، فيحرم النظر إليهما ، لأن النظر مظنة الفتنة ، ومحرك للشهوة ، وهو الراجع . ويلزمها ستر وجهها وجوباً ، إذا علمت نظر أجنبي إليها ويحرم النظر إلى المنتقبة التي لا يبين منها غير عينيها ومحاجرها كما بحثه الأذري ، لاسيما إذا كانت جميلة ، فكم في المحاجر (٢) من خناجر . ويحرم النظر إلى الأجنبية ولو مع أمن الفتنة ، إذا ما من ساقطة إلا ولها لاقطة ."

فهذه نصوص واضحة تدل على حرمة النظر لأي شيء من جسد

المرأة الأجنبية حتى وجهها وكفيها .

من نصوص الحنابلة :

يقول ابن قدامة :

" فأما نظر الرجل إلى الأجنبية من غير سبب فإنه محرم ، إلى

جميعها في ظاهر كلام أحمد " (٣)

وقال في موضع آخر :

" وهذا قول أبي بكر بن الحارث بن هشام حيث قال المرأة كلها

-
- (١) اعانة الطالبين . (بتصرف) ، ج ٣ ، ص ٢٦٠ .
 (٢) المحاجر : جمع محجر . وهو ماظهر من النقاب من الرجل والمرأة من الجفن الأسفل وقد يكون من الأعلى . وقال بعض العرب هو ما دار بالعين من جميع الجوانب . وبدا من البرقع .
 (أنظر : المصباح المنير . مادة (حجر) . كتاب الحاء . ج ١ ، ص ١١٢ . ومختار الصحاح . مادة (حجر) : باب الحاء . ص ١٢٤ .
 (٣) المغني والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٣٥٥ - ٤٦٠ .

عورة حتى ظفرها (١)

وهذا نص صريح في تحريم نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية من غير سبب ، حتى إلى وجهها وكفيها . لأنه أطلق ولم يقيد في قوله المرأة كلها عورة فيحرم النظر إلى وجهها وكفيها لأشهما من عموم العورة .

وقد نص على ذلك أيضا أبو إسحاق برهان الدين الحنبلي (٢)

ويؤكدده قول شمس الدين المقدسي :

" حيث قال : وجوز جماعة وذكره شيخنا رواية - نظر رجل من حرة مالم يسبعورة صلاة والمذهب : لا . نقل أبو طالب : ظفر المرأة عورة ، فإذا خرجت فلا يبين منها شيء ولا خفيها ، فإن الخف يصف القدم ، وأحب إلى أن تجعل لقدمها زراً عند يدها لا يبين منها شيء " (٣)

وفي قوله هذا تأكيد لحرمة النظر للوجه والكفين ، وإن كانا ليسا بعورة صلاة . إلا أنهما عورة مع الرجل الأجنبي - والله أعلم بالصواب - ويؤكدده قول الشيخ تقي الدين (٤) : حيث قال : " والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة ، وهو عورة في باب النظر إذ لم يجز النظر إليه " نقله عنه الشيخ علاء الدين المرداوي .

(١) نفس المرجع . ج ١ ، ص ٦٣٧ .

(٢) انظر : المبدع . ج ٧ ، ص ١٣ .

(٣) الفروع : ج ٥ ، ص ١٥٤ .

(٤) الإنصاف : ج ١ ، ص ٤٥٢ .

" وقد قال هذا في معرض إختلافهم فى حكم الوجه هل هو عورة
أم ليس بعورة . والذى عليه الأصحاب ، وحكاه القاضي إجماعاً : إنه
ليس بعورة .

وهناك رواية تقول : إن الوجه عورة أيضاً . قال الزركشي
أطلق الإمام أحمد القول بأن جميعها عورة . وهو محمول على ما عدا الوجه
أو على غير الصلاة . وقال بعضهم الوجه عورة ، وإنما كشف في الصلاة
للحاجة . وخروجاً من هذا الخلاف قال الشيخ تقي الدين قولته السابقة
وهى أنه ليس بعورة في الصلاة ، ولكنه عورة في باب النظر لأنه لم
يجوز النظر إليه .

وفي الكفين روايتان : إحداهما عورة ، والأخرى ليستا بعورة
(١)
وقال علاء الدين المرداوي : وهو الصواب ،

(٢)
وقالوا : " وحرم قصد نظر حرة أجنبية "

نصوص الفريق الثاني :

من نصوص الأحناف : ما يقوله الكاساني :

" لا يحل النظر للأجنبي من الأجنبية الحرة إلى سائر بدنهما ،

-
- (١) انظر المرجع السابق . وانظر مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهي
ج ١ ، ص ٣٣٠ .
- (٢) نفس المرجع السابق . ج ٥ ، ص ١٨ ، وانظر شرح منتهى الإرادات ،
ج ٣ ، ص ٧ . وكشاف القناع ، ج ٥ ، ص ١٥ .

إلا الوجه والكفين ويباح النظر إليهما موضع الزينة الظاهرة منها —
من غير شهوة ، فأما عن شهوة فلا يحل " (١)

فهو قول يشير إلى أنه يجوز النظر من المرأة الأجنبية
إلى وجهها وكفيها ، لأنهما موضع الزينة الظاهرة وهي الكحل والخاتم .
عند أمن الفتنة أي من غير شهوة . أما إذا خيف من الفتنة وهي الشهوة
فيحرم النظر .

ويؤكد الشيخ عبد الله بقوله :

" جميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها ، وتمنع
الشابة من كشف وجهها بين الرجال للفتنة " . ولا يجوز النظر إليها بشهوة
وأما بدونها أي بدون شهوة فيحل . وفي زماننا المنع واجب ، بل فرض
لغلبة الفساد " (٢)

يفهم منه أن النظر إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها جائز عند
أمن الفتنة ، أما عند الخوف منها ، أو النظر بشهوة فيحرم .

ويقول السرخسي :

" أما النظر إلى الأجنبية فنقول : يباح النظر
إلى موضع الزينة الظاهرة منهن دون الباطنة ، والظاهرة هي الوجه والكفان
والباطنة التي لا يباح نظرها سائر الجسد منها . لأن حرمة النظر لخوف
الفتنة ، وعامة محاسنها في وجهها ، فخوف الفتنة في النظر إلى وجهها

(١) بدائع الصنائع . ج ٥ ، ص ١٢١ (بتصرف) .

(٢) أنظر : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر . ج ١ ، ص ٨١ .

أكثر منه إلى سائر الأعضاء وهذا إذا لم يكن النظر عن شهوة ، فإن كان يعلم أنه إن نظر انتهى ، لم يحل له النظر إلى شيء منها " (١)

وهو صريح في حرمة النظر بشهوة عند خوف الفتنة ، وعند

عدمها يجوز النظر .

وأما من نصوص المالكية :

يقول الشيخ أحمد الصاوي :

" وعورة الحرة مع رجل أجنبي غير الوجه والكفين ، فيجوز النظر لهما لا فرق بين ظاهرهما وباطنهما بغير قصد لذة ، ولا وجدانها وإلا حرم . وهل يجب عليها حينئذ ستر وجهها ويديها وهما ليسا بعورة وإن وجب عليها سترهما لخوف فتنة . " (٢)

ويقول الدسوقي :

" عورة الحرة مع رجل أجنبي مسلم غير الوجه والكفين ، وهما غير عورة ، يجوز النظر إليهما بين ظاهر الكفين وباطنهما ، بشرط أن لا يخشى بالنظر لذلك فتنة . وأن يكون النظر بغير قصد لذة ، وإلا حرم النظر لهما . " (٣)

ويقول الخرشي :

" عورة الحرة مع الرجل الأجنبي جميع بدنهما حتى دالليها وقصتها

(١) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ . (بتصرف)

(٢) انظر: بلغة السالك . ج ١ ، ص ١٠٥ ، والشرح الصغير : ج ١ ، ص ١٠٥ ، الفواكه الدواني : ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

والشرح الكبير : ج ١ ، ص ١١٤ .

وشرح فتح الجليل : ج ١ ، ص ١٣٣ ، والتاج والإكيل لمختصر خليل . مطبوع

مع مواهب الجليل : ج ١ ، ص ٤٩٩ .

ماعداء الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما ، فيجوز النظر لهما بلا لـ هذه
ولا خشية فتنة من غير عذر . " (١)

نص الظاهرية :

ذكره ابن حزم : (٢)

قال : " وأما المرأة فإن الله تعالى يقول : * ولا يبدين
زينتهن إلا ما ظهر منها الآية (٣١) إلى قوله تعالى : * ليعلم
ما يخفين من زينتهن * فأمرهن الله بالضرب بالخمار على الجيوب . وهذا
نص على العورة والعنق والصدر وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، ولا يمكن
غير ذلك أصلاً

وروى حديث ابن عباس يذكر : " أنه شهد العيد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى
النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن أن يتصدقن . فرأيتهن
يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال " فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأى أيديهن . فصح أن اليد من المرأة والوجه
ليسا عورة . وما عداهما ففرض عليها ستره .

فالوجه والكفان ليسا بعورة ، وبلال قد رأى من الصحابيـات
أيديهن ، فعلى ذلك يجوز النظر إلى وجه المرأة وكفيها .

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل . ج ١ ، ص ٢٤٦ .

(٢) انظر : المحلى . ج ٣ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

نص الشيعة :

ذكره أحمد بن يحيى المرتضى بقوله : (١)

" وجميع المرأة عورة لقوله صلى الله عليه وسلم : المرأة عورة وصوتها فتنة " والوجه والكفان مخصوصان بالإجماع لقوله تعالى * الا ماظهر منها * وإجماع المفسرين أنهما موضع الكحل والخاتم

وفي شرائع الإسلام : (٢) الشيعة الامامية قالوا :

ولا ينظر الرجل إلى الأجنبية أصلا إلا لضرورة ، ويجوز أن ينظر إلى وجهها وكفيها على كراهية فيه .

الأدلة

أدلة الفريق الأول :

استدل القائلون بحرمة نظر الأجنبي إلى المرأة الأجنبية مطلقا حتى وجهها وكفيها ، سواء خيفت الفتنة أم لا . بأدلة من الكتاب والسنة أوردها فيما يلي :-

أولا : أدلة الكتاب :

الدليل الأول :

قال تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوْنَ أَبْصَارَهُمْ وَحَقِّظُواْ فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكٰى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ٣٠ ﴾ (٣)

(١) البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٧٥ .

(٢) شرائع الإسلام . ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

(٣) سورة النور : آية (٣٠) .

وجه الدلالة :

في الآية عدة شواهد على حرمة نظر الأجنبي إلى المرأة الأجنبية

وهي كما يلي :

الشاهد الأول :

قوله تعالى ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ * وهو أمر يقتضي الوجوب ، فيكون غض البصر أمراً واجباً عن كل ما هو محرم لأن غض البصر عن الحلال غير مقصود وإنما المقصود واللازم هو غض البصر عن الحرام . ويدخل تحته وجه المرأة الأجنبية وكفاها لأنهما مما يحرم النظر إليهما ، فيدخلان تحت حكم الأمر من غض البصر . و " من " للتبعية . فيكون المراد ليس غض البصر وكف استرساله كلياً ، بل الغض منه بغضه عن الحرام كالنظر لوجه الأجنبية وكفيها ، وإرساله في الحلال كالنظر إلى الزوجة والمملوكة والمحارم ، مما يحل النظر إليهن .

- والله أعلم -

يؤكد هذا المعنى ماورد في بعض أقوال المفسرين :

يقول ابن العربي : (١)

" إن غض الأبصار مستعمل في التحريم ، لأن غضها عن الحلال لا يلزم ، وإنما يلزم غضها عن الحرام . فلذلك أدخل حرف التبعية في غض الأبصار . فقال : " من أبصارهم " .

(١) أحكام القرآن : ج ٣ ، ص ١٣٦٥ .

كما أن من النظر ما يحرم ، وهو ما يتعلق بالأجانب ، ومنه ما يحل ، وهو ما يتعلق بالزوجات وذوي المحارم ."

ويقول القرطبي : (١)

" قوله تعالى : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ وصل تعالى بذكر الستر ما يتعلق به من أمر النظر ... ولم يذكر الله تعالى ما يغض البصر منه ، غير أن ذلك معلوم بالعادة ، وإن المراد منه المحرم دون المحلل ... وغضه واجب عن جميع المحرمات ، وكل ما يخشى الفتنة من أجله ."

ووجه الأجنبية وكفائها أمام الرجل الأجنبي مما يخشى منه الفتنة وإن أمنت لأن الوجه مجمع المحاسن ، والكفان يدلان على خصوبة البدن . فيدخلان تحت عموم التحريم سداً لباب الفتنة . وبذلك يكون غض النظر عنهما واجب والنظر إليهما محرم .

ويقول الألويسي : (٢)

" المراد غض البصر عما يحرم ، والإقتصار به على ما يحل وجعل الغض عن بعض المبصر غض بعض البصر ، وفيه كما في الكشف كناية حسنة ، ثم أن غض البصر عما يحرم النظر إليه واجب ."

ويقول الفخر الرازي : (٣)

" فاعلم أنه لا يجوز أن يعتمد النظر إلى وجه الأجنبية لغير

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) روح المعاني . ج ١٨ ، ص ١٣٨ .

(٣) انظر التفسير الكبير م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٣ ، وغرائب القرآن ورغائب

الفرقان . ج ١٨ ، ص ٧٦ .

غرض ، وإن وقع بصره عليها بغتة يَغْضُ بصره لقوله تعالى : ﴿ قُلْ
لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾

ومن الأغراض التي تبيح النظر هي الخطبة بقصد النكاح ، أو البيع
والشراء ، أو العلاج ، أو غير ذلك .

والنظر بقصد الفتنة محرم ، لأنه نظر بشهوة ، وهو محرم ، لأنه
نوع من أنواع الزنا كما سيأتي ذكره في أدلة السنة .

الشاهد الثاني :

قوله تعالى ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ وحفظ الفرج نتيجة حتمية
لغض النظر عما هو محرم^(١) لأن النظر يريد الزنا المنهى عنه فحفظ
الفرج عن الحرام واجب وهو لفظ مطلق فيكون حفظ الفروج بإطلاق يعم كل
ما هو محرم ، ويدخل تحته الزنى والنظر ممن لا يحل له نظرها لأن قوله :
"يحفظوا" أمر يقتضي الوجوب فيجب حفظ الفرج عن الحرام كالزنى والنظر .
(٢)
يقول القرطبي :

في قوله تعالى ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ أي : يستروها عن
أن يراها من لاحيل . وقيل : "يحفظوا فروجهم" أي عن الزنا ، والصحيح
أن الجميع مراد ، واللفظ عام .

(١) في ظلال القرآن : ج ٤ ، ص ٢٥١٢ (بتصرف) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢٢٣ .

ويقول الشاطبي: (١)

" منع النظر للأجنبية مكمل للضرورة من حفظ النسل بالمنع من الزنا لأن النظر مقدمة للزنا وداعية إليه وتحريم داعية المحرم ثبتت بها الدليل الشرعي . ومما لاشك فيه أن إخفاء الوجه وستره مكمل ضروري ؛ كذلك لحفظ النسل لأنه مجمع المحاسن ومثيز للشهوة ، ووسيلة للنظر "

ويقول السيوطي: (٢) تحت قاعدة :

" الحريم له حكم ما هو حريم له : الأصل في ذلك قولـــــــــــــــــه صلى الله عليه وسلم " الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات ، فقد استبرأ لدينـــــــــــــــــه وعرضه ومن وقع في الشبهات ، وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه . "

ويقول الزركشي: (٣)

" الحريم يدخل في الواجب ، والحرام والمكروه وكل محرم له حريم يحيط به ، والتحريم هو المحيط بالحرام وحريم الواجب مالا يتم الواجب إلا به . والوسيلة تأخذ حكم الغاية .

فالنظر حريم يحيط بالزنى المحرم . لذلك النظر للمرأة الأجنبية لأنه وسيلة إلى الزنى .

(١) الموافقات : ج ٢ ، ص ١٢ .

(٣،٢) انظر : الأشباه والنظائر ، ص ١٢٥ .

الدليل الثاني : من القرآن :

قوله تعالى : ﴿ وَفَلِ الْمُؤْمِنَاتِ
يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ
الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ
وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا
إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١)

وجه الدلالة :

في الآية عدة شواهد تدل على حرمة نظر الرجل الأجنبي إلى

المرأة الأجنبية مطلقا حتى وجهها وكفيها وهي كما يلي :-

محل الشاهد الأول :

قوله تعالى ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾

وجه الدلالة :

فيه نهى عن إبداء المرأة زينتها أمام الأجانب ، إلا ما لا تستطيع

إخفائه كالشباب الظاهرة ، أو ما يظهر منها بحركة فيما لا بد منه ، أو إصلاح

حالتها . فلا بد للمرأة من الاجتهاد في إخفاء زينتها مطلقاً ، إلا ما ظهر منها بدون قصد لإظهاره مالا يمكن إخفاؤه . ويدل على ذلك قوله تعالى * ولا يبدن زينتهن * فيه نهي عن إظهار الزينة مطلقاً . وقوله تعالى * إلا ما ظهر منها * أي ما لا يمكن من إخفائه كظاهر الثياب . وهذا يعم جميع جسد المرأة حتى وجهها وكفيها . لأنه لو أراد الوجه والكفين مما يظهر منها لقال : إلا ما أظهرن ، أو إلا ما أظهر منها . فكونه لم يقل فـهـو لا يدل عليه ، لأن المرأة عندما تظهر وجهها وكفيها يكون ذلك بقصد منها ، وهذا يخالف مراد الآية . لأن المراد أن يكون بدون قصد وبذلك يكون الوجه والكفان وسائر الجسد من المرأة عورة ، يجب سترها عن الأجانب ويحرم نظرهم إليها .

يؤكد ذلك :

قول بعض المفسرين منهم ابن كثير (١) : " قال في تفسير الآية : " أي لا يظهرن شيئاً من الزينة للأجانب إلا مالا يمكن إخفاؤه . قال ابن مسعود : كالرداء والثياب . يعنـي عليـ ما كان يتعاطاه نساء العرب من المقنعة التي تجلل ثيابها وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه لأن هذا لا يمكنها إخفاؤه . ونظيره في زي النساء ما يظهر من إزارها وما لا يمكن إخفاؤه . وقال : يقول ابن مسعود الحسن ، وابن سيرين ، وأبو الجوزاء ، وإبراهيم والنخعي وغيرهم " .

(٢) ويقول القرطبي : قال ابن عطية : ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة ألا تبدي ، و أن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير : ج ٣ ، ص ٢٨٣ (بتصرف) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢٢٩ .

ووقع الإستثناء فيما يظهر بحكم الضرورة. ضرورة حركة فيما لا بد منه
أو إصلاح شأن ونحو ذلك . فما " ظهر " على هذا الوجه مما تؤدي إليه
الضرورة في النساء فهو المعفو عنه "

وليس هناك ضرورة في ظهور الوجه والكفين للأجانب، وإذا
كانت هناك ضرورة فالضروريات تبيح المحظورات .

ويقول الشنقيطي : (١)

" إن لفظ الزينة يكثر تكرره في القرآن مراداً به الزينة
الخارجية عن أصل المزين بها .

كما في قوله تعالى :

* يٰبَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ * (٢)

وقوله تعالى :

* قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ * (٣)

وقوله تعالى :

* وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ * (٤)

وقوله تعالى :

* إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا * (٥)

فلفظ الزينة في هذه الآيات وغيرها كثير ، كلها يراد به

-
- (١) أنظر بتصرف : أضواء البيان . ج ٦ ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ .
(٢) سورة الأعراف آية (٣١)
(٣) سورة الأعراف ، آية (٣٢)
(٤) سورة النور ، آية (٣١)
(٥) سورة الكهف ، آية (٧)

مايزين به الشيء ، وهو ليس من أصل خلقتة . وكون هذا المعنى هو الغالب في لفظ الزينة في القرآن ، ويدل على أن المراد بالزينة ماتتزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقتها ، كظاهر الثياب لأن الثياب زينة لها خارجة عن أصل خلقتها وهي ظاهرة بحكم الإضطرار . وهي زينة ظاهرة لا يستلزم النظر إليها نظر شيء من بدن المرأة الأجنبية .

ويقول أيضاً : الزينة في لغة العرب هي ماتتزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقتها : كالحلى والحلل . فتفسير الزينة ببعض بدن المرأة خلاف الظاهر .

ولايجوز الحمل عليه إلا بدليل يجب الرجوع إليه «
والنهي عن إبداء الزينة نهى عن إبداء مواضعها من الجسد وزينة الوجه الكحل وغيره من الأصباغ الحالية ، وزينة الكف الحناء فيجب إذن عليها ستر وجهها وكفيها مع باقي جسدها ، لأنهما محل الزينة المنهي عن إظهارها .
الشاهد الثاني :

(١)

قوله تعالى : * وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ *
وجه الدلالة :

في هذه الآية القرآنية أمر الله سبحانه النساء - وهو أمر يقتضي الوجوب - أن يسدلن الخمر على الجيوب ، وذلك ليسترن صدورهن

(١) معنى الخمار : هو ثوب تغطي به المرأة رأسها ، والجمع خمر، واختمرت المرأة ، وتخمرت ليست الخمار ، والتخمير التغطية . (انظر : المصباح =

ويغطيها بخرمهن لما في ذلك من الفتنة . وكان بلفظ الضرب مبالغة في شدة الإلقاء الذي هو الإلصاق حتى لا ينكشفن ويتعرضن للعيون المتربصة بهن من الرجال الأجانب . وفتنة الوجه أولى بالستر ، لأنه موضع الحسن والجمال ، والزينة التي يجب سترها ، وخاصة أن معظم الناس الذين يحبون جمال الصورة ، لا يسألون إلا عن الوجه فإذا كان جميلاً لم ينظروا إلى ما سواه . ونظراً لأهمية هذا فالوجه يعتبر موضع الجمال طلباً - أي لما يطلبه الناس عادة ودائماً ، وخبراً ، فإذا كان كذلك فستره أولى من كشفه لما فيه من الفتنة ومما يقوى وجه الدلالة في الآية السابقة فعل الصحابييات الجليلات ، وثناء السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عليهن ، لشدة تصديقهن لكتاب الله وسرعة تنفيذهن لأمره والعمل به ، كما أخبر بذلك المحدثون .

عن عائشة رضي الله عنها قالت : * يرحم الله نساء

المهاجرات الأول لما أنزل الله * وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ *
شققن مروطهن (١) فأختمرك بها (٢)

يقول العييني : (٣)

" فأختمرك بها : أي غطين وجوههن بالمروط التي شققنها .

(=) المنير . مادة خمر . كتاب الخاء . ج ١ ، ص ١٨١ ومختار الصحاح . مادة خمر . باب الخاء . ص ١٨٩ .

(١) معنى مروطهن : جمع مرط ، وهو الإزار . وهو كساء من صوف أو خمر ، أو كتان ، يوترز به وتتلفع المرأة به ، والجمع مروط . (انظر : المصباح المنير . مادة : مرط . كتاب الميم . ج ٢ ، ص ٥٦٩ . ومختار الصحاح . مادة : مرط . باب الميم . ص ٦٢١ .

(٢) أخرجه البخاري . كتاب التفسير (تفسير سورة النور) . باب " وليضربن بخمرهن على جيوبهن " ج ٣ ، ص ١٦٩ .

(٣) عمدة القاري . م ١٠ ، ج ١٩ ، ص ٩٢ .

ويقول ابن حجر العسقلاني : (١)

فهذه عائشة رضي الله عنها مع علمها وفهمها وتقاهها
أثنت عليهن هذا الشناء العظيم بـ رحم الله نساء المهاجرات وفي
بعض روايات أخرى . قالت : إن نساء قريش لفضلاء ولكني والله
مارأيت أفضل من نساء الأنصار . أشد تصديقاً بكتاب الله . وإيماننا
بالتنزيل " فالسيدة عائشة رضي الله عنها ما أثنت عليهن هذا الشناء
العظيم إلا لفعلهن بما فهمنه من هذه الآية .

وهذا دليل واضح على أن فهمهن لزوم ستر الوجوه من قوله
تعالى : * وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ * من تصديقهن
بكتاب الله وإيمانهن بتنزيله . وهو صريح في أن إحتجاب النساء
عن الرجال ، وسترهن وجوههن تصديقا بكتاب الله وإيماننا بتنزيله . لأن
معنى فأختمن بها : أي غطين وجوههن . وصفة ذلك : أن تضع الخمار
على رأسها وترميه من الجانب الأيمن على العاتق الأيسر وهو التقنع "

وما وجب الستر بهذه الطريقة ، وهي الإلقاء بشدة إلا لحرمة
نظر الرجال الأجانب إلى جميع جسد المرأة حتى وجهها وكفيها . كما
فهمته الصحابييات من الآية وفعلته . وميزة هذا الحجاب هو أن يكون
ساترا للوجه ، مانعا لنظر الأجانب .

الشاهد الثالث في الآية :

قوله تعالى : * وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ

أَبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ * الخ الآية .

وجه الدلالة :

نهى الله سبحانه وتعالى عن إظهار المرأة زينتها مطلقاً ،
واستثنى ممن شمله التحريم . الأرحام مثل من يحرم حرمة مؤيدة . بمصاهرة
ومن يحرم لصغر ، أو لسبب ممن ذكر في الآية . فدل النهى الأول على
أن إبداء الزينة مطلقاً يشمل الجميع ، ثم كان النهي في المرة الثانية
تأكيداً للأول ، إلا ما استثنته الآية . فهذا يدل على أن للمرأة
زينتان . زينة يجوز أن تبدى لكل شخص وهي زينة ظاهرة لا يمكن
إخفاؤها كالثياب .

والزينة الثانية : زينة باطنة لا يحل إبداءها إلا لمن سماهم الله
سبحانه في النص ، فلو كانت الزينة الباطنة جائزة لكل أحد ، لم يكن
للتعميم في أول الآية والاستثناء فائدة معلومة . مما يدل على وجوب
ستر جميع جسد المرأة حتى وجهها وكفيها ، لأنه كما قيل : إن المراد
بالزينة الأولى ظاهر الثياب وليس الوجه والكفين " فوجب سترهما
مع سائر الجسد ، وحرم نظر الرجال الأجانب إليهما . " (١)

الشاهد الرابع :

أَوِ التَّبَعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنْ

" قوله تعالى : *

الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ * الآية .

(١) أنظر : أحكام القرآن للقرطبي . ج ١٢ ، ص ٢٢٩ ، رسالة الحجاب
ص ٨٠

وجه الدلالة :

هذه الآية تبين جواز ابداء المرأة زينتها أمام الأجانب
 " غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ " (١) من الرجال الذين شملهم الاستثناء في النص
 لأنهم بحاجة لهم إلى النساء ، وإنعدام الفتنة معهم ، كما في الطفل
 الذي لم يبلغ حد الشهوة .

فهذا يدل على أن الزينة الباطنة لاتحل لأحد من الأجانب
 عدا هذين الصنفين . وذلك يبين أن علة الحكم هي أمن الفتنة من
 تجاههم . كما تؤمن من تجاه ذوي الأرحام .

ووجه المرأة مجمع الحسن والجمال ، وهو موضع الفتنة ،
 فيكون ستره واجباً عن الرجال الأجانب البالغين للإشتراك في العلة
 وهي خوف الفتنة . والتعلق بها المؤدى للحرام .

الشاهد الخامس :

وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِعَلِّمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ

قوله تعالى *

زَيْنَتِهِنَّ ... * الآية سبق ذكرها .

(١) الإربة لغة : الحاجة ، والجمع المآرب ، والأرب في الأصل مصدر من
 باب تعب ، يقال : أرب الرجل إلى الشيء ، إذا احتاج إليه فهو
 أرب . والأرب : يستعمل في الحاجة وفي العضو وفي الحديث :
 وكان أملككم لإربة " أي لنفسه عن الوقوع في الشهوة .
 انظر : المصباح المنير . مادة الأرب . كتاب الالف . ج ١ ، ص ١١٠ .

وجه الدلالة :

يعني لاتضرب المرأة برجلها فيعلم ماتخفيه من زينتها
كالخلخال .

وقال الشوكاني : (١) قال الزجاج : وسمع هذه الزينة أشد تحريكا
للشهوة من إبدائها "

وقال القرطبي : (٢) لاتضرب المرأة برجلها إذا مشت ، لتسمع صوت
خلخالها . فإسماع صوت الزينة كإبداء الزينة وأشد ، والغرض التستر .

١

ويقول الزمخشري : (٣) " وقيل كانت تضرب بإحدى رجليها الأخرى ،
ليعلم أنها ذات خلخالين ، وإذا نُهي عن إظهار صوت الحلي بعد مانهين
عن إظهار الحلي ، علم بذلك أن النهي عن إظهار مواضع الحلي أبلغ " .
فاذا كانت المرأة منهيّة عن الضرب بالأرجل خوفا من إفتتان الرجل بما
يسمع من صوت زينتها ، فكيف بكشف الوجه ؟ إِنْ فإنه أعظم فتنة ، لما
فيه من الجمال ، والشباب ، والنضارة والحسن ، والزينة وغير ذلك
مما يجلب الفتنة ويدعو إلى النظر إليها .

الدليل الثالث من القرآن :

" قوله تعالى : * وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُوهُنَّ مِنْ

(١) تفسير فتح القدير . ج ٣ ، ص ٢٥ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٢ ، ص ٢٣٧ .

(٣) الكشف . ج ٣ ، ص ٦٣ .

وَرَاءَ حِجَابٍ (١) ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ * (٢)

وجه الدلالة :

في هذه الآية دليل على حرمة نظر الرجل الأجنبي للمرأة الأجنبية حتى وجهها وكفيها . لأن الله سبحانه وتعالى أذن للمؤمنين إذا دعته الحاجة إلى مساءلة النساء ، أن يكون ذلك من وراء حجاب أي : من وراء ساتر بينكم وبينهن يحجبهن ويسترهن عن النظر إليهن بأي ساتر يسترهن عن أنظاركم وذلك لحرمة نظركم إليهن .

ويدخل في ذلك جميع النساء بالمعنى . فلا يجوز نظر الأجنبي إلى وجه الأجنبية وكفيها لأنه لو كان النظر جائزاً لما أمرهم سبحانه أن يكون السؤال من وراء الحجاب ، ولسمح بمقابلتهن وجهاً لوجه فكان المراد من هذا الحجاب أن يسترهن كلياً عن النظر إليهن . لأن جميع جسد المرأة عورة يجب ستره ، ويحرم نظر الرجال الأجانب إليه إلا الوجه والكفين فهما اللذان اختلف فيهما الفقهاء لذلك خص الوجه والكفان بالمراد من الآية ، إذ أن الذي كان يظهر من النساء أمام الأجانب

(١) معنى الحجاب لغة : الستر . حَجَبَتُ الشَّيْءَ ، يَحْجُبُهُ ، حَجَبًا ، وَحِجَابًا ، وَحْجِبُهُ : ستره . وقد احتجب وتَحَجَّبَ إذا اكتن من وراء حجاب وامرأة محجوبة : قد سترت بستر . والحجاب : اسم ما احتجب به وكل ما حال بين شيئين : حجاب . والجمع حجب لا غير . وكل شيء منع شيئاً فقد حجب . (أنظر لسان العرب مادة حجب (فصل الحاء) بمخرف الباء) ج ١ ، ص ٢٩٨)

(٢) سورة الأحزاب - آية (٥٣)

من الرجال هو الوجه والكفان كما يتضح ذلك من بعض أسباب نزول هذه الآية منها :

مايقوله الطبري : (١)

قال الطبري " وقد قيل أن سبب أمر الله النساء بالحجاب إنما كان من أجل أن رجلا كان يأكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة معهما فأصابت يدها يد الرجل فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد قال ذلك يعقوب عن هشيم عن ليث عن مجاهد عن رسول الله " والمرأة عندما تجلس لتأكل مع أجنبي ، لا يظهر منها إلا وجهها وكفيها فالكفان لتناول الأكل ، والوجه فيه الفم الذى يبتلع الطعام . بالإضافة إلى أن باقى الجسد عورة يجب عليها ستره . فكان المقصود من الحجاب هو الساتر الذى يمنع نظرهم إليها .

والسبب الآخر هو :

" عن عائشة أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يخرجن بالليل ، إذا تبرزن إلى المناجع ، وكان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم . أحجب نساءك ، فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فخرجت سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي عشاء ، وكانت امرأة طويلة ، فنادها عمر بصوته

(١) تفسير جامع البيان للطبري . ج ١٢ ، ص ٣٣ .

الأعلى قد عرفناك ياسودة ، حرصا على أن ينزل الحجاب قالت عائشة فأنزل
الله الحجاب" (١)

يفهم من هذا السبب أن سودة كانت طويلة ، فإذا رآها أحد
عرفها من وجهها لأنها ، طويلة ، فيظهر وجهها ، فيعرفها من يراها كما عرف
عمر سودة أم المؤمنين رضي الله عنها . ولأن الطول وحده لا يكفي للدلالة
عليها لكثرة الطويلات . ولكن الطول مع كشف الوجه يمكن تمييزها
عن غيرها .

فنزلت هذه الآية وهي : أمر بالحجاب الساتر بين الرجال
الأجانب والنساء ليستترهن عن أنظارهن لما في ذلك من تطهير قلوب الرجال
والنساء من عوارض البصر التي تفتن الرجال بالنساء وبالعكس . وما في
ذلك من الريبة وخواطر السوء ، لأن العين مرآة القلب ، ورسول الفتنة
فإذا غض العين بصره غض القلب شهوته .

وعند عدم الرؤية أظهر ، وعدم الفتنة حينئذ أظهر لذلك حرم
عليهم النظر لجميع جسد المرأة الأجنبية ، لأنه عورة وخص وجهها وكفيها
لأنهما سبب الفتنة ، لما فيهما من مجمع المحاسن وخصوبة البدن .

الدليل الرابع من القرآن :

قوله تعالى * وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ
نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ

(١) أخرجها البخاري في صحيحه . كتاب التفسير . تفسير سورة الأحزاب .
باب " لا تدخلوا بيوت النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يؤذن لكم ..
... " ، ح ٣ ، ص ١٧٦ .

وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ * (١)

وجه الدلالة :

هذه الآية تدل دلالة صريحة على رخصة الله سبحانه وتعالى للعجائز اللاتي كبرن ، وطعن بهن السن ، ولارغبة لهن في النكاح " أن يصنعن شيابهن " أي : جلابيبهن ، كما فسرهما معظم المفسرون منهم ابن كثير (٢) قال :

" قوله : والقواعد من النساء " قال سعيد بن جبير ومقاتل بن حيان والضحاك وقال قتاده : هن اللواتي انقطع عنهن الحيض ويئسن من الولد .

وقوله : " اللاتي لا يرجون نكاحا " أي : لم يبق لهن تشوف إلى التزويج . فليس عليهن من الحجر في التستر كما على غيرهن من النساء .

وقال ابن مسعود في الآية : * أَنْ يَصْنَعْنَ شِيَابَهُنَّ ، *

قال الجلباب أو الرداء . وكذلك روي عن ابن عباس وابن عمر ومجاهد وسعيد بن جبير وأبي الشعثاء وإبراهيم النخعي والحسن وقتادة والزهري والأوزاعي وغيرهم .

وقال أبو صالح : تضع الجلباب ، وتقوم بين يدي الرجال في الدرع والخمار .

(١) سورة النور ، آية (٦٠)

(٢) تفسير القرآن العظيم . ج ٣ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ . (بتصرف)

وقال سعيد بن جبير وغيره : هو الجلباب من فوق الخمار . فلا بأس أن تصنع عند غريب أو غيره ، بعد أن يكون عليها خمار صفيق ،»

هذا في حق القواعد أي : العجائز ، أما في حق الشابات فإن الآية تدل على أن الشابات اللاتي يرجون النكاح يخالفن في الحكم فيجب عليهن التستر وعدم وضع الجلباب أمام الرجال الأجانب . وعندما رخص للقواعد وضع جلابيبهن ، شرط عليهن ألا يكون في خلع الجلباب إظهار مافيهن من جمال ومحاسن ، لأن معنى التبرج لغة " هو إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال ، وتبرجت المرأة : أظهرت وجهها . وإذا أبدت المرأة محاسن جيدها ووجهها قيل : تبرجت . وقيل هو إظهار الزينة وما يستدعى به شهوة الرجل " (١)

من هذا المعنى يتضح أن على المرأة العجوز ألا تبدى زينتها وألا تتبرج . وإذا كان هذا قد جاء في حق العجائز فمن الأولى أن يكون في حق الشابة أوجب . أي أن لا تظهر زينتها ومحاسنها أمام الأجانب من الرجال ، وأن لا تكشف وجهها ، لأنه مجمع المحاسن . وغالبا ما يكون جمال المرأة في وجهها ، مما يلفت انتباه الرجال إليها ، ويشير فيهم الشهوة ، لذلك وجب على النساء ستر جميع أجسامهن ووجوههن — وكل ما هو زينة فيهن أمام الرجال الأجانب .

ثم في قوله : " وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ " أي

إن تركهن وضع الجلباب ، مع كونهن غير متبرجات بزينة ، على الرغم

(١) انظر : لسان العرب . مادة : تبرج (فصل الباء - حرف الجيم) ج ٢ ، ص ٢١٢ .

من كبرهن وعدم رغبتهن في النكاح خير لهن من خلعه وهذا لدى القواعد من النساء وأما الشابات اللاتي فيهن جمال وطمع في نكاح ، فلا يرخص لهن وضع هذا الجلباب ، وهو الذي يستر جميع الجسد حتى الوجه والكفين أمام الرجال الأجانب .

الدليل الخامس من القرآن :

على وجوب ستر جميع جسد المرأة .

قوله تعالى :

* يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا * (١)

وجه الدلالة :

في هذا النص يطلب سبحانه وتعالى من نبيه صلى الله عليه وسلم أن يأمر نساءه وبناته ونساء المؤمنين بأن يلبسن الجلباب ، ويرخينه عليهن ويغطين به وجوههن وأعطافهن ، فلا يظهر منها شيء . والأمر يقتضي الوجوب ، فيكون ستر جميع جسد المرأة واجباً كما يجب عليها الإلتزام به أمام الرجال الأجانب ، صيانة لها وحفاظاً على نفسها .

وقد فسر الصحابة الآية بعدة تفسيرات : منها أمر بالستر لنساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة ، ويكون ذلك بلبس الجلباب وقد وضع ابن عباس رضي الله عنه وغيره : كيفية لبسه ، وهو بأن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ، ويبدین عيناً واحدة لأجل الضرورة والحاجة في

الطريق " (١) " وقد جاء في كتب الأصول أن تفسير الصحابي حجة ، وابن عباس صحابي جليل ، وقوله حجة عند جمهور العلماء " (٢)

يقول ابن كثير : (٣) الجلباب هو الرداء فوق الخمار . قاله ابن مسعود عبيده وقتادة والحسن البصري وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وعطاء الخراساني وغير واحد .

وقال الجوهري الجلباب الملحفة " (٤)

" والجلباب في لغة العرب : هو ثوب اوسع من الخمار . دون الرداء ، تغطي به المرأة رأسها وصدرها . وقيل : هو ثوب واسع دون الملحفة ، تلبسه المرأة . وقيل : هو الملحفة . وقيل : هو ماتغطي به المرأة الثياب من فوق كالملحفة . (٥)

ويقول ابن حزم :

" والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو : ماغطي جميع الجسم لا بعضه " (٦)

وصححه القرطبي حيث قال :

" الجلابيب جمع جلباب وهي ثوب أكبر من الخمار ، وروى عن ابن عباس وابن مسعود : أنه الرداء وقد قيل : إنه القناع . والصحيح : أنه الثوب الذي يستر جميع البدن . " (٧)

-
- (١) بتمسرف : تفسير القرآن العظيم ، ج ٣ ، ص ٥١٨ ، تفسير الكشاف . ج ٣ ص ٥٦٠ . الجامع لأحكام القرآن ، م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٣٣ ، روح المعاني م ١١ ، ج ٢٢ ، ص ٨٨ ، ٨٩ .
- (٢) انظر أصول الفقه للبرديس . ص ٣٤٥ (٣) تفسير القرآن العظيم ، ج ٣ ، ص ٥١٨
- (٤) تفسير الكشاف ، ج ٣ ، ص ٥٦٠ .
- (٥) أنظر : لسان العرب (فصل الجيم - حرف الباء) (جلب) . ج ١ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .
- (٦) المحلي : ج ٣ ، ص ٢١٧ .
- (٧) الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٤ ، ص ٢٤٣ .

ويقول العلامة الألوسي: (١)

"الظاهر أن المراد "عليهن" على جميع أجسادهن وقيل:
على رؤوسهن أو على وجوههن . لأن الذي كان يبدو منهن في الجاهلية
هو الوجه ، واختلف في كيفية هذا التستر . فأخرج ابن جرير وابن المنذر
وغيرهما عن محمد بن سيرين قال : سألت عبيدة السلماني عن هذه الآية .
* يدنين عليهن من جلابيبهن * فرفع ملحفة كانت عليه ،
فتقنع بها وغطى رأسه كله حتى بلغ الحاجبين ، وغطى وجهه وأخرج
عينه اليسرى من شق وجهه الأيسر .

وقال السدي : تغطي إحدى عينيها وجبهتها والشق الآخر إلا العينين
وقال ابن عباس : وقتادة : تلوي الجلباب فوق الجبين ، وتشده
ثم تعطفه على الأنف ، وإن ظهرت عيناها لكن تستر الصدر ومعظم
الوجه .

و"من" هنا للتبعيض ، ويحتمل ذلك على مافي الكشاف وجهين
أحدهما : أن يكون المراد بالبعض واحداً من الجلابيب ، وإدناء ذلك عليهن
أن يلبسنه على البدن كله . وثانيهما : أن يكون المراد بالبعض
جزءاً منه ، وإدناء ذلك عليهن أن يتقنعن ، فيسترن الرأس والوجه
بجزء من الجلباب ، مع إرخاء الباقي على بقية البدن "

وقال الجصاص: (٢) في هذه الآية دلالة على أن المرأة الشابة

(١) روح المعاني ٠ م ١١ ، ج ٢٢ ، ص ٨٨ ، ٨٩ . (بتصرف)

وانظر جامع البيان في تفسير القرآن - م ١١ ، ج ٢٢ ، ص ٣٣ .

(٢) أحكام الجصاص ٠ ج ٣ ، ص ٣٧٢ .

مأمورة بستر وجهها عن الأجانب ، وإظهار الستر والعفاف عند الخروج
لئلا يطمع أهل العريب فيهن . "

الدليل السادس من القرآن :

الدال على وجوب ستر جميع جسد المرأة حتى وجهها وكفيها .

قوله تعالى :

* يٰٓنِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ
فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَقَرْنَ
فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى * (١)

وجه الدلالة :

إن الخطاب في الآية عام يشمل جميع النساء المسلمات فكما
نهى سبحانه وتعالى نساء نبيه صلى الله عليه وسلم عن الخضوع ونهاهن
أيضاً عن الخروج لغير حاجة ، لما في كثرة الخروج من التعرض للرجال
الأجانب . كما نهاهن إذا خرجن لحاجة عن التبرج ، وإظهار زينتهن
حفاظاً عليهن من الفتنة . التي من أسبابها تليين القول . والتبرج
وكثرة التعرض للرجال عند الخروج . وإذا كان خطاب الله في الآية
لنساء النبي صلى الله عليه وسلم وأمهات المؤمنين ، ولعلي نساء المسلمين جميعاً
الإقتداء بنساء النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما فعلته لأنهن أحوج
إلى تطبيق أوامر المولى تعالى من أمهات المؤمنين الصالحات ، فكما

يجب عدم التبرج وإظهار الزينة على أمهات المؤمنين فمن الأولى وجوب ذلك على نساء المسلمين جميعا . كما يجب عليهن ستر جميع أجسادهن وما فيها من زينة ، حتى وجوههن وأكفهن ، لأنها موضع الزينة ومجمع الحسن والجمال .

إذن في الآية دليل ساطع ، وحجة قاطعة على وجوب الحجاب والتستر وتحريم التبرج والسفور أمام الرجال الأجانب في كل زمان ومكان ، لأنه من تقوى الله الواجبة علي نساء النبي صلى الله عليه وسلم وعلى جميع نساء المسلمين .

ثانيا : أدلة الفريق الاول من السنة :

علي وجوب ستر جميع جسد المرأة حتى وجهها وكفيها

هي كما يلي :

أولا :

حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة فاقبل ابن أم مكتوم . فدخل عليه وذلك بعد أن أمر بالحجاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " احتجبا منه " فقلنا : يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا . فقال : " أفعميا وان أنتما ألستما تبصرانه " (١)

وجه الدلالة :

يقول الشيخ خليل أحمد :

" فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " احتجبا منه "

أي أرخيا على وجوهكم وصدوركم الجلباب" (١)

وقول أم سلمة : " بعد أن أمرنا بالحجاب ، في قوله تعالى :

* يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن * فقولها " أمرنا بالحجاب . والأمر يقتضى الوجوب إذن الحجاب مأمور به لجميع نساء المؤمنين لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

أمر الرسول صلى الله عليه وسلم زوجاته بالتستر أمام الرجل الأعمى ، والاحتجاب عنه ، خوفا من مظان الفتنة والريبقة فما بال الرجل الذي يبصر فهو من باب أولى يكون الاحتجاب عنه واجبا لئلا ينظر إليهن وما ذلك إلا لحرمة نظره إلى النساء الأجنيات سواء خيفت الفتنة أو أمنت .

ثانيا :

" عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة

عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان . " قال أبو عيسى : هـذا حديث حسن غريب " (٢) وقال الألباني اسناده صحيح . (٣)

وجه الدلالة :

الحديث صريح الدلالة على أن جميع جسد المرأة عورة حتى وجهها وكفيها ، فيجب سترهما لحرمة نظر الأجانب إليها لما في ذلك من مظان الفتنة ، حتى وإن عدت . لأن الشيطان يتخذها وسيلة لاغراء

(١) بذل المجهود ٨٢، ج ١٦ ، ص ٤٣٩ .

(٢) أخرجه الترمذي : كتاب الرضاع . باب إستشراف الشيطان المرأة إذا

خرجت . رقم ١١٧٣ ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ .

(٣) مشكاة المصابيح ، ج ٢ ، ص ٩٣٣ .

الرجال بها . فيزينها في أعينهم ليقعهم في الخطيئة لهذا كانت حرمة النظر إليها ، لأنها كلها عورة تأكيداً لحرمة النظر وسداً لباب الشيطان .

ثالثاً :

أحاديث كشف المرأة المحرمة وجهها وكفيها . جاءت بعدة روايات وهي :

١ - عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" المحرمة لاتنتقب ولا تلبس القفازين " (١)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أهل العلم .

٢ - أثر عائشة رضي الله عنها :

" لبست عائشة رضي الله عنها الثياب المعصفرة وهي محرمة وقالت :
لاتلثم ولا تنبرقع ولا تلبس ثوبا بورس ولا زعفران " (٢)

٣ - أثر عائشة رضي الله عنها :

" عن عائشة قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا حاذوا بنا ، سدت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه . " (٣)

(١) أخرجه الترمذي : كتاب الحج . باب فيما لايجوز للمحرم لبسه . رقم

٨٣٣ ، ج ٣ ، ص ١٩٤ . وأبو داود . كتاب الحج . باب مايلبس

المحرم . رقم ١٨٢٦ ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الحج . باب مايلبس المحرم من الثياب . ج ١ ، ص ٢٦٨

(٣) وأخرجه ابن ماجه . كتاب المناسك . باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها =

وجه الدلالة :

هذه الروايات صريحة في دلالتها على أن المرأة المحرمة تنهي عن ستر وجهها بحجاب أو نقاب ، وعن لبس القفازين . فالمرأة المحرمة ، تكشف وجهها وكفيها في إحرامها ، وهو واجب ولكن إذا عدم الإحرام وجب الستر .

ومن هذا يتضح أن ستر وجه المرأة وكفيها كان معروفاً في النساء اللاتي لم يحرمن . مما يثبت أنه واجب لحرمة نظر الرجال الأجانب إليها . لأن النص جاء بنهي المرأة عن ستر وجهها وكفيها في حالة الإحرام . مما يدل على أنها كانت تستره في جميع الأحوال العادية ، وخاصة عند الرجال الأجانب .

وفي الأثر يظهر وجوب الحجاب على المرأة بما يستر وجهها وكفيها عن الرجال الأجانب ، لمنع نظرهم إليها لحرمة ذلك .

لأنه كما يتضح من الحديث الأول والثاني أن المحرمة يجب عليها كشف وجهها وكفيها لأجل الإحرام . ولكن هذا الواجب إذا عارضه واجب الزم منه وأقوي . وما أخبرت به عائشة رضي الله عنها في الأثر وهو تغطية وجوههن وأكفهن عن الرجال الأجانب مع وجوب كشفهما في حالة الإحرام .

(=) برقم ٢٩٣٥ ، ج ٢ ، ص ٩٧٩ ، وأخرجه أبو داود . كتاب الحج . باب في المحرمة تغطي وجهها . رقم ١٨٣٣ ، ج ٢ ، ص ١٦٧ . ومالك كتاب الحج ، باب تخمير المحرم وجهه . رقم ١٥ ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .

ويدل ذلك التشدد في الستر أمام الرجال الأجانب على حرمة
نظرهم للوجه والكفين .

فلولا وجوب الإحتجاب عن الرجال الأجانب ، ما استسيف ترك
الواجب من كشفه حال الإحرام . لأن المشروع في الإحرام كشفه ، فلولا
وجود مانع قوي من كشفه حينئذ لوجب بقاءه مكشوفاً حتى أمام الركبان
ولكن مع وجوب كشفه وجب الستر لحرمة النظر .

رابعاً :

٤ - " عن أم سلمة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " إذا كان لإحداكن عبد مكاتب ، وكان عنده مايؤدي فلتحتجب
منه " وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح " (١)

وجه الدلالة :

قوله صلى الله عليه وسلم : " فلتحتجب منه " هذا أمر
والأمر يقتضي الوجوب إذن فالحجاب أمام العبد المكاتب أمر واجب ، لأنه
أصبح في حكم الحر الأجنبي ، وهذا يدل على أن المكاتب الذي عنده مايؤدي
يجب الإحتجاب عنه ، ويحرم عليه النظر إلى شيء من جسد الحرة
لأنه أجنبي .

-
- (١) أخرجه الترمذي . كتاب البيوع . باب ما جاء في المكاتب إذا كان
عنده مايؤدي . رقم ، ١٢٦١ ، ج ٣ ، ص ٥٦٢ .
وأبو داود . كتاب العتق . باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته
فيعجز أو يموت . رقم ٣٩٢٨ ، ج ٤ ، ص ٢١ .
وابن ماجه . كتاب العتق . باب المكاتب . رقم ٢٥٢٠ ، ج ٢ ، ص ٨٤٢ .
(٢) يؤدي : أي إذا اجتمع عنده بدل الكتابة من مال أو غيره .

وعموم الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم : " فلتحتجب منه " أي : تستر جميع جسدها حتى وجهها وكفيها ، فهما يدخلان تحت عموم الأمر بالاحتجاب . ولا تترك الرجال الأجانب . كالمكاتب وغيره - النظر إلى أي شيء من جسدها حتى وجهها وكفيها .

خامسا :

" عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ألبته وهو غائب فارسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة أمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك فإذا حلت فأذنيني .

وفي رواية أخرى قال فيها : " فانطلقني إلى ابن أم مكتوم الأعمى ، فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك " (١)

وجه الدلالة :

قال النووي : (٢) " معنى هذا الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك ، ويكثر التردد إليها لملاجئهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أن على فاطمة من الاعتداد عندها حرجا ، من حيث أنه يلزمها التحفظ من نظرهم إليها ، ونظرها إليهم وإنكشف شيء

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطلاق . باب المطلقة ثلاثا . لا نفقة لها . ج ٤ ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ، م ٥ ، ج ١٠ ، ص ٩٦ .

منها ، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة . فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم ، لأنه لا يبصرها . . . وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها " أي أن نظره إليها محرم لمنع فاطمة من الاعتداد عند أم شريك ، لئلا ينظر إليها الرجال الأجانب . وأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم لأنه أعمى لا يبصرها ، إذا وضعت خمارها ، وهذا يدل على وجوب الحجاب أمام الرجال الأجانب . ويدل عليه أيضا ما جاء في الرواية الأخرى . قوله : " إذا وضعت خمارك لم يرك فهي صريحة بحرمة نظر الأجنبي إلى المرأة الأجنبية . ثم إن المراد بالروية هي رؤية الوجه ، لأنها أتت بعد كلمة خمار وهو ما يغطي به الرأس والوجه . فلا يجوز أن تضعه وتكشف عن وجهها أمام الرجال الأجانب المبصرين .

سادساً :

إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة ، فقالت أم سلمة : فكيف يصنع النساء بذيولهن ؟ قال : " يرخينه شبرا " قالت إذن تنكشف أقدامهن ! قال : " يرخين ذراعا ولا يزدن عليه " (١)

وجه الدلالة :

في هذا الحديث دليل على وجوب ستر قدم المرأة ، وأنه أمر

(١) أخرجه أبو داود . كتاب اللباس . باب في قدر الذيل . رقم ٤١١٧ ، ج ٤ ، ص ٦٥ ؛ الترمذي . كتاب اللباس . باب ما جاء في جر الذيل النساء . رقم ١٧٣١ ، ج ٤ ، ص ١٩٥ ، والنسائي . كتاب الزينة . باب ذيول النساء . م ٤ ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ .

أمر معلوم عند نساء الصحابة رضي الله عنهم ، والقدم أقبل
فتنة من الوجه والكفين بلا شك . فالتنبيه إلى الأدنى تنبيه على ما
فوقه ، وهو أولى منه بالحكم ، وحكمة الشرع تأبى أن يوجب ستر
الأقل فتنة ، ويرخص في كشف ما هو أعظم منه فتنة . فإن هذا من التناقض
المستحيل على حكمة الله وشرعه لذلك يجب ستر الأعلى وهما الوجه
والكفان ويحرم النظر إليهما .

سابعاً :

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : إن النبي صلى الله عليه
وسلم دخل عليها وهي تختمر فقال : " ليه لا ليتين " (١)
وفي هذا الحديث إقرار من الرسول صلى الله عليه وسلم للسيدة
أم سلمة رضي الله عنها بالخمار وهو تغطية الوجه وستره . لأن أمهات
المؤمنين ونساء الصحابة أجمعين بعد نزول الحجاب كن يختمرن والتخمر
هو التغطية . أي يغطين وجوههن وشعورهن ورووسهن . يوضحه قوله
صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي توفي في حجة الوداع .
" أغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تخمروا وجهه ، ولا رأسه
فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً " فقله : " لا تخمروا وجهه " أي
لا تغطوه (٢)

ومتى وجب ستر الوجه عن الرجال الأجانب ، حرم النظر إليه منها ،
لأنه لا يجب ستره إلا لكونه عورة في المرأة .

(١) أخرجه أبو داود . كتاب اللباس . باب في الإختمار . رقم ٤١١٥ ،
ج ٤ ، ص ٦٤ .
(٢) أخرجه البخاري ، كتاب العلاء ، باب الجائز ، باب تكفين الرجل
في ثوبين ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

ثامناً :

- ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها -
في حديث الإفك .

قولها : " فخرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما نزل
الحجاب ، فأنا أحمل في هودجي وأنزل فيه وكان صفوان بن المعطل
السلمي من وراء الجيش ، فأولج ، فأصبح عند منزلي . فرأى سواد
إنسان نائم ، فأتاني فعرفني حين رأي ، وكان يراني قبل الحجاب
فأستيقظت بإسترجاعه حين عرفني ، فخمرت وجهي بجلبابي " (١)

وجه الدلالة :

في هذا الحديث الصحيح دليل صريح في وجوب الحجاب ، ووجوب التستر
ولبس الحشمة والوقار . محل الشاهد : قولها : " وقد كان يراني
قبل أن يغرب الحجاب " وقولها : " فخمرت وجهي بجلبابي " .
وقولها : " بعد ما نزل الحجاب " يقول العيني : (٢) " أي بعد
ما نزل الأمر بالحجاب . والمراد حجاب النساء عز رؤية الرجال لهن
وكن قبل ذلك لا يمنعن " وقولها " خمرت وجهي بجلبابي " أي : سترته
وغطيته . وهذا دليل صريح في وجوب الحجاب والتستر ، وهو ليس خاص
بنسائه صلى الله عليه وسلم بل هو عام بجميع النساء المسلمات .

تاسعاً :

" عن عائشة رضي الله عنها : قالت يرحم الله نساء المهاجرات
الأول لما أنزل الله عز وجل " وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ " (٣) شققن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب المغازي . باب حديث الإفك . ج ٣ ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) عمدة القاري . م ١٠ ، ج ١٩ ، ص ٨٣ .

(٣) سورة النور : آية ، (٣١) .

مروطهن فأختمن بها .

وفي رواية أخرى :

أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول : لما نزلت هذه الآية
" وليفربن بخرهن على جيوبهن " أخذن أزهرن ، فشققنها من قبـل
الحواش فأختمن بها " (١)

" وعن أم سلمة قالت : لما نزلت " يدنين عليهن من جلابيبهن "
خرج نساء الأنصار كأن على رؤسهن الغربان من الأكسية " (٢)

وجه الدلالة :

يقول العيني : (٣) " فأختمن بها " أي غطين وجوههن
بالمروط التي شققنها .

ويقول ابن حجر العسقلاني : (٤) " فأختمن بها " أي غطين
وجوههن وصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها ، وترميه من الجانب
الأيمن على العاتق الأيسر ، وهو التقنع . قال الفراء : كانوا في
نساء الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها ، وتكشف ماقدامها فأمرن
بالإستتار .

وهذه النصوص واضحة وصريحة في دلالتها على وجوب الحجاب والتستر ،
وتغطية الوجه مع سائر الجسد حتى الكفين لحرمة كشفه

(١) أخرجه البخاري : كتاب تفسير القرآن : سورة النور . " وليفربن
بخرهن على جيوبهن " ، ج ٣ ، ص ١٦٩ .

(٣) عمدة القاري . ١٠م ، ج ١٩ ، ص ٩٢ .

(٤) فتح الباري ، ٩م ، ج ١٨ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

عند المرأة وبذلك يحرم نظر الرجال الأجانب إليه .

عاشراً :

" عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان الفضل
ابن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، وجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر
إليه ، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى
الشق الآخر " (١)

وجه الدلالة :

لو كان نظر الرجل الأجنبي إلى المرأة الأجنبية جائزاً لما صرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر . فكونه
فعل ذلك ، فإنه يدل على حرمة النظر إليها مطلقاً ، وإلى وجهها
ثم إنه كونها تنظر إليه يدل على أن وجهها كان منكشفاً ، بدليل
رواية العباس لها ناظرة إليه كما في الحديث ولم يكن هناك شيء
من جسدها منكشفاً . ومع ذلك صرف الرسول صلى الله عليه وسلم
وجه الفضل ، مما يدل على حرمة النظر إلى وجه الأجنبية .

الحادي عشر :

واستدلوا من السنة على تحريم النظر إلى شيء من جسد المرأة

مطلقاً بما يأتي :

(١) أخرجه النسائي في سننه كتاب مناسك الحج . باب حج المرأة عن

الرجل ، ج ٥ ، ص ١١٩ ، مجلد ٣ بلفظه . وأخرجه أحمد في مسنده

من حديث ابن عباس . م ٣ ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، رقم ١٨٠٥ ،

١٨٢٣ ، ١٨٢٨ . بتحقيق أحمد شاكر .

أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الحج . باب حج المرأة عن الرجل ،

ج ١ ، ص ٣١٨ ، ٣١٩ . وأخرجه مسلم . كتاب الحج . باب الحج عن

العاجز لزمانه وهرم ونحوهما أو للموت . م ٢ ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

() أخرجه الترمذي في سننه . كتاب الحج / باب ما جاء أن عرفة كلها

موقف . رقم : ٨٨٥ ، ج ٣ ، ص ٢٣٢ بلفظ آخر .

١- " بما روى عن عمر بن سعيد ، عن أبي زرعة عن جرير قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال : اصرف بصرك " (١)
قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وجه الدلالة :

قوله : نظرة الفجأة " أي : النظرة إلى المرأة الأجنبية التي تقع بغتة وفجأة بدون قصد ولانية من صاحبها .
وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " اصرف بصرك " أمر يصرف وإبعاد النظر عنها ، وعدم النظر إليها بقصد . لأنه إذا نظر بقصد فإنه آثم لقوله تعالى : " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم " فالنظرة الأولى بدون قصد مفعو عنها مسموح بها وليس فيها إثم . أما إطالة النظر أو تكراره بقصد فإنه آثم . وهذا حديث صريح في دلالة على تحريم النظر إلى الأجنبية بقصد ، والوجه والكفان يدخلان تحت عموم حرمة النظر إلى المرأة الأجنبية كما أن النهي عن النظر في قوله : " اصرف بصرك " يدل على حرمة النظر إلى الوجه والكفين أيضاً لعموم النهي .

٢- " عن ابن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : يا علي لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى وليست

(١) أخرجه مسلم : كتاب الآداب . باب نظر الجاءة . ج ٦ ، ص ١٨١ . وأبوداود كتاب النكاح . باب ما يؤمر من غض البصر . رقم ٢١٤٨ ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ . وأخرجه الترمذي . كتاب الأدب . باب ما جاء في نظر المفاجأة رقم ٢٧٧٦ ، ج ٥ ، ص ٩٣ ، والنسائي . كتاب عشرة النساء . باب نظرة الفجأة رقم ٣٥١ ، ص ٢٩٨ .

لك الآخرة " (١)

وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، لانعرفه إلا من حديث

شريك .

وجه الدلالة :

فيه نهى صريح عن النظر إلى الأجنبية بقصد وعمد وتكرار ،
لنهيه صلى الله عليه وسلم عن النظر العمد وتكرره ، وبيانه أن النظرة
الأولى التى تقع بغير قصد ليس فيها إثم ، أما النظرة الثانية والثالثة
المتكررة بقصد وعمد ففيها إثم على صاحبها .

٣- عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة
رغمي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله كتب على ابن
آدم حفظه من الزنى ، أدرك ذلك لامحالة ، فزنى العينين النظر وزنى
اللسان البنطق ، والنفس تتصنى وتشتهي ، والفرج يصدق ذلك ويكذبه " (٢)

وجه الدلالة :

قوله صلى الله عليه وسلم : " فزنى العينين النظر " أي : أن
النظر إلى ما لا يحل له النظر إليه كالنظر إلى المرأة الأجنبية ، فإنه
يعتبر زنى والزنى محرم بأنواعه . فذلك النظر إلى المرأة الأجنبية

(١) أخرجه أبو داود ، كتاب النكاح . باب ما يؤمر به من غض البصر .

رقم ٢١٥٢ ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ .

وأخرجه الترمذى . كتاب الأدب . باب ما جاء في نظر المفاجأة . رقم

٢٧٧٧ ، ج ٥ ، ص ٩٤ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ٢٢٣ .

محرم ، لانه وسيلة للزنى . وكذا نظره إلى الوجه والكفين لأنهما جميع المحاسن ، وداعي للنظر الذي هو وسيلة للزنى المحرم ، فيجب سترهما ويحرم النظر إليهما .

٤ - " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى علي بن أبي طالب حلة سيرا^(١) وقال : " شققها خمراً بين نساءك " وأعطى صلى الله عليه وسلم ، أسامة بن زيد حلة سيرا فلبسها . فقال لله صلى الله عليه وسلم : " إن لم أبعث إليك لتلبسها ولكني بعثت بها إليك لتشققها خمراً بين نساءك .

وجه الدلالة :

توضيح النبي صلى الله عليه وسلم العلة من بعثه الحلة لأسامة ، وهي أن يشققها خمراً بين نساءه . ويدل على لزوم الخمس للمرأة أمام الأجانب .

ومن المعروف أن الخمار هو ما تغطي به المرأة وجهها ورأسها وشعرها ، وهذا هو المعروف لغة وشرعاً وعادة . وما ذلك إلا لتختمر به عن الرجال الأجانب لحرمة نظرهم إليها وإلى وجهها وكفيها .

(١) سِيرَاءُ : فَرَّبَ مِنَ الْبُرُودِ فِيهِ خُطُوطٌ صَفْرٌ . و (السير) الذي يُقَدِّمُ الْجِلْدَ جَمْعَهُ (سِيُورُ) (أنظر : المصباح المنير . مادة سار . كتاب السين ج ١ ، ص ٢٩٩ .

الثاني عشر :

ثم إن أحاديث إباحة النظر للخاطب تدل على وجوب تستر المرأة ، وستر وجهها أمام الرجال الأجانب .

فمنها حديث جابر السابق ذكره في حكم نظر الخاطب للمخطوبة والذي قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل فخطبت جارية ، فكنت أتخبأ لها ، حتى رأيت منها ما يدعوني إلى نكاحها " (١)

وكذا حديث " محمد بن مسلمة رضي الله عنه . قال : خطبت امرأة . فجعلت أتخبأ لها ، حتى نظرت إليها في نخل لها . فقيل له : أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة ، فلا بأس أن ينظر إليها " (٢)

وجه الدلالة :

يتضح من قول جابر وقول محمد مسلمة " فكنت أتخبأ لها "

(١) سبق تخريجه ، ص ١٨٣ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ١٩١ .

هذا يدل على أن المرأة كانت في زمانهم - وهو زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً لأزمان ، وأفضل الناس ، وهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - تختمر وتستتر جميع جسدها حتى وجهها وكفيها وقدميها . إذ لو كانت منكشفة الوجه والكفين لما احتاج الصحابي أن يختبأ ليراها وهي غافلة . فهذا يدل على أن النساء في ذلك العهد الكريم كن يستترن حتى وجوههن وأكفهن . " ويقول ابن قدامة : إذ لو كان النظر إليها مباحاً على الإطلاق ، فما وجه التخصيص للخاطب ؟ لأن هذه الرخصة دليل على تحريم النظر عند عدم وجود رغبة الزواج منها " (١)

الثالث عشر :

" عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاتبشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها " (٢)

وجه الدلالة :

هذا الحديث يدل على أن المرأة يجب عليها الإحتجاب من الرجال الأجانب لئلا يتمكنون من رؤيتها . ونهي النساء عن وصفهن نساء أجنيات لأزواجهن . لأنهم لا يستطيعون رؤيتهن ، وما ذلك إلا لحرمة نظرهم إليهن والحجاب الذي أمرت

(١) بتصرف : المعنى والشرح الكبير . ج ٦ ، ص ٤٦١ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ١٢٥ ، ٢٥٢ .

به المرأة هو ما يستر جميع جسدها حتى وجهها وهذا ما يقطع جميع السبل التي تؤدي لمعرفة النساء الأجنبية من قبل الرجال الأجانب وقوله : "كأنه ينظر إليها " يدل على حرمة نظر الأجنبي إلى الأجنبية فكما أوجب عليهم الإحتجاب من الإحتجاب ، حرم على الأجانب النظر إليهن حتى وجوههن .

الأشهر

إن عمل أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضي الله عنها ، وعمل نساء الصحابة أجمعين بالحجاب ، وهو ستر الوجه وجميع البدن ما هو إلا تطبيق لما جاء في شرع الله واطاعة لأمر الله سبحانه وتعالى فيجب التمسك والعمل به ، وأن مخالفته حرام وجريمة وذنب عظيم .

وعلى قول الجماهير من العلماء ليس الحجاب خاصاً بأمهات المؤمنين ، بل هو واجب على كل النساء في كل زمان ومكان وفي التستر والحجاب حصانة وحفظ للأعراض ونزاهة وسلامة وإن التبرج والسفور من أهم أسباب الدعارة والعريضة ، وقلة الحياء وفساد الأخلاق . وبناء على كل ذلك فإن المصلحة العامة والخاصة تقتضي وجوب الحجاب .

ومن الأدلة من الأثر على وجوب التستر ولباس الحشمة والوقار ووجوب الحجاب ما يأتي :-

أولاً : " عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الرسول صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فتصرف النساء . قال الأنصاري : فيمبر النساء متلفعات بمروطهن لا يعرفن من الغلس . وقال قتيبة : متلفعات بمروطهن " (١)

(١) أخرجه البخاري : كتاب الصلاة . باب في كم تغطي المرأة من الثياب ج ١ ، ص ٧٨ .

وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على وجوب ستر الوجه مطلقاً لأن المرأة تعرف من هيكلها ولباسها ، ثم إن المرأة حينما تكون في ظلمة لاتعرف ، فلا جناح عليها في كشف وجهها ، مع العلم أن قول عائشة متلفعات يظهر أنهن سترن وجوههن وجميع أبدانهن . فلا يعرفهن أحد ، ولا يعرف بعضهن بعضاً .

ثانياً : " عن فاطمة بنت المنذر أنها قالت : كنا نخمر وجوهنا — ونحن محرمات ، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها " (١)

وجه الدلالة :

هذا الأثر من الأدلة على أن الحجاب واجب على كل مسلمة حرة مكلفة . ولفظ الحاكم : كنا نغطي وجوهنا من الرجال ، وقال الحاكم بعد ماخرجه هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

ثالثاً : " عن عائشة رضي الله عنها قالت يرحم الله نساء المهاجرات الأول لما نزل " وليفربن بخرمهن على جيوبهن " شققن مروطهن فأختمن بها " (٢)

وجه الدلالة :

قال العيني : " فأختمن بها " ، أي : غطين وجوههن بالمروط

- (١) أخرجه مالك في الموطأ . كتاب الحج ، باب تخمير المحرم وجهة . ج ١ ، ص ٣٢٨ .
- (٢) سبق تخريجه ص ٢٧٩ .

التي شققتها ، وعمل الصحابييات يعد تفسيراً للقرآن الكريم . وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، وأقرهن عليه وكذلك أقر الصحابة رضي الله عنهم زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم على استعمال الحجاب امتثالاً لأمر الله تعالى وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم .

رابعاً : " ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عبد الله بن عمر قال : قال عمر وافقت ربي عز وجل في ثلاث ، في مقام إبراهيم وفي الحجاب وفي أساري بدر " (١)

وجه الدلالة :

قوله " في الحجاب " فيه دليل على أن حجاب المرأة وتسترها عن الرجال الأجانب أمر من الله سبحانه وتعالى ، فريضة من فرائض الإسلام ، فرضه الله على أمهات المؤمنين والنساء أجمعين . فأيمما امرأة لم تلتزم به فقد عصت الله ورسوله .

الأدلة العقلية :

١ - إن النظر إلى الأجنبية مظنة الفتنة ، ومحرك للشهوة واللاشئ بمحاسن الشريعة سد الباب ، وإلغراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بالأجنبية فإنها محرمة لأنها تفتح باباً للشيطان ، وكذلك النظر إلى الأجنبية فهو محرم لأنه من أهم أسباب إشارة الفتنة . (٢)

-
- (١) أخرجه مسلم . كتاب فضائل الصحابة . باب فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه . م ٤ ، ج ٧ ، ص ١١٦ .
 (٢) انظر الفروق للقرافي . ج ٢ ، ص ٣٢ ، ٣٣ .
 وأصول الفقه للبرديسي . ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .
 (٣) بتصرف : مغنى المحتاج . ج ٣ ، ص ١٢٩ .

٢ - النظر إلى وجه المرأة الأجنبية وسائر أعضائها بشهوة وعـند خوف الفتنة محرم . لأن الفتنة متحققة الوقوع في زماننا لكثرة انتشار الفساد وكثرة الفساد (١)

٣ - اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن حاسرات سافرات الوجوه لاسيما عند انتشار الفساد ، فلو جاز النظر إلى الوجه لم يمنع من كشفه . (٢)

٤ - إن في ستر وجه المرأة وسائر أعضائها حتى كفيها مصلحة تعود عليها وعلى الرجل والمجتمع بالخير والصلاح ، لما في ذلك من صيانة لها ، وحفظ للأعراض ، وعدم اختلاط الأنساب ، كما وأن في كشف وجهها مفسدة تعود بالأثار السيئة عليها وعلى المجتمع كله . إذ أن كشف الوجه يلفت النظر ، لأنه موطن الجمال ومجمع المحاسن ، والنظر يثير الفتنة التي تكون هي المسبب في الوقوع في الحرام كالزنا ، مما يسبب إنتهاك الأعراض وضياع الأنساب .

فسدأ لباب الذريعة وترجيحاً لجانب المصلحة واتخاذ الوسيلة إليها وجب ستر وجه المرأة ، وجميع أعضائها . وحرمة النظر إليها حفظاً على النسل والأعراض . كما أن مصلحة الستر وحرمة النظر ترجح على مصلحة الكشف وجواز النظر ، لما في ذلك من الفتنة ، وزوال الحياء ، واختلاط النساء بالرجال .

فمن باب سد الذرائع يجب على المرأة ستر وجهها ويحرم النظر إليها وإلى سائر أعضائها حتى كفيها .

والله أعلم ،،،

(١) بتصرف : مغنى المحتاج . ج ٣ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر . ج ١ ، ص ٨١ .

(٢) بتصرف : مغنى المحتاج . ج ٣ ، ص ١٢٩ ، ونيل الأوطار . ج ٦ ، ص ١٣٠ .

وكما يقول الأصوليون :

" في سد الذرائع ومعناه : حسم مادة وسائل الفساد
دفعاً لها . والذريعة : هي الوسيلة . فكما أن وسيلة المحرم
محرمة فوسيلة الواجب واجبة . " (١)

ومن وسائل الزنا النظر إلى النساء الأجنيات ، فهو محرم
لأنه يؤدي إلى الزنا المحرم .

ووجوب الحجاب على المرأة المسلمة أمام الرجال الأجانب حفظاً للعرض والنسل
والعفة والحصانة .

ويقول الشاطبي :

" المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة
في حكم الإعتياد ، فهي المقصودة شرعاً . ولتحصيلها وقع الطلب
على العباد . ليجرى قانونها على أقوم طريق وأهدي سبيل ، وليكون
حصولها أتم وأقرب ، وأولى بنيل المقصود على مقتضى العادات الجارية
في الدنيا " (٢)

وكما هو واضح أن المصلحة ترجح في جانب وجوب ستر وجهه
المرأة الأجنبية وحرمة النظر إليها .

(١) انظر الفروق للقرافي . ج ٢ ، ص ٣٢ - ٣٣ .

، أصول الفقه للبرديسي ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

أدلة الفريق الثاني

القائلون بجواز النظر إلى الوجه والكفين عند أمن الفتنة

وهؤلاء استدلوا على رأيهم بما يلي :

أولا : من القرآن :

قوله تعالى : * وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ... إلى
قوله تعالى * وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ * (١)

وجه الدلالة :

قوله تعالى * وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا * *

قال بعض المفسرين أن المراد بالزينة هنا عائد على مواضعها وهي الوجه والكفان ، فيجوز كشفهما ، والنظر إليهما لإستثناء النصلهما ، وهما ما يظهر من المرأة غالبا على العادة الجارية ، وذلك في النساء الحائضات . ومن قال بذلك الطبري (٢) : قال "والزينة التي أبيح لها أن تبديها الكحل (٣)

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

(٢) جامع البيان لألفاظ القرآن ، ج ١٨ ، ص ٩٣ . (بتصرف) .

(٣) الكحل : معروف وهو ما يكتحل به (الكحل) الذي يعلو جفون عينييه سواد مثل الكحل من غير (اكتحال) . وعين (كحيل) وامرأة (كحلاء) . و (المكحل) المكحول الذي يكتحل به و (المكحلة) التي فيها الكحل .

(أنظر : مختار الصحاح . باب الكاف : مادة (ك ح ل) ص ٥٦٤ .

ولسان العرب . (فصل الكاف . حرف اللام) . مادة (كحل) . ج ١١

ص ٥٨٤ .

والخاتم (١) والسواران (٢) والوجه . كما روى ذلك عن ابن عباس :
 " ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها " قال : الكحل والخاتم ، وعن
 سعيد بن جبير قال في الآية المراد : الوجه والكف . وعن عطاء قال :
 الكفان والوجه . وعن علي عن ابن عباس قال والزينة الظاهرة
 الوجه وكحل العين والخضاب (٣) والكف والخاتم وهذه تظهر في بيتها
 لمن دخل من الناس عليها . وعن قتادة قال : المسكتان (٤) والخاتم
 والكحل . وعن الضحاك عن ابن عباس قال الظاهر منها الكحل والخضاب .
 وعن ابن جريج قال مجاهد . الكحل والخضاب والثياب . وسئل الأوزاعي
 عن " ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها " قال : الكفين والوجه .
 وقال آخرون : الوجه والثياب . قال يونس قال الحسن : الوجه
 والكفان . أو الوجه والثياب . قال : وأولى الأقوال في ذلك
 بالصواب قول من عين بذلك الوجه والكفين والخضاب .

وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالتأويل لإجماع
 الآراء على أن كل مصلي عليه أن يستر عورته في صلاته ، وأن للمرأة

-
- (١) الخاتم : حلقة ذات فص من غيرها فإن لم يكن لها فص فهي فتحة
 (انظر : المصباح المنير . كتاب الخاء مادة (ختمت) ج ١ ، ص ١٦٣
 ولسان العرب . (فصل الخاء . حرف الميم) . مادة (ختم) ج ١ ، ص ١٢٣
 ص ١٦٣ .
- (٢) السواران : مثني سوار والجمع أسورة وآساور . وهو من الحلي حلية
 كالطوق تلبسه المرأة في زندها أو معصمها - قال تعالى : " يخلون
 فيها من أساور من ذهب "
- (٣) الخضاب : خضبت اليد وغيرها (خضبا) من باب ضرب بالخضاب وهو الخناء ونحوه
 مما يختضب به . (انظر : المصباح المنير . كتاب الخاء مادة (خضب) ج ١ ، ص ١٧١
 ومختار الصحاح . باب الخاء . مادة (خ صب ب) ص ١٧٨ .
- (٤) المسكتان : مثني واحدة (مسكة) . و (المسك) بفتحيتين أسورة =

أن تكشف وجهها وكفيها في صلاتها ، وأن عليها أن تستر ماعدا ذلك من بدنها ، إلا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أباح لها أن تبديه من ذراعها إلى قدر النصف . فإذا كان من جميعهم إجماعاً ، كان معلوماً بذلك أن لها أن تبدى من بدنها ما لم يكن عورة ، كما أن ذلك للرجال أيضاً ، لأن ما لم يكن عورة فغير حرام إظهاره . وإذا كان لها إظهار ذلك كان معلوماً أنه مما استثناه الله بقوله : " إلا ما ظهر منها " لأن ذلك ظاهر منها " (١)

وقال العلامة نظام الدين النيسابوري :

" قوله : ❧ ولا يضربن بخمرهن على جيوبهن ❧ إشارة إلى ذلك ، وكأنه تعالى منعهن من إظهار محاسن خلقهن ، فأوجب سترهن بالخمار ، قال القفال بناء على هذا القول معنى قوله : " إلا ما ظهر منها " أي إلا ما يظهره الإنسان على العادة الجارية ، وذلك في النساء الحرائر الوجه والكفان " (٢) .

وقال العلامة الألوسي : (٣)

" قوله : ❧ ولا يبدن زينتهن ❧ أي : ما يتزين

= من ذبل أو عاج . (انظر المصباح المنير . كتاب (الميم) مادة (مسكت) ج ٢ ، ص ٥٧٣ والذبل : عظام ظهر دابة من دواب البحر تتخذ النساء منه أسورة . وقيل الذبل شيء كالعاج وهو ظهر السلحفاة البريدة يتخذ منه السوار . انظر لسان العرب . حرف اللام . فصل الذاء . مادة ذبل ، ج ١١ ، ص ٢٥٦ .

(١) جامع البيان في تفسير القرآن م ٩ ، ج ١٧ ، ص ٩٣ .

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٧٨ .

(٣) روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٤٠ .

به من الحلي ونحوه " إلا ما ظهر منها " أي : إلا ما جرت العادة
والجبل على ظهوره ، والأصل فيه الظهور كالخاتم والفتحة^(١) والكحل
والخضاب فلا مؤاخذه في إبدائه للأجانب ، وإنما المؤاخذه في إبداء
ماخفي من الزينة كالسوار والخلخال^(٢) والدملج^(٣) والقلادة^(٤)
والإكليل^(٥) والوشاح^(٦) والقرط^(٧) .

- (١) الفتحة : جمعها الفتح وهي حلقة من فضة لافص فيها فإن كان فيها
فص فهي الخاتم وقيل قد يكون للفتحة فص ، وعليه فهو نوع من
الخواتم . تلبسها المرأة في أصابع يديها وربما جعلتها المرأة
في أصابع رجليها . انظر : لسان العرب . (فصل الفاء . حرف الخاء)
مادة (فتح) ج ٣ ، ص ٤٠ .
- (٢) الخلخال : جمعها (خلاخيل) : النساء وخلال . وهي حلية تلبس
في الرجل كالسوار في اليــــد . (انظر : مختار الصحاح .
باب الخاء مادة (خ ل ل) ص ١٨٧ .
- (٣) الدملج : و (الدملوج) بضم الدال واللام فيها المعضد . وهو
المعضد من الحلي مما يلبس في المعضد . (انظر : مختار
الصحاح . باب الدال مادة (د م ل ج) ص ٢١١ .
- (٤) القلادة : ما جعل في العنق : وهي معروفة - والجمع قلائد و (قلدت)
المرأة (تقليداً) جعلت (القلادة) في عنقها ومنه (تقليد)
الهدى وهو أن يعلق بعنق البعير قطعة من جلد ليعلم أنه هدى
فيكلف الناس عنه . (انظر : المصباح المنير . كتاب القصاص
مادة : (قلد) . ج ٢ ، ص ٥١٢ .
- ومختار الصحاح . باب القاف . مادة : ق ل د . ص ٥٤٨ .
- (٥) الإكليل : شبه عصابة مزينة بالجواهر . والجمع آكاليل ويسمى
التاج إكليلاً ولأنه يجعل كالْحَقَّة يوضع هنالك على أعلى الرأس
(انظر : لسان العرب . مادة (ك ل) فصل الكاف . حرف اللام) . ج ١١ ، ص ٥٩٦ .
- (٦) الوشاح : (الوشاح) بالكسر شيء ينسج من أديم عريضاً ويُرَصَّع بالجواهر
وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها . ووشحها فتوشحت ، لبسته .
- (٧) القرط : هو كل معلق في شحمة الأذن من ذرة ونحوها . والجمع
أقرطة وقراطة . (انظر : مختار الصحاح . باب القاف . مادة (قرط)
ص ٥٢٠ . والمصباح المنير . كتاب القاف . مادة : (قرط) . ج ٢ ، ص ٤٩٨ .

ويقول ابن العربي :

قوله " إلا ماظهر منها " اختلف في الزينة الظاهرة على ثلاثة

أقوال :

الأول : إنها الثياب ، يعني أنها يظهر منها ثيابها خاصة ، وقاله

ابن مسعود .

ثانيا : الكحل والخاتم ، قاله ابن عباس والمسور .

ثالثا : أنه الوجه والكفان .

والملاحظ أن القول الثالث والقول الثاني بمعنى واحد لأن الكحل والخاتم في الوجه والكفين ، إلا أنه يخرج عنه بمعنى آخر ، وهو أن الذي يرى الوجه والكفين وهي الزينة الظاهرة يقول ذلك ، ما لم يكن فيها كحل أو خاتم فإن تعلق بها الكحل والخاتم وجب سترها ، وكانت من الباطنة " (١)

ويقول القرطبي : (٢)

أمر الله سبحانه وتعالى النساء ألا يبدین زینتهن للناظرین إلا ما استثناه من الناظرین في باقي الآية حذار من الإفتتان ، ثم استثنى ما يظهر من الزينة . واختلف الناس في قدر ذلك ، فقال ابن مسعود ظاهر الزينة هو الثياب وزاد ابن جبير : الوجه .

وقال سعيد بن جبير أيضا وعطاء والأوزاعي : الوجه والكفان والثياب وقال ابن عباس وقتادة والمسور بن مخرمة : ظاهر الزينة هو الكحل

(١) أحكام القرآن لابن العربي . ج ٣ ، ص ١٢٦٨ - ١٢٦٩ . (بتصرف)

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ٦ ، ج ١٣ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

والسوار والخضاب إلى نصف الذراع ، والقرطة والفتخ ، ونحو هذا
فمباح أن تبديه المرأة لكل من دخل عليها من الناس .

قلت : هذا قول حسن ، إلا أنه لما كان الغالب من الوجوه
والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة والحج ، فيصلح أن
يكون الاستثناء راجعا إليهما . يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن
عائشة رضي الله عنها : أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما
دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقراق
فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها : يا أسماء
إن المرأة إذا بلغت المحيض ، لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وأشبار
إلى وجهه وكفيه .

فهذا أقوى في جانب الإحتياط والمراعاة فساد الناس ، فلا
تبدى المرأة من زينتها إلا ما ظهر من وجهها وكفيها .

ويقول أبو الجصاص : (١)

" قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾
روى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء في قوله " إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا " قال
ما كان في الوجه والكف والخضاب والكحل ، وعن ابن عمر مثله ، وكذلك

(١) انظر : أحكام القرآن للجصاص . ج ٣ ، ص ٣١٥ .

عن أنس ، وروى عن ابن عباس أيضا : أنها الكف والوجه والخاتم ،
وقالت عائشة رضي الله عنها : الزينة الظاهرة القلب (١) والفتحة .
وقال أبو عبيدة : الفتحة الخاتم ، وقال الحسن : وجهها وما ظهر
من ثيابها . وقال سعيد بن المسيب : وجهها مما ظهر منها .

وقال أصحابنا المراد الوجه والكفان لأن الكحل زينة الوجه ، والخضاب
والخاتم زينة الكف فإذا كان قد أباح النظر إلى زينة الوجه
والكف ، فقد اقتضى ذلك لامحالة إباحة النظر إلى الوجه والكفين .

ويقول الإمام أبو بكر الرازي : (٢)

" اختلفوا في المراد بزینتھن ، وأعلم أن الزينة إسم يقع
على محاسن الخلق التي خلقها الله ، وعلى سائر ما يزين به الإنسان
من فضل لباس أو حلى وغير ذلك " .

وأنكر بعضهم وقوع إسم الزينة على الخلقة ، لأنه لا يكاد يقال
في الخلقة إنها من زينتها ، وإنما يقال ذلك فيما تكتسبه من كحل
وخضاب وغيره ، والأقرب أن الخلقة داخلة في الزينة ، ويدل
عليه وجهان :

الأول : إن الكثير من النساء ينفردن بخلقتهن عن سائر ما يعد زينة
فإذا حملناه على الخلقة ، وفيينا العموم حقه ، ولا يمنع دخول

(١) القلب سوار المرأة وقيل هو من السوار مما كان قلبا واحدا . وقال
الأزهري . ما كان قلبا واحدا يعني ما كان مفتولا من طاق واحد لا من
طاقين (انظر : مختار الصحاح : باب القاف . مادة : (قلب) ص ٥٤٧ .

(٢) انظر التفسير الكبير : م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

ماعداء الخلقة فيه أيضا .

ثانيا : إن قوله تعالى ﴿ وَلْيُفْسِرْنَ بِخُمْرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾

يدل على أن المراد بالزينة ما يعم الخلقة وغيرها ، فكأنه

تعالى منعهن من إظهار محاسن خلقتهم ، بأن أوجب سترها

بالخمسار .

وأما الذين قالوا الزينة عبارة عما سوى الخلقة ، فقد حصروه

في أمور ثلاثة :

أحدها : الأصباغ كالكل والخضاب ، بالوسمة ^(١) في حاجبيها ، والغمرة ^(٢)

في خديها ، والحناء في كفيها وقدميها .

ثانيها : الحلي كالخاتم والسوار والخلخال والدملج والقلادة والإكليل

والوشاح والقرط .

ثالثها : الثياب .

وقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ اختلفوا في المراد منه ،

فمنهم حمل الزينة على الخلقة . أي المراد منها الوجه والكفان

قال القفال : معنى الآية ما يظهره الإنسان في العادة الجارية ، وذلك

(١) الوسمة : من الوسم : أثر الكي والجمع وسوم . وقد وسمة وسماً وسمة

وإذا أثر فيه سمة وكي والوسمة بكسر السين : العظم يختضب به .

أنظر مختار الصحاح . (باب الواو) مادة (وسم) ص ٧٢١ .

والعظم : عصارة بعض الشجر .

انظر : لسان العرب . حرف الميم . فصل الهمزة ز مادة عظم .

ج ١٢ ، ص ٤١٢ .

(٢) الغمرة : طلاء يتخذ من البورس وقد غمرت المرأة وجهها تغميرا . أي

طلت به وجهها ليصفو لونها . وجمعا الغمر .

(انظر : مختار الصحاح . باب العين . مادة (غمر) ص ٤٨١ .

في النساء الوجه والكفان ، وفي الرجل الأطراف من الوجه واليدين والرجلين - فأمرُوا بستر ما لا تؤدي الضرورة إلى كشفه ، ورخص لهم في كشف ما اعتيد كشفه ، وأدت الضرورة إلى إظهاره . إذ كانت شرائع الإسلام الحنفية سهلة سمحة ، ولما كان ظهور الوجه والكفين كالضروري ، لاجرم اتفقوا على أنهما ليسا بعورة .

وأما الذين حملوا الزينة على ما عدا الخلقة فقد قالوا إنه سبحانه إنما ذكر الزينة لأنه لا خلاف أنه يحل النظر إليها - حالما لم تكن متصلة بأعضاء المرأة ، فلما حرم سبحانه النظر إليها حال اتصالها ببدن المرأة ، كان ذلك مبالغة في حرمة النظر إلى أعضاء المرأة وعلى هذا القول يحل النظر إلى زينة وجهها في الوشمة والغمرة ، وزينة بدننها من الخضاب والخواتيم ، وكذا الثياب ، والسبب في تجويز النظر إليها ، أن تسترها فيه حرج ، لأن المرأة لا بد لها من تناول الأشياء بيديها ، والحاجة إلى كشف وجهها في الشهادة والمحاكمة والنكاح (١) ويقول ابن حزم : (٢)

قوله تعالى : * وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ... إلى قوله وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ . * (٣)

(١) التفسير الكبير ، م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ . (بتصرف)

(٢) انظر المحلى ج ٣ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) سورة النور ، آية (٣٤) .

يقول : فأمرهن الله بالضرب بالخمير على الجيوب ، وهذا نص
على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف
الوجه ولا يمكن غير ذلك أصلاً .

والجزء الأخير من الآية فقد نص على أن الرجلين والساقين
مما يجب إخفاؤه ولا يحل إبداءه .

من أقوال المفسرين السابقة يتضح أن المراد بالزينة
هي : محاسن الخلقة والأشياء التي يتزين بها كما ذكره الرازي . فإذا
أطلقت على محاسن الخلقة كان مراد قوله ﴿ إِلَّا مَظْهَرُ مِنْهَا ﴾ أي إلا ما
يظهره الإنسان في العادة الجارية ، وهي في النساء الوجه والكفان .

وإذا أطلقت على الأشياء التي يتزين بها . فإن هذه الأشياء
لا خلاف في إباحة النظر إليها ، إذا كانت منفصلة عن جسد المرأة ، فلما
حرم النظر إليها وهي متملة بأعضاء المرأة ، فإن هذا مبالغة
في حرمة النظر إلى أعضاء المرأة .

ولكن أباح النظر إلى الوجه والكفين وما فيهما من زينة
كالكل والخضاب والخواتيم ، لأن في سترهما حرج ومشقة عليها .

وأن جمهور المفسرين فسر قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَظْهَرُ مِنْهَا ﴾
المراد به الوجه والكفان ، كما فسره أيضا ابن عباس . وتفسير
المصاحبي حجة .

أدلة الفريق الثاني من السنة :

على جواز النظر إلى الوجه والكفين من المرأة عند أمن
الفتنة فقط . القائلون إن جميع جسد المرأة عورة إلا ما يظهر منه
كالوجه والكفين، استدلوا من السنة بما يأتي :

أولا :

عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها ،
وقال يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها
إلا هذا وهذا و أشار إلى وجهه وكفيه " (١)

وجه الدلالة :

هذا الحديث يدل بصراحة ووضوح على أن الوجه والكفين
ليسا بعورة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حدد فيه المواضع التي
يحل النظر إليها من المرأة . فلو كانت عورة لما أباح النظر إليهما
وتحديده هذا يدل دلالة واضحة على جواز النظر لهذين الموضعين ، وهما
الوجه والكفان .

(١) أخرجه أبو داود ، كتاب اللباس ، باب فيما تبدى المرأة من
زينتها . رقم ٤١٠٤ ، ج ٤ ، ص ٦٢ ، والبيهقي في سننه الكبرى
كتاب النكاح . باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر إليهما
عند الحاجة . ج ٧ ، ص ٨٦ .

ثانياً :

" عن ابن عباس قال كان الفضل ابن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، وجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر . فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده ، أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ إ قال : نعم وذلك في حجة الوداع فأخذ الفضل بن عباس يلتفت إليها ، وكانت امرأة حسناء ، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فحول وجهه إلى الشق الآخر " (١)

وفي رواية الترمذي : " قال : ولوى عنق الفضل فقال العباس يا رسول الله لم لويت عنق ابن عمك ؟ إ قال : رأيت شاباً وشاباً فلم آمن الشيطان عليهما " (٢)

وجه الدلالة :

كما ذكره ابن حزم : " قال فلو كان الوجه عورة يلزم ستره ، لما أقرها عليه السلام على كشفه بحضرة الناس ، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق . ولو كان وجهها مغطى ، لما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوءاء " (٣)

(١) سبق تخريجه . ص (٢٨٠)

(٢) الترمذي : فسننه . كتاب مناسك الحج . باب ماجاء أن عرفه

كلها موقف رقم ٨٨٥ . ج ٣ ، ص ٢٣٢ .

(٣) المحلى لابن حزم ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .

ويقول الشوكاني : " وقد استنبط منه ابن القطان جواز النظر عند أمن الفتنة حيث لم يأمرها بتغطية وجهها ، فلو لم يفهم العباس أن النظر جائز ماسأل ولو لم يكن مافهمه جائزاً ما أقصره عليه " (١)

يفهم من الحديث وأقوال الفقهاء جواز النظر إلى المرأة الأجنبية والنظر إلى وجهها وكفيها ، لجواز كشفهما في الإحرام وعند أمن الفتنة لأنه لو علم الفضل أن نظره إلى المرأة الأجنبية محرم ، لما نظر إليها . وتعليق رسول الله صلى الله عليه وسلم في لوى عنق الفضل أنه خاف الفتنة عليهما ، فعند أمن الفتنة جاز النظر .

ثالثاً :

عن ابن عباس رضي الله عنهما يذكر : " أنه شهد العيـد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ثم أتى النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن أن يتصدقن فرأيتهن يهوين بأيديهن يقدفن في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته (٢)

وجه الدلالة :

محل الشاهد من الحديث قوله " فرأيتهن يهوين بأيديهن "

فروية ابن عباس رضي الله عنهما أيدي النساء ، وهي تهوي بالصدقة

(١) نيل الأوطار : ج ٦ ، ص ٢٤٣ .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الصلاة . باب الخطبة بعد العيد ، ج ١ ،

ص ١٧١ . ومسلم . كتاب الصلاة . باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها

٢م ، ج ٣ ، ص ٢١ .

في ثوب بلال ، يدل على أن اليد ليست من العورة إذ لو كانت عورة لما رأى ابن عباس وبلال وغيره ممن كان يحضر العيد . أيدي النساء تهوى بالصدقة بحضرة رسول الله . وهذا يدل على أنهما ليستا بعورة ويجوز النظر إليهما .

رابعاً :

وجاء حديث ابن عباس برواية أخرى ولفظ آخر ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : " شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ، ثم قام متوكئاً على بلال ، فأمر بتقوى الله ، وحث على طاعته ووعظ الناس ، وذكرهم ثم مضى حتي أتى النساء فوعظهن وذكرهن ، فقال : تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم ، فقامت امرأة من سطة النساء سفعاء^(١) الخدين ، فقالت : لم يارسول الله ؟ ! قال لأنكن تكثرن الشكاة ، وتكفرن العشير قال : فجعلن يتصدقن من حليهن ، يلقين في ثوب بلال من أقرطتهن وخواتمهن . " (٢)

وجه الدلالة :

في هذا الحديث دلالة على جواز كشف الوجه ، لأن جابر رضي الله عنه وصف المرأة بأنها سفعاء الخدين - كما يقول النووي بفتح

(١) سطة : أي أنها امرأة من وسط النساء أي جالسة في وسطهن .

(٢) أخرجه مسلم . كتاب الصلاة . (صلاة العيدين) . باب ترك الصلاة

قبل العيد وبعدها . ٢م ، ج ٣ ، ص ١٩ .

السين المهملة ، أي : فيها تغير وسواد . وفي اللغة السفح : السواد والشحوب ، وقيل : نوع من السواد ليس بالكثير ، وقيل : السواد مع لون آخر ، وقيل : السواد المشرب حمرة . - . فلو لم يكن قد رأى وجهها لما وصفها هذا الوصف ، لأن هذا الوصف يدل على أنه رأى وجهها وكونه رأى وجهها فإنه يدل على أن الوجه ليس بعورة . فلو كان عورة لسترته ، ولم تترك جابر ولا غيره يراه .

خامسا :

" عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ولاتنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين " (١)

وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على أن الوجه والكفين ليسا بعورة ، لأنهما لو كانا من العورة لما أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم كشفهما وحرم سترهما في الإحرام . وخاصة أن العورة يجب سترها ، ويحرم كشفها في جميع الأحوال .

وبما أنه جاز كشفهما ، إذن فهو أجاز النظر إليهما من قبل الأجانب من الرجال .

(١) سبق تخريجه . ص (٢١١)

من الأدلة العقلية

١ - إن الحاجة في البيع والشراء والتعامل تدعو إلى إظهار الوجه والكفين للأخذ والعطاء .

٢ - إن في سترهما مشقة وحرص على المرأة ، وديننا الحنيف السمح من أهم مميزاته وتشريعاته السامية إزالة المشقة ، ورفع الحرج عن الأمة كما بينه الكتاب والسنة :

قال تعالى * مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * (١)

وقال تعالى * وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ * (٢)

وكما قال تعالى * لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا * (٣)

وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري لما بعثهما إلى اليمن * يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا * (٤) وهو عليه السلام : " ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثماً " (٥) -

(١) سورة المائدة ، آية (٦)

(٢) سورة الحج ، آية (٧٨)

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الأدب . باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " يسروا ولا تعسروا وكان يحب التخفيف واليسر على الناس ج ٤ ، ص ٦٩ .

(٥) أخرجه البخاري . كتاب المناقب . باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ج ٢ ، ص ٢٧٣ .

٣ - جواز كشفهما في العبادات يدل على أنهما ليسا بعورة من المرأة الأجنبية ، لأنهما - أي الوجه والكفان - لو كانا عورة لما جاز كشفهما في الصلاة والإحرام ، وبما أنهما ليسا من العورة جاز للأجنبي النظر إليهما عند أمن الفتنة .

يؤكد هذا قول الجصاص :

" ويدل على أن الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة أيضا ، أنها تملئ مكشوفة الوجه واليدين فلو كانا عورة لكان عليها سترهما ، كما عليها ستر ما هو عورة ، وإذا كان كذلك جاز للأجنبي أن ينظر من المرأة إلى وجهها ويديها بغير شهوة " (١)

(١) أحكام القرآن للجصاص . ج ٣ ، ص ٣١٦ .

مناقشة الأدلة والترجيح

بعد بيان آراء الفقهاء ونصوصهم وأدلتهم في حكم النظر للوجه

والكفين من المرأة الأجنبية عند أمن الفتنة .

فإن ما استدل به الفريق الأول من الأدلة يمكن مناقشة بعضها بما يلي:

الشاهد الأول :

(٢) قال أبو بكر الجصاص: (١) " أن الآية التي في سورة النور

يحفظوا فروجهم " " ويحفظن فروجهن " أن لا ينظر إليها أحد " أي أن المراد

منها حرمة النظر للفروج فقط ووجوب سترها عن أعين الناظرين . وهي

بعيدة عن حرمة النظر إلى الوجه .

ونقول : أن لفظ حفظ الفروج عام ، ولاداعي للتخصيص بحفظها من

النظر فقط .

وأما قوله تعالى ﴿ ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾

قال أبو بكر الجصاص : " وقول ابن مسعود في أن ما ظهر منها : " هو

الثياب " لا معنى له ، لأنه معلوم أنه ذكر الزينة ، والمراد العفو

الذي عليه الزينة . ألا ترى أن سائر ما تتزين به المرأة من الحلي

والقلب والخلخال والقلادة يجوز أن تظهرها للرجال ، إذا لم تكن هي

لابستها ؟! فعلمنا أن المراد موضع الزينة . كما قال في نسق التلاوة

بعد هذا ﴿ ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن ﴾ والمراد منها موضع

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص . ج ٣ ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢) سورة النور ، آية (٣٠ ، ٣١) .

الزينة فتأويلها على الثياب لامعنى له ، إذ كان ما يرى الثياب
عليها دون شيء من بدنها ، كما يراها إذا لم تكن لابستها .

(١) ويقول الكاساني : " قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا
من أبصارهم ﴾ فلا يحل النظر للأجنبي من الأجنبية الحرة إلى سائر
بدنها إلا الوجه والكفين رخص بقوله تعالى ﴿ ولا يبدن زينتهن
إلا ما ظهر منها ﴾ والمراد من الزينة مواضعها " كالوجه والكفين
فيجوز ابداؤهما ونظر الرجال الأجانب إليهما .

أما الشاهد الثاني فيجيب عليه أيضا :

" أبو بكر الجصاص بقوله : روت صفية بنت شيبة عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت نعم النساء نساء الأنصار ، لم يكن يمنعهن
الحياء أن يتفقهن في الدين ، وأن يسألن عنه لما نزلت سورة النور
عمدن إلى حجوز مناطقهن فشققنه فأختمن به .

قال أبو بكر قيل إنه أراد جيب الدروع ، لأن النساء كن يلبسن
الدروع ولها جيب مثل جيب الدراعة ، فتكون المرأة مكشوفة الصدر
والنحر إذا لبستها ، فأمرهن الله بستر ذلك الموضع بقوله ﴿ وليضربن
بخمرهن على جيوبهن ﴾ وفى ذلك دليل على أن صدر المرأة ونحرها
عورة لا يجوز للأجنبي النظر إليهما منها .

(١) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ١٢١

(٢) أحكام الجصاص ، ج ٣ ، ص ٣١٦ .

ولم يذكر الوجه والكفين فمن مفهوم الآية يدل على أنهما ليسا بعورة ، فلو كانا عورة لأمرهن بسترهما ولذكرهما بالنص ، وخاصة وأن معظم المفسرين قالوا : إن المراد بها تغطية الصدر . لأننا سبق وأن بينا معنى الجيب في اللغة وهو فتحة الثوب الواسعة التي يظهر منها الصدر . فأمرهن الله بستر صدورهن دون وجوههن .

ويقول القرطبي : (١)

" وقال مقاتل : " على جيوبهن ، أن على صدورهن . يعني على مواضع جيوبهن في هذه الآية دليل على أن الجيب إنما يكون في الثوب موضع الصدر . "

وهذا تفسير القرطبي للآية وهو أن المراد بها صدورهن فقط

ويقول الشوكاني : (٢)

" وقد فسر الجمهور الجيوب : جمع جيب وهو موضع القطع من الدرع ، والقميص : مأخوذ من الجوب وهو القطع . قال المفسرون : إن نساء الجاهلية كن يسدن خمرهن من خلفهن ، وكانت جيوبهن من قدام واسعة فكان تنكشف نحورهن وقلائدهن ، فأمرن أن يضربن مقانعهن على الجيوب لتستر بذلك ما كان يبدو . وهو المعنى الحقيقي " .

ويقول ابن كثير : (٣)

" قوله ﴿ بخمرهن على جيوبهن ﴾ يعني النحر والصدر

(١) أحكام القرطبي . ج ١٢ ، ص ٢٣١ .

(٢) انظر تفسير فتح القدير للشوكاني . ج ٤ ، ص ٢٣ .

(٣) تفسير ابن كثير . ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

فلا يرى منه شيء ."

فلو كان المراد بها الوجه والكفان لبيّنه المفسرون ، ولكن معظم المفسرين قالوا : أن المراد بها الصدور والنحور .
والله أعلم بالصواب

ويقول العيني : (١)

" ومعنى " وليضربن " : وليفعلن " خمرهن " جمع خمر —
" على جيوبهن " : جمع جيب وأريد به على صدورهن ليسترن بذلك شعورهن
وأعناقهن وقرطهن ، وذلك لأن جيوبهن كانت واسعة تبدو منها نحورهن
وصدورهن وما حواليتها ، وكن يسدن الخمر من ورائها فتبقى مكشوفة
فأمرن بأن يسدنها من قدامهن حتى يغطيها " فهو أيضا يفسره بأن
المراد به النحور والصدور ، وليس فيه ذكر للوجه والكفين .

ثم يمكن أن يقال :

" بما يقول السرخسي (٢) : أن خوف الفتنة قد يكون بالنظر
إلى ثيابها . قال القائل :

وما غرني إلا خضاب بكفها
وكحل بعينيها وأثوابها الصفر

ثم لا شك أنه يباح النظر إلى ثيابها ولا يعتبر خوف الفتنة
في ذلك ، فكذلك وجهها وكفها .

(١) عمدة القاري . ج ١٩ ، ص ٩٢ .

(٢) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٣ .

وأيضا كما لا يعتبر جمال قوامها ، وطول أو قصر قامتها ، أو مشيتها
وهيئتها في جلب الفتنة ، فكذلك وجهها وكفيها . لأن ذلك كله مباح
لها في كل مكان فهي تمشي في الأسواق وفي المساجد وأماكن وجود الرجال
وتتحدث إليهم .

فهذا مما يدل على جواز النظر إلى الوجه والكفين لأن احتمال
الإفتتان غدير مختص بهما ذلك لأنه يمكن الإفتتان بظاهر الثياب . كما
يقول السرخسي .

فهذا يدل على أن الوجه والكفين ليسا من العورة ، ويجوز النظر
إليهما عند أمن الفتنة . لأنه إذا خيفت الفتنة بهما حرم النظر إليهما
إجماعاً .

أما الشاهد الثالث :

يعترض عليه بأن الله سبحانه وتعالى نهى عن إبداء الزينة
مطلقاً للأجانب من الرجال . وأستثنى مظاهر منها . وكما فسرهم جمهور
المفسرين أن المراد به الوجه والكفان .

فإن للمحارم النظر إلى ما لا يحل للأجنبي النظر إليه من جسد
المرأة وزينتها . وذلك لكثرة المخالطة الضرورية بينهم ، وقلّة

توقع الفتنة من قبلهم • فللمحارم النظر إلى شعر المرأة ورأسها وأطرافها وكل زينتها •

- كما سبق بيان ذلك بالتفصيل - ويجب عليها أن تحتجب عن الأجانب وتستتر جميع جسدها ، إلا ما رخص الشارع لها بإظهاره ، كما قال بعض المفسرين : الوجه والكفين فيجوز إبداءها ويجوز النظر إليهما عند أمن الفتنة • لان الزينة التي تظهر أمام المحارم غير الزينة التي تظهر أمام الرجال الأجانب • فللمحارم أن يروا جميع أجسام محارمهم عدا العورة ، ولها أن تظهر أمام الأجانب الوجه والكفين •

نوقش الدليل الثالث : قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَ الْمُؤْمِنُ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُ مِنْ

(١)

وَرَاءَ حِجَابٍ • أَجِيبْ أَنْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ

صلى الله عليه وسلم لأنه إنما شرع قطعاً لذريعة وقوف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته " (٢)

ثم إن الضمير في قوله " سَأَلَ الْمُؤْمِنُ " راجع إلى نساء النبي

صلى الله عليه وسلم كما يفهم من سبب نزولها وهو :

" عن أنس رضي الله عنه قال : « أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم حين بنى بزينب ابنة جحش ، فأشبع الناس خبزاً ولحماً ثم خرج إلى حجر أمهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بناءة ، فيسلم عليهم ، ويسلمون عليه ، ويدعون له • فلما رجع إلى بيته ، رأى رجلين

(١) سورة الأحزاب ، آية (٥٣)

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ، ص ٢٤٣ •

جرى بهما الحديث فلما رآهما رجع عن بيته ، فلما رأى الرجلان
نبي الله رجع عن بيته ، وثبا مسرعين ، فما أدري أنا أخبرته
بخروجهما أم أخبر فرجع حتى دخل البيت ، وأرخى الستر بيني وبينه
وأنزلت آية الحجاب . "(١)

وهناك روايات أخرى في سبب نزولها . وهي تثبت أنها نزلت
في ليلة بنائه صلى الله عليه وسلم بزينب ابنة جحش وإن لفظ الآية
وسبب نزولها ، والخطاب الموجه فيها إلى نساء النبي صلى الله عليه
وسلم كلها تدل على أنها خاصة بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
أمهات المؤمنين .

أجيب على ذلك :

" وإن كانت الآية نزلت خاصة بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
فالمعنى عام يشمل جميع النساء لأننا مأمورون بإتباعه ، والإقتداء
به ، إلا ما خص الله به رسوله دون أمته .

وتعليل المولى لهذا الحكم في قوله تعالى : " ذلكم أطهر لقلوبكم
وقلوبهن قرينة واضحة على إرادة تعميم الحكم . لأنه لم يقل أحد من
جميع المسلمين إن غير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بحاجة بهن
إلى تطهير قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة . "(٢)

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه . كتاب التفسير . تفسير سورة الأحزاب
باب " لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم . الخ . ج ٣ ،
ص ١٧٧ .

(٢) أضواء البيان . ج ٦ ، ٥٨٥ . (بتصرف)

ويقول الغزالي : " في قوله تعالى * فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ * ^(١) هذا حكم أبان علته قوله تعالى * ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ
وَقُلُوبِهِنَّ * ^(٢) فإنه لو لم يكن هناك علة لما كان ذكر الوصف وهو
طهارة قلوب الرجال والنساء مفيداً . " (٣)

والمسلمون جميعاً نساء ورجال محتاجون لطهارة قلوبهم من
الريبة والشكوك والفتن مظهر منها وما يطن . وهي علة مشتركة بين
الصحابة والصحابيات والمسلمين جميعاً . فالحكم بالحجاب كما أمر به
نساء النبي صلى الله عليه وسلم الصحابيات أمهات المؤمنين وقادة
المسلمات فهو أمر عام لجميع النساء لاشتراكهن في العلة وهي طهارة
القلوب . إذن الإعتراض على الدليل الرابع مردود بما أجيب .

أما ماورد من الإعتراض على الدليل الخامس من القرآن :

قوله تعالى * يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ
يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ * ^(٤) على من قال أن المراد بهما
ستر جميع جسد المرأة حتى وجهها كالآتي :

" إن لفظ الآية الكريمة لا يستلزم معناه ستر الوجه لغيره
ولم يرد نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع على استلزامه ذلك .

بل غاية ما فيها الأمر بإدناء الجلباب على المرأة وهذا - كما
ترى - أمر مطلق ، فيحتمل أن يكون الإدناء على الزينة ومواضعها التي

(١) و(٢) سورة الأحزاب ، آية ، (٥٣) .

(٣) انظر المستصفى . ج ٢ ، ص ٢٨٩ . ونهاية السؤل . ج ٣ ، ص ٤٨ .

(٤) سورة الأحزاب - آية (٥٩) .

لايجوز لها إظهارها حسبما صرحت به الآية * ولايبدين زينتهن *
إلا مظهر منها * فهي تدل على عدم وجوب ستر الوجه ، فيجب تقييد
الإدناء بما عدا الوجه ، توفيقاً بين الآيتين .

ثم إن السنة تبين القرآن . فتخص عمومها ، وتقييد مطلقها .
وقد دلت النصوص من السنة على أن الوجه لايجب ستره ، فوجب تفسير
هذه الآية على ضوئها وتقييدها بها . (١)

والحاصل أن الاعتراض على الدليل الخامس يدل على بطلانه

أدلة متعددة .

١ - سياق الآية .

٢ - قوله : " لأزواجك " دليل على أن المعرفة المذكورة في الآية
ليست بسبب كشف الوجوه ، لأن احتجابهن أمر لاخلاف فيه .

٣ - إن عامة المفسرين من الصحابة ومن بعدهم فسروا الآية مع بيانهم
سبب نزولها ، بأن نساء أهل المدينة كن يخرجن بالليل لقضاء الحاجة
خارج البيوت ، وكان بالمدينة بعض الفساق يتعرضون للإماء ، ولايتعرضون
للحرائر ، وكانت بعض نساء المؤمنين يخرجن في زى ليس متميزاً
عن زى الإماء فيتعرض لهن أولئك الفساق بالأذى ظناً منهم أنهم
إماء . فأمر الله نبيه أن يأمر أزواجه وبناته ونساء المؤمنين
أن يتميزن في زيهن عن زى الإماء ، وذلك بأن يدنين عليهن
من جلابيبهن فإذا فعلن ذلك ورآهن الفساق علموا أنهن حرائر ،

(١) انظر : أضواء البيان ج ٦ ، ص ٥٨٦ ، حجاب المرأة المسلمة
للألباني ، ص ٤٠ - ٤١ .

ومعرفتهم هذه بأنهن حرائر لا إماء ذكرت في قوله ﴿ ذلك أدنى ﴾
أن يعرفن ﴿ فهي معرفة بالصفة لا بالشخص وهذا التفسير
منسجم مع ظاهر القرآن .

إن وجوب احتجاب أزواجه وسترهن وجوههن لانزاع فيه بين المسلمين
فذكر الأزواج مع البنات ونساء المؤمنين يدل على وجوب ستر الوجوه
بإدناء الجلابيب عليها .

اعتراض :

فإن قيل قامت قرينة قرآنية على أن قوله تعالى :
﴿ يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ لا يدخل فيه ستر الوجه ، وأن
القرينة المذكورة هي قوله تعالى ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن ﴾
ولا يمكن معرفتها إلا بوجهها أي برويته مكشوفاً .

أجيب عليه :

قد دل قوله " أن يعرفن " على أنهن سافرات كاشفات عمن
وجوههن ، (لأن التي تستر وجهها لاتعرف) باطل ، وبطلانه واضح ،
وسباق الآية يمنعه منعاً باتاً . لأن قوله : ﴿ يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾
صريح في منع ذلك . لأن الإشارة في قوله " ذلك أدنى أن يعرفن " راجعة إلى إدنائهن عليهن من جلابيبهن ، وهذا الأمر لا يمكن بحال أن يكون
له علاقة بقوله " أدنى أن يعرفن " بسفورهن وكشفهن وجوههن ، فإدناء
الجلابيب مناف لكون المعرفة معرفة شخصية بالكشف عن الوجوه
كما لا يخفى .

هذا ما وجدته من مناقشات لأدلة الفريق الأول وقد أجيب على معظمها مما يرجح صحة الاستدلال بها . يؤيد ذلك قول السرخسي (١) من الأحناف " قالت فاطمة رضي الله عنها خير ما للرجال من النساء أن لا يراهن وخير ما للنساء من الرجال أن لا يرنيهن " . فالأفضل أن تجعل حجاباً بينهن وبين الرجال الأجانب حتى لا يدعن لهم مجالاً للنظر إليهن . ولا إلى وجوههن سواء بكشفها أو بكشف شيء من أجسادهن داخل البيت أو حين الخروج لوجوب الستر .

وقال ابن عابدين (٢) في كتابه " تمنع الشابة من كشف الوجه بين الرجال لا لأنه عورة بل لخوف الفتنة كمنه وإن أمنت الفتنة لأنه أغلظ لأن مع الكشف يقع النظر إليها " .
(٣)
قال ابن نجيم: قال مشايخنا " تمنع الشابة من كشف وجهها بين الرجال في زماننا للفتنة " .
(٤)
وقالوا: وفي زماننا المنع واجب ، بل فرض لغلبة الفساد " .

فهذه أقوال علماء وأئمة قالوا بإباحة النظر إلى الوجه و الكفنيين وهم يفضلون ستره وعدم النظر إليه .

بالإضافة إلى ذلك قد ناقش الفريق الأول أدلة الفريق الثاني القائلين بجواز النظر لوجه المرأة وكفيها عند أمن الفتنة بما يلي :
أولاً : ما استدلوا به من القرآن * ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها *
— قالوا : إن المراد بقوله : " إلا ما ظهر منها " الوجه والكفان

(١) بتصرف المبسوط : م ٥ ، ج ١٠ ، ص ١٥٢ ، وما بعدها .

(٢) الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار مع رد المختار: ج ٣ ، ص ٤٠٦ ولم أقف على قول فاطمة .

(٣) البحر الرائق : ج ١ ، ص ٢٨٤ .

(٤) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ، ج ١ ، ص ٨١ .

نقلاً عن ابن عباس بأن هذا معارض لتفسير ابن مسعود للمراد من الآية نفسها لأنه قال المراد ما بان من ظاهر الثياب . كما أننا نجد أن قول ابن عباس في الآية السالفة الذكر مخالف لقوله في سورة الأحزاب في قوله تعالى ﴿ يَدْنِيْن عَلَيْهِمْ مِنْ جَلَابِيْبِهِمْ ﴾ إذ قال فيها هو أن تغطي المرأة وجهها من فوق رأسها بالجلباب ، وتبدي عينا واحدة " وهذا يدل على أن وجه المرأة عورة يجب ستره وبذلك يحرم النظر إليه .

كما أن المراد بالزينة : أمران زينة خلقية كوجه المرأة وبقيّة جسدها ، وزينة مكتسبة : كالحي والملابس ، وما يتزين به .
فالزينة الخلقية لايجوز لأجنبي أن يراها من المرأة الأجنبية ، بعد نزول آية الحجاب ، ويحرم كشفها لحرمة النظر إليها .
أما الزينة المكتسبة فلا خلاف في جواز رؤيتها ، وهي بعيدة عن جسد المرأة من قبل الأجانب ، أما إذا كانت ملامسة لجسد المرأة من قبل الأجانب فيحرم رؤيتها ، إلا ما ظهر منها بدون قصد أو تعمد . أو التي لايمكن إخفاؤها كظاهر الثياب من جلباب أو رداء أو عباءة .

ثم إن الغاية المقصودة من ستر المرأة جسدها هو خوف الإفتتان بها لما فيه من أضرار تعود عليها وعلى الرجل والمجتمع .

والإفتتان بالوجه أعظم من الإفتتان بالساق واليد . لما في الوجه من الحسن والجمال ، كما أنه في العرف لا يطلق إسم جميلة للمرأة إلا إذا كانت تملك وجهاً جميلاً في الغالب وبذلك يحرم النظر إلى وجه المرأة وسائر

أعضائها ، لوجوب سترهما عن الرجال الأجانب .

ويقول الشيخ محمد أمين الشنقيطي :

" إن قول من قال في معنى آية * ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر

منها * أن المراد بالزينة الوجه والكفان مثلاً ، توجد في الآية

قرينة تدل على عدم صحة المستثناة وهي أن الزينة في لفظة

العرب هي ما تتزين به المرأة مما هو خارج عن أصل خلقتها كالحرير

والحلي والثياب .

فتفسيرها ببعض بدن المرأة هو خلاف للظاهر . ولا يجوز الحمل

عليه إلا بدليل يجب الرجوع إليه . كما جاء ذكر الزينة في القرآن

وأريد بها الثياب كما في قوله تعالى * خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ * (١)

والمراد بالزينة هنا الثياب " (٢)

((والله أعلم بالصواب))

(١) سورة الأعراف ، آية (٣١) .

(٢) انظر : أفواء البيان ، ج ٦ ، ص ١٩٨ .

مناقشة أدلة السنة :

أولا : حديث عائشة رضي الله عنها مع أسماء أجيب عليه بما يأتي :

١ - " قال أبو داود : هذا مرسل ، فيه خالد بن دريك ، لم يسدرك

عائشة رضي الله عنها " (١) .

٢ - وقال الشيخ خليل السهمار :

" المراد أن المرأة إذا بلغت ، لا يجوز لها أن تظهر للأجانب

إلا ما تحتاج إلى إظهاره للحاجة إلى المعاملة أو شهادة " إلا الوجه

والكفين " وهذا عند أمن الفتنة ، وأما عند الخوف من الفتنة

فلا . ويدل على تقييده بالحاجة اتفاق المسلمين على منع النساء

أن يخرجن سافرات الوجوه ، لاسيما عند كثرة الفساد وظهوره " (٢)

٣ - وقيل إن في سنده سعيد بن بشير الأزدي قال البخاري فيه يتكلمون

في حفظه ، وقال النسائي : ضعيف . وقال الحاكم أبو أحمد ليس

بالقوي عندهم . ومحال الآجری عن أبي داود ضعيف . وقال ابن حبان

كان ردىء الحفظ فاحش الخطأ . " (٣)

٤ - لو قدر أن حديث عائشة رضي الله عنها صحيح ، فهو محمول على أنه

كان قبل الأمر بالحجاب وبهذا يكون منسوخاً بالآيات والآحاديث التي

توجب الحجاب ، فلا يجوز الأخذ به مع وجود النص .

(١) سنن أبو داود : رقم ٤١٠٤ ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٢) بذل المجهود بشرح سنن أبي داود . ج ١٦ ، ص ٤٣١ .

(٣) تهذيب التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٠ .

٥ - إن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ذات النطاقين عندها من التقوى والخشية لله والورع والحياء منه سبحانه وتعالى ، ما يمنعها من أن تدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق .

٦ - ثم إنه صلى الله عليه وسلم أمر أسماء أن تستر ذراعيها وساقيهما وحتى قدميهما ولم يأمرها بستر وجهها مع أن الوجه أعظم فتنة من القدمين ، لأنه مكان الجمال ، ومجمع المحاسن ، وموضع الإغراء والفتنة . وإنه بعيد كل البعد . أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يأمرها بستر وجهها وقد كان يأمر نساءه صلى الله عليه وسلم بالحجاب كما جاء في حديث أم مكتوم .

مما سبق يتضح أن حديث عائشة رضي الله عنها مع أسماء فيه ضعف من عدة وجوه .

١ - الإنقطاع الموجود بين عائشة وخالد بن دريك . لأن خالد بن دريك لم يدرك عائشة .

٢ - أن في سنده ضعف لأن في اسناده سعيد بن بشير . كما ذكر السند أبو داود وهو : (١) " حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي ومومل بن الفضل الحراني قالا : ثنا الوليد عن سعيد بن بشير عن قتادة ، عن خالد قال يعقوب بن دريك عن عائشة رضي الله عنها ... وذكر الحديث " .

وعلى هذا فالحديث ضعيف لا يقاوم ماتقدم من الأحاديث الصحيحة الدالة

(٢)

على وجوب ستر جميع بدن المرأة مطلقا .

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب اللباس باب . فيما تبدي المرأة من زينتها . برقم ٤١٠٤ ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٢) انظر بذل المجهود : ج ١٦ ، ٤٣١ .

ثانيا : أجيب على حديث ابن عباس مع المرأة الخثعمية أنه لادليل فيه
 على جواز النظر إلى الأجنبية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يقر الفضل على ذلك ، بل حلف وجهه إلى الشق الآخر . ولذلك ذكر
 (١)
 النووي في شرح صحيح مسلم بأن من فوائد هذا الحديث تحريم نظـر
 الأجنبية . وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري في فوائد هــذا
 (٢)
 الحديث : وفيه منع النظر إلى الأجنبية وغيض البصر .

وكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر المرأة بتغطية
 وجهها فإن الظاهر أنها كانت محرمة ، والمشروع في حقها أن لاتغطي
 وجهها إذا لم يكن أحد ينظر إليها من الأجانب . أو أن النبي صلى الله
 عليه وسلم أمرها بعد ذلك . لأن عدم نقل أمره بذلك لا يدل على عدم
 الأمر .

ثم إنه لم يثبت أن الخثعمية كانت كاشفة عن وجهها عمداً وقصداً،
 وأن الرسول صلى الله عليه وسلم رآها كاشفة وأقرها على ذلك فربما
 أن الفضل نظر إلى هيكلها وقوامها وتقاطيع بدنـها ، أو أن خمارها
 سقط من غير قصد ، فأعادته .

ثالثا : أجيب على حديث ابن عباس وبلال بما يأتي :

« لم يثبت في الحديث أنه رأى أيديهن كاشفة ، أو أنهن
 رأى وجوههن مكشوفة بدون ستر . وكل ما ثبت أنه رآهن يقذفن
 (٣)
 بالصدقة في ثوب بلال »

(١) شرح صحيح مسلم للنووي . م ٥ ، ج ٩ ، ص ٩٨ .

(٢) فتح الباري . م ٤ ، ج ٨ ، ص ١٩٥ .

(٣) بتصرف : يا فتاة الإسلام اقراي حتى لا تخدعي ، ص ٢٦٤ .

رابعاً : أجيب على حديث جابر بما يأتي :

جاء حديث جابر هذا بعدة روايات أخرى عن الصحابة ، حيث أنهم رضي الله عنهم روي ما شاهدوه من خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وموعظته للنساء ، وسمعوا ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم من خطبته ، وما قالت المرأة ، ولم يذكر واحد منهم ما ذكره جابر رضي الله عنه بأن المرأة كانت كاشفة وجهها وسعفاء الخدين .

ومن هذه الروايات : ما رواه ابن عباس قال : شهدت الفطر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، يصلونها قبل الخطبة ، ثم يخطب بعد خرج النبي صلى الله عليه وسلم كأنني أنظر اليه حين يجلس بينهم ، ثم أقبل يشقهم حتى أتى النساء ومعه بلال . فقال : يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك . الآية . ثم قال : حين فرغ منها أنتن على ذلك ؟ قالت امرأة واحدة : منهن لم يجبه غيرها : نعم - لا يدري حسن من هي - قال فتصدقن فبسط بلال ثوبه - (٢) .

ثم انه يمكن أن تكون المرأة من القواعد . المعفى عنهن ، والمرخص لهن برفع الحجاب عنهن يدل عليها قوله : " سعفاء الخدين " أي ذات سواد أو شحوب . أي المرأة الشاحبة . والشحوب من علامات الكبر والقواعد أصلاً مرخص لهن بكشف وجوههن .

أو أنه كان قبل نزول آية الحجاب لأنها في سورة الأحزاب وهي سنة خمس (٣) أو ست من الهجرة . بينما صلاة العيد شرعت في السنة الثانية من الهجرة . أو أنه (٤) ربما سقط حجابها بدون قصد منها فرآها جابر لأنه كثيراً ما يحصل مع النساء .

- (١) بتصرف : يافتاة الإسلام اقراي حتى لاتخدعي ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ .
- (٢) أخرجه البخاري . كتاب صلاة العيدين . باب الخطبة بعد العيد . ج ١ ، ص ١٧١ وأخرجه مسلم . كتاب صلاة العيدين . باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المعلى . م ٢ ، ج ٣ ، ص ٢١ .
- (٣) انظر : تفسير فتح القدير للشوكاني . ج ٤ ، ص ٢٩٩ . والسنن الكبرى للبيهقي . ج ٧ ، ص ٩٧ .
- (٤) انظر التلخيص الحبير المطبوع مع المجموع . ج ٥ ، ص ٣ ، وشرح منتهى الإرادات : ج ١ ، ص ٣٠٥ .

خامساً: أما حديث كشف المرأة وجهها في الإحرام فهذا مقيد بكونها محرمة لما فيه من الرخصة . ومن مفهوم المخالفة يدل على أنه من غير إحرام يجب ستر الوجه والكفين وذلك لأن النص على عدم تغطيتهما للإحرام دليل على وجود العكس .

فلو لم يكن كذلك قبل الإحرام لما نص على كشفه في الإحرام اذن

إذا عدم الإحرام وجب ستر الوجه والكفين .

وبعد مناقشة ما أمكن مناقشته مما استدل به

الفريقين بترجح (والله أعلم) قول الفريق الأول وهو حرمة النظر إلى وجه المرأة وكفيها من الرجال الأجانب . وذلك لكثرة أدلتهم

وقوتها ورجاحتها التي يمكن الرد بها على أي اعتراضات قد تقول بغير

ذلك لما فيه من باب سد الذرائع ، والقضاء على ثورة الفساد ، وتحقيق

مصلحة الطرفين والحفاظ على نظافة المجتمع الذي نعيش فيه لأنه كما

قيل : إن النظر ضرب من ضروب الزنى الذي يجر إلى الفاحشة والفساد

والإنحراف التي هي من سبل الشيطان ومغرياته وخاصة في زماننا هذا

وقد كثر فيه وسائل الإغراء والفتنة والمرأة أول مراتب الشهوات التي

خلقها الله ابتلاء للناس كما قال تعالى : ﴿ زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ

النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ

وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَاكِ ﴾ (١)

فهي مبعث الفتنة التي حذر الله منها ورسوله صلى الله

عليه وسلم ، والعلاقة القوية والفطرية ، والميل الشديد عند الرجل

(١) سورة آل عمران ، آية (١٤) .

تجاه المرأة ، والمرأة تجاه الرجل الذى بواسطة هذا الميل يتحقق بقاء النوع الإنساني على وجه الأرض وتعمير الكون بالخلافة التى استخلفه الله فيها والمصرف السليم لهذا الميل هو النكاح ، والتسري الطريق الشرعي المباح . أما ماعداه فهو حرام ويعتبر زنى ، والزنى من المحرمات التى حرم الله على عباده فى جميع الأديان السماوية .

كما فى قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً ۖ وَسَاءَ سَبِيلًا ۝ (١) ﴾ ويعتبر النظر إلى النساء الأجنيات وسيلة من وسائل الزنى وأهم الطرق التى توصل إليه لذلك حرم هذا النظر عند خوف الفتنة إجماعاً ، وعند أمن الفتنة أيضاً لأن الفتنة غير مأمونة فى زماننا هذا .

كما أن المصلحة راجحة فى جانب الستر على القائلين بجواز الكشف والنظر .

ولكن جمعاً بين الأدلة والآراء نقول بأن وجه المرأة وكفيها ليس بعبورة ، ولكن يجب ستره ويحرم النظر إليهما لا لأنه عبورة بل لأنه فتنة ولما فى ذلك من المفساد التى تنتج عن كشفهما . منها كما ذكره ابن عثيمين : (٢)

١ - الفتنة : فإن المرأة تسعى لجعل نفسها فتانة بفعل مايجب لوجهها ويبيهه . وهذا من أكبر دواعي الشر والفساد .

٢ - إفتتان الرجال بها ، خاصة إذا كانت جميلة وصدرت منها تصرفات غير سوية ، كالتملق والفحك وغيره من الحركات المؤدية إلى

(١) سورة الإسراء ، آية (٣٢) .

(٢) بتصرف : رسالة الحجاب لابن عثيمين . الطبعة الثانية . مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ص ٢١ ، ٢٢ .

إفتتان الرجل بها . والشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم .

٣ - زوال الحياء عن المرأة ، الذى هو من الايمان ومن مقتضيات

فطرتها . فقد كانت المرأة مغرب المثل في الحياء ، وزوال الحياء

عنها نقص في إيمانها ، وخروج عن الفطرة التى خلقت عليها .

٤ - إختلاط النساء بالرجال ، فإن المرأة إذا رأت نفسها مساوية للرجل

في كشف الوجه ، والتجول سافرة بغير حجاب يقل حياؤها ، فلا تخجل

من مزاحمة الرجال ، وفي ذلك فتنة كبيرة . لأن أصحاب القلوب

المريضة والنفوس المسعورة . أول ما ينظرون إليه من المرأة هو

الوجه ، لأنه موضع الزينة ومكان الفتنة والإغراء ، فيجب ستره

ويحرم النظر إليه .

٥ - ضياع الأنساب نتيجة الإفتتان بالمرأة وإختلاط الرجال بالنساء الذى

يؤدى إلى كثرة الزنى وإنتشاره وخاصة في هذا الزمان .

بعد كل ماسبق ذكره من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

التي جاءت في غض البصر ، وتحريم النظر إلى المرأة الأجنبية ، وما يورث

ذلك من غضب الله ، وهلاك الفرد والمجتمع وضياع الأمة نعلم أنه كلما

عظم البلاء ، كلما زادت أهمية الأسباب التى تؤدى إلى دفعه ، وممن

هنا تظهر أهمية غض البصر الذى له فوائد عظمى ، والفائدة الكبرى التى

تعتبر جميع الفوائد نتائج لها ، هي أن غض البصر فيه إطاعة لأمر الله

ورسوله ، ويكفي المؤمن توفيق الله مخرجاً له في كل أمر مصداقاً لقوله

تعالى * ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب *

ويمكننا القول أن كل الفوائد التى سأذكرها لغض البصر

ماهي في الحقيقة إلا نتائج لتقوى الله .

(١)

ومن الفوائد التي ذكرها ابن قيم الجوزية :

١ - تخليص القلب من ألم الحسرة ، فإن من أطلق نظره دامت حسرته فأضر شيء على القلب إرسال البصر ، فإنه يرغب في ما لا يستطيع الوصول إليه ، ولا صبر له عنه . وفي ذلك غاية ألمه وعذابه كما قالت إحداهن :

وكننت متى أرسلت طرفك رائداً

لقلبك يوماً اتعبتك المناظر

رأيت الذي لا كله أنت قـادر

عليه ولا عن بعضه أنت صابر

والنظرة سهم مسموم من سهام إبليس ، يرمي بها الناظر ، غرضها قلبه وهو لا يشعر كما قال الشاعر :

ياراميا بسهام اللحظ مجتهداً أنت القاتل بما ترمي فلا تصب

وباعث الطرف يرتاد الشفاء له تعرفه أنه يأتيك بالعطـب

٢ - إن غض البصر يورث القلب نوراً وإشراقاً يظهر في العين وفي الوجه

والجوارح ، والقلب يستمد نوره من تقوى الله ، والابتعاد عن تقواه

وعدم طاعته تورثه الظلمة كما في قوله تعالى *

(٢) * **اللَّهُ لَهُ نُورٌ أَفَمَالَهُ مِنْ نُورٍ**

(٣)

وقوله تعالى * **اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** * عقيب قوله * قلن للمؤمنين

يغضوا من أبصارهم * كما جاء الحديث مطابقاً لهذا ، حتى كأنه مشتق

(١) الداء والدواء لابن قيم الجوزية ، ص ٤٠ - ٢٤٣ ، دار المدني للطباعة والنشر .

وأحكام النظر للنساء لابن قيم الجوزية . ص ٨ - ١٨ ، مكتبة التراث القاهرة . (بتصرف) .

(٢) سورة النور ، آية (٤٠) .

(٣) سورة النور ، آية (٣٥) .

منه وهو قوله : صلى الله عليه وسلم : النظرة سهم مسموم من سهام إبليس ، فمن غض بصره عن محاسن امرأة أورث الله قلبه نورا (١)

٣ - إنه يورث صحة الفراسة فإنها من النور وثمراته . وإذا استنار القلب صحت الفراسة لأنه يصير بمنزلة المرأة المجلوة ، تظهر منها المعلومات كما هي .

٤ - إنه يفتح للمرء طرق العلم وأبوابه ، ويسهل عليه أسبابه ، وذلك بسبب نور القلب ، فإنه إذا استنار ظهرت فيه حقائق المعلومات ، وانكشفت له بسرعة ونفذ من بعضها إلى بعض .

٥ - إنه يورث قوة القلب وثباته وشجاعته ، فيجعل له سلطان الحجة مع سلطان البصيرة . وفي الأثر : إن الذي يخالف هواه يفرق الشيطان من ظله ولهذا يعاني من اتباع هواه من ذل القلب وضعفه ، ومهانته النفس وحقارتها ، هذا ما جعله الله لمن آثر هواه على رضاه .

٦ - إنه يورث القلب سروراً وفرحة وإنشراحاً ، أعظم من اللذة والسرور والمتعة بالنظر ، لأنه يحس بأنه أرضى ربه بذلك لقوله تعالى :
* وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ * (٢)

والله إن للعفة لذة أعظم من لذة الذنب لأنها تورث ثواب الله وهو يورث عقابه ولا ريب أن النفس إذا خالفت هواها أعقبتها ذلك فرحاً وسروراً ولذة أكمل من لذة موافقة الهوى .

٧ - إنه يخلص القلب من أسر الشهوة ، فالأسير حقا هو أسير الشهوة والهوى ويمتد أسير قلب امرئ تمكن منه عدوه ، وسامه سوء العذاب .

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه . كتاب الرقاق ، ج ٤ ، ص ٣١٤ . وقال هذا

حديث صحيح ولم يخرجاه .

(٢) سورة النازعات ، آية (٤٠ ، ٤١) .

٨ - إنه يسد على المؤمن باباً من أبواب جهنم ، فإن النظر باب الشهوة الحاملة على الواقعة الفعل ، وتحريم المولى تعالى للنظر وتشريعه الحجاب مانع من الوصول فمتى هتك الحجاب وقع المحذور ، ولم تقف النفس منه عند غاية لأنها لاتقنع بغاية تقف عندها ذلك أن لذتها في الشيء الجديد وصاحب الطارف لايقنعه التلید . (١)

فغض البصر يسد عنه هذا الباب الذي عجزت الملوك عن استيفاء أغراضهم فيه .

٩ - إنه يقوى عقله ويزيده ويشبته ، فإن إطلاق البصر وإرساله لايحصل إلا من خفة العقل وطيشه وعدم ملاحظته للعواقب ، فإن خاصة العقل ملاحظة العواقب .

١٠ - إنه يخلص القلب من سكر الشهوة ورقدة الغفلة ، فإن إطلاق البصر يوجب استحكام الغفلة عن الله والدار الآخرة ويوقع في سكرة العشق ، كما قال تعالى عن عشاق الصور * لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ * (٢)

(١) التلید : القديم وضده الطارف . والطارف الجديد .
انظر مختار الصحاح . باب التاء ، مادة التالد والتلاد ، ص ٧٨
وباب الطاء ، مادة : طرف ، ص ٣٩٠ .
(٢) سورة الحجر ، آية (٧٢) .

المبحث الرابع

حكم نظر غير أولي الإربة من الرجال إلى المرأة

بعد بيان حكم نظر الرجال الأجانب للمرأة المسلمة الأجنبية وهو التحريم لابد من بيان حكم نوع آخر من الرجال الأجانب شملتهم الآية وأعطتهم حكم المحارم في نظرهم للمرأة لأمن الفتنة وعدم حاجتهم للنساء فتسترها أمامهم كعدمه .

والآية التي نصت على ذكرهم في الحكم هي قوله تعالى

* وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
 آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ
 أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ أَوِ التَّبِيعِينَ غَيْرَ أُولِي الإِربَةِ مِنَ الرِّجَالِ * (١)

إذن غير أولي الإربة من الرجال يأخذون حكم المحارم في النظر إلى المرأة الأجنبية ويجوز لها إبداء بعض زينتها الخفية أمامهم

ومعنى الإربة لغة : " الحاجة وجمعها مآرب . قال تعالى :

* وَلِي فِيهَا مَآرِبٌ أُخْرَى * (٢) أي حوائج . وقالت عائشة رضي الله عنها :

(٣)
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أملككم لأربه أي : لحاجته . وتعني بذلك أنه كان أغلبكم لهواه وحاجته ، واختلف المفسرون في معنى قوله تعالى * أَوِ التَّبِيعِينَ غير أولي الإربة من الرجال * إلى عدة أقوال

وهذه بعضها :

(١) سورة النور ، آية (٣١)

(٢) سورة طه ، آية (١٨)

(٣) أخرجه البخاري . كتاب الصوم . باب المباشرة للصائم ، ج ١ ، ص ٣٣٠ .

قال ابن كثير: (١)

" يعني الأجراء والإتباع الذين ليسوا بأكفاء ، وهم —
ذلك في عقولهم بله ، ولا هم لهم إلى النساء ، ولا يشتبهونهن —"

وقال نظام الدين النيسابوري: (٢)

" هم البله ، وأهل العنة الذين لا يعرفون شيئا من أمور
النساء ، إنما يتبعون الناس ليصيبوا من فضل طعامهم ، أو شيوخ
صلحاء لاجابة بهم إلى النساء لعفة أو عنانة "

ويقول الطبري: (٣)

" الذين يتبعونكم لطعام يأكلونه عندكم ، ممن لا أربله في النساء
من الرجال ، ولاجابة به إليهن ، ولا يريد هن "

ويقول الشوكاني: (٤)

هم الذين لاهمة لهم إلا الطعام ولاجابة لهم في النساء .

وقال ابن عباس:

هو المغفل الذي لاشهوة له ، ولاجابة له في النساء . وهو الذي
لاتستحي منه النساء . وقيل : المختل الذي لا يقوم ذكره . قال أيضا :
المغفل لا يكثرث للنساء ولا يشتهيهن . وقال أيضا : هو الأحمق الذي لاجابة
له في النساء .

-
- (١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير . ج ٣ ، ص ٢٨٥ .
(٢) غرائب القرآن ورجائب الفرقان . م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٨٠ . مطبوع مطبع
تفسير الطبري .
(٣) جامع البيان في تفسير القرآن . م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٩٥ .
(٤) تفسير فتح القدير . ج ٤ ، ص ٢٤ . (بتصرف)

وقال مجاهد :

هو الذى يريد الطعام ولا يريد النساء ، والذى لايهمه إلا بطنه ولا يخافونه على النساء ، وعنه الأبله الذى لا يعرف شيئاً عن النساء ، ولا أرب له فيهن .

وقال سعيد بن جبير : هو المعتوه .

وقال ابن عطية : مثل المعتوه المجنون .

وقال الشعـبي : هو من إتبع الرجل وحشمه ، الذى لم يبلغ

أربه أن يطلع على عورة النساء . وقال الذى لا أرب له في النساء .

وقال الزهـبـرى : هو الأحمق الذى لاهمة له بالنساء ولا أرب .

وقال طاوس عن أبيه : هو الأحمق الذى ليست له همة في النساء .

وقال ابن زيـد : هو الذى يتبع القوم حتى كأنه كان منهم

ونشأ فيهم وليس يتبعهم لإربة نسائهم ، وليس له في نسائهم إربة .

وقال الـرازى : هو الشيخ الذى فنيت شهوته ، وسائر مـن

لشهوة له ولا يمتنع دخول الكل في ذلك . وقال أيضا : هم الفقراء الذين

بهم الفاقة . وقال : المعتوه والأبله والصبي .

وقال العلامة الألوسى : الشيخ الطاعن في السن الذى فنيت شهواتهم ،

والممسوحون الذين قطعت ذكورهم وخضاهم ، والمجبون الذى قطع ذكـره

والخمي وفيه خلاف " (١)

(١) انظر : جامع البيان في تفسير القرآن للطبرى . م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٩٥

روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٤٤ .

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢٣٤ ؛ التفسير الكبير

للإمام الفخر الرازى م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٨ .

أحكام القرآن لابن العربي . ج ٣ ، ص ١٣٧٤ ؛ وأحكام الجصاص . ج ٣ ،

ص ٣١٨ ؛ وتفسير فتح القدير . ج ٤ ، ص ٢٤ ؛ وتفسير القرآن العظيم .

ج ٣ ، ص ٢٨٥ .

هذه بعض آراء المفسرين وهي تقريباً متقاربة ، وتؤدي
إلى معنى واحد ، وهم غير أصحاب الحاجة إلى النساء ، ولاميل لهم
تجاههن ، ولا يشتهونهن .

إذن من أقوال المفسرين والسلف السابقة يتضح لي أن المراد
بالآية "أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ" ، ينحصر في الأصناف
الآتية وهم :

- ١ - الأحمق .
- ٢ - الأبله المعتوه .
- ٣ - العنين أو المحبوب .
- ٤ - الخصي .
- ٥ - الممسوح ذكره وأنثياه .
- ٦ - الشيخ الكبير الهرم لعجز إربه .
- ٧ - المخنث .
- ٨ - الذى لا يهتم إلا بطنه .
- ٩ - خادم القوم للمعاش .

ويمكن رد هذه الأقسام إلى قسمين :-

- (١) قسم ليس له آلة وهو الممسوح والخصي والمحبوب والعنين .
- (٢) وقسم له آلة ولا قلب له في ذلك ولعلاقه بينه وبينهن وهو الأحمق
والأبله المعتوه ، والشيخ الكبير ، والمخنث ، خادم القوم للمعاش
والذى لا يهتم إلا بطنه .

وقد اختلف الفقهاء إلى عدة أقوال في حكم نظرهم

للمرأة الأجنبية وهي كما يلي :

الرأى الأول :

يرى الحنفية والشافعية والشيعة أن حكم نظر الخصى والمجبوب

والمخنث الذى لا يشتهي النساء إلى المرأة حكم الفحل البالغ الأجنبي

وهو رأى للحنابلة .

الرأى الثانى :

إن نظرهم إلى المرأة كنظر المحرم . وهو رأى للحنابلة ، ورأى

لشافعية فى الممسوح ذكره وأنثياه ، ورأى للحنفية فى الأبله والمخنث

وفى ما يلى نصوص الفقهاء المثبتة لآرائهم وهي :

نصوص الفريق الأول :

قال الحنفية فيه :

" والخصي والمجبوب والمخنث فى النظر إلى الأجنبية كالفحل .

وعلى أن الخصى قد يجامع ، وقيل هو أشد جماعاً لأنه لا ينزل دفعاً ، بل قطرة

فقطرة ، ويشبت نسب ولده منه • والمجبوب يسحق وينزل • والمخنث فحل
فاسق " (١)

وقال الكاساني :

" وكذا الفحل والخصي والعنين والمخنث إذا بلغ مبلغ الرجال
سواء ، فهم كالحر الأجنبي الذي لأقربة بينهما ، فلا يحل نظرهم إليها ،
لأن الرق والخصاء لا يعدمان الشهوة ، وكذا العنة والخنوثة . " (٢)

وقال السرخسي : (٣)

" والأصح أن نقول كل من كان من الرجال فلا يحل لها أن تبدى
موضع الزينة الباطنة بين يديه ، ولا يحل له أن ينظر إليها إلا أن
يكون صغيراً "

وقال الطحاوي : (٤)

" والأصح أنه لا يحل نظر الخصي والمجبوب والمخنث للمرأة الأجنبية
لعموم النص " .

فهذا الرأي الصحيح عند الحنفية •

وعند الشافعية :

قالوا : " يحرم نظر فحل بالغ عاقل مختار - ولو شيخاً ، وعاجزاً
عن الوطء ، مخنثاً وهو المتشبه بالنساء ، والمجبوب وهو مقطوع فقط ، والخصي

(١) حاشية ابن عابدين رد المختار على الدر المختار ، ج ٦ ، ص ٣٧٣ •

(٢) انظر : بدائع الصنائع ج ٥ ، ص ١٢٢ والمبسوط ج ١٠ ، ص ١٥٨ •

(٣) انظر المرجع السابق •

(٤) حاشية الطحاوي على الدر المختار ، ج ٢ ، ص ١٨٦ • (بتصرف)

والخنشي المشكل - فإن حكمهم كالفحل البالغ في النظر " (١)

فيحرم نظرهم إلى المرأة الأجنبية وهو عام ، سواء كان لهم حاجة للنساء أو عدمت حاجتهم إليهن ، فيحرم نظرهم إلى الأجنبية ويأخذن حكم الفحل البالغ .

وعند الحنابلة :

يقول علاء الدين المرداوي وغيره : (٢)

" ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أن الخفي والمجبوب لايجوز لهما النظر إلى الأجنبية ، وهو صحيح ، وهو المذهب قال الأثرم : استعظم الإمام أحمد إدخال الخصيان على النساء . وقال ابن عقيل : لاتباح خلوة النساء بالخصيان ولا بالمجبوبين ، لأن العفو وإن تعطل أو عدم فشهوة الرجال لاتزول من قلوبهم . ولايؤمن التمتع بالقبل وغيرها . وكذلك لاتباح خلوة الفحل بالرتقاء (٣) من النساء لهذه العلة "

وعند المالكية :

يقول الشيخ أحمد الصاوي المالكي : (٤)

" في قوله : " أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال " الحق أن المراد بالتابع الشيخ الهرم ، الذي لايشتهي النساء أو الأبله الذي لايعرف الأرض من السماء ، ولا الرجل من المرأة ، عند مالك يحل لمن ذكر نظر الوجه والأطراف فقط .

-
- (١) انظر : نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٤ ؛ مغني المحتاج . ج ٣ ، ص ١٢٨ .
 (٢) الإنصاف . ج ٨ ، ص ٢٢ ؛ كشف الفناع . ج ٥ ، ص ١٢ ؛ مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى . ج ٥ ، ص ١٨ . (بتصرف)
 (٣) الرتقاء : المرأة (رتقا) من باب تعب فهي (رتقاء) و (رتقت) الفتى (رتقا) من باب قتل سدده (فارتنق) . (أنظر المصباح المنير . كتاب الرأء . مادة : (رتقت) ج ١ ، ص ٢١٨ .
 (٤) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين . ج ٣ ، ص ١١٣ . (بتصرف)

وهذا الحكم عند المالكية هو حكم نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية وبذلك يكون حكمهم حكم الرجل الأجنبي .

أما عند الشيعة :^(١)

قالوا : " المجنون والخنثي والمخنث كغيرهم في التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يدخلن هذا عليكم وأراد المخنث " (٢)

نصوص الفقهاء في الرأي الثاني :

القائلون أن نظره كنظر المحارم .

نص الحنابلة :

ذكر ابن قدامة : (٣)

" ومن ذهب شهوته من الرجال لكبر أو عنة أو مرض لا يرجى بروه والخمي والشيخ والمخنث الذي لاشهوة له . فحكمه حكم ذوي المحارم في النظر لقوله تعالى ﴿ أو التابعين غير أولى الإربة ﴾ أي : غير أولى الحاجة إلى النساء . وقال ابن عباس هو الذي لاتستحي منه النساء وعنه : هو المخنث الذي لايقوم ذكره وعن مجاهد وقتادة : الذي لا أرب له في النساء ، فإن كان المخنث ذا شهوة ويعرف أمر النساء فحكمه حكم غيره " وهو رأي للحنابلة قطع به ابن قدامة في المغني .

وقال غيره :

" وكالعبد والمحرم " غير أولى الإربة من الرجال " أي غير

أولي الحاجة من النساء - قال ابن عباس . وفي رواية أبي بكر عمن

(١) البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٨١ .

(٢) أخرجه البخاري . كتاب النكاح . باب ما ينهي من دخول المتشبهين بالنساء

على المرأة : ج ٣ ، ص ٢٦٦ . ومسلم . كتاب السلام . باب مننع

المخنث من الدخول على النساء الأجنيات . م ٤ ، ج ٧ ، ص ١٠ .

(٣) المغني والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٦٣ .

ابن عباس قال هو المخنث الذي لا يقوم عليه زيه ، وعن مجاهد وقتادة : الذي لا أرب له في النساء ، وهو مالا شهوة له (كعنيين وكبير) ، ومخنث شديد التأنيث في الخلقة ، حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنعمة والنظر والعقل ، فإذا كان كذلك لم يكن له في النساء أرب ومريض وهو من ذهب شهوته لمرض لا يرجى برؤة . للآية " (١)

فهذان نصان للحنابلة يثبتانه يجوز لغير أولي الإربة ممن الرجال النظر للنساء الأجانب ويأخذوا حكم المحارم والعبيد في النظر فيرون منهم مالا يراه الأجني . وهذه نصوص صريحة وواضحة في ذلك .

ونص الشافعية :

" قالوا : والأصح أن نظر ممسوح ذكره كله وأنثياه بشروط أن لا يبقى فيه ميل للنساء أصلا ، وإسلامه في المسلمة وعدالته ولو أجنبيا لأجنبية متصفة بالعدالة أيضا ، كالنظر إلى محرم فينظران منها ماعدا ما بين السرة والركبة ، وتنظر منهما ذلك . ويلحقان بالمحرم أيضا في الخلوة والسفر .

قال السبكي ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب " (٢)

وجواز النظر مشروط بإعدام حاجته للنساء والإسلام والعدالة لان إسلامه وعدالته تمنعه من النظر بشهوة للنساء ، لمعرفتهم بحرمة

(١) مطالب أولي النهي ج ٥ ، ص ١٤ .

(٢) أنظر : حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ج ٧ ، ص ١٩٦ . وحاشية البجيرمي على المنهاج التجريد لنفع العبيد . ج ٣ ، ص ٣٢٦ . ونهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٧ .

ذلك ولأن وجود الشهوة والميل تجاه النساء تحرم النظر ، فإذا عذمت
جاز النظر . فيأخذ حكم المحارم ، وهذا في الممسوح فقط . فلا يدخل
معه غيره .

نص الحنفية :

يقول السرخسي :

" في المخنث : إن كان في أعضائه لين ، وفي لسانه تكسر
بأصل الخلقة ، ولا يشتهي النساء ، ولا يكون مخنثا في الردى من الأفعال
فقد رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء .

وكذلك قيل الأبله الذي لا يدري ما يصنع بالنساء ، إنما هممه
بطنه ، وكان شيخا كبيرا قد ماتت شهوته فحينئذ يرخص في ذلك " (١)

وهذا رأى مرجوح للحنفية ذكره السرخسي ، لأن الصحيح عندهم
ماقاله في الرأي الأول .

ويقول الطحطاوي : (٢)

" قيل لابس بمجبوب جف ماؤه ، لوقوع الأمن من الفتنة " .

(١) أنظر : المبسوط . ج ١٠ ، ص ١٥٨ : حاشية الطحطاوي على الدر
المختار . ج ٢ ، ص ١٨٦ .
(٢) نفس المرجع السابق .

الأدلة

أدلة الرأي الاول : أستدل أصحاب الرأي الاول بما يلي :-

من القرآن :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾
ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿١﴾

محل الشاهد :

قوله ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ . وهو عام
يشمل جميع المؤمنين من الرجال والنساء ، فيجب عليهم غش البصائر
عما هو محرم كالنظر للمرأة الأجنبية ويدخل في حكم الرجال الأجانب
غير أولى الإربة من الرجال لعموم اللفظ فهم ذكور مؤمنون ، فيدخلون
تحت هذا الخطاب .

من السنة :

عموم الأحاديث التي سبق ذكرها في تحريم نظر الرجل الأجنبي

إلى المرأة الأجنبية وهي باختصار :

" قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : " يا علي لا تتبع النظرة
(٢)

النظرة فإن لك الأولى ، وليست لك الآخرة "

وقوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن نظرة الفجأة فقال :

(٣)
" إصرف بصرك "

(٤)

وقال صلى الله عليه وسلم : " زنى العين النظر " ومنه النظر

(١) سورة النور - آية (٣٠) .

(٢،٣) سبق تخريجه ، ص ٢٨١ .

(٤) سبق تخريجه ، ص ٢٢٣ .

الى المرأة الأجنبية فهو نوع من أنواع الزنى .

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على حرمة نظر الأجنبي الى المرأة الأجنبية
لنهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك بصرف البصر من نظر الفجأة ولمن يكرّر
النظر بعد النظرة الأولى . وهذا النهي عام يشمل كل نظر رجل أجنبي لأجنبية .

من الأثر :

" قول عائشة رضي الله عنها : الخصاء مثله فلا يبيح ما كان حراماً
(١)
قبله .

وجه الدلالة :

أي أن الخصاء وإن كان مثله فلا يبيح النظر المحرم قبل أن يخص بحجة
الخصاء فيظل النظر المحرم بين الأجنبي والأجنبية سواء قبل الخصاء أم بعده .

من الأدلة العقلية :

" أن الخصي ذكر يشتهي ويجامع ، وقيل هو أشد جماعاً ، لأن آلتيه
لا تفتقر ، فصار كالفحل .

وكذا المجهوب لأنه يشتهي وسحق وينزل ، وحكمه كأحكام الرجال في
كل شيء . وقطع تلك الآلة كقطع عضو آخر منه ، فلا يبيح شيئاً كان حراماً (٢) .

ولأن الخصي في الأحكام من الشهادات والمواريث كالفحل وقطع تلك الآلة
منه كقطع عضو آخر ، ومعنى الفتنة لا ينعدم (٤) .

والخصي يثبت نسب ولده منه .

والمخنث فاسق إذا كان في الرديء من الأفعال .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه . من طريق مجاهد ، كتاب الحج ، باب
الخصاء ، رقم ٨٤٤٦ ، ج ٤ ، ص ٤٥٧ ، بلفظ من مجاهد قال : الخصاء
مثله .

(٢) انظر : حاشية الطحطاوي ، ج ٢ ، ص ١٨٦ ، المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٨ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ج ١٠ ، ص ١٥٨ .

وقالوا إن العفو وإن تعطل أو عدم ، فشهوة الرجال لا تزول

من قلوبهم • ولا يؤمن التمتع بالقبل وغيرها •

" فيكون احتياطاً أن يأخذ حكم الفحل البالغ " (١)

أدلة أصحاب الرأي الثاني : استدلو بما يلي :

من القرآن :

الآية السابقة ومحل الشاهد منها قوله تعالى :

* أَوِ التَّبِيعِ غَيْرِ أُولَى الْإِرَبَةِ مِنَ الرِّجَالِ * (٢)

وجه الدلالة :

أى غير أولى الحاجة للنساء ، هم المستثنون في جواز ابتداء

المرأة زينتها الباطنية أمامهم كالمحارم •

من السنة :

عن أم سلمة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم :

كان عندها ، وفي البيت مخنث فقال المخنث لأخ أم سلمة عبد الله بن أبي

أمية : إن فتح الله لكم الطائف غداً أدلك على ابنة غيلان فإنها تقبل

بأربع وتدبر بثمان • فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لا يدخلن

هذا عليكم " (٣) •

(١) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٨٤ • (بتصرف)

(٢) سورة النور ، آية (٣١) •

(٣) أخرجه البخاري / كتاب النكاح : باب ما ينهي من دخول المتشبهين

بالنساء على المرأة • ج ٣ ، ص ٢٦٦ •

ورواية أخرى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث ، فكانوا يعدونه من غير أولى الإربة ، قال فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوما ، وهو عند بعض نساءه ، وهو ينعت امرأة قال اذا اقبلت اقبلت بأربع ، وإذا أدبرت أدبرت بثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أهذا يعرف ما عندها لا يدخلن عليكن قالت : فحجبوه " (١)

وجه الدلالة :

واضح في أن المخنث كان بعد من غير أولى الإربة من الرجال فيدخل على نساءه صلى الله عليه وسلم . مما يدل على جواز دخول غير أولى الإربة على النساء ، والنظر إليها وابداء زينتها الباطنة أمامهم .

مناقشة الأدلة

مناقشة أدلة الفريق الاول :

أستدل الفريق الأول بمطلق قوله تعالى : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ... الآية ﴾ . وهي عامة في كل ما يحرم النظر إليه كنظر الأجنبي للمرأة الأجنبية .

ولكن الآية التي تليها وهي قوله تعالى : ﴿ وقل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ﴾ الى قوله تعالى ﴿ أو الطفل الذين لم يظهروا

(١) أخرجه مسلم / كتاب السلام : باب منع المخنث من الدخول على النساء الأجنيات م ٤ ، ج ٧ ، ص ١٠ .

على عورات النساء ... * الآية هذه استثنت من عموم حرمة النظر من يجوز له النظر كالمحارم وأب الزوج ، وغير أولى الإربة من الرجال والأطفال والنساء بعضهم مع بعض .

فكانت في الآية قوله تعالى * والتابعين غير أولى الإربة من الرجال * فيه استثناء لهم بالنفي . وهو قول جمهور المفسرين وأهل السلف . كما سبق ذكره .

مناقشة أدلة الفريق الثاني :

أجاب بعض فقهاء الحنفية وغيرهم عن " الآية : أنها من المتشابهة وما استدلوا به من المحكم ، فنأخذ بالمحكم ومن قوله : * قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ * (١)

ومن الحديث :

إن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما سمعه يصف المرأة وهي ابنة غيلان بهذا الوصف ، الذي يهيج قلوب الرجال به ، دل على أنه من أولى الإربة . فمنعه النبي صلى الله عليه وسلم من الدخول على نسائه . إذن النبي صلى الله عليه وسلم أباح دخوله إلى النساء حين ظن أنه من غير أولى الإربة فحجبه . وهذا مقياس لا يتمكن لكل شخص معرفته إلا بعد معاينة ويجعل به الكثير .

(١) انظر : المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٩ ، تكملة شرح فتح القدير : ج ١٠ ،

كما أن الحديث يشير إيماءً إلى أن عدم الحاجة إلى النساء لا تكفي لأن يكون من غير أولي الإربة . لأن عدم حاجته للنساء لا تنفي مفسدته كلية كهذا المخنث ، حينما وصف المرأة وصفا يهيج به قلوب الرجال . وفي هذا مفسدة وفتنة ، وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصف المرأة المرأة الأجنبية لزوجها ، فكيف بهذا وهو رجل يصفها للرجال الأجانب ، وفي هذا كل المفسدة .

الترجيح :

بعد ذكر آراء الفقهاء في حكم نظر غير أولي الإربة من الرجال للنساء الأجنبية وبيان نصوصهم وأدلتهم .

فهؤلاء يجوز نظرهم للمرأة ويجوز للمرأة إبداء زينتها الباطنة أمامهم عملاً بقوله تعالى ﴿ أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال ﴾ فهم المستثنون من عموم حرمة نظر الأجنبي . أما إذا وجد ميلاً ولو قليلاً تجاه النساء . ووجدت حاجتهم للنساء ، فهؤلاء يحرم نظرهم . وذلك كالمخنث الذي كان يدخل على نساء النبي صلى الله عليه وسلم . وكان يعدونه من غير أولي الإربة ، فلما ظهر للنبي على عكس ذلك . لوصفه النساء وصفا يثير الفتنة بالرجال - أمر بحجبه عن النساء أخذاً بعموم النص في قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ .

إذن الجمع بين هذه الآراء أولى من الأخذ ببعضها ، وترك البعض الآخر . والعمل بها جميعاً أفضل .

فأقول : إن الذى به حاجة للنساء ، ويتمكن من وصفهن . أو
يكون فاسقا لايؤمن جانبه حتى وإن كان لا يتمكن من الجماع كالخصي
والمحبوب ، إلا أن له شهوة وأرب في النساء فهذا يحرم نظره .

أما في غير ذلك ممن عدت شهوته ، أضعفت لمعرض لايرجى
برؤه ولأى سبب آخر ولايفهم من أمور النساء شيئا . فهذا يجوز نظره
للزينة الباطنة من المرأة الأجنبية .

يويد هذا قول بعض المفسرين منهم :

الرازي : (١)

" يقول : يحمل المراد على المعلوم منه أنه لا إربة لـه
فى سائر وجوه التمتع ، إما لفقد الشهوة ، وإما لفقد المعرفة
وإما للفقر والمسكنة " .

ويقول الألوسي :

" الأولى حمل غير أولى الإربة على الذين لاحاجة لهم بالنساء
ولا يعرفون شيئا من أمورهن ، بحيث لاتحدثهم أنفسهم بفاحشة ، ولا يصفوهن
للأجانب " (٢)

ويقول السبكي :

" كل من ليس له حاجة إلى النساء ، وأمنت من جهته الفتنة ،
وعدم نقل أوصاف النساء للأجانب ، فتعيين نوع من الأنواع السابقة
بخصوصه ، لا يؤدى الغرض المقصود . فربما كان أحد هؤلاء أعرف وأقدر
على وصفهن ممن ليس على مثل حاله . " (٣)

وهذه الأقوال تؤيد الأخذ بالرأيين ، أي جواز النظر لمن تلك
أوصافه ، وفي غير ذلك يحرم النظر .

(١) التفسير الكبير م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٨ .

(٢) روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٤٥ .

(٣) تفسير آيات الاحكام للسايس ، القسم الثالث ، ج ٣ ، ص ١٦٥ .

المبحث الخامس

حكم النظر إلى العجوز ومن لا تشتهي

" العجوز هي المرأة الكبيرة في السن أى أنها وصلت سن الشيخوخة بحيث قعدت عن الزوجية . ولاأرب للرجال فيها . ولم يبق لها أمل فى الزواج لذهاب شهوتها أو إنعدام رغبتها فى الرجال . وقعدت عن الولد والمحيض والتصرف لكبر السن ولارغبة للرجال فيهن " (١)

وفي اللغة : " العجوز من النساء : الشيخة الهرمة . والجمع عجز وعجائز . وقال يونس : امرأة معجزة طعنت في السن وعجوز هي المرأة الكبيرة المسنة " (٢)

اختلف الفقهاء في حكم النظر إليها إلى عدة آراء وهي كما يلي :

الرأي الأول :

قال : بجواز النظر إلى وجهها وكفيها فقط . ذهب إلى هذا الحنفية والظاهرية والشيعة والمالكية ، ورأى مرجوح للشافعية ورأى للحنابلة . وقالوا : هو المذهب ، وهو جواز النظر لغير عورة الصلاة ، وعورتها في الصلاة جميع جسدها عدا وجهها وكفيها .

(١) انظر : تفسير فتح القدير . ج ٤ ، ص ٥٢ . وتفسير القرآن العظيم

ج ٣ ، ص ٣٠٣ . والتفسير الكبير للامام الفخر الرازي . ج ١٢م ، ص ٢٤

ص ٣٣ . وجامع البيان في تفسير القرآن للطبري . ج ٩م ، ص ١٨ ،

ص ١٢٦ . (بتصرف)

(٢) انظر : المصباح المنير . كتاب العين . مادة : (عجز) . ج ٢ ، ص ٣٩٤ ،

مختار الصحاح . باب العين . مادة : (عجز) . ص ٤١٤ . (بتصرف)

الرأي الثاني :

" قال بحرمة النظر إليها وهي كالشابة في النظر وهو رأى

الشافعية ، والراجح في المذهب .

الرأي الثالث :

" قالوا : بجواز النظر إلى ما يظهر غالبا ، واختاره صاحب

الإنصاف من الحنابلة والحقوا بها الشوهاب والقبيحة التي لاتشتهي .

وفيما يلي نصوص الفقهاء المثبتة لآرائهم :

نصوص الفقهاء

من النصوص المثبتة للرأي الأول مايلي :-

نص الحنفية :

يظهر من اطلاقهم في جواز نظر وجه المرأة وكفيها ، وهو

يشمل المرأة الشابة والعجوز ومن لاتشتهي . يؤكد رأيهم ماورد من

إباحة مصافحة العجوز ، فالنظر من باب أولى . ذكر هذا :

شمس الدين أحمد بن قودر والكاساني وغيرهما من فقهاءهم :

" قالوا : أما إذا كانت عجوزا لاتشتهي ، فلا بأس بمصافحتها ،

ومس يدها ، لانعدام الفتنة . " (١) وحكم اللمس أشد من النظر ، فإذا

أجازوا اللمس فأجازة النظر أولى .

نص المالكية :

صرحوا به في كفاية الطالب فقـالوا : " لخرج في النظر

(٢)

إلى المتجالة التي لا أرب فيها للرجال ، ولايتلذذ بالنظر إليها " أي لا

حاجة للرجال فيها .

(١) تكملة شرح فتح القدير . ج ١٠ ، ص ٢٥ ؛ بدائع الصنائع ج ٥ ، ص ١٢٣ .

(٢) شرح كفاية الطالب الرباني مع حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ .

نص الظاهرية :

ذكره ابن حزم : " في اطلاقه تحديد عورة المرأة وهي
كلها عورة إلا وجهها وكفيها . وهذا الإطلاق يشمل الشابة والكبيرة
في السن ثم قال : " لا يحل النظر إلى زينة شعر العجوز السوداء الحرة ،
ولعل النظر إليها يقضى ويميت تهييج النفس " (١) مما يدل على جواز
النظر لوجهها وكفيها .

نص الشيعة :

قالوا : " يحرم نظر وجه الأجنبية ، وكفيها كسائرهما إلا الطفلة
والقاعدة " (٢)

فالمراد من الإستثناء إباحة النظر لوجه العجوز القاعدة
التي لاتشتهي وكفيها .

أما نص الشافعية :

قالوا : " يجوز النظر إلى وجهها وكفيها لقوله تعالى ﴿ والقواعد
من النساء ﴾ قاله الروياني ، واختاره الأذري " (٣)

أما نص الحنابلة :

ذكره الشيخ علاء الدين المرداوي : في قوله : " يجوز النظر
ممن لاتشتهي كالعجوز والبرزة (٤) والقبيلة ونحوهن إلى غير عورة الصلاة

(١) المحلى : ج ١٠ ، ص ٣٢ (بتصرف)
(٢) البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ٣٧٩ .
(٣) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٨٥ (بتصرف)
(٤) البرزة : قيل امرأة برزة عفيفة جليلة تبرز للرجال وتتحدث معهم
وهي المرأة التي أسنت وخرجت عن حد المحجوبات .
أنظر : المصباح المنير . مادة (برز) . كتاب الباء . ج ١ ، ص ٤٤ .

على الصحيح من المذهب " (١)

وقال : قال في الرعاية الكبرى : ويباح نظر وجه كل عجوز
برزة همة ومن لا يشتهي ، مثلها غالبا ، وماليس بعورة منها ، ولمسها
ومصافحتها ، والسلام عليها ، إن آمن على نفسه ، ومعناه في الرعاية
الصغرى والحاوي . " (٢)

نصوص الرأي الثاني :

وهناك من قال بحرمة النظر إليها كالمرأة الشابة ، وهو
الراجح في مذهب الشافعية ذكره الشيخ الباجوري بقوله : " وأما
الكبيرة فيحرم النظر إليها ولو كانت لا تشتهي لنحو تشوه " (٣)

ويقول الشيخ محمد الخطيب :

" ويحرم نظر محل بالغ إلى عورة حرة كبيرة أجنبية ، وإطلاق
الكبيرة يشمل العجوز التي لا تشتهي ، وهو الأرجح في الشرح الصغير . وهو
المعتمد . لأن لكل ساقطة لاقطة . " (٤)

ويقول الامام النووي :

" وأما العجوز فالحقها الغزالي بالشابة لأن الشهوة لا تنضب
وهي محل الوطء . " (٥)

(١)، (٢) الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٦ ، كشف القناع : ج ٥ ، ص ١٣ . (يتصرف)

(٣) حاشية الباجوري . ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٤) انظر : مغني المحتاج . ج ٣ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) روضة الطالبين . ج ٧ ، ص ٢٤ .

نصوص أصحاب الرأي الثالث :

وهو رأي الحنابلة : " قاله ابن قدامة : " والعجوز
التي لا يشتهي مثلها لابس بالنظر منها إلى ما يظهر غالباً ، وفي
معنى ذلك الشواء التي لا تشتهي " (١)

وقال علاء الدين المرداوي : (٢)

" واختار المصنف والشارح : جواز النظر من ذلك إلى ما يظهر
غالباً . قال : ويباح نظر وجه كل عجوز برزه همة ومن لا تشتهي مثلها
غالباً وماليس بعورة منها ولمسه ومصافحتها والسلام عليها إن أمـن
على نفسه .

(١) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦١ .
انظر : كشف القناع : ج ٥ ، ص ١٣ . (بتصرف)
(٢) الانصاف : ج ٨ ، ص ٢٦ . (بتصرف)

الأدلة

أدلة السراي الأول :

من القرآن :

قوله تعالى ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا وليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم ﴾ (١)

وجه الدلالة :

إن الله سبحانه وتعالى بعد أن بين حكم النساء في قوله تعالى ﴿ وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ وقوله ﴿ وقفل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ﴾ الآية . استثنى القواعد من النساء .

يقول ابن قدامة - " فنسخ واستثنى من ذلك " القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا " وفي معنى ذلك الشواء التي لا تشتهي " (٢)

" فلا جناح عليهن في أن يضعن بعض ثيابهن أي : الثياب التي تكون على ظاهر البدن كالجلباب ونحوه ، لا الثياب التي على العورة .

(١) سورة النور ، آية (٦٠)

(٢) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦١ .

فيجوز النظر لما ليس بعورة منها وهما الوجه والكفان فهما ليسا بعورة وإن حرم النظر إليهما ووجب سترهما ، إلا أنهما على الأرجح ليسا بعورة . فذلك يجوز للقواعد من النساء اللاتي قعدن عن الحيض ويئسن منه ومن الولد ولا رغبة للرجال فيهن ، فهذه العجوز بهذه الصفة لا بأس ولا إثم عليها في أن تضع من ثيابها ، أي : بعضها مما لا يستر العورة كالجلباب الذي تلبسه من فوق الخمار . فيظهر منها وجهها وكفيها فيكون المراد بالثياب الجلباب ، لآكل الثياب . لأن خلعهما لكل ثيابها يؤدي لكشف عورتها ، فكان المراد الجلباب التي تلبسه المرأة البالغة الحرة المسلمة فوق خمارها .

يؤكد ذلك بما ذهب إليه أهل السلف والمفسرين في أن المراد بقوله " ثيابهن " الجلباب ، أو الرداء ، أو الملحفة ، أو القناع الذي ترتديه المرأة فوق خمارها ، ودرعها لتحجب به نفسها عن أعين الناظرين إليها من الرجال الأجانب . فتضعه لتظهر أمامهم بالصدر والخمار ، فالدرع يستر جميع جسدها والخمار يستر رأسها عدا وجهها " (١)

(١) انظر : في هذا كله بتصريف : تفسير فتح القدير ج ٤ ، ص ٥٢ / تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٣ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ / غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٨ ، ص ١١٥ / التفسير الكبير م ١٢ ، ج ٢٤ ، ص ٣٣ / أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ٣٣٤ / أحكام القرآن لابن العربي ، ج ٣ ، ص ١٤٠٠ / أحكام القرآن للشافعي ج ١ ، ص ٩٢ / الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٣٠٩ / جامع البيان في تفسير القرآن للطبري م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٢٦ - ١٢٨ / روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٢١٦ .

ويقول الامام عماد الدين بن محمد الطبري : (١)

" قوله تعالى : ﴿ والقواعد من النساء الآية ﴾

عنى به الكبيرة السن ، وجوز لها أن تضع الرداء أو اللحاف أو الخمار
قال ابن عباس : المراد به الجلباب من فوق الخمار ، ومعلوم أنه غير
مجوز لها أن تكشف من بدنها عورة لأنه إن كان حالة الخلوة بنفسها
فالعجوز والشابة سواء ، وإن كانت بين الناس ، فالواجب حملها على
الجلباب ، وما فوق الخمار لانفس الخمار ، لأن من شأن الجلباب
أن يبلغ مع الستر النهاية ، ومع الخمار قد ينكشف من رؤوسهن
وأعناقهن بعض التكشف ، فأبان الله تعالى أن هذا التحرز ليس
وجوبه عليهن كوجوبه على الشابات ، لأنه ليس في النظر إليهن
من خوف الافتتان كما في النظر إلى الشابة ، فلذلك قال في آخره :
وَأَنْ يَسْتَغْفِنَ خَيْرٌ لَهُنَّ "

وقال أيضا : ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى : ﴿ قل
للمؤمنين يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ الآية ﴾ قال : وإستثني من ذلك
القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا " (٢)

وذكر البيهقي في سننه : (٣)

" عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " وقل للمؤمنات

(١) الكياهراسي، م ٢٠ ج ٤ ، ص ٣٢٢ .

(٢) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٦١ .

(٣) انظر : الشنن الكبرى ، للبيهقي . ج ٧ ، ص ٩٣ .

يغضضن من أبصارهن " الآية فنسخ وأستثنى من ذلك " القواعد
من النساء " الآية .

وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
تعالى ﴿ القواعد من النساء ﴾ قال هي المرأة لاجناح عليها
أن تجلس في بيتها بدرع وخمار (١) ، وتضع عنها الجلباب ، مالم
تتبرج . لما يكرهه الله وهو قوله ﴿ فليس عليهن جناح ان يضعن
ثيابهن غير متبرجات بزينة ﴾ ثم قال : " وأن يستعففن خير لهن " .
عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقرأ " أن
يضعن من ثيابهن " قال الجلباب .

عن عبد الله بن مسعود بقول " فليس عليهن جناح أن يضعن
ثيابهن " قال : الجلباب وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال
تضع الجلباب .

وعن مجاهد " وأن يستعففن خير لهن " يقول أن يلبسن
جلابيبهن خير لهن .

عن عاصم الأحول قال : كنا ندخل على حفصة بنت سيرين وقد
جعلت الجلباب هكذا وتنقبت به ، فنقول لها : رحمك الله قال الله
تعالى ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح
أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ﴾ ، هو الجلباب . قال فتقول لنا
أي شيء بعد ذلك فتقول " وان يستعففن خير لهن " ، فتقول هو إثبات
الجلباب " .

(١) سبق بيان معناها ص (٢٥٥)

أباح الله لهن ما لم يباح لغيرهن . ثم إستثنى حالة من حالاتهن فقال " غير متبرجات بزينة " (١) أي غير مظهرات للزينة التي أمرن بإخفائها في قوله تعالى ﴿ ولا يبدین زینتھن ﴾ .

والمعنى المراد أن لا يقصدن من وضع جلابيبهن إظهار زينتهن للرجال . فإذا قصدن إظهار زينتهن بوضع الجلاب ، حرم عليهن وضعه ، ووجب الستر وحرم النظر . لأن المراد من وضع الجلاب التخفيف عليهن ، لا إظهار زينتهن ، أو أنهن يتعرضن بالزينة لينظر إليهن ، لأن المقصود أمن الفتنة وإنعدام رغبة الرجال فيهن ، لا العكس .

وإن وضع الجلاب للقواعد من النساء مقيد بعدم إظهار شيء من الزينة الخفية التي تلفت الأنظار إليهن . فلا يتبرجن ولا يقصدن التبرج بوضعه فالمراد التخفيف بغير إظهار ، لما يتطلع إليه منهن ولا متعرفات بالتزين للنظر إليهن ، فإن ذلك من أقبح الأشياء وأبعده عن الحق .

أدلة الرأي الثاني :

إستدل القائلون بحرمة النظر إلى العجوز ومن لاتشبهن بها يأتي :-

١ - قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾

وجه الدلالة :

جاء الأمر مطلقاً بغض البصر عن كل ما يحرم النظر إليه كالمرأة

(١) التبرج سبق بيان معناها ص ٢٦٥

الأجنبية وتدخل في ذلك العجوز .

٢ - من العقول :

قالوا : اللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عـ

تفاصيل الأحوال كالخلوة بالأجنبية ولو عجوزاً .

٣ - الحقها الغزالي بالشابة لأن الشهوة لاتنضبط بسن معينة ، وهي

محل الوطء .

٤ - إن لكل ساقطة لاقطة . فمهما كانت كبيرة لابد وأن يكون هناك

من يرغب بها " (١)

أدلة الرأي الثالث :

القياس على المحارم، بانعدام الفتنة من جهتها .

قال الشيخ منصور البهوتي : (٢)

" لأن محرم النظر لأجله معدوم في جهتها ، فأشبهت

ذوات المحارم " .

فكما جاز للمحارم النظر لما يظهر غالباً منهن . عند البعض

فكذلك العجوز ومن لاتشتهي يجوز النظر لما يظهر منها غالباً منها لغلـ

انعدام الفتنة ، ولعدم ميل النفوس إليهن .

(١) انظر : نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٥ ؛ مغنى المحتاج : ج ٣ ،

ص ١٢٩ .

(٢) كشف القناع : ج ٥ ، ص ١٣ .

مناقشة الأدلة

مناقشة أدلة الرأي الاول :

يقول الرملي (١) : إن الاستدلال بالآية في جواز نظر وجهه .
وكف عجوز حين تؤمن الفتنة : ضعيف مردود . سداً لباب الذريعة ، وأن
لكل ساقطة لاقطة . ولادليل في الآية كما هو جلي ، بل فيها
إشارة للحرمة بالتقييد بغير المتبرجات بزينة ، ومفهومها الحرمة
إذا تزينت .

ومناقشة أدلة الرأي الثاني :

يمكن الرد على قولهم بحرمة النظر للعجوز ومن لا تشتهي
إنه لا يعتد به ، لمخالفته للنص القرآني الذي استدل به الجمهور
والصريح في دلالة على إباحة النظر إليهن وذلك باستثنايهن من عموم ومطلق
حرمة نظر الأجنبية للأجنبية بقوله تعالى ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ
اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾ وقد فسرهما جمهور المفسرين ، وأهل السلف
بأن المراد منها جواز النظر لهن . وما أباح ذلك إلا عند إنعدام
الفتنة والأمن منها ، بما وضعه الشارع من قيود لجواز النظر .

مناقشة أدلة الرأي الثالث :

يمكن أن يرد عليهم بأن جواز النظر لما يظهر غالباً قياساً

(١) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٨٥ . (بتصرف)

على المحارم لا يصح . لأن الآية التي فيها إستثناء العجائز اللاتي
كبرن وقعدن عن الولد . ، جاءت منفضلة عن آية المحارم كما في
الطفل والمماليك وغير أولى الإربة . فهؤلاء شملتهم آية واحدة
معطوفين على المحارم . وليس كذلك في العجائز . وبذلك لا يجوز
النظر لغير الوجه والكفين فقط .

الترجيح :

بعد مناقشة أدلة الآراء الثلاثة يترجح - والله أعلم - أن المواب
والرأي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وأهل السلف من جواز
النظر للوجه والكفين فقط من العجوز التي لاتشتبي لقوة أدلتهم
ورجاحتها .

بالإضافة إلى أن جواز النظر مشروط بإنتفاء الفتنة وإنعدام
الرغبة فيهن ، وعدم التبرج وإظهار الزينة بوضعهن جلابيبهن . لأن الحكم
الذي تعلق بوضع الجلابيب ، مراده التخفيف عنهن ، والترخيص لهن
إذا احتجن إليه .

ثم إن الله بعد أن أباح لهن وضع الجلابيب شرط عدم التبرج
 وإظهار الزينة ، ذكر عقبه المستحب لهن في الجملة ، وهو عدم وضع
التياب ، لأن عدم وضعها خير لهن من وضعها . فإن كان الوضع جائزاً فالمستحب
عدمه لأن القصد منه التخفيف . وعدم وضعه لإشتم فيه ، بل إنه
مندوب إليه ومرغب فيه إلتقاء للشبهة وتزكية وتطهيراً لهن ، ولما
فيه من المصلحة العامة بالإضافة إلى المصلحة الخاصة .

ومن المصلحة العامة الحفاظ على المجتمع من الانحلال
الخلقي . ومن المصلحة الخاصة الحفاظ على المرأة نفسها
وماتتحدى به من الحياء والعفة والمروءة .

وقد قال بعضهم :

إذا المرء لم يلبس ثياباً من التقي ...

تقلب عريانا وإن كان كاسيا

وخير لباس المرء طاعة ربه ...

ولا خير فيمن كان لله عاصيا

المبحث السادس

حكم نظر الرقيق إلى عورة سيدته

بعد بيان حكم نظر الأحرار من الرجال الأجانب والمحارم إلى المرأة المسلمة الحرة . لابد من بيان حكم نظر الرقيق من الرجال إلى المرأة المسلمة الحرة ، وذلك ليكون البحث متكاملًا ينتفع به الجميع إن شاء الله .

ومما هو معروف أن الرق ظاهرة إجتماعية موجودة منذ القدم وكما نعلم من القرآن أن هاجر زوج إبراهيم وأم إسماعيل عليهما أفضل الصلاة والسلام كانت جارية عند ملك مصر ، أهداها للسيدة سارة زوجة سيدنا إبراهيم عليه السلام ، ثم أهدتها بدورها إلى زوجها إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، فتسراها ، فولدت له إسماعيل عليه السلام .

وكان الرق ينشأ من عدة طرق كالحروب والإختطاف والفقراء والسرقات والقتل والزنى والتوارث وغيرها من الطرق ، التي تجعل الإنسان ملكاً لغيره ، يسلبه حرّيته ويستعبده .

وحينما جاء الإسلام قضى على جميع طرق الرق وحصره في طريق واحد ألا وهو الحروب وشرع وسائل كثيرة لتحرير العبيد مثل الكفارات منها كفارة الظهار ، والإفطار في رمضان عمداً ، وجناية القتل الخطأ والحنث في اليمين وغير ذلك .

وجعل من مصارف الزكاة تحريم الرقاب كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا

الْصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوجِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ (١)

وأمر بالمكاتبة • وعتق من عتق جزء منه ، والمدابرة والتسرى
بالإماء حتى يصبحن أمهات أولاد فيعتقن • كذلك ذو الرحم يعتق قريبه
إذا ملكه ، كما يقول صلى الله عليه وسلم : " من ملك ذا رحم
محرم فهو حر "

بل لقد جعل كفارة ضرب العبد ولطمه عتقاً له من الرق • وغيرها
من العديد من الطرق التي شرعها الإسلام لفك الرقاب ومنح الحرية
للعبيد والإماء •

ومن هذه المواقف يمكن أن يستدل على أن الشريعة الإسلامية
هدفت بذلك كله إلى القضاء على الرق وتغيبق وجوده ، وتوسيع أبواب
التخلص منه • وحفظت للأرقاء حقوقهم كالتزواج وما يتعلق به ، وحسن
معاملتهم وحمايتهم من أي سوء حتى من أسيادهم ، كما يتضح من قوله
صلى الله عليه وسلم " من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه " وغير
ذلك من الحقوق التي حفظتها الشريعة الإسلامية بعد أن بينت مالهم
وما عليهم •

تعريف الرق :

لغة : "الملك والعبودية • ورق : صار في الرق وأسترق المملوك
فرق : أدخله في الرق • وهو نقيض أعتقه • والرقيق : المملوك
والرقيق العبد • وقد رق فلان أي صار عبداً • وسمى العبيد رقيقاً
لأنهم يرقون لمالكهم ويذلون ويخضعون له شرعاً" (١)

ومن الأحكام الخاصة بالرقيق التي بينها الشريعة الإسلامية

هو حكم نظرهم إلى المرأة المسلمة الحرة •

(١) انظر لسان العرب • مادة رقق • فصل الرأء • حرف القاف، ج ١٠، ص ١٢٧ •

ومن المعروف أن جمهور الفقهاء إتفقوا على حرمة نظرهم إليها
بشهوة ، لعموم الأدلة وإطلاق النهي يشملهم .

وأختلفوا فيما يجوز للعبد نظره من سيدته بغير شهوة إلى عدة
فرق وهي :-

الفريق الأول :

قال بالمنع مطلقاً : أي منع العبد من نظر مولاته وهذه رواية
لأحمد .

الفريق الثاني :

قال ينظر إليها كما ينظر الرجل إلى محرمه ، وقال به بعض
الشافعية ، وهو الصحيح في المذهب أيضاً عند الحنابلة ، ورواية عن مالك
(١)
إذا كان وغدا - ، ورأي الظاهرية .. والرأي الراجح عند الشيعة .

الفريق الثالث :

قال بحرمة نظره إلى جميع بدنها عدا الوجه والكفين وهو مذهب
الحنفية ، ورأي للحنابلة ، وقول للشافعي ، ومذهب المالكية - إن كان
غير وغدا - ، ورأي للشيعة مرجوح .

(١) وغدا : سيأتي بيان معناها في ص ٣٦٨ .

نصوص الفقهاء

أصحاب الرأي الأول :

وهو المنع من النظر إليها مطلقاً . وهو رأى لأحمد ، كما ذكره الإمام شمس الدين المقدسي (١) قال : " وعنه - أي عن أحمد رواية - المنع نقله في العبد ابن هانيء . "

وذكره أيضا في الإنصاف علاء الدين المرداوي (٢) حيث قال : " وعنه المنع من النظر ؟ ! للعبد مطلقاً . نقله ابن هانيء وهو قول في الرعاية الكبرى . قال الشارح : وهو قول بعض أصحابنا . وما هو ببعيد . "

فهذه نصوص عن أحمد تنص على حرمة نظر العبد إلى المرأة الحرة فلا تنكشف أمامه ولا تدعه ينظر إليها .

وهؤلاء يمكن أن يستدلوا لهم بعموم نهى نظر الرجل الأجنبية إلى المرأة الأجنبية الحرة الشابة . وعموم النهي يعم الحر والعبد

نصوص أصحاب الرأي الثاني :

القائلون أن حكمة حكم الرجل المحرم في النظر وهو مذهب الشافعية ، والراجح عندهم .

قال النزوي : (٣) " مملوك المرأة محرم لها على الأصح عند الأكثرين قلت هو المنصوص أن يصير لها محرما . "

(١) الفروع . ج ٥ ، ص ٢٤ . (بتصرف)
(٢) الإنصاف . ج ٨ ، ص ٢٠ ، ٢١ .
(٣) روضة الطالبين . ج ٧ ، ص ٢٣ بلفظه والمجموع . ج ١٦ ، ص ١٤١ . (بتصرف)

وقال الشيرازي : (١) " اختلف أصحابنا في مملوك المرأة ، فمنهم

من قال : هو محرم لها في جواز النظر والخلوة ، وهو المنصوص "

وقال الرملي : (٢) " نظر العبد إلى سيده كالنظر إلى محرم

إذن هذه النصوص تنص على أن الراجح والصحيح عند الشافعية هو اعتبار

العبد المملوك في نظره إلى المرأة الحرة الشابة كنظر الرجل

إلى ذوات محارمه ولكن الرملي (٣) اشترط العفة في العبد والسيدة

وقال قيلوبي : (٤) " ولا بد من العفة في كل من العبد وسيده ، وحل

نظر كل منهما ، لو كان أحدهما عفيفاً دون الآخر ، امتنع النظر على

كل منهما .

والصحيح في مذهب الحنابلة :

كما نص عليه الإمام المرداوي (٥) بقوله :

" والصحيح من المذهب : أن للعبد النظر من مولاه إلى ما ينظر إليه

الرجل من ذوات محارمه .

وهذا نص صريح في مذهب الحنابلة نقله أحد علمائهم .

وذكره الشيخ منصور البهوتي (٦) حيث قال : والعبد له

نظر الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق . من مولاه أي مالكة

(١) المذهب . ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٢) (٣) أنظر نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٧ بتصرف .

(٤) حاشيتا قيلوبي . ج ٢ ، ص ٢١٠ . (بتصرف)

(٥) الإنصاف . ج ٨ ، ص ٢٠ .

(٦) كشف القناع . ج ٥ ، ص ١٢ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٤ . (بتصرف)

كله " وهذه المواضع هي ما يراه الرجل من ذوات محارمه عندهم

وقال الإمام شمس الدين المقدسي: (١) " وكذا عبدها " أي :

عطف العبد في حكم النظر فيما يراه من سيده على نظر الخاطب ، فيما

يظهر غالباً من خطيبته كرقبة وقدم ورأس وساق . وكذا ذات محرم . "

وقال ابن قدامة: (٢) لأنه يشق التحرز منه ، فأبيح لـه

ذلك - أي النظر - كذوى المحارم ، ولأنه محرم عليها فكان محرمًا

كالأقارب .

يتضح من قول ابن قدامة أنه يأخذ حكم المحارم في النظر

إلى مولاته الحرة .

ورأى المالكية :

أن العبد ينظر إلى مولاته كمحرمها ، بشرط أن يكون وخشاً -

" معنى : الوخش : رذالة الناس وصغارهم وغيرهم . (٣) من أسقاط

الناس .

الشيخ أحمد بن محمد الصاوي بقوله : " عورة امرأة كبيرة حرة

مع رجل أجنبي مسلم سواء كان حراً أو عبداً ، ولو كان ملكها مالم يكن

وخشاً ، وإلا فكمحرمها " (٤) إذن إذا كان العبد وخشاً يتضح من الاستثناء

أنه يأخذ حكم محرمها .

(١) بتصرف : الفروع ج ٥ ، ص ١٥٢ .

(٢) أنظر : المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٧ .

(٣) لسان العرب : فصل الواو - حرف الشين مادة (وخش) ج ٦ ، ص ٣٧١ ، مختار الصحاح . باب الواو ، مادة وخش . ص ٧١٣ .

(٤) بلغة السالك . ج ١ ، ص ١٠٥ . (بتصرف)

وذكره العدوى (١) أيضا بقوله :

" وأما عورتها مع محرمتها أو مع عبدها المسلم أو الكافر —
إذا كان وغداً فجميع جسدها إلا الوجه والأطراف . — (ومعني وغداً : الأحمق
الضعيف الرذل الدنيء . أو الضعيف جسماً والصبي وخادم القوم . والعبد
والضعيف العقل . ووغدان : القوم : أي من أذلائهم وضعفائهم) — (٢)

من هذه المعاني يتضح أن الوغد والوخش ألفاظ مترادفة —
لبعض الناس من صغارهم وضعفائهم .

والظاهرة :

يتضح رأيهم في إباحة نظر العبد لسيدته كنظر ذات محرمتها .

من قول ابن حزم وهو : (٣)

" قوله تعالى ﴿ ولا يبدین زینتھن ﴾ إلى آخر قوله :

أو ماملکت أیمانھن ... ﴿ الآية

يقول : في هذه الآية ذكر الله عز وجل " زينتهن " أي الزينة
الظاهرة التي تبدى لكل أحد وهي الوجه والكفان فقط .

وزينة باطنة حرم عز وجل إبداءها إلا لمن ذكر في الآية .

ومنهم المماليك ، فيشملهم حكم الإستثناء بجواز إبداء الزينة

الباطنة لهم ، لمساواتهم مع البعولة والنساء والأطفال وسائر من

(١) حاشية العدوى . ج ١ ، ص ١٥٠ . (بتصرف)

(٢) انظر : لسان العرب . فصل الواو — حرف الدال (وغد) ج ٣ ، ص ٤٦٤ .
والقاموس المحيط . فصل الواو — حرف الدال . (وغد) . ج ١ ، ص ٣٤٦ .

(٣) انظر : المحلي . ج ١٠ ، ص ٣٢ .

من ذكر في الآية . وما أباح إبداء الزينة لهم إلا لجواز نظرهم
إليهن فيأخذوا حكم المحارم .

أما الشيعة :

فقد قيل عنهم : ومملوكها كالمحرم في النظر .^(١) وهو
رأي مرجوح عندهم كما سيتضح من نصهم الذي سيأتي :

وقد نص أصحاب الرأي الثالث :

القائلون أن حكم العبد في النظر حكم الأجنبي ، فلا
يرى منها غير وجهها وكفيها . وهو مذهب الحنفية ، ورأي للمالكية
إذا كان العبد غير وغد ورأي للحنابلة مرجوح . وقول ضعيف
للشافعية .

نصوص الحنفية كما ذكرها بعض علمائهم وهي :

نص الزيلعي^(٢) بقوله :

" وعبدها كالأجنبي من الرجال ، حتى لايجوز لها أن تبسدى
من زينتها إلا مايجوز أن تبديه للأجنبي ، ولايحل له أن ينظر من سيدته
إلا مايجوز النظر إليه من الأجنبية .

(١) أنظر : البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٨٠ .

(٢) أنظر : تبیین الحقائق شرح كنز الرقائق . ج ٦ ، ص ٣٠ ، مجمع

الأنهر شرح ملتقى الأبحر . ج ٢ ، ص ٥٤٢ .

وقال في الهداية : (١)

" ولايجوز للمملوك أن ينظر من سيدته إلا إلى مايجوز للأجنبي

النظر إليه منها .

(٢)

ويقول السرخسي :

والعبد فيما ينظر إليه من سيدته كالحُر الأجنبي ، معناه

أنه لا يحل له أن ينظر إلا إلى وجهها وكفيها .

(٣)

وابن عابدين يقول :

وعبدها كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكفيها فقط ، لأن خوف

الفتنة منه كالأجنبي بل أكثر ، لكثرة الإجتماع . والنصوص المحرمة

مطلقة .

ورأى المالكية يتفح من نصوصهم الأتية وهي :

(٤)

قال الشيخ أحمد محمد الصاوي :

" عورة الحرة مع رجل أجنبي مسلم سواء كان حراً أو عبداً

ولو كان ملكها - مالم يكن وخشا غير الوجه والكفين ، فيجوز النظر

لهما بين ظاهرهما وباطنهما بغير قصد لذة ولا وجدانها .

(٥)

ويقول العدوى في حاشيته :

" ومثل الأجانب عبدها إذا كان غير وغد سواء كان مسلماً

أو كافراً ، فلا يرى منها إلا وجهها وكفيها ."

(١) الهداية . ج ١٠ ، ص ٣٧ .

(٢) المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٧ .

(٣) رد المحتار على الدر المختار . ج ٦ ، ص ٣٧٠ { بتصرف }

(٤) بلغة السالك . ج ١ ، ص ١٠٥ . { بتصرف }

(٥) حاشية العدوى . ج ١ ، ص ١٥٠ بلفظه والفواكه الدواني . ج ١ ، ص ١٥٢ .

ويقول الدسوقي : (١)

وعورة الحرة مع رجل أجنبي مسلم سواء كان حرا أو غدا .

ولو كان ملكها غير الوجه والكفين .

فالمالكية إذن ساووا بين نظر الأجنبي ونظر العبد - إذا كان غير

وغد أي : غير ضعيف ولا مبتذل - في نظره للمرأة الأجنبية وهذا

مايتفح من نصوصهم السابقة .

والحنابلة ذكر رأيهم المرادوي بقوله : (٢)

" وللعبد النظر إليهما يعني الوجه والكفين من مولاته ،

وهذا أحد القولين وجزم به في الهداية . والمذهب ، والمستوعب

والخلاصة والوجيز ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وابن قدامة يقول : (٣)

" وعبد المرأة له النظر إلى وجهها وكفيها .

وقال شمس الدين المقدسي : (٤)

" قال جماعة : وجهها وكفا أي لايباح له النظر إلى جميع

جسدها سوى وجهها وكفيها .

ويقول أبو إسحاق : (٥)

" وللعبد النظر إليهما . أي : الوجه والكفين من مولاته .

(١) حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٢) الإنصاف . ج ٨ ، ص ٢٠ .

(٣) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٧ . (بتصرف)

(٤) الفروع . ج ٥ ، ص ١٥٢ . (بتصرف)

(٥) المبدع . ج ٧ ، ص ٨ .

ورأى للشيعة :

قيل " ومملوكها كالأجنبي ، بدليل صحة تزويجها إياه بعد العتق ، بل كالمحرم لقوله تعالى ﴿ أو ما ملكت أيمانهن ﴾ قلنا : قد رجع عن ذلك وقال لا تغرنكم آية النور ، فالمراد بها الإمام . قلنا : وخصهن بالذكر دفعاً ليلتوهم بمخالفتهن للحرائر في قوله تعالى ﴿ أو نسائهن ﴾ إذ الإمام لسن من نسائهن ، إذ الإضافة تقتضي أن المراد أمثالهن . وقالت ميسون لمعاوية في الخص : إن المثلية لاتحل ما حرم الله . قالوا : قال صلى الله عليه وسلم " إذا كان مع مكاتب إحداكن وفاء لتحتجب عنه " ونحوه . قلنا : المفهوم لا يؤخذ به " (١)

وهذا يدل على أن الراجح عند الشيعة في حكم نظر المملوك أنه كالأجنبي .

والرأى الأول رأى مرجوح .

والقول المرجوح عند الشافعية :

أشار إليه الشيرازي بقوله (٢) :

" ومنهم من قال ليس بمحرم ، لأن المحرم من يحرم على التآبيد . وهذا لا يحرم على التآبيد فلم يكن محرماً . وقال النووي : (٣)

" إذا امتلكت المرأة خادماً فهل يكون كالمحرم لها في

جواز النظر والخلوة به ؟ فيه وجهان : ذكرت الوجه الأول سابقاً

(١) البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) انظر المذهب . ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٣) المجموع . ج ١٦ ، ص ١٤١ بتصرف .

وهنا فيظهر الوجه الثاني وهو :

لا يكون محرماً لها • وقال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح

عند أصحابنا - أي الشافعية • لوجود الشهوة بينهما ، فهو كالأجنبي

ويقول الشيخ محمد الشربيني : (١)

" الرأي الثاني : يحرم نظرهما كغيرهما : أي العبد

إلى سيده • "

قول النووي على أبو حامد وهو الصحيح عند أصحابنا • لا يثبت

أن هذا القول هو الأرجح والأصح ، لأنه سبق الإشارة في الرأي الأول : أنه

هو الأصح والأرجح نقلاً عن فقهاء الشافعية • وأشار النووي : أنه المنصوص

عليه ورجحه وصححه الرملي • ((والله أعلم))

وبعد بيان الفرق وآرائهم ونصوصهم الدالة على مذاهبهم

يمكن أن نرد الآراء إلى قسمين أساسيين هما :

القسم الأول : يرى أن حكم العبد حكم المحرم في النظر •

القسم الثاني : يرى أن حكمه حكم الأجنبي في النظر •

ولكل فريق أدلة من الكتاب والسنة •

وفيما يلي بيانها :

(١) مغني المحتاج • ج ٣ ، ص ١٣٠ • (بتصرف)

الأدلة

القسم الأول :

القائلون أنه كالمحرم استدلووا بما يأتي :

من القرآن :

قوله تعالى : * أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ * (١)

وجه الدلالة :

ظاهر الآية يشمل العبيد والإماء المسلمات والكافرات فيحل للمرأة المسلمة الحرة أن تبدى زينتها الظاهرة والباطنة أمامهم لأنهم معطوفون على ماسبق من المحارم فيأخذوا حكمهم ويجوز لهم النظر إلى ما ينظر الرجال المحارم من المرأة الحرة الشابة .

وقد قال بهذا كثير من المفسرين منهم :

ابن كثير : (٢)

" يقول : "وقال الأكثرون بل يجوز لها أن تظهر على رقيقها من الرجال والنساء" وما قال هذا إلا لدلالة الآية عليهم ظاهرا ويقول الشوكاني : (٣)

" ظاهر الآية يشمل العبيد والإماء من غير فرق بين

أن يكونوا مسلمين أو كافرين وبه قال جماعة من أهل العلم "

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير . ج ٣ ، ص ٢٨٥ .

(٣) فتح القدير . ج ٤ ، ص ٢٤ .

وقال نظام الدين النيسابوري : (١)

" ظاهر الآية يشمل العبيد والإماء " وكذلك قاله القرطبي (٢)

والألوسي (٣) والرازي . (٤)

ويقول الألوسي : (٥)

" الذى يقتضيه ظاهر الآية عدم الفرق بين الذكر والأنثى

لعموم (ما) ، ولأنه لو كان المراد الإناث خاصة لقليل أو إمائهم

فإنه أخصرونص في المقصود . "

ويتضح من قول العلامة الألوسي تأكيد لظاهر الآية وهو

عدم التفرقة بين الذكر والأنثى من العبيد ، فيجوز للمرأة أن تظهر

زينتها الباطنة التى تظهرها لمحارمها أمامهم . وقد نبه الإمام

لتحليل الألفاظ الآتية أصوليا كما يأتي :-

" أو " أتت هنا للإباحة . (٦) فهي أباحت إبداء الزينة

الباطنة للمحارم وللمماليك ، فيباح للمماليك النظر الى مولاتهم

وقد تستعار للعموم ، فتوجب عموم الاجتماع في موضع الإباحة . (٧) ، كما

نص عليه بعض الأصوليين وهو إسم من الاسماء الموصولة ، وكلمة

" ما " عامة .

(١) انظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان . ج ١٨ ، ص ٧٩ .

(٢) انظر أحكام القرطبي . م ٨ ، ج ١٢ ، ص ٢٣٣ .

(٣) انظر روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٤٤ .

(٤) انظر تفسير الفخر الرازي م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٧ .

(٥) روح المعاني : م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٤٤ .

(٦) انظر : الاحكام للآمدى . ج ١ ، ص ٩٨ .

(٧) المغننى فى أصول الفقه ، ص ١٨٨ .

" ايمانهم " الظاهر أنه يدل على الذكر والانثى ، لأنهما

يقعان في الرق ، فيكونان مما تملكه اليمين من الذكور والاناث .

وكما قال لو أراد الإناث لخصهن بقول " إمائهن " ولكن المقصود

الجميع الذكور والاناث من العبيد ممن يقع في ملك اليمين لأنه كما يقع

الرجل ويصبح عبدا كذلك تقع المرأة وتصبح أمة ولا مخصص لأحدهما

وليس هناك ما يدل على أن المراد به الإناث دون الذكور . فوجب أخذ

الحكم على الظاهر . كما فسره بعض المفسرين فيكون المراد به الذكور

والإناث ممن يقع في ملك اليمين .

٢ - من القرآن : قوله تعالى :

لَيْسَتْ ذُنُوكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ

" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ " (١)

وجه الدلالة :

أن الآية فيها أمر بالتأديب للمماليك والأطفال . وذلك

لأمرهم ، وأمر أوليائهم ليأمرهم بالاستئذان في الأوقات الثلاثة .

أما في غير هذه الأوقات فيجوز الدخول بدون إذن . وجواز

الدخول بدون إذن يـدل على جواز النظر لما يظهر غالبا . أي لما

ينظر إليه المحرم ، ومساواة الطفل والمملوك معه في حكم الاستئذان يدل

على مساواتهم في الحكم . فكما يجوز للطفل النظر إلى المرأة كما

ينظر المحرم ، فكذلك المملوك ينظر لما ينظر إليه المحرم .

((والله أعلم بالصواب))

(١) سورة النور ، آية (٥٨)

(١)

فيقول الألوسي :

" الجمهور على عموم " الذين ملكت أيمانكم " في العبيد
والإماء الكبار والصغار ... ويقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
تخصيصه بالصغار وهو خلاف الظاهر جدا ... ويقول : قال السلمي : إنه
خاص بالإناث وهو قول غريب لم يعول عليه . ويبقى قول الجمهور
وهو المعتبر . //

(٢)

ويقول الفخر الرازي :

" ظاهر قوله : " الذين ملكت أيمانكم " يدخل فيه البالغون
والصغار ؟

فلو أراد به الصغار دون الكبار لخرج به الكبار من العبيد
فيدخل العبد الكبير على سيده في جميع الأوقات وتدخل الأمة على سيدتها
في جميع الأوقات . وهذا يؤدي إلى فوات بعض الأحكام التي جاءت
لأجلها الآية وفوات المصلحة التي شرعت هذا الحكم لأجلها .

(١) روح المعاني : م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٢١٠ (بتصرف) .

(٢) التفسير الكبير : م ١٢ ، ج ٢٤ ، ص ٢٨ .

من السنة :

استدلوا بأحاديث من السنة تؤكد ظاهر القرآن وهي :

الحديث الأول :

" عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعبد قد وهبه لها قال : وعلى فاطمة ثوب إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها وإذا غطت به رجليها ، لم يبلغ رأسها . فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال : إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلأمك . (١)

وجه الدلالة :

محل الشاهد : " أنه ليس عليك بأس ، إنما هو أبوك وغلأمك فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول " لابس " رفع الجناح والإثم عنها ، في عدم تمكثها من ستر رأسها أو قدميها أمام العبد الذي أتاها به صلى الله عليه وسلم . وقوله " إنما هو أبوك وغلأمك " أي : في حكم نظره إليها كنظر محارمها من الأب والغلأم . (٢) ويقول الشيخ خليل السهماني نغوري :

" قال ابن رسلان : فيه دليل على أن العبد من محارم سيدته يخلو بها ويسافر معها ، وينظر منها ما ينظر محرمها "

(١) سبق تخريجه ص (١٦٢)

(٢) بذل المجهود شرح سنن أبي داود . م ٨ ، ج ١٦ ، ص ٤٣٣ .

الحديث الثانى :

" عن نبهان مكاتب لأم سلمة قال : سمعت أم سلمة تقول :
قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا كان لاحداكن مكاتب
فكان عنده مايؤدى فلتحتجب منه " (١)

وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على أن الحجاب قبل المكاتب لم يكن واجباً
عليها فلو كان واجباً قبل ذلك ، لما أمرها بالحجاب بعد أداء المكاتب
ماعليه من المكاتب . ويقول الشيخ السهر : فيه دليل على أن عبد
المرأة محرماً (٢)

ومن الأثر :

١- " عن أبي قلابة قال كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتجبن
من مكاتب مابقي عليه ديناره (٣)

٢- عن مجاهد : كانت أمهات المؤمنين لا يحتجبن عن مكاتبهن مابقي
عليه درهم .

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت لذكوان " إنك إذا وضعتني في
القبر وخرجت فأنت حر " وما هذا إلا لأنها تعتبره كالمحارم .

(١) سبق تخريجه ص (٢٧٤)

(٢) بذل المجهود : ج ١٦ ، ص ٢٥٧ .

(٣) المغني والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٧ .

٤ - وروى أن عائشة رضي الله عنها : كانت تمتشط والعبد ينظُر

إليها " (١)

وجه الدلالة :

من هذه الآثار يتضح جواز نظر العبد لمولاته كنظر ذوى المحارم

وذلك لفعل الصجابة رضوان الله عليهم .

فإن فعلهم هذا وخاصة أمهات المؤمنين وزوجات النبي صلى الله

عليه وسلم العالمات بسر التشريع الإلهي كن يفعلن ذلك مما يــــدل

على أن العبد كالمحارم يأخذ حكمهم في النظر .

من المعقول :

١ - إن الملك سبب من الأسباب التي تحرم الزوجية بين العبد ومولاته

الحرّة . لذلك يجب أن يكون محرماً لها كالنسب والرضاع " (٢)

٢ - لأنه يشق على سيده ومولاته التحرز منه لكثرة دخوله وخروجه

عليها ، فأبيح له ذلك كذوى المحارم . وهو ممن تعم بــــه

(٣)

البلوى .

(١) هذه الآثار ذكرها الفخر الرازي في التفسير الكبير . ١٢م ، ج ٢٣ ،

ص ٢٠٧ .

ذكرها الالوسي في روح المعاني . ٩م ، ج ١٨ ، ص ١٤٤ .

(٢) المجموع : ج ١٦ ، ص ١٤١ . (بتصرف)

(٣) المغنى والشرح الكبير، ج ٧ ، ص ٤٥٧ (بتصرف) .

القسم الثاني :

القائلون أن حكمه حكم الرجل الأجنبي وهو مذهب الأحناف استدلوا

بما يأتي :

من القرآن :

(١)

١- عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾

وجه الدلالة :

اللفظ عام يشمل الأحرار والعبيد في حكم غض النظر عن كل ما

هو محرم كالمرأة الأجنبية .

٢- وإطلاقه قوله تعالى ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾

وجه الدلالة :

أمرهن بعدم إبداء زينتهن وإظهارها للأجانب من الرجال . والنهي

مطلق يشمل الأحرار والعبيد .

ومن السنة :

ما قاله ابن قدامة عن سعيد بما روى عن ابن عمر قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم " سفر المرأة مع عبدها ضيعة " (٢)

وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على حرمة سفر المرأة مع مملوكها لما فيه

(١) سورة النور ، آية ، (٣٠).

(٢) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٧ .

من الضياع " وقال ابن عابدين لايسافر بها إجماعاً . (١) وهذا يدل

على أنه ليس بمحرم لها فلا يأخذ حكم المحارم في نظره إلى مولاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل لامرأة تؤمن بالله

واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاث إلا مع ذي محرم " (٢)

وجه الدلالة :

نص صريح على حرمة السفر مع غير ذي محرم . " والعبد

ليس بذي محرم لها ، فلا يجوز له أن يسافر معها لأنه كالحرة الأجنبية

ولايجوز له أن يأخذ حكم المحارم في النظر ، لأنه ليس بذي محرم لها

لأنه لم يجز له السفر بها ، فلم يجز له النظر إليها كالأجنبية

(٣)

فيأخذ حكمه .

من المعقول :

١ - إن الرق لا يعدم الشهوة وكما هو ظاهر أن السترة واجب على المرأة

الحرّة المسلمة لمعنى خوف الفتنة . والفتنة متحققة بين العبد

ومولاته لأن الملك يحملها على رفع الحشمة ، ويكثر دخوله وخروجه

(٤)

والاجتماع به ، مما يكون سبباً لخوف الفتنة " (٤)

٢ - إنه فحل غير محرم ولازوج ، والشهوة متحققة بينهما لجواز النكاح

(٥)

في الجملة ، ولايحل له الإستمتاع بها فلا يكن محرماً " (٥)

(١) الدر المختار مع رد المحتار : ج ٦ ، ص ٣٧٠ .

(٢) أخرجه البخاري . كتاب الحج . باب حج النساء : ج ٢ ، ص ٢١٩

ومسلم . كتاب الحج . باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره : م ٢ ،

ج ٤ ، ص ١٠٣ (بلفظه) .

(٣) بتصرف : التفسير الكبير : م ١٢ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٧ ،

وأحكام الجصاص : ج ٣ ، ص ٣١٨ . (بتصرف)

(٤) انظر : المبسوط : م ٥ ، ج ١٠ ، ص ١٥٧ .

(٥) الهداية مع (نتائج الأفكار) : ج ١٠ ، ص ٣٧ .

٣ - ولأنها لا تحرم عليه على التأبيد ، ولأن الحرمة المؤبدة شرط

في جواز النظر من المحارم بنسب أو رضاع أو مصاهرة .

ولإنتفاء هذا الشرط ، انتفى حكم جواز النظر ، فيكون حكمه حكم

الأجنبي " (١)

٤ - " قياسه على زوج الأخت في الحرمة المؤقتة ، فإذا إنعدمت هذه

الحرمة بطلاق أو وفاة جاز الزواج من أختها .

كذلك الرجل المتزوج بربع لا تحل له الخامسة إلا بطلاق إحدى نسائه

أو وفاتها . فالحرمة المؤقتة تزول بزوال المانع .

كذلك العبد يجوز له الزواج بمولاته بعد عتق وزوال عبودية

لأن حرمة مؤقتة " (٢)

(٢٠١) انظر : المغنى والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٧ . تبين

الحقائق . ج ٦ ، ص ٣٠ . وأحكام الجصاص : ج ٣ ، ص ٣١٨ .

والتفسير الكبير : ج ٣ ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

مناقشة الأدلة

وبعد بيان آراء الفقهاء وذكر أدلتهم في حكم نظر العبيد إلى مولاته أو سيدته ، لابد من ذكر مناقشة هذه الأدلة للتوصل إلى الرأي الراجح والأصوب .

أولا : مناقشة أدلة الرأي الأول القائل إنه كالمحرم :

١ - قوله تعالى ﴿ أو ماملكت أيماهن ﴾ قالوا فيه أن ظاهر الآية يدل على أن المراد بها الذكور والإناث من العبيد . قالوا : بل المراد بها الإماء لأن قوله تعالى ﴿ أو نسائهن ﴾ المراد بها النساء المسلمات الحرائر . وقوله تعالى ﴿ أو ماملكت أيماهن ﴾ المراد بها الإماء من النساء اللاتي يصحبتهن فلهن حكم النساء المسلمات في النظر إلى المرأة المسلمة . كما ذكره الجصاص بقوله : (١)

" ذكر الله سبحانه وتعالى النساء في الآية بقوله : ﴿ أو نسائهن ﴾ وأراد بهن الحرائر المسلمات ، فجاز أن يظن ظان أن الإماء لا يجوز لهن النظر إلى شعر مولاتهن ، وإلى ما يجوز للحررة النظر إليه منها . فأبان الله سبحانه وتعالى أن الأمة والحررة في ذلك سواء ، وإنما خص نساءهن بالذكر في هذا الموضع لأن جميع من ذكر قبلهن هم الرجال بقوله ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ﴾ إلى آخر ما ذكر فكان جائز أن يظن ظان أن الرجال مخصوصون بذلك ، فإذا كانوا ذوات محارم ، فأبان تعالى إباحة النظر إلى هذه المواضع من

نساءهن ، سواء كن ذوات محارم أو غير ذوات محارم ، ثم عطف على ذلك الإمام بقوله ﴿ أو ماملكت أيمانهن ... ﴾ لئلا يظن ظان أن الإباحة مقصورة على الحرائر من النساء ، إذا كان ظاهر قوله ﴿ أو نساءهن ﴾ يقتضي الحرائر دون الإمام ، كما كان في قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ على الحرائر دون المماليك وقوله ﴿ شهيدين من رجالكم ﴾ الأحرار ولاضافتهم إلينا . كذلك قوله ﴿ أو نساءهن ﴾ على الحرائر ثم عطف عليهن الإمام فأباح لهن مثل ما أباح في الحرائر .

إن أبي بكر الجصاص قد قصر لفظ ماملكت أيمانهن وهذا تلخيص بلا دليل على الإمام دون العبيد . بينما لفظ " أيمانهن " يشمل العبيد والإماء لأنهم جميعا يدخلون في ملك اليمين ، ويعتدون مما ملكت الإيمان .

ثم إنه ساوى بين العبد والحر في الحكم في أول الآية في قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ حيث قال : إن الحر والعبد في التحريم سواء . وفرق بين المرأة الحرة والأمة في قوله تعالى ﴿ أو نساءهن ﴾ وخصه بالنساء المسلمات الحرائر دون الإمام ، ثم عطف عليهن الإمام بقوله ﴿ أو ماملكت أيمانهن ﴾ وهذا تخصيص بلا دليل .

٢ - قوله تعالى ﴿ ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ﴾ قالوا إنه عام في الإمام والعبيد الصغار والكبار .

(١)
وأجساب :

" هو في النساء خاصة ، والرجال يستأذنون على

كل حال بالليل والنهار .

قال

قال أبو بكر أنكر بعضهم هذا التأويل ، قال : لأن النساء

لا يطلق فيهن (الذين) إذا انفردن ، وإنما يقال (اللائي) كما في

قوله " واللائي يئسن من المحيض " .

قال أبو بكر هذا يجوز إذا عبر بلفظ المماليك ، كما أن النساء

إذا عبر عنهن بالأشخاص . وكذلك جائز أن تذكر الإناث إذا عبرت عنهن

بلفظ المماليك دون النساء ودون الإماماء ، لأن التذكير والتأنيث يتبعان

اللفظ ، كما تقول ثلاث ملاحف ، فإذا عبرت بالآزر ، ذكرت فقلت : ثلاثة

آزر .

فالظاهر أن المراد الذكور والإناث من المماليك ، وليس العبيد

لأن العبيد مأمورون بالاستئذان في كل وقت ، ما يوجب الإقتصار بالأمر

ففي العورات الثلاث على الإماماء دونهم . إذ كانوا مأمورين في

سائر الأوقات ، ففي هذه الأوقات الثلاثة أولى أن يكونوا مأمورين به "

وآجابوا على حديث أنس :

حديث فاطمة رضي الله عنها والغلام . أن الغلام كان صغيراً

لا يجب الإحتجاب منه ، لإطلاق لفظ الغلام عليه ، لأن لفظ الغلام يختص حقيقة

بالمصبي الصغير " (٢) وفي اللغة يطلق الغلام حقيقة (٣) على

(١) أحكام القرآن الجصاص ، ج ٣ ، ص ٣٣٠ .

(٢) نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٧ (بتصرف)

(٣) الحقيقة : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً في الاصطلاح الذي =

الصبي الصغير ، ومجازاً (١) على الرجل ، بإسم ماكان عليه كـمـا
يقال للصغير شيخ مجازاً باسم مايقول إليه ، وتقول العرب للمولود
حين يولد ذكراً " غلام " ويقولون للكهل : غلام وهو فاشي في كلامهم . (٢)
" ثم إنها واقعة حال محتملة .

وبعزة العدالة في الأحرار ، فبالمماليك أولى ، مع ما غلب
بل أطرده فيهم من الفسق والفجور . (٣)

وأجابوا على حديث أم سلمة رضي الله عنها أنه محمول على
الإحتجاب لمعنى زوال الحاجة ، فإن قيل ذلك تحتاج إلى المعاملة
معه بالأخذ والإعطاء ، فتبدى وجهها وكفها له ، وقد زال ذلك بالأداء
فلتحتجب منه " (٤)

الرأي الثاني :

القائلون أن حكمه حكم الأجنبي في النظر إلى مولاته يمكن
أن تناقش أدلتهم بما يأتي :-
" إن الآية الأولى والثانية " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم
وقوله تعالى * ولا يبدین زینتهن الا ماظهر منها ... إلى قوله
أو ما ملكت أيمانهن * حكمها عام . وقد خصت بما في قوله تعالى

(=) به التخاطب .

(١) المجاز : هو اللفظ المتواضع على استعماله أو المستعمل في غير
ماوضع له أولاً في الإصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق
أنظر الأحكام للآمدی . ج ١ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) المصباح المنير . كتاب الغين . ج ٢ ، ص ٤٥٢ .

(٣) انظر : نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٥٨ .

(٤) المبسوط . ج ١٠ ، ص ١٥٨ .

* ولا يبيدين زينتهن إلا لبعولتهن .. إلى أو ماملكت أيمانهن .. الخ
الآية *

وعطف عليهن في قوله : * أو ماملكت أيمانهن * والجمهور
على أن المراد بقوله * أو ماملكت أيمانهن * الذكور والاناث
من العبيد . فيكون العبيد والإماء مستثنون من العموم ويأخذون
حكم المحارم والنساء في النظر إلى النساء وإبداء الزينة لهن .
وكما في قوله تعالى * وليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم *
والمراد بها الإماء والعبيد لأنهما ممن يقعان في ملك اليمين .

ثم إن استدلالهم بالسنة فيه نهي عن السفر إلا مع ذي محرم
وليس فيه نهي عن النظر . فكما لا يجوز للمرأة أن تسافر مع عبدها
كذلك فرقت الآية في قوله تعالى * والذين هم لفروجهم حافظون
إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم * فلا يجوز للمرأة أن تتسرى
بعدها .

فهذا حكم وذاك حكم ، فلا داعي للخلط بينهما . فالنهي عن
السفر ليس نهي عن النظر ، لأن الحديث يدل على السفر والآية تدل
على جواز النظر . ولأن في الآية نهي صريح عن إبداء الزينة
للأجانب إلا ما استثنته الآية من المحارم والنساء وملك اليمين والأطفال
وما يدل جواز إبداء الزينة لهم إلا لجواز النظر إليهن .

ثم إن جواز النظر مقيد بأمن الفتنة وانتفاء الشهوة والعفة
بينهما . فلو انتفى أحد هذه الثلاثة حرم النظر حتى ولو كان بين

المحارم . لأنَّ نظر المحرم إلى حريمته بشهوه محرم قطعاً . كذلك
نظر النساء بعضهن من بعض ، والرجال بعضهم من بعض . كما
يتفح ذلك في حرمة النظر إلى الأمرد بشهوة إذا خيَّف
منه الفتنة .

الرأي الراجح :

بعد مناقشة الأدلة يتفح أن ماذهب إليه الجمهور في جواز
نظر العبد إلى سيده ومولاته جائز لقوة أدلتهم ورجاحتها ، وردودهم
على ما اعترض به عليهم . وبطلان ماذهب إليه من الإحتمالات في تاويل
الآية . ثم إن حديث أنس واضح وظاهر الدلالة على جواز النظر ،
وليس فيه أي احتمال آخر ، لأنَّه لو كان الغلام صبيّاً صغيراً لما حاولت
السيدة فاطمة الإحتجاب منه ، لأنَّ الصغير لا يحتجب منه . وكذلك
حديث أم سلمة واضح في دلالته على أن العبد لا يحتجب منه ، لأنَّه
ممن يشق التحرز منه كالمحارم ، فإباحة النظر للمحارم لأجل
الحاجة وهو دخول بعضهم على بعض من غير استئذان ولا حشمت وهـذا
متحقق بين العبد ومولاته طبقاً لقاعدة المشقة تجلب التيسير .

ولأن سبب محرمية النكاح باق فكان بمنزلة المحرم لها وقياسه
على أخت الزوجة وزوجة الغير باطل ، لأنَّه لا قياس مع النص . فالعبد
مخصوص بقوله تعالى ﴿ أو ماملكت ايمانهن ﴾ ثم إن تحجبها من
عبيدها قد يؤدى إلى فوات بعض أغراض الخدمة على الوجه المطلوب .

((والله أعلم بالصواب))

الْبَابُ الثَّالِثُ

فِيمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الرِّجْسُ وَالْعُرَّةُ مِنْ أَحْكَامِ النَّظَرِ

ويشتمل على الفصول الآتية :

- الفصل الأول : حكم نظر الشخص لعمرة نفسه .
 - الفصل الثاني : حكم النظر لبشهوة لغير الزوجين وملك اليمين .
 - الفصل الثالث : حكم النظر بين الزوجين .
 - الفصل الرابع : حكم النظر بين الصغار والكبار .
 - الفصل الخامس : أحكام النظر عند الضرورات .
-

الباب الثالث

فيمينا يشترك فيه الرجل والمرأة من أحكم النظر

لقد كانت هناك تشريعات خص بها الله سبحانه وتعالى الرجل في أحكام النظر ، وتشريعات خص بها المرأة ، وقد سبق بيانها بالتفصيل وهي أحكام جاء بها إسلامنا تشريفاً للإنسانية ، وتكريماً لها لتحفظ للرجل كيانه ونفسه من الانحدار في هاوية الرذيلة والفساد . وتحفظ للمرأة كيانه وكرامتها وتصونها من التبذل والتردي في بـؤرة الفساد . وتحفظ للمجتمع الإسلامي كيانه بين المجتمعات . وتدرأ عنه الانحلال الخلقي .

وهذه القيود خير حافظ للأموال والأعراض والأنساب من الضياع وعند تطبيقها والعمل بها يتمكن الإنسان من ممارسة حريته في أمان وطمأنينة بتقوى الله والعفة والنزاهة والطهارة .

وفي هذا الباب ما يشترك فيه الرجل والمرأة على حد سواء من أحكام النظر .

ويشمل عدة فصول :

- الفصل الأول : حكم نظر الشخص لعورتـه .
- الفصل الثاني : حكم النظر بشهوة لغير الزوجين وملك اليمين .
- الفصل الثالث : حكم النظر بين الزوجين .
- الفصل الرابع : حكم النظر بين المـُشار والكبار .
- الفصل الخامس : حكم النظر عند الضرورات .

الفصل الأول

حكم نظر الشخص لعورة نفسه

الفصل الأول

حكم نظر الشخص لعورة نفسه

إهتم ديننا الحنيف بستر العورة ، ومنع كشفها لأعين الناظرين إليها فقد أمرنا سبحانه وتعالى بحفظ عوراتنا وسترها عن أعين الناظرين وحرم علينا كشفها . وكذلك أمرنا بغض الأبصار عن عورات الآخرين وحرم نظرنا إليها . وقد عم هذا الحكم جميع المكلفين من ذكور وإناث .

وحتى في حال الخلوة حض على ستر العورة .

ولكن هل هي عورة في حق صاحبها فيحرم نظره إليها ؟ أم أنها

ليست بعورة في حقه فيجوز نظره إليها ؟!

اتفق جمهور الفقهاء على أنها ليست بعورة في حق نفسه فيجوز

له نظرها ، كما يجوز له مسها وتنظيفها . ولكنهم كرهوا النظر

لغير حاجة تستدعي ذلك ، لأن النظر لغير حاجة يستلزم الكشف ، واستدامة

الكشف لغير حاجة حرام عند البعض في حال الخلوة . وقد قال بهذا

من الفقهاء الحنابلة ، والشافعية ، والأحناف ، والمالكية ، والشيعة

وهذا عرض لنصوصهم المثبتة لأرائهم وهي :

عند الحنابلة :

" ذكر النص الشيخ أبو إسحاق الحنبلي (١) " قال : يجب سترها

(١) المبدع في شرح المقنع . ج ١ ، ص ٣٦٠ . (بتصرف)

مطلقاً حتى في خلوة عن نظر نفسه ، لأنه يحرم كشفها خلوة بلا حاجة —
فيحرم نظرها — لغير حاجة — لأنه استدامة لكشفها المحرم . . . ولم
أجد تصريحاً بخلاف هذا لا أنه يحرم نظر عورته حيث جاز كشفها فإن —
لا يحرم هو ولا لمسها إتفاقاً " (١)

فالمفهوم من هذا النص أن الشخص يجوز له نظر عورته من نفسه
لأنه لا يحرم عليه ذلك كما لا يحرم عليه مسها عند الاستنجاء وغيره ولكنه
حرم النظر إذا كان مسبباً للكشف مدة طويلة لأن الكشف مطلقاً محرم
بلا حاجة . فالنظر لغير حاجة محرم . أما إذا جاز كشفها لحاجة
فإنه لا يحرم النظر ولا اللمس . ثم نص على أن هذا متفق عليه —
خلاف . ((والله أعلم))

ويقول الشيخ منصور البهوتي : ولا يحرم نظر عورته حيث جاز
كشفها ولا لمسها .

وممن قال بجواز النظر مع الكراهة لغير ضرورة الشافعية
نص لهم على ذلك :

الرملي : (٢)

حيث قال : " نعم يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة ،
وإنما يكره نظره إليها من غير حاجة "

يفهم من هذا وجوب ستر العورة في الخلوة ، ولقد سبق بيان

(١) الفروع : ج ١ ، ص ٣٢٩ ، كشف القناع . ج ١ ، ص ٢٦٥ . (بتصرف)

(٢) نهاية المحتاج . ج ٢ ، ص ٥ .

كراهة النظر إليها من نفسه من غير حاجة وأنه مكروه عند الأصوليين
فيثـاب تاركه ولا يذم فاعله ، أي أن فاعله لا يلحقه الملامـة
والذم ، ولكن تاركه يلحق الأجر والثواب .

ويقول قيلوبي وعميرة : (١)

" ولا يجب ستر عورة الشخص عن نفسه مطلقاً " وحيث أن الشيخ
أجاز الكشف لنفسه مطلقاً يفهم منه إجازة النظر ، لأن الكشف يستلزم
النظر . ويدل قوله على جواز النظر بدون تعليق على كراهة أو ندب
وبدون حاجة أو بحاجة . لأن قوله مطلقاً يشمل جميع الحالات والصـور

ويقول الشيخ الباجوري : (٢)

" وأما سترها عن نفسه فلا يجب ، أي : بل يجوز له أن ينظر
إليها من طوقه مثلاً مع كونه ساتراً فلا ينافي ماتقدم من وجـوب
سترها في الخلوة . وقوله لكنه يكره استدراكاً على قوله (فلا يجب) ،
ومحل الكراهة إذا كان لغير حاجة أما لها فلا كراهة "

وقال به أيضا الحنفية :

" كما نص عليه الزيلعي : (٣) وعامتهم لم يشترطوا الستر عن
نفسه ، لأنها ليست بعورة في حق نفسه ، لأنه يحل له مسها والنظر
إليها " .

(١) قيلوبي وعميرة . ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٢) حاشية الباجوري . ج ١ ، ص ٢٣٦ .

وانظر : شرح ابن القاسم الغزي على المنهاج : ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق . ج ١ ، ص ٩٥ .

من قول الزيلعي هذا يفهم منه أن عامة فقهاء الأحناف أباحوا كشف العورة والنظر اليها، كما أباحوا مسها . وعللوا ذلك بأنهم ليست بعورة في حق نفسه .

(١) ويقول ابن نجيم الحنفي : " وفي الخلوة فيه خلاف والصحيح الوجوب إذا لم يكن الانكشاف لغرض صحيح " .

(٢) ويقول الطحاوي :

" ولا يجب الستر عن نفسه عند العامة وهو الصحيح " ويفهم من هذا جواز نظره لعورة نفسه ، وذلك لعدم وجوب الستر عن نفسه وانتفاء الستر يستلزم جواز النظر .

ويصرح بأن هذا عند عامة الفقهاء ، وهو الصحيح في مذهب الأحناف .

المالكية :

يقول الشيخ خليل : (٣)

" وندب سترها بخلوة ، أي أنه يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة لغير الصلاة عن الملائكة ، ويكره التجرد لغير حاجة " يفهم من هذا النص أنهم استحبوا ستر العورة في الخلوة لغير حاجة ، ومادام الأمر عندهم مستحب إذن النظر جائز ، لأنه من المعروف أن الكشف يستلزم النظر ، لأن الستر عندهم في الخلوة ليس بواجب وإنما هو مندوب ، ومن مفهوم المخالفة يكون الكشف مكروه .

وهم بذلك يقولون برأى المذاهب السابقة من كراهية الكشف

لغير حاجة مع جواز النظر .

-
- (١) البحر الرائق . شرح كنز الدقائق : ج ١ ، ص ٢٨٣ .
(٢) حاشية الطحاوي على الدر المختار : ج ٢ ، ص ١٩٠ .
(٣) الخرشي : م ١ ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

وينص أيضا الدسوقي : (١)

" وأما كشف السواتين وما قاربهما في الخلوة فمكروه .

هذه الطريقه المعتمدة . "

ومن فقهاء الشيعة : ذكر الشيخ أحمد بن يحيى المرتضى (٢) .

" ويكره للرجل نظر فرجه للنهي ولا يحرم كلمسه وما جازت رؤيته

جاز لمسّه اذ لا فاصل . "

يفهم من هذا النص أن الشيعة يجيزون النظر إلى العورة

واللفظ وإن جاء خاصا بالرجل . إلا أنه يشمل الرجل والمرأة .

بقول : (وما جازت رؤيته جاز لمسّه) . لأن المرأة كالرجل

تلمس العورة عند الاستنجاء والتنظيف .

(١) جاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) انظر البحر الزخار . ج ١ ، ص ٣٧٦ .

الأدلة على جواز نظره عورة نفسه

يمكن أن يستدل على جواز نظر الشخص لعورة نفسه بما يأتي :

أولاً : حديث بهز بن حكيم^(١) السابق: " احفظ عورتك إلا من زوجتك

أو ما ملكت يمينك " ، ويمكن أن يوجه بما يأتي :

١ - جاء الأمر بستر العورة مطلقاً وحفظها عن أعين الناظرين إليها من قبل الآخرين يدل عليه قوله : * إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها * وهذا اللفظ يخص الناس بعضهم مع بعض فلو كان عورة في حق صاحبها لبينها الرسول صلى الله عليه وسلم لأن المقام مقام بيان وتأخير البيان عن موضع الحاجة يدل على الإباحة ؟ أي إباحة نظره لعورة نفسه .

٢ - قوله * احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك * فهو قد أباح نظر كل من الزوجين لعورة صاحبة ، وكذلك الأمة فممن باب أولى أن لا تكون مع نفسه عورة ، فيجوز نظره لعورته .

٣ - قوله " فإذا كان أحدنا خالياً . قال : الله أحق أن يستحيا منه " فيه دليل على أن المراد بحفظ العورة يكون حفظها من النظر إليها من قبل الآخرين ، وليس من نفسه . والله سبحانه وتعالى مطلع عليها لأنه يراها مستورة ومكشوفة .

ومن باب الأدب والاستحياء من الله سبحانه وتعالى يجب سترها في الخلوة . وهذا يدل على أنها ليست بعورة في حق نفسه ، لأنها لو كانت كذلك لقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إحفظها حتى من نظرك إليها . ولأن النظر ليس تلزم كشفها وربما ينظر إليها وهي مستورة ومحفوظة . - والله اعلم -

ثانيا : حديث ابن عمر (١) ويمكن توجيهه بما يأتي :

" اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عنـد الغائط "

ان النظر لا يستلزم كشف العورة والتعري المنهي عنه في الحديث فإنه لا يلزم منه حرمة النظر ، وذلك لأنه ربما ينظر لعورة نفسه من زيق ثوبه بدون تعري . فهو قد نهى عن التعري ، ولم ينه عن النظر مما يدل على جواز نظره لعورة نفسه .

ثالثا : قوله صلى الله عليه وسلم : " إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجردا تجرد العيريين . " (٢)

فيه نهى عن التعري حتى في حالة الجماع ، وهي الحالة التي تستلزم كشف السواآتین ولكنه على الرغم من ذلك لم ينه عن النظر مطلقاً لأنه يجوز النظر بدون عري مع وجود الساتر مما يدل على أنها ليست بعورة في حق صاحبها . فيجوز نظر الشخص لعورة نفسه وهو من باب الاباحة أو النذب وليس من باب الوجوب .

(١) الأحاديث سبق تخريجها ، ص ١٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب النكاح ، باب التستر عند

الجماع : ج ١ ، ص ٦١٩ . رقم ١٩٢١ .

الفصل الثاني

حكم النظر لبشهوة لغير الزوجين وملك اليمين

الفصل الثاني

حكم النظر بشهوة لغير الزوجين وملك اليمين

خلق الله الإنسان وخلق فيه مجموعة غرائز فطرية لامفر له من الاستجابة لها . وأهم هذه الغرائز هي غريزة اللذة والشهوة بين الرجل والمرأة اي غريزة الجنس . وشرع الله للإنسان في قضاءها طريقين : طريق حرمه الله وهو الزنا وحرم فروبه وما يقرب إليه . وطريق أحله الله وهو الزواج ، ورغب فيه ، وحض الشباب عليه . ومن لا يتمكن من الحلال فالاستعفاف خير له .

ومن فروب الزنا النظرة المحرمة التي تشير في النفس كوامن الشهوة ، تتمرد من خلاله غرائز الإنسان الحيوانية . التي يفقد معها عقله ، والفاحشة المحرمة التي ينحط بها من مرتبة البشر . وقد حذر الله مما يثير الشهوات كالنظر وإظهار الزينة وكل ما يدعو إلى الإفتنان بالنظر الموصول للزنى لأن الشهوة لاتصحو إلا إذا أيقظتها . فينبغي للمسلم والمسلمة الاتقياء أن يلجما أعينهما بلجام الحياء والعفة حتى ينجوا من الزلل . وحتى تصان الأعراض وكرامات الأسر والمجتمعات من التدهور والانحلال ، ولا مجال لذلك إلا بالاحتشام والتستر والغضض من البصر والإبتعاد عن النظر المحرم ، كالنظر بشهوة لغير الزوجين وملك اليمين .

ذهب علماء المسلمين جميعا إلى حرمة النظر بشهوة ، سواء إلى من كان رجلاً أم امرأة صغيرة أم كبيرة ، ذا محرم أم أجنبية لغير الزوجين وملك اليمين وسيأتي بيان حكم ذلك فيما بعد .

وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء .

من نصوص الشافعية :

يقول الشيخ زكريا الأنصاري : " والنظر بشهوة حرام قطعاً من كل منظور إليه من محرم وغيره غير زوجته وأُمته وعمومه حتى الجمادات ، فيحرم النظر إليها بشهوة " (١)

ويقول الرملي : " والنظر بشهوة حرام قطعاً لكل منظور إليه من محرم وغيره غير زوجته وأُمته ... فيحرم نظر كل من الرجل والمرأة إلى الآخر بشهوة ، إذا لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ؟! ولا سيديته بطريق الأولى ، وتحريم نظر كل من الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة ، والمحرم إلى محرمه بشهوة بطريق المساواة " (٢)

ومن نصوص الحنابلة :

يقول أبو إسحاق الحنبللي : " ولا يجوز النظر إلى أحد ممن ذكرنا - من رجل أو امرأة أو غلام غير زوجة وسرية - بشهوة لما فيه من الفتنة ومعنى الشهوة : أن يتلذذ بالنظر إليه ، ومن استحله كفر إجماعاً ، نصه وخوفها " (٣) أي لما فيه من دعوة إلى الفتنة .

(١) الجمل على شرح المنهج . ج ٣ ، ص ١٢٢ . (بتصرف)

(٢) بتصرف : نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٨٦ .

(٣) المبدع . ج ٧ ، ص ١٢ . (بتصرف)

ويقول الشيخ منصور البهوتي : " ويحرم النظر إلى
أحد ممن تقدم ذكرهم من ذكر أو أنثى وخنثى غير زوجته وسريته بشهوة
أو مع خوف ثورانها نصا ، لما فيه من الدعاء إلى الفتنة " (١)

من نصوص الأحناف :

يقول السرخسي : " النظر عن شهوة نوع زنا - "
والزنا حرام . " (٢)

ويقول ابن عابدين : " حل النظر مقيد بعدم الشهوة وإلا فحرام " (٣)
ويقول الكاساني : " والأفضل للشاب غض البصر عن الأجنبية
وكذا الشابة لما فيه من خوف حدوث الشهوة والوقوع في الفتنة . لان النظر
عن شهوة لا يحل لأنه زنا العينين ، ولأن النظر عن شهوة سبب الوقوع
في الحرام ، فيكون حراماً إلا في حالة الضرورة . " (٤)

هذه نصوص مختصرة وتفيد بالعموم حرمة النظر

بشهوة ويستثنى طبعاً الزوجة والامة كما سيأتي :

من نصوص المالكية :

يقول ابن أبي زيد القيرواني : (٥) " ومن الفرائض فرض عين غض البصر
عن النظر إلى جميع المحارم ، أي المحرمات كالنظر للأجنبية والأمرد على
وجه التلذذ :

-
- (١) انظر : كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٥ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٨٨
 - (٢) انظر : المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .
 - (٣) الدر المختار مع رد المحتار ، ج ٦ ، ص ٣٧٠ .
 - (٤) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢٢ .
 - (٥) كفاية الطالب الرباني مع حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٣٧٨ .

ويقول الشيخ أحمد بن محمد الصاوي (١) : " ويحرم

باتفاق الإلتذاذ الشيطاني وهو كل ما أشار شهوة ، لا مجرد انبساط

النفس " من النظر .

من نصوص الظاهرية :

يقول ابن حزم : " ولا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد

زواجها أو شرائها إن كانت أمة لتلذذ " (٢)

ومن نصوص الشيعة :

قيل : " يحرم النظر بشهوة ، وحيث جاز النظر شرط أن لا يقترن

بشهوة ، فإن اقترن حرم النظر ، كما في قولهم : وتنظر إلى مالها

نظره من محرمها ، وهو حالة نظره منها ما لم تقترن بشهوة في ذلك كله " (٣)

من نصوص الفقهاء التي تؤكد حرمة النظر بشهوة من ذكر

أو أنثى عدا الزوجين وملك اليمين .

وفيما يلي ذكر الأدلة وهي :

(١) بلغة السالك : ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٢) المحلي : م ، ج ١٠ ، ص ٣٢ .

(٣) انظر البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ٣٧٩ وما بعدها .

الأدلة

من القرآن :

(١) قوله تعالى : * وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا * (١)

وجه الدلالة :

هذه الآية تدل دلالة واضحة على حرمة الزنا . ومن أنواع الزنا زنا العين ، وهو النظر بشهوة ، أي النظر المحرم . لأنه طريق موصل إلى كبيرة الزنا أي زنا الفرج والنهي عن الإقتراب منه لأن القرب منه داع إلى مباشرته ، سواء كان الإقتراب بالنظر بشهوة أو غير ذلك .

(٢) قوله تعالى : * قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ

وجه الدلالة :

الآية تدل دلالة واضحة على حفظ الفروج عن كل ما هو محرم ، وهو أمر واجب إلا بين الزوجين ، وملك اليمين فمن أراد الشهوة في غيرهما ، فهو متعدي على حدود الله التي حدها لعباده والآية صريحة في ذلك وهي عامة في الرجال والنساء . وحفظ الفروج يكون

(١) سورة الاسراء ، آية (٣٢) .
(٢) سورة المؤمنون : آية (١ - ٦) .

بحفظها عن كل ما هو محرم . كالنظر بشهوة لما هو محرم .

(٣) قوله تعالى : * قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوْا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ
ذَٰلِكَ أَزْكٰى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مِّمَّا يَصْنَعُونَ ﴿٢٤﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ
يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ۝ (١١)

وجه الدلالة :

هذه الآية مفسره لما قبلها ، لأن الله سبحانه وتعالى أمر
بغض البصر والأمر للوجوب ، و (من) للتبقيض ، فيكون غض البصر
عن ما هو حرام أمر واجب . ثم تبعه بحفظ الفرج وهو نتيجة حتمية لغض
البصر ، لأن البصر رائد للقلب . فيجب غشه عن كل ما لا يحل كالزنا
بأنواعه ، وعن النظر إلى عورة أحد سواء بشهوة وهو أشد
أو عدمها - والنظر بشهوة يريد الزنا ورائد الفجور والبلوى فيـه
أشد وأكثر وعندئذ لا يقدر على الإحتراس منه .

الادلة من السنة :

(١) " عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لامحالة
فالعينان زناهما النظر ، والأذانان زناهما الاستماع ، واللسان زناه
الكلام واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطأ ، والقلب يهوى
ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه . " (٢)

(١) سورة النور : آية (٣٠) .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ .

وجه الدلالة :

الحديث يدل دلالة واضحة على أن العين تزني وزناها النظر أي ما كان على سبيل اللذة والشهوة الحرام . وهذا تشبيهاً بالزنا الحقيقي ، أما التمتع بالنظر فغرب من ضروب الزنا المجازي ، والزنا المجازي طريق موصل إلى الزنا الحقيقي كما أن زنا النظر طريق موصل لزنا الجوارح كلها . فإذا نظر بشهوة زنا وهذا النظر ربما يقوده إلى الكلام ثم إلى الخطأ واللمس ثم إلى الزنا الحقيقي . إذن زنا النظر أشد وأعظم أنواع الجوارح لأنه درب للحقيقي . والنظرة المحرمة هي النظرة بشهوة ولذة .

(٢) " عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن النظر سهم من سهام إبليس مسموم . من تركه خوفاً من الله تعالى . أبدله الله إيماناً يجد حلاوته في قلبه " (١)

وجه الدلالة :

تشبيه الرسول صلى الله عليه وسلم للنظر بأنه " سهم مسموم من سهام إبليس " فيه تحريض على الإبتعاد عنها وغي النظر عن كل ما هو محرم كالنظر بشهوة . فالذى يغض بصره ويقاوم شهوته ويرتفع ويسمو ويخلق في أجواء الفضيلة فيشعر في أعماق نفسه بلذة الانتصار .

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه . كتاب الرقاق : ج ٣ ، ص ٣١٤ ، وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي في التلخيص حيث قال : صحيح (قلت) اسحاق واه وعبد الرحمن هو الواسطي ضعفه .

على النفس الأمانة بالسوء أو لذة النجاح في قهر الشهوة
التي تستعيد الآخرين والثواب في نيل رضى الله . وهذه
هي اللذة التي تذوق فيها حلاوة الإيمان .

(٣) " وعن أبي أمامة رضى الله عنه . عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال " ما من مسلم ينظر إلى محاسن امرأة ثم يفيض بصره إلا آخلف
الله له عبادة يجد حلاوتها " (١)

وجه الدلالة :

وما ذلك الجزاء الذى يخلفه الله على عباده بأن يذيقهم
حلاوة الإيمان إلا لمن يفيض نظره عن محاسن النساء ، لأن النظر إليهن
يجر إلى الفاحشة المحرمة . فسداً لباب الفاحشة حض رسول
الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث على غض البصر
عن كل ما هو محرم . ومنها النظرة المحرمة وهي بشهوة لما لا يحل .

(٤) " عن جرير بن عبد الله رضى الله عنه قال سألت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة ، فأمرني أن أصرف بصرى
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح " (٢)

وجه الدلالة :

أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بصرف البصر بعد النظرة
الأولى نظرة الفجأة التى لا يمكن التحرز منها لثلا يكرره فيؤثر

(١) أخرجه أحمد فى مسنده . من حديث أبي أمامة الباهلى ، ج ٥ ،
ص ٢٦٤ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ٢٨١

في قلبه ، وحينئذ يقوده لما هو محرم. لذلك داواه بصرف النظر،
لأن النظر هو المحرك للشهوة . وحين يكون النظر بشهوة
لما لا يحل يكون منهى عنه ، ويجب عليه غضه . وهذا يعنى
الرجل والمرأة في النظر بشهوة فهو حرام .

(٥) " عن ابن بريدة عن أبيه رفعة قال ياعلى لا تتبع النظرة النظرة
فإن لك الأولى وليست لك الآخرة . قال أبو عيسى هذا حديث
حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك " (١)

وجه الدلالة :

الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى علي رضي الله عنه
عن تتابع النظر حتى لا يولد الشهوة في القلب ، فيكون النظر
بشهوة منهى عنه وإثمها على صاحبها . أما النظرة الأولى
فلا حرج فيها لصعوبة الإحتراز منها .

الدليل العقلي :

من باب سد الذريعة يحرم النظر بشهوة لأنه ذريعة للزنا
والفاحشة . وهو في نفس الوقت مكمل للضروريات الخمس من حفظ الدين
والنفس والعقل والعرض والمال .

الفصل الثالث

حكم النظر بين الزوجين

الفصل الثالث

حكم النظر بين الزوجين

" إن الله لا يستحي من الحق "

إهتمت الشريعة الإسلامية إهتماماً كبيراً ووافراً بالعلاقة الزوجية وحددت لها المنهج الناجح . ولقد بين القرآن الكريم ذلك ، وتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسائل هذه العلاقة ، وأجاب السائلين عنها رجالاً ونساءً . بل وأمر بعض أمهات المؤمنين أن يرشدن النساء إلى أدق ما يخصهن .

ومن هذه الأمور التي بينها القرآن والسنة النبوية حكم نظر الزوجين كل منهما إلى الآخر .

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز نظر كل من الزوجين إلى زوجته ، واختلفوا في حكم النظر إلى العورة المغلظة ألا وهي الفرج إلى عدة آراء وهي :

الرأى الاول :

قالوا يكره النظر إليه ظاهراً وباطناً . وذهب إلى هذا : الشافعية والحنابلة وقول للشيعة الامامية .

الرأى الثاني :

قالوا بكراهة النظر إلى باطنه ، وبإباحة النظر إلى ظاهره فقط وقال به المالكية .

الرأى الثالث :

قالوا "بجواز النظر إليه مطلقاً مع عدم الكراهة . ذهب إلى هذا الأحناف .

والرأى الراجح عند الحنابلة . وقال به الظاهرية والشيعة الزيدية .

نصوص الفقهاء

من نصوص الرأى الأول :

أولاً : نص الشافعية : " ذكره الشيخ محمد الشربيني الخطيب :

" وللزوج النظر إلى كل بدن زوجته في حال حياتها كعكسه ولو إلى الفرج ظاهراً وباطناً لأنه محل تمتعه ، ولكن يكره لكل منهما نظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حاجة ، وإلى باطنه أشد كراهة " (١)

ويقول الشيخ الباجوري :

" نظر الزوج إلى زوجته أي: التي يحل له الإستمتاع بها - فتخرج زوجته المعتدة من وطئ غيره بشبهة - فإنه يجوز أن ينظر كل منهما حال الحياة وبعد الموت إلى جميع بدنهما ماعدا الفرج منهما قبلاً كان أو دبراً ، لأنه يكره النظر إليه ، كما هو المعتمد بلا حاجة وإلى باطنه أشد كراهة " (٢)

ثانياً : الحنابلة :

يقول الشيخ علاء الدين المرداوي : " ولكل واحد من الزوجين النظر إلى جميع بدن الآخر ولمسه من غير كراهة . وقيل يكره لهما نظر الفرج جزم به في الكافي وقدمه في الرعايتين " (٣)

(١) انظر : مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٣٤ .

(٢) انظر : شرح القاسم علي الباجوري وحاشية الباجوري : ج ٢ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) انظر : الإنصاف ، ج ٨ ، ص ٣٢ . (بتصرف)

ثالثا : نص الشيعة الامامية :

قيل يجوز أن ينظر الرجل إلى جسد زوجته باطنا وظاهرا ماعدا العورة ، وكذلك المرأة يجوز لها النظر إلى جسد زوجها باطنا وظاهرا . (١)

نصوص الرأي الثاني :

الذين قالوا بكراهة النظر إلى باطنه وإباحة النظر إلى ظاهره فقط . وقال به المالكية ذكره القرطبي . بقوله : وقال ابن خويزمنداد " أما الزوج والسيد فيجوز له أن ينظر إلى سائر الجسد وظاهر الفرج دون باطنه وكذلك المرأة يجوز أن تنظر إلى عورة زوجها . " (٢)

نصوص الرأي الثالث :

الذين قالوا بجواز النظر إليه مطلقا مع عدم الكراهة . ذهب إلى هذا الحنفية ، إلا أنهم قالوا الأولى ألا ينظر وقال بعضهم : النظر أولى عند الجماع . والرأي الراجح عند الحنابلة . وقال به الظاهرية والشيعة الزيدية .

كما تدل على صحة أقوالهم نصوصهم هذه :

أولا : الأحناف :

يقول الشيخ ابن عابدين : (٣) " فينظر الرجل من عرسه وبالعكس

(١) شرائع الإسلام . ج ٢ ، ص ٢٦٩ . (بتصرف)

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢٣٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٨ ، ص ٣٦٦ بتصرف

إلى جميع البدن من الفرق إلى القدم ولو عن شهوة ، لأن النظر دون الوطء الحلال . لأن إباحة النظر إلى جميع البدن مبنية على حلال الوطء فينتفى بانتفائه . والأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه " .

ويقول الشيخ داماد :

" وينظر الرجل إلى جميع بدن زوجته وأُمته التي يحل له وطؤها . قيل الأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه . وقال البعض أن الأولى أن ينظر إلى فرج أمراته وقت الوقاع ، ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة " (١)

والراجع عند الحنابلة : " ذكره الشيخ منصور البهوتي بقوله ولكل واحد من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة حتى الفرج لأنه محل الإستمتاع ، فجاز النظر إليه كبقية البدن " . (٢)

وقال به الظاهرية :

قاله ابن حزم " وحلال للرجل أن ينظر إلى فرج امرأته وكذلك لها أن تنظر إلى فرجه لا كراهية في ذلك أصلاً " . (٣)

وقال به أيضا الشيعة الزيدية :

" ولكل من الزوجين النظر إلى ظاهر فرج الآخر إجماعاً " وفي باطن فرج الزوجة يجوز كالإستمتاع لكن يكره " (٤)

(١) انظر : مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر . ج ٢ ، ص ٥٣٩ .

(٢) انظر كشف القناع . ج ٥ ، ص ١٦ ، شرح منتهى الإرادات . ج ٣ ، ص ٧ المبدع . ج ٧ ، ص ١٢ .

(٣) انظر المحلى . ج ١٠ ، ص ٣٣ .

(٤) انظر البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٧٦ .

وقول الشافعية : ذكره النووى :

في قوله " ونظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها . وقيل : يجوز
نظرها إلى فرجه قطعاً . " (١)

وذهب إليه المالكية :

كما تدل عليه نصوصهم الآتية :

يقول الخرشي : (٢) " وحل للزوجين، أي: يجوز لكل واحد من
الزوجين أن ينظر في النكاح الصحيح المباح للوطء إلى جميع جسد صاحبه
حتى إلى عورته من قبل أو دبر . أي حل لهما نظر جميع البدن حتى نظر
الفرج " .

ويقول الدسوقي : (٣) " فيحل لكل من الزوجين نظر فرج
صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها " .

بعد عرض آراء الفقهاء ونصوصهم في حكم نظر الزوجين
كل منهما إلى عورة الآخر . يمكن حصر هذه الآراء في فريقين فقط وهما :
الفريق الأول :

القائلون بالإباحة : أي إباحة نظر كل من الزوجين إلى عورة
الآخر .

وقال به الحنفية . والراجح عند الحنابلة . والظاهرية
والشيعة الزيدية .

(١) روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ٢٧ .
(٢) انظر : الخرشي . م ٢ ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .
(٣) : حاشية الدسوقي . ج ٢ ، ص ٢١٥ .

الفريق الثاني :

القائلون بالكراهية : أي أن النظر إلى الفرج من قبـل

الزوجين • مكروه •

وقال به : الشافعية • والمالكية • ورواية مرجوحة عند

الحنابلة • والشيعة الإمامية •

وفيما يلي الأدلة المثبتة لأرائهم وهي كما يلي :

أدلة الفريق الأول :

استدل القائلون بالإباحة بما يأتي :-

من القرآن :

بقوله تعالى : * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ

أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * (١)

وجه الدلالة :

أمر الله سبحانه وتعالى بحفظ الفروج عن كل ما هو محرم من

نظر وزنى ولواط وغيره كما في قوله * (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ

وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ * فالمراد من حفظ الفروج سترها عن النظر ، وحفظها

من الرنى ومس كل ما هو محرم • وقوله * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ

إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ * أي حفظها مما هو محرم من نظر ولمس ومخالطة

وجماع وغيره • واستثناء الزوجة من عموم الأمر يدل على إباحة وجواز

النظر إليها والجماع بها والمس والاستثناء من الحظر إباحة •

وقوله (غير ملومين) . تعليل لحكم الاستثناء من عدم حفظ فروجهم على زوجاتهم ، أى رفع الملامة والإثم من ترك حفظها أمام زوجاتهم وإيمانهم .

وكذلك الزوج يحل له نظر عورة زوجته لأنه يحل له مسهها وجماعها ، ولا إثم عليه في ذلك . " والله أعلم "

من أقوال العلماء في الآية :

يقول العلامة الألوسي : (١) " والأصل حافظون فروجهم على الأزواج لا تتعداهن ثم قيل غير حافظين إلا على الأزواج تأكيداً على تأكيد والاستثناء مفرغ من أعم الأحوال ، أى حافظون لفروجهم في جميع الأحوال إلا حال كونهم والين وقوامين على أزواجهم " فإنهم غير ملومين " تعليل لما يفيد الاستثناء من عدم حفظ فروجهم من المذكورات ، (أى فإنهم غير ملومين على ترك حفظها منهن)

ويقول ابن حزم : (٢) " وأمر الله عز وجل بحفظ الفرج إلا على الزوجة وملك اليمين فلا ملامة في ذلك وهذا عموم في رؤيته ولمسه ومخالطته . "

(١) انظر : روح المعاني . م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٧ .

(٢) المحلي ج ١٠ ، ص ٣٣ .

من السنة :

(١) بما روى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : " قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ فقال : " إحتفظ عورتك إلا من زوجتك أو مملكت يمينك " (١) رواه أبو داود .

وجه الدلالة :

هذا الحديث صريح في دلالة حول اباحة النظر إلى جميع جسم الزوج والأمة ، وكذلك هما يباحان لهما النظر إلى جميع جسد الزوج أو السيد . لأن الحديث يشير بوضوح إلى حفظ العورة عن كل ما هو محرم ، إلا عن الزوجة وملك اليمن ، وكما هو معلوم الاستثناء من الخطر إباحة .

(٢) وبما روت عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد . وكنت أقول : بَقِّ لي ، وهو يقول بَقِّ لي " (٢)

وجه الدلالة :

" فلو لم يكن النظر مباحا ، لماتجرد كل واحد منهما بين يدي صاحبه لأن الغسل

(١) سبق تخريجه ، ص

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الغسل باب غسل الرجل مع امرأته بلفظ قالت عائشة رضي الله عنها : كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له الفرق . ، ج ١ ، ص ٥٦ .

يستلزم التجرد . ولا شك أن هذا التجرد يدل على جواز ذلك . لأن التجرد سبب لرؤية العورة عادة ، إذ ليس من المعقول أن يكون النظر إلى الفرج غير مباح ثم يتجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجته أمام بعضهما .

(٣) من الأثر :

" كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الأولى أن ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة . " (١)

(٤) من المعقولات :

" أن مافوق النظر من اللمس والغشيان مباح ، فالنظر أولى " (٢)
 " إذن مادام أحل الاستمتاع فيجوز نظره ولمسه كباقي الجسد فإنه يحل لكل من الزوجين النظر إلى جميع جسد صاحبه ولمسه ، حتى عورته المغلظة - أي القبل والدبر - " (٣) . ولأن الفرج يحل له الاستمتاع به ، فجاز النظر إليه ولمسه كبقية البدن " (٤)

الفريق الثاني :

القائلون بكراهية النظر استدلوا بما يأتي :-

(١) عن عتبة بن عبد السلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ، ولا يتجرد تجرد العيرين " (٥) رواه ابن ماجه .

-
- (١) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٩ .
 (٢) انظر المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٨ ، تكملة شرح فتح القدير ، ج ١٠ ، ص ٣١ .
 (٣) انظر : الخرشي ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .
 (٤) المغني والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٥٨ .
 (٥) سبق تخريجه : ص (٣٩٨) .

وجه الدلالة :

هذا الحديث يدل بوضوح على النهي عن التعري ، وحتى في الحالة التي تستلزمه وهي حالة الجماع بين الزوجين . والنهي عن العري يشمل النهي من النظر . لعموم النهي المطلق .

(٢) عن عائشه رضي الله عنها قالت : ما نظرت أو رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط . (١) رواه ابن ماجه .

وجه الدلالة :

هذا يدل على كراهية النظر ، إذ لو كان جائزاً أو مباحاً لنظرت إليه وهي زوجته وأحب زوجاته إليه .

(٣) وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا جامع أحدكم زوجته أو أمته فلا ينظر إلى فرجها ، فإنه يورث العمى " (٢) أي في الناظر أو الولد أو القلب . يدل بوضوح إلى النهي عن النظر وكراهيته .

(٤) بما روته عائشه رضي الله عنها قالت : ما رأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني " (٣) .

وجه الدلالة :

هذا الحديث صريح الدلالة على كراهية النظر ، فعدم رؤيته

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه . كتاب النكاح . باب التستر عند الجماع . رقم

١٩٢٤ . ج ١ ، ص ٦١٨ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه . كتاب النكاح . باب التستر عند الجماع . رقم

١٩٢٢ . ج ١ ، ص ٦١٨ .

(٣) نهاية المحتاج ج ٦ ، ص ١٩٦ . والمغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٥٨

صلى الله عليه وسلم منها وروايتها منه صلى الله عليه وسلم يدل على كراهية الرؤية للعبث . لأن النظر أو الرؤية لو كانت مباحة لنظر إلى عورتها أو لنظرت هي إلى عورته صلى الله عليه وسلم وهي زوجته التي حل له الاستمتاع بها ولو من طريق الصدفة .

من المعقول :

(١) لأن النظر إلى العورة يورث النسيان ، فكره . (١)

الترجيح :

أقول - والله الموفق - أنه يباح لكل من الزوجين النظر إلى جميع بدن صاحبه وخاصة الفرج لأنه يحل له لمسه والاستمتاع به فحل النظر إليه . وذلك لأن ضرورة حل الاستمتاع الكامل يقتضي رفع النهي عن النظر واللمس والأمور الزوجية الأخرى .

وعدا عن كونه أمر يصعب التحرز منه لأنه مما تعم به البلوى ثم إن القائلين بإباحة النظر أدلتهم أقوى وأرجح من أدلة القائلين بكراهة النظر التي أضعفها العلماء ،

يقول ابن ماجه في الحديث الأول " ولا يتجرد تجرد العيرين " في الزوائد

(١) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٤٨ .

إسناده ضعيف لجهالة تابعيه ، لا يناهض الأحاديث الصحيحة الذي احتج
بها القائلون بالإباحة .

وسند الحديث كما ذكره ابن ماجه هو :

" حدثنا إسحاق بن وهب الواسطي • ثنا الوليد بن القاسم
الهمزاني • قنا الأحوص بن حكيم • عن أبيه • وراشد بن سعد ، وعبد الأعلى
بن عدي • عن عتبة ابن عبد السلمى " (١) وذكر الحديث السابق • فيه
الأحوص بن حكيم وهو ضعيف قاله فيه ابن حجر (٢) قال النسائي ضعيف
وفي موقع آخر ليس بثقة • وقال أبو حاتم : ليس بقوي منكر الحديث •
وقال محمد بن عوف ضعيف الحديث وقال الساجي ضعيف عنده منكير " •
وقال ابي محمد الرازي (٣) : " الأحوص بن حكيم ليس بقوي ، منكر
الحديث • وحدثنا صالح بن أحمد ابن حنبل قال : قال أبي : الأحوص
بن حكيم لا يروى حديثه يرفع الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم " •
ثم إن فيه الوليد بن القاسم الهمداني الذي قال فيه أبو محمد
الرازي (٤) " سئل يحيى بن معين عن الوليد بن القاسم • فقال : ضعيف
الحديث • "

وقال فيه ابن حجر العسقلاني : (٥) قال ابن أبي خثيمة عن ابن
معين ضعيف الحديث وذكره ابن حبان في الضعفاء أيضا فقال انفرد عن

(١) سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٥١٨ •

(٢) تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٩٢ أنظره •

(٣) انظر : الجرح والتعديل • ج ٢ ، ص ٣٢٨ •

(٤) انظر المرجع السابق • ج ٩ ، ص ١٣ •

(٥) تهذيب التهذيب • ج ١١ ، ص ١٤٦ •

الثقات بما لا يشبه حديث الإثبات فخرج عن حد الاحتجاج بإفراده .

إذن هذا الحديث لا يقاوم الأحاديث الصحيحة التي احتج بها الفريق الأول القائل بالإباحة .

والحديث الثاني :

قولها : مارأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط " قال فيه ابن ماجه " في الزوائد : هذا إسناده ضعيف " (١)

والحديث الثالث :

قوله " فلا ينظر إلى فرجها فإنه يورث العمى :

يقول فيه محمد الخطيب (٢) : " رواه ابن حبان وغيره في الضعفاء ، بل ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكر . "

(٣)

وقال الدسوقي : منكر . أي فهو موضوع .

(٤)

وقال الدردير : وما ورد من أن نظر فرجها يورث العمر منكر

لا أصل له .

وبهذا يكون ما ذهب اليه المبيحون للنظر أرجح لقوة أدلتهم أن

ما استدل به المخالفون لهم من الأحاديث ضعفتها أكثر العلماء والمحدثين .

كما أن الحاجة والضرورة من حل الاستمتاع تبيح النظر لأنه أيضا

نوع من أنواع الاستمتاع . والله أعلم بالصواب .

(١) سنن ابن ماجه . ج ١ ، ص ٢١٧ .

(٢) مغني المجتاج . ج ٣ ، ص ١٣٤ ؛ حاشية الباجوري ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٣) حاشية الدسوقي : ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٤) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ٢ ، ص ٢١٥ .

الفصل الرابع

حكم النظر بين الصغار والكبار

وفيه مبحثان :

* المبحث الأول : حكم نظر الكبار لما هو عورة من الصغار.

* المبحث الثاني : حكم نظر الصغار لما هو عورة من الكبار.

الفصل الرابع

حكم النظر بين الصغار والكبار

إن من مبادئ ديننا الحنيف وسماحته إهتمامه بالأطفال في جميع مراحل حياتهم ، منذ أن يكونوا أجنة في بطون أمهاتهم إلى أن يجتازوا مرحلة الطفولة ، وإن تربيتهم ورعايتهم مسؤولية عظيمة عند الله ، وأمانة مفروضة على الوالدين ، فالواجب عدم الإهمال أو التفریط فيها . لأنهم صغار اليوم وكبار الغد وأمل المستقبل ، ولهم دور كبير في تكوين الأسرة التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، وفي صلاحها إصلاح المجتمع والأمة والجيل الناشئ ، لما لها من دور كبير في بناء شخصية الإنسان ، وفي تشكيل سلوكه في الحياة صغيراً وراهقاً ثم راشداً كبيراً .

وإن ما يلتزم به الكبار من الوالدين وغيرهم من الآداب والفصيلة ينعكس انعكاساً كبيراً على أطفالهم وصغارهم لأنهم القدوة الأولى لهم والموكلون برعايتهم وتنشئتهم النشأة الإسلامية التي فطروا عليها ، وعليهم المحافظة على هذه الفطرة وتحسينها من كل ما يفسدها .

وقد سبق وأن ورد ذكر أحكام النظر بين الكبار من رجال ونساء ، وما يشتركون فيه من أحكام النظر التي يجب على كل مسلم أن يتحلى بها لما فيها من طاعة الله بإتباع أوامره واجتناب نواهيه لكي يكونوا هؤلاء الكبار القدوة العملية الحسنة أمام أطفالهم الصغار ،

بأن يبشوا روح إيمان وتقوى الله فيهم ، وأن يتعهدوهم بالمبادئ الأخلاقية والفضائل السلوكية والمثل العليا ، ولا يكون ذلك إلا بالنصح والإرشاد والموعظة الصادقة منذ الصغر .

ويجب على الوالدين الإهتمام بالتركيز على آداب النظر ، فيعلمون أطفالهم ما يحل لهم ، وما يحرم عليهم النظر إليه من الكبار . وأن يبينوا لهم حكم ستر العورة ، وحكم النظر إليها . لما في ذلك من إصلاح أمرهم واستقامة خلقهم وسلوكهم .

وإتماماً للبحث وتعميماً للفائدة سيوضح في هذا الفصل

مايلي :-

- المبحث الأول : حكم نظر الكبار لما هو عورة من الصغار
المبحث الثاني : حكم نظر الصغار لما هو عورة من الكبار

المبحث الثاني الأول

((حكم نظر الكبار لما هو عورة من الصغار))

للفقهاء في حكم النظر للصغار رأيان هما كما يلي :

الرأى الأول :

قال : يجوز النظر لسائر جسد الصغير أو الصغيرة لأنَّه لا عورة لهم . على خلاف بينهم في تحديد سن الصغير الذى يجوز فيه ذلك كما سيظهر من نصوصهم .

وذهب إلى هذا الحنفية ، والمالكية ، والصحيح عند الشافعية

الرأى الثاني :

قالوا : بحرمة النظر إلى فرج الصغير والصغيرة مطلقاً . وقال بهذا بعض الشافعية والشيعة .

وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء المثبتة لأرائهم .

نصوص الفقهاء

من نصوص أصحاب الرأي الأول :

ما يذكره الإحناف :

يقول ابن عابدين : " إذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء ، وقدره في الأصل بأن يكون قبل أن يتكلم ثم يعتبر عورته ما غلظ من الكبير ، ويحتمل أنهما قبل ذلك من المخفف فالنظر إليهما عند عدم الإشتهاء أخفف من النظر بعده ، ثم تكون عورته بعد العشرة كعورة البالغين .

وفي النهر : كان ينبغي إعتبار السبع لأمرهما بالصلاة إذا بلغنا هذا السن .

ويقول في موضع آخر :

" لاعورة للصغير جداً ، ثم مادام لم يشته فقبل ودبر ،

ثم تتغلظ إلى عشر سنين ، ثم كبالغ ."

من هذا النص يتضح أن الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة يجوز النظر لجميع الجسد منهما .

وقدر سنه أن يكون قبل أن يتكلم ، ثم يتدرج في الستر حتى يتجاوز العشرة سنين . ويكون ذلك بأن يجوز النظر لجميع جسده حتى يبلغ سبع سنين ، ثم يستر قبل ودبر مادام لم يشته .

أي تكون عورته التي يجب سترها هي العورة المغلظة ، وهي القبل والدبر

وما حولهما حتى يبلغ العشرة سنين • ثم بعد ذلك يأخذ حكام
البالغ •

يؤيد هذا قول السرخسي : (١)

" يقول : إن كانت صغيرة لا يشتهي مثلها فلا بأس بالنظر
اليها ، لأنه ليس لبدنها حكم العورة ، ولا في النظر معنى خوف الفتنة
ويجوز النظر إلى جميع جسدها •

ومن المالكية :

يقول القرطبي (٢) والصبي الصغير لحرمة لعورته "

ويقول العدوي (٣) " ويؤمر المكلف بستر العورة ، وهذا يقتضي

أن غير المكلف لا يجب عليه ستر وظاهره ولو مراهما " •

ويدخل تحت لفظ غير المكلف الصغير والصغيرة جداً ، فلا حرمة

لعورتهما ، ويجوز نظرها • وقوله : " لا يجب عليه ستر " يدل عدم
وجوب الستر على عدم حرمة النظر •

ومن الشافعية :

يقول النووي : (٤) " قطع القاضي حسين في تعليقه بجواز

النظر إلى فرج الصغيرة التي لا تشتهي والصغير • وذكر المتولى فيه

(١) انظر المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٥ •

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ، م ٤ ، ج ٧ ، ص ١٨٣ •

(٣) انظر حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٤١٩ •

(٤) انظر روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ٢٤ ؛ نهاية المحتاج ، ج ٦ ،

ص ١٨٦ • وإعانة الطالبين ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ •

وجهين وقال : الصحيح الجواز لتسامح الناس بذلك قديماً وحديثاً، وإن
إباحة ذلك تبقى إلى بلوغه سن التمييز ومصيره ، بحيث يمكنه
ستر عورته عن الناس " .

إذن الصحيح عند الشافعية • جواز النظر للصغير والصغيرة •

من نصوص الحنابلة :

يقول: علاء الدين المرداوي: " لا يحرم النظر إلى عورة الطفل والطفلة
قبل السبع ، وما لمسها نص عليه أحمد • أي : أن الطفلة التي لاتصلح
للنكاح ، فلا بأس بالنظر إليها بغير شهوة " (١)

هذان النصان صريحان في جواز النظر لعورة الصغير والصغيرة
ويكونان أقل من تسع سنين •

يقول ابن قدامة : " أما الطفلة التي لاتصلح للنكاح فلا بأس
بالنظر إليها لمن لا يجد شهوة " (٢)

وهذا حكم النظر للطفلة بدون تحديد لسن معينه •

ويقول في موضع آخر : " فأما الغلام الذي لم يبلغ
تسعاً فلا عورة له يحرم النظر إليها • وقد روى عن ابن أبي ليلى عن

(١) انظر : الانصاف : ج ٨ ، ص ٢٣ ، ٢٤ •

(٢) انظر : المرجع السابق ، والمغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٦٢ •

أبيه قال : كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال
فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه فوق مقدم قميصه أراه قال فقبيل
زبيبتة . رواه أبو حفص " (١)

وهذا يبين حكم الغلام قبل تسع سنين . فهو يحدد السن
التي يجوز فيها النظر .

من النصين يتضح أن الصغير والصغيرة لاعورة لهما يحرم
نظرها قبل تسع سنين وما بعدها يحرم النظر إليه .
نصوص أصحاب الرأي الثاني :

القائلون بحرمة النظر إلى الصغير والصغيرة ، وهو لبعض علماء
الشافعية نصوا عليه بقولهم " لا يحل نظر فرج صغيره لاتشتهي وفرج الصغير
كفرج الصغيرة على المعتمد فيحرم نظره " (٢)

وهو نص واضح في دلالتيه على حرمة النظر للمغيرين على رأى بعض
علماء الشافعية .

ومن الشيعة :

قالوا : " يحرم نظر فرج الطفلة إذ هي مظنة الشهوة " (٣)

٤٦٤

- (١) المغنى والشرح الكبير، ج١، ص ١٣٠ ، وسيأتي تخريج الحديث في محله .
(٢) أنظر : مغنى المحتاج . ج ٣ ، ص ١٣٠ ، نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص
١٨٦ ؛ التجريد لنفع العبيد . ج ٣ ، ص ٣٢٦ ؛ حواشي الشرواني ، ج ٢ ،
ص ١٩٥ ، ص ١٩٦ .
(٣) البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٨٢ .

الأدلة

أولا : أدلة الجمهور أصحاب الراي الأول :

استدلوا لما ذهب إليه بما يلي :-

١ - بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " مروا أولادكم بالصلاة

لسبع وأقربوهم عليها لعشر " (١)

فيه دليل على أن الطفل المأمور بالصلاة يؤمر بستر العورة ، لأن

من شروط الصلاة ستر العورة ، وهو ابن سبع سنين . أما مادونها

فلا يجب عليه الستر . وبذلك يجوز النظر إلى عورة من هــو

دون السبع .

٢ - " وفي حديث أسماء رضي الله عنها " إذا بلغت المحيض ، لم يصلح

أن يرى منها إلا هذا وهذا " وأشار إلى وجهه وكفيه " (٢)

(١) أخرجه أبو داود . كتاب الصلاة . باب متى يؤمر الغلام بالصلاة . رقم

٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ . ج ١ ، ص ١٣٣ ، واللفظ له .

والبيهقي . كتاب الصلاة . باب ما على الأباء والأمهات من تعليم

الصبيان أمر الطهارة والصلاة . ج ٣ ، ص ٨٤ ، والدارقطني . كتاب

الصلاة . باب الأمر بتعليم الصلاة والغرب عليها وحد العورة التي يجب

سترها . ج ١ ، ص ٢٣٠ . والحاكم في مستدركه . كتاب الصلاة . باب أمر الصبيان

بالصلاة لسبع سنين . ج ١ ، ص ١٩٧ . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه

كتاب الصلاة . باب متى يؤمر الصبي بالصلاة . ج ١ ، ص ٣٤٧ .

الترمذي بلفظ : " مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ، وإذا بلغ

عشر سنين فأقربوه عليها " في كتاب الصلاة . باب ما جاء متى يؤمر

الصبي بالصلاة . رقم ٤٠٧ . ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم

ووافقه الذهبي . أنظر مستدرك الحاكم مع التلخيص . ج ١ ، ص ٢٠١ .

والحاكم . كتاب الصلاة . باب في فعل الصلوات الخمس . ج ١ ، ص ٢٠١ .

ورواه الدارمي . كتاب الصلاة . باب متى يؤمر الصبي بالصلاة . ج ١ ،

ص ٣٣٣ .

(٢) أخرجه أبو داود . كتاب اللباس . باب فيما تبدى المرأة زينتها

رقم ٤١٠٤ . ج ٤ ، ص ٦٢ .

٣ - قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار " (١)
وجه الدلالة :

في هذه الروايات يقول ابن قدامة : " إذا بلغت الصغيرة حداً
تصلح للنكاح كابنة تسع ، فإن عورتها مخالفة لعورة البالغة
بدلالة هذه الأحاديث . فتخصيص الحائض بهذا التحديد دليل على
إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها . وإذا جاز لها الكشف وعدم
التستر جاز النظر إليها .

وجواز النظر للصغيرة دليل على جواز النظر للصغير .

٤ - " عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبيبتة . " (٢)
ظاهر في دلالته على جواز النظر لأن فعل الرسول صلى الله عليه
وسلم هذا يدل على جواز النظر واللمس ورواية الصحابي له يثبت جواز
النظر لأن اللمس والقبل أشد من النظر فجوازهما دليل على جواز
النظر .

من الأثر : _____

قد روى أبو بكر بإسناده عن عمر بن حفص المدني أن

(١) رواه أبو داود . كتاب الصلاة . باب المرأة تصلى بغير خمار . رقم ٦٤١
ج ١ ، ص ١٧٣ . وأخرجه الترمذي . كتاب الصلاة . باب ما جاء لاتقبل صلاة
المرأة إلا بخمار . ج ٢ ، ص ٢١٥ . وقال حديث حسن ، وابن ماجه . كتاب
الصلاة . باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ، ص ٦٥٥ ، والحاكم
كتاب الصلاة . باب لاتقبل صلاة حائض إلا بخمار ، ج ١ ، ص ٢٥١ ، وعلق
عليه صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأظن أنه لخلاف فيه على قتادة .
ووافقه الذهبي في التلخيص والبيهقي كتاب الصلاة . باب ما يصل في
المرأة من الثياب . ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٢) أخرجه الطبراني . من حديث ابن عباس . برقم ٢٦٥٨ ، ج ٣ ، ص ٤٥ ، =

الزبير بن العوام أرسل بابنة إلى عمر بن الخطاب مع مولاة له ، فأخذها
عمر بيده وقال : ابنة أبي عبد الله . فتحركت الأجراس من رجلها
فأخذها عمر فقطعها . وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" مع كل جرس شيطان " (١)

هذا الأثر يدل على حل النظر للصغيرة لرؤية عمر رضي الله
عنه لها ، وقطع أجراسها من رجلها ، ولا يمكن ذلك إلا بعد الكشف عن رجلها
فلو لم يجر النظر ، لما فعله ، ولأمر مولاتها أن تفعل ذلك عوضا عنه .
ففعله هذا يدل على جواز النظر .

من المعقول :

١ - ان أبدانهم ليس لها حكم العورة ، وليس في النظر والمس معنى
خوف الفتنة . وجريا على ما يفعله الناس في الأعمار والأمصار وعملا
بائعرف الذي انتشر بينهم يظهر حل نظر الكبير لعورة الصغير . (٢)

(=) برقم ١٢٦١٥ ، ج ٠ ، ص ١٠٨ . وابن حجر الهيتمي في مجمع الزوائد
ومنبع الفوائد . م ٥ ، ج ٩ ، ص ١٥٦ . دار الكتاب العربي بيروت
الطبعة الثانية . ١٤٠٢ هـ . وابن عساكر في تاريخه الكبير . ج ٤
ص ٢٠٩ . مطبعة روضة الشام . سنة ١٣٣٢ هـ . والمحيط الطبري . في
كتاب ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى . ج ١٢٦ .
الباب التاسع . في ذكر الحسن والحسين . وذكر تقبيله صلى الله
عليه وسلم زبيبة الحسين - ناشر : مكتبة القدس . لصاحبها حسام
الدين القدسي القاهرة . تاريخ الطبع . ١٣٥٦ هـ .
وأخرجه البيهقي في سننه . كتاب الطهارة . باب ترك الوضوء من مس
الفرج بظهر الكف وبلغظ عن عبد الرحمن بن ابي ليلى . قال : كنا عند
النبي صلى الله عليه وسلم فجاء الحسن فاقبل يتمرغ عليه فرفعه
تميمه وقبل زبيبته . وعلق عليه بقوله . فهذا إسناده غير قوي .
السنن الكبرى . ج ١ ، ص ١٣٧ .

(١) أخرجه ابو داود في سننه ، كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الجلال ،
رقم ٤٢٣٠ ، ج ٤ ، ص ٩١ .
وعلق عليه الألباني في مشكاة المصابيح . كتاب اللباس . باب الخاتم
رقم ٤٣٩٨ ، ج ٢ ، ص ١٢٥٦ وقال (أسناده ضعيف) .
(٢) بتصرف : تحفة المحتاج بشرح المنهاج مع حواشي الشرواني : ج ٢ ، ص ١٩٥ .

٢ - إن في ستر عورات الصغار تكلف وحرص ، والضرورة تقتضي عدم سترها إذا يحتاج لمن يغسلها ويزيل عنها النجاسة العالقة بها . ودهنها للتداوي ، وغير ذلك مما يحتاج إليه الصغار ، وهم لا يستطيعون القيام بذلك فلا بد من وجود الكبير الذي يعني بها ويتولى إصلاح أمرهم فيها .

أدلة الفريق الثانى :

استدل أصحاب الفريق الثاني على حرمة النظر للصغير والصغيرة

بعموم الأمر بغض النظر بدون تعيين سن معينة . فالواجب حرمة النظر
لكل ما لا يحل نظره . وكل ما فيه فتنة . ولعموم الأمر بستر العورة .

ومن أدلة العموم : قوله تعالى : ﴿ قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوْنَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ أْفُرُوجَهُمْ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَقُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ (٢) وفرج الصغير والصغيره
مما يحرم النظر إليهما لعموم الأمر بسترهما . وإن لم يتعلق الأمر
بهما إلا أنه متعلق بولييهما . إذن فعموم الأمر بغض النظر يشمل حتى الصغار
لأنه خطاب موجه للكبار . لذا يجب على الكبار غض النظر عن الصغار .

ومن السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : " احفظ عورتك إلا من زوجتك،

أو ما ملكت يمينك ، قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟! قال : " إن استطعت أن لا يراها أحد ، فلا يرينها . قلت : فإذا كان أحدنا خاليًا

(١)، (٢) سورة النور ، آية (٣٠-٣١) .

قال . فالله أحق أن يستحيا منه " (١)

٢ - عن ليث مولى محمد بن عياض الزهري . عن محمد بن عياض . قال :

رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغري وعلى خرقة وقصد

كشفت عورتي فقال : غطوا حرمة عورته . فإن حرمة عورة الصغير

كحرمة عورة الكبير ولا ينظر الله إلى كاشف عورة " (٢)

وجه الدلالة :

إنكار الرسول صلى الله عليه وسلم لكشف عورة الصبي . وهو

محمد يدل على حرمة كشف العورة . وأمرهم بتغطيتها يدل على وجوب سترها

فعورة الصغير لها حرمة كعورة الكبير . وبما أنه لا يجوز كشف عورة

الكبير والنظر إليها كذلك عورة الصغير لا يجوز كشفها والنظر إليها .

وقالوا : " كونها واقعة قولية والاحتمال يعممها يمنع

عملها على المميز " (٣) أي أنها واقعة قولية (فعلية وهي تعم جميع

الأطفال بأي سن كان . سواء في ذلك المميز والغير مميز ولا يجوز حملها

على المميز فقط .

من المعقــــــــــــــــول :

إن حرمة النظر لعورة الصغير والصغيرة لمظنة الفتنة .

(١) سبق تخريجها . ص ١١

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه . والذهبي في التلخيص . كتاب معرفة الصحابة . مناقب محمد بن عياض الزهري . ج ٣ ، ص ٢٥٧ .

والسيوطي . في الجامع الصغير . ج ٢ ، ص ٢٠٠ . الناشر : دار الفكر بيروت . الطبعة الاولى . ١٤٠١ هـ .

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج مع حواشي الشرواني : ج ٢ ، ص ١٩٦ .

المناقشة والترحيح

بعد ذكر أدلة الفريق الأول والثاني في حكم نظر الكبار

لما هو عورة من الصغار وقفت حائرة بين الفريقين .

وذلك لأن ما استدل به الفريق الأول من أدلة العموم لاتخصيص

فيها ولا تعيين على حرمة النظر لعورة الصغير . فالحديث الأول دليـل

على أمر الصبيان بالصلاة لسبع وضربهم عليها لعشر سنين وذلك تعويداً لهم

على العبادة .

والحديث الثاني فيه أمر للمرأة البالغة بالحجاب وعدم إظهار

زينتها أمام الأجانب بعد البلوغ .

وقال أبو داود (١) : " هذا مرسل ، خالد بن دريك لم يدرك

عائشة رضي الله عنها " .

وحديث الحائض دليل وجوب التستر لأداء الصلاة وهذه أدلـه

عامة لاتدل على حرمة النظر للصغير لأنها خطاب للبالغين .

أما الحديث الرابع . وهو حديث ابن عباس . وهو الذي تظهر

فيه قضية الخلاف .

ولكن قد اختلف في درجته ، فقال ابن حجر الهيتمي (٢) : إسناده

صحيح " وقال الشوكاني : (٣) " قال البيهقي إسناده ليس بالقوي ورواية

(١) سنن أبو داود . ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٢) مجمع الزوائد . ج ٩ ، ص ١٨٦ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني . ج ٢ ، ص ٧٤ .

ابن عباس أخرجه الطبراني ، وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد
فعفه النسائي " وقال ابن عساكر : (١) " أقول تتبع هذا الحديث
فلم أجد له سنداً يعول عليه وفي القلب منه شيء " .

وقصد بقوله : " تتبع هذا الحديث ، أي حديث ابن عباس
وهو الحديث المعارض لما استدل به الفريق الثاني من الأدلة بعد أدلة
العموم ، وحديث محمد بن عياض الدال على حرمة النظر لعورة الصغير
وقد أخرجه الحاكم وقال الذهبي (٢) " إسناده مظلم ومتمنه منكسر " .
وهذا القول يدل على أن الحديث ضعيف جداً . ولكن أخرجه السيوطي (٣) في
الجامع الصغير وصححه بالرمز (صحيح) .

إذن حديث ابن عباس وحديث محمد بن عياض متعارضان ، لأن حديث ابن
عباس يدل على جواز النظر ، وحديث محمد بن عياض يدل على حرمة النظر .
ولكن الحديثان فيهما مقال ، مما يدل على ضعف الحديثين ويسقط الاستدلال بهما
لأنهما تعارضا فتساقطا لذلك نجمع بين الفريقين إذا أمكن فالجمع بينهما
أولى من الأخذ بأحدهما وترك الآخر . ويكون الجمع بين الفريقين في حكم النظر
لعورة الصغير والصغيرة على النحو التالي :

- ١- جواز النظر لعورة الصغير والصغيرة جداً ، والغير مميزين مع استحباب
غض البصر وستر عورتهم إلا لحاجة أو ضرورة .
- ٢ - حرمة النظر بعد التمييز لعموم الأدلة ثم يتدرج في الستر حتى يأخذ
حكم البالغين وهذا رأي جمهور الفقهاء .

x

- (١) التاريخ الكبير . ج ١ ، ص ٢٠٩ .
- (٢) التلخيص مع مستدرک الحاكم . ج ٣ ، ص ٢٥٧ .
- (٣) الجامع الصغير . ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

المبحث الثاني

((حكم نظر الصغار لما هو عورة من الكبار))

الصغير والصغيرة قبل بلوغ الحلم يمرون بثلاث مراحل :-

- المرحلة الأولى : عدم التمييز .
- المرحلة الثانية : التمييز مع عدم الشهوة .
- المرحلة الثالثة : التمييز مع الشهوة .

أما الطفل في المرحلة الأولى أثبت الفقهاء اباحة ظهور العورة

أمامه لأن وجوده كعدمه .

والطفل في المرحلة الثانية ، قالوا : حكمه في النظر كالمحارم

وفي المرحلة الثالثة : اختلفوا فيما يجوز نظره من الكبار .

وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء التي تبين حكم نظر الطفل

في مراحل الثلاثة - لعورة الكبير . وهي كما يلي :-

الحنابلة :

قال ابن قدامة : (١) أما الغلام فما دام طفلاً غير مميز فلا يجب

الاستتار منه في شيء .

وإن عقل ففيه روايتان :

أحدهما : حكمه حكم ذي المحرم في النظر .

الثانية : له النظر إلى ما فوق السرة وتحت الركبة .

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٨ .

ويقول علاء الدين المرداوي : (١) " وللصبي المميز غـير
 ذى الشهوة : النظر إلى مافوق السرة وتحت الركبة . هذا المذهب وعليه
 الأصحاب وعنه : هو كالمحرم . فإن كان ذا شهوة فهو كذى المحرم ، وهو
 المذهب وعنه : أنه كالأجنبي وقيل : كالطفل ٢
 ويقول أبو إسحاق : (٢) " الطفل غير المميز لا يجب الاستتار
 منه في شيء فإن كان ذا شهوة فهو كذى المحرم على المذهب ، وعنه
 كالأجنبي .

إذن خلاصة قولهم هي :-

- ١ - إذا كان الطفل غير مميز لا يجب الاستتار عنه مطلقاً ، ويجوز نظره لها
 أي إلى عورة المرأة المسلمة . والرجل من باب أولى .
- ٢ - إن كان الطفل مميزاً وغير ذى شهوة ، فيه قولان :
 أ - يجوز له النظر إلى مافوق السرة وتحت الركبة ، وهو المذهب
 ب - كذى محرم فيجوز له النظر إلى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس
 والكفين والقدمين ونحو ذلك ، وليس له النظر إلى ما يستتر
 غالباً كالصدر والظهر ونحوهما .
- ٣ - إن كان الطفل مميزاً وذو شهوة فيه ثلاثة أقوال وهي :-
 أ - حكمه حكم الطفل . وقال الشيخ المرداوي : وهو ضعيف جداً
 ب - حكمه حكم ذى المحرم ، وهو المذهب ينظر ما يظهر غالباً .
 ج - كالأجنبي البالغ فلا يجوز له النظر .

(١) انظر الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٣٠ .

(٢) انظر المبدع . ج ٧ ، ص ١٠ ، وجاء بنفس المعنى في كتاب الفروع ، ج ٥ ،

الشافعية :

قال النووي : الطفل الذي لم يظهر على عورات النساء
لاحجاب منه لأن الصبي لا تكليف عليه . (١)

والمراهق فيه وجهان :

الاول : له النظر كما له الدخول بلا استئذان إلا في الأوقات الثلاثة :
فعلى هذا نظره كنظر المحارم البالغين ، فيرى منها عدا ما بين
السرة والركبة .

الثاني : وهو الصحيح : أن نظره كنظر البالغ إلى الأجنبية لظهوره
على العورات .

الصبي الغير مراهق فيه ثلاثة أقوال :

الاول : أن يكون الطفل من الصغر بحيث لا يبلغ أن يحكى ما يراه منها
فوجوده كعدمه ، وحضوره كغيبته ، فيجوز التكشف له من كل
وجه ، ويجوز له النظر بلا حرج .

الثاني : أن يبلغ حكاية ما يراه منها على وجهه من غير شهوة ، وتشوق
فحكمه كالمحرم ، فيرى جميع جسدها عدا ما بين السرة والركبة .

الثالث : أن يحسن حكاية ما يراه من المرأة على وجهه ، ويكون فيه ثوران
شهوة وتشوق . فحكمه حكم البالغ ، فيلزم المنظر
إليها الإحتجاب منه ، كما يلزمها الإحتجاب من المجنون قطعاً
ويلزم وليه أن يمنع النظر كما يلزم أن يمنع الزنا وسائر
المحرمات . (٢)

(١) أنظر: روضة الطالبين . ج ٧ ، ص ٢٢ ، نهاية المحتاج . م ، ص ١٨٨ ،
الجمال على شرح المنهج ، ج ٤ ، ص ١٢١ .

(٢) أنظر المراجع السابقه .

المالكية :

يقول ابن العربي في حكم الطفل : (١) " اختلف الناس في

وجوب ستر ماسوى الوجه والكفين منه على أقوال ثلاثة :

الاول : لايلزم ، لأنه لا تكليف عليه ، وهو الصحيح .

الثاني: يلزم الاحتجاب منه ، لأنه قد يشتهي ، وقد تشتهي هي أيضا .

الثالث: إن كان مراهما فحكمه حكم البالغ في وجوب الستر ولزوم الحجة .

الحنفية :

يقول السرخسي : (٢) قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا ﴾

محكم فناخذ بالمحكم فنقول كل من كان من الرجال فلا يحل لها أن تبدي موضع الزينة الباطنة بين يديه ، ولا يحل له أن ينظر إليها إلا أن يكون صغيراً ، فيحنثذ لابس بذلك لقوله تعالى : أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء "

ويقول الكاساني : (٣) " إن كان صغيراً لم يظهر على عورات

النساء ولا يعرف العورة من غير العورة ، فلا بأس لهن من إبداء الزينة لهن لقوله تعالى : " أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء "

(١) أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ١٣٧٥ لابن العربي ، وأنظر أحكام القرآن

للقرطبي . ج ١٢ ، ص ٢٣٧ ، حاشية الصاوى المالكي على الجلالين ج ٣ ، ص ١٣٧ . (بتصرف)

(٢) المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٨ . وانظر : تبیین الحقائق ، ج ٦ ، ص ٢٠

(٣) بدائع الصنائع . ج ٥ ، ص ١٢٣ .

مستثنى من قوله عز شأنه : * ولا يبدن زينتهن * إلا لمن ذكر،
والطفل في اللغة الصبي مابين أن يولد إلى أن يحتلم . وأما الذى
يعرف التمييز بين العورة وغيرها وقرب من الحلم فلا ينبغي لها أن تبدى
زينتها له ألا ترى أن مثل هذا الصبي أمر بالاستئذان في بعض الأوقات "

من هذا يتضح أن الطفل إذا لم يميز يجوز له النظر إلى سائر جسد
المرأة ، أما إذا كان يميز ، فحكمه حكم البالغ يجب الإحتجاب منه
((والله اعلم))

ومن نصوص الظاهرية :

مايقوله ابن حزم : " جائز لذى المحرم أن يرى جميع جسم
حريمته حاشا الدبر والفرج فقط . وكذلك النساء بعضهم من بعض
وكذلك الرجال بعضهم من بعض . وقد ساوى سبحانه وتعالى
في ذلك بين البعولة والنساء والأطفال وسائر
من ذكر في الآية " (١)

وقول ابن حزم هذا يشمل الطفل الغير مميز والمميز في جواز
نظرهم للكبار من الرجال والنساء ولم يفرق .

ومن نصوص الشيعة :

قيل : " ولها الظهور على الطفل إجماعا لقوله تعالى * أو الطفل
الذين لم يظهروا * أي لاشهوة لهم ولا قوة على الوطء " (٢)
وهذا يشمل الطفل المميز وغير المميز في نظره للكبار .

(١) انظر : المحلى ، ج ١٠ ، ص ٣٢ .

(٢) انظر : البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ٣٨١ .

الأدلة

استدل الفقهاء فى حكم نظر الأطفال للكبار بما يلى :-

من القرآن :

بقوله تعالى * **أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** ^ط
النساء * (١)

وجه الدلالة :

اختلف المفسرون فى تأويل قوله تعالى * **لَمْ يَظْهَرُوا** — روا * فقال أبو بكر الجصاص :

" قوله تعالى * **أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** *
قال مجاهد هم الذين لا يدرون ما هن من الصغرى وقال قتاده الذين لم
يبلغوا الحلم منكم .

وقال أبو بكر : قول مجاهد أظهر لأن معنى أنهم لم يظهروا على
عورات النساء أنهم لا يميزون بين عورات النساء والرجال لصغرهم وقلة
معرفتهم بذلك " (٢)

ويقول أبو السعود :

" فى الآية * **أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** * —

لعدم تمييزهم من الظهور بمعنى الإطلاع . أو لعدم بلوغهم حد الشهوة من
الظهور بمعنى الغلبة " (٣)

(١) سورة النور ، آية (٣١) .

(٢) أحكام الجصاص . ج ٣ ، ص ٣١٩ .

(٣) تفسير أبو السعود ، ج ٦ ، ص ١٧١ .

ويقول الشوكاني :

"يقال للإنسان طفل مالم يراهق الحلم ، ومعني * لم يظهروا *
 لم يطلعوا ، من الظهور بمعنى : الإطلاع . قاله ابن قتيبة
 وقيل معناه : لم يبلغوا حد الشهوة ، والمعنى : لم يطلعوا على
 عورات النساء ، ويكشفوا عنها للجماع أو لم يبلغوا حد الشهوة
 للجماع " (١)

ويقول الفخر الرازي :

" الظهور على الشيء على وجهين :

الأول : العلم به لقوله تعالى * إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ * (٢)
 — أي إن يشعروا بكم وعلى هذا يكون المعنى : أو الطفل الذين
 لم يتصوروا عورات النساء ، ولم يبدروا ماهي من المفسر
 وهو قول ابن قتيبة .

الثاني : الغلبة له والصولة عليه ، كقوله " فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ " (٣)
 — وعلى هذا الذين لم يبلغوا أن يطبقوا إتيان النساء وهو قول
 الفراء والزجاج .

وقال أيضاً :

إن الصغير الذي لم يتنبه لصغره على عورات النساء ، فلا عورة
 للنساء معه ، وإن تنبه لصغره ولمراهقته لزم أن تستر عنه المرأة ما بين

(١) انظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: ج ٤ ، ص ٢٥ .

(٢) سورة الكهف ، آية (٢٠) .

(٣) سورة الصف - آية (١٤) .

سرتها وركبتها ، وفي لزوم ستر ماسواه وجهان :

الأول : لا يلزم ، لأن القلم غير جار عليه .

الثاني: يلزم كالرجل ، لأنه يشتهي ، والمرأة قد تشتهيه . وإسم الطفل

شامل له إلى أن يحتلم . (١)

فمن تأويلات المفسرين لمعنى الظهور في الآية يتضح وجه الدلالة

في حكم نظر الطفل لعورة الكبار تبعا لمراحله الثلاثة وهي كالآتي :-

١ - من معنى الظهور العلم بالشيء والإطلاع عليه ومعرفته يكون مراد الآية

إن الطفل الذي لا يعرف العورة ولا يميزها عن غيرها لصغره وعدم تمييزه

بين عورات النساء والرجال حكمه في النظر لما هو عورة من الكبار

جائز لأن وجوده كعدمه . ولا يجب الاستتار منه في شيء . ولأنه لا تكليف

عليه . وبهذا يظهر حكم الطفل في المرحلة الأولى وهي مرحلة

ما قبل التمييز ، ومن نصوص الفقهاء السابقة يتضح أن جمهور

الفقهاء متفقين على جواز نظره في هذه المرحلة .

٢ - ومن معنى الظهور الغلبة له والصولة والقدرة عليه . يكون المراد

بالطفل هو المميز الذي لم يبلغ حد الشهوة والقدرة على الجماع

ولكنه يستطيع التمييز بين عورات الرجال والنساء . والطفل

بهذه الصفة يكون في المرحلة الثانية وهي الطفل المميز غير

ذي الشهوة ويأخذ حكم المحارم في النظر بإتفاق جمهور الفقهاء .

(١) انظر : التفسير الكبير : م ١١ ، ج ٢٣ ، ص ٢٠٩ بلفظه .

وانظر: روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، وفتح القدير

ج ٤ ، ص ٢٥ ، وأحكام القرآن للقرطبي م ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢٣٦ بمعناه .

٣ - أما الطفل في المرحلة الثالثة يكون طفلاً مميزاً بين العورات
 ذا شهوة ويحسن حكاية ما يراه من العورات بلذة وشهوة فهو المراهق
 المقارب للاحتلام ولكنه لم يبلغ سن التكليف ولم يحتلم . وللفقهاء
 في حكم نظره لما يظهر غالباً من الكبار قولان :

الاول : أن حكمه في النظر حكم المحارم .

وهو مذهب الحنابلة نص عليه علاء الدين المرداوى في قوله
 " فإن كان ذا شهوة فهو كذى المحرم وهو المذهب أي : إن
 كان الطفل ذا شهوة فالمذهب عندهم كالمحارم في حكم
 نظره للكبار . وقول مرجوح للشافعية يظهر من نصهم
 في الوجه الثاني . وهو أيضاً مذهب الظاهرية .

الثاني : أن حكم الطفل المميز ذى الشهوة في نظره لما يظهر غالباً
 من الكبار كالأجنبي . فيجب على النساء الأجنيات الإحتجاب
 منه وعلى الرجال ستر عوراتهم أمامه لئلا ينظر إليهما
 وعلى وليه منعه من النظر كما يمنعه من سائر المحرمات
 قال بهذا الحنابلة وهو قول ضعيف عندهم لنصهم على
 أن القول الأول هو الصحيح . والقول الراجح عند الشافعية
 نص عليه النووي في قوله " إن نظره كنظر البالغ إلى
 الأجنبية لظهوره على العورات وهو الصحيح . وهو مذهب
 المالكية والحنفية والشيعة .

وقد سبق ذكر نصوصهم المثبتة لآرائهم هذه .

وفيما يلي أدلتهم على ذلك : -

أدلة حكم الطفل المميز ذي الشهوة

أولا : أدلة أصحاب القول الأول :

الذين اعتبروا الطفل المميز ذي الشهوة في النظر لما يظهر
غالبا كالمحرم . واستدلوا بما يلي :-

(١)

من القرآن : قوله تعالى :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِذَّ بَكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ الخ الآية (٥٨)

وقوله تعالى :

وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَعِذُّوا كَمَا اسْتَعِذَّ

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ الخ الآية (٥٩) .

وجه الدلالة :

(٢)

يقول ابن قدامة : " هذا يدل على التفريق بين البالغ وغيره .

(٣)

(٤)

وقد نص الفخر الرازي والألوسي على إتفاق الفقهاء على أن الاحتلام بلوغ .

إذن فالطفل قبل البلوغ له حكم مخالف لما بعده ، وهذه الآية

تدل صراحة على أن الذين بلغوا الحلم يكون حكمهم حكم الأجانب . فيحرم

نظرهم إلى ما هو عورة سواء من النساء أو غيرهم . وأما قبل البلوغ

فيأخذون حكم مخالف لحكم البالغين .

(١) سورة النور ، آية (٥٨ ، ٥٩) .

(٢) انظر: المغنى والشرح الكبير ، ج ٧ ، ص ٤٥٨ .

(٣) انظر: التفسير الكبير للفخر الرازي ، ج ١٢ ، ص ٢٤ ، ص ٢٩ .

(٤) انظر: روح المعاني للألوسي ، ج ٩ ، ص ١٨ ، ص ٢١٠ .

وبما أنهم أطفال مميزين ذوي شهوة فيأخذون حكم المحارم
في جواز نظرهم لما يظهر غالباً من الكبار .

يقول الألوسي :

" والتكليف يعتمد التمييز ولايتوقف على البلوغ . فالمراد
بالذين لم يبلغوا الحلم المميزون من الصغار " (١)

ويقول أبو بكر الرازي :

" دلت هذه الآية على أن من لم يبلغ وقد عقل يؤمر بفعل
الشرائع وينهى عن ارتكاب القبائح فإن الله أمرهم بالاستئذان في هذه
الأوقات " (٢)

من السنة :

" عن جابر أن أم سلمة استأذنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الحجامة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا طيبة أن يحجبها
قال حسبت أنه قال كان أخاها من الرضاعة أو غلاماً لم يجتلم " (٣)

وجه الدلالة :

كما وضعه الشيخ خليل الشهابي : " ووجهه أن الحجاممة
إنما تكون غالباً في بدن المرأة في ما لا يجوز للأجنبي الإطلاع عليه كشعر

-
- (١) روح المعاني : م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٢١٠ .
(٢) التفسير الكبير : م ١٢ ، ج ٢٤ ، ص ٣١ .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب لكل داء دواء واستحباب
التداوي م ٤ ، ج ٧ ، ص ٢٢ .
أخرجه أبو داود في سننه . كتاب اللباس . باب في العبد ينظر إلى
شعر مولاه رقم ٤١٠٥ ، ج ٣ ، ص ٦٢ .

رأسها أو قفاها أو ساقها . وفيه أن الصبي يجوز له أن يطلع من النساء على بعض ما يحرم على الأجنبي . والمراد بالصبي هو الصبي الغير المحتلم ، فيجوز له النظر إلى شعر المرأة " (١)

أما الصبي المحتلم فلا يجوز له ذلك فهو كالأجنبي معها . وهذا يدل على أن حكم نظر الصغير لما يظهر غالباً أمام المحارم يجوز فهو كالمحرم .

ثانيا : أدلة أصحاب القول الثاني :

الذين اعتبروا الطفل كالأجنبي في حكم نظره لما هو عورة من الكبار واستدلوا بما يلي :-
قوله تعالى :

* أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ * (٢)

وجه الدلالة :

من مفهوم الصفة في الآية يتضح أن المقصود بالطفل هو الذى يظهر على عورات النساء ويملك التمييز بينها وبين عورات الرجال وقد اطلع عليها وعرفها وبلغ حد الشهوة والقدرة على الجماع . فهذا طفل قد ظهر على العورات . فحكمه فى النظر لما يظهر غالباً من الكبار حكم الأجانب فيحرم نظره .

(١) بتصرف : بذل المجهود . ج ١٦ ، ص ٤٣٢ .

(٢) سورة النور ، آية (٣١) .

المناقشة والترجيح

بعد النظر في أقوال الفقهاء وأدلتهم في حكم نظر المفسر للكبار تبين أن القول الأول الذي أجاز نظرهم ، باعتبارهم كالمحرم ، استدلالاً بالآية ، والحديث يترجح قولهم على قول أصحاب القول الثاني - القائلين أنه كالأجنبي - استدلالاً بقوله سبحانه وتعالى * **أَوِ الْطِفْلِ** الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ^(١) * وقد قال المفسرون أن الظهور يحتمل أحد الأمرين . فهو إما أن يكون معناه العلم بالعورة ومعرفة لها والتمييز بين عورات الرجال والنساء أو أن يكون معناه الغلبة عليه والقدرة على الجماع . وبهذا يحتمل معنيان فهو من المتشابه ، والآية التي استدل بها الرأي الأول أقوى لأن معنى الاحتلام البلوغ في قوله تعالى * وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ... الآية * وذلك بالإتفاق كما نص عليه الرازي ^(٢) والألوسي ^(٣) وقال الألوسي هو محكم على الصحيح لأنه يحتمل معنى واحد . ويحمل المحكم على

المتشابه كما في قوله تعالى : * **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ**

مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ

فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ... الآية ^(٤) *

وهذا يدل على أن الطفل الغير بالغ حتى ولو كان ممسكاً

وذا شهوة أي مراهماً لا يجب الاستتار منه ويجوز نظره لما يظهر غالباً

كالمحارم .

- (١) سورة النور : آية (٣١)
 (٢) انظر التفسير الكبير : م ١٢ ، ج ٢٤ ، ص ٣١
 (٣) انظر روح المعاني م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٢١٠
 (٤) سورة آل عمران : آية (٧) .

بالإضافة إلى أن الأمر بالاستئذان مخصص بالأوقات الثلاثة التي نصت عليها الآية ، والتي تقتضي عادة الناس الإنكشاف فيها وملازمة التعري فهو وقت مظنة إنكشاف العورة .

وفي غير هذه الأوقات الثلاثة لا يكون بحاجة إلى الاستئذان فلا بأس بدخوله وخروجه على إعتبار أنه كالمحرم في حكم النظر لما يظهر غالباً من الكبار - الرجل والمرأة - لأنه مما لا شك فيه أن المرأة والرجل بغير تلك الأوقات في حياتهما المعتادة أن يكونا بثياب البذلة التي يرى فيها المحارم بعضهم من بعض مما لا يحل للأجنبي أن يراه . ويجوز للطفل المراهق رؤيته .

وقد نص على ذلك قوله تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح بعدهن ﴾ وظاهره لخرج في الدخول بغير استئذان في الوقت المتخلل بين العورات والمبالغة في الإذن بترك الاستئذان فيما عدا تلك الثلاث حيث نفى الجناح عن المأمورين به فيها ظاهراً أو حقيقة " (١)

وقال الفخر الرازي : " هذا الحكم يختص بالصغار دون البالغين .

أي لأبأس ولا إثم ولا حرج في دخول الأطفال المراهقين بدون استئذان في غير تلك الاوقات وإن كانوا في ثياب البذلة .

وفي قوله تعالى ﴿ طوافون عليكم ﴾ أي الذين يكثرون الدخول والخروج والتردد . بغير إذن . وفي هذا نفياً للحرج لأجل هذا الأمر

(١) انظر : روح المعاني ، م ١٠ ، ج ١٨ ، ص ٢١٣ .

فالأولى القول برأى الفريق الأول تمشياً مع سهولة الشريعة
 إذ من مبادئها رفع الحرج والمشقة .

كما قال تعالى * مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ * (١)

وقوله تعالى * لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا * (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم " أحب الدين إلى الله الحنفية
 السمحة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه . فسددوا
 وقاربوا . وأبشروا وأستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة " (٣)

أيضاً دليل الفريق الأول من السنة فهو حديث أم سلمة يؤكّد

ذلك لأنه حديث صحيح رواه مسلم .

(١) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .

(٣) أخرجه البخارى . كتاب الإيمان . باب الدين يسر . ج ١ ، ص ١٦ .

الفصل الخامس

أحكام النظر عند الضرورات

فيه مبحثان :

- ✧ المبحث الأول : حكم النظر للضرورة في حال الحياة .
- ✧ المبحث الثاني : حكم النظر للضرورة في حال الوفاة .

الفصل الخامس

((أحكام النظر عند الضرورات))

الحنفية السمحة من مميزات ديننا الإسلامي ، فيسر لنا كل عسر ورفع عنا كل مشقة ، وأزال الحرج ، فجعل لنا رخصاً وأحكاماً مخففة للضرورة والحاجة ، منعاً للحرج والمشقة ، وتيسيراً على الناس في الحالات التي يلحقهم فيها عسر ومشقة زائدة تفيق عليهم ، أو تؤدي بهم إلى الهلاك .

والأصل فيه قوله تعالى * مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ

حَرْجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * (١)

وقوله تعالى لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ ،

وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ... * (٢)

وقوله تعالى * لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا * (٣)

ومن السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " (٤)

وقوله صلى الله عليه وسلم " الدين يسر فيسروا ولا تعسروا " (٥)

- (١) سورة المائدة ، آية (٦) .
 (٢) سورة الفتح ، آية (١٧) .
 (٣) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .
 (٤) أخرجه ابن ماجه . كتاب الأحكام . باب من بنى في حق ما يضر بجاره . رقم ٢٣٤٠ ، ٢٣٤١ . ج ٢ ، ص ٧٨٤ .
 ومالك في الموطأ . كتاب الاقضية . باب القضاء في المرفق . رقم ٣١ ، ج ٢ ، ص ٧٤٥ .
 (٥) أخرجه البخاري . بلفظ : الدين يسر وقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة . عن أبي هريرة =

وفي كل هذا ما يدعو لليسر ورفع الحرج .
ومن الحالات التي راعى الشارع فيها قدرة عباده ، وطاقتهم
فيما لا إرادة لهم فيه ، وهياً لهم أسباب التخفيف ظاهرة في الكتاب
والسنة . النظر للعورة في حالة الضرورة .

وقد تستدعي الضرورة النظر إلى عورة الإنسان حياً أو ميتاً
فمن الضرورة التي تستدعي حال حياته .

العلاج . والمرض . والبيع والشراء . والشهادة والقضاء
ومن الضرورة التي تستدعي الرخصة لها حال الوفاة الغسل وسيتفصح
تفصيل ذلك في بيان أحكام النظر للعورة للضرورة من خلال مبحثين :

المبحث الأول :

حكم النظر للضرورة في حال الحياة . في حكم النظر للعلاج
أو البيع أو الشراء أو الإجارة . أو القضاء .
المبحث الثاني :

حكم النظر للضرورة في حال الوفاة . تظهر في حكم النظر لعورة الميت
حال الغسل .

(=) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الدين يسر
ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وابشروا
واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة .
صحيح البخارى . كتاب الإيمان . باب الدين يسر . ج ١ ، ص ١٦
وأخرجه مسلم من حديث أبو بردة عن أبيه (حديث طويل) . كتاب
الأشربة . باب بيان أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام . ج ٣ ، ص ٦٠
ص ١٠٠ بلفظ " بشر اولا تنفرا ويسرا ولا تعسرا "

المبحث الأول

(حكم النظر للضرورة في حال الحياة)

لقد راعى الإسلام هذه الحالة في المرض فجعل لها أحكاماً مخففة غير التي تطلب من المكلف في حالة الصحة . منها إباحة الإفطار للمريض في رمضان ، وإباحة النظر للطبيب المعالج من أجل العلاج ، مما لا يباح له نظره في العادة حتى العورة والسواطين ، تخفيفاً على العباد . رعاها الشارع وأباحه لهم لإزالة الضرر ورفعاً للمشقة والحرج . وهي ضرورة تستدعي إباحة المحظور حالياً للشفاء للتمكن من أداء حق الله في طاعته وإتباع أوامره ، والتقوي على العبادات .

ومن الضرورات التي راعاها الشارع أيضاً في إحقاق الحق وإقامة العدل إباحة نظر القاضي أو الشاهد إلى ما هو عورة من الرجل والمرأة . لقوله تعالى :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ
أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ
اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * (١)

وقوله تعالى :

* إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ (٢)

(١) سورة المائدة ، آية (٨) .

(٢) سورة النساء ، آية (٥٨) .

ورفع الظلم عن العباد ، وإحقاق الحق كما أمر الله به ،
وتحقيق العدالة ورعايتها بين الناس ، والحفاظ على مصالح الآخرين
كل ذلك له أثره على المجتمع المسلم في تحقيق شرع الله على هذه
الأرض بما يعود بالخير على المسلمين جميعا .

والميل عن الحق ظلم ، والحاكم الذي لا يساعد الناس على نيل
حقوقهم يعتبر حاكم ظالم والقاضي الذي يخرج في حكمه عن الحسنى
يعتبر ظالم والشاهد الذي لا يشهد بالحق هو ظالم . لما يترتب على
ذلك من ضياع حقوق الناس والإعتداء على أملاكهم .

والظلم عاقبته وخيمة على الفرد والمجتمع وله عذاب عظيم
عند الله . كما يقول المولى عز وجل * وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ
اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * (١)

ويقول صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي: " يا عبادي إني حرمت الظلم
على نفسي ، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا " (٢)

ومن المعلوم أن الهدف من إنزال الشرائع هو القضاء على الظلم
بين الناس ، وإقامة العدل والحق بين أفراد المجتمع المسلم .
والحكم بالعدل يتطلب البينة والإقرار . وقد تكون البينة
بالشهادة ، وهي من أهم ما يحقق العدالة في المجتمع ويرفع الظلم
عن الناس .

(١) سورة المائدة آية (٤٥)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تخريم

الظلم : م ٤ ، ج ٨ ، ص ١٧ ، ١٨

وقد أباحت الشريعة الإسلامية للقاضي والشاهد كل مايساعد على إقامة العدل . منها إباحة النظر لما هو محظور النظر إليـــــــــــــــــه كالعورة من الذكر والأنثى لإثبات بكاره أو عنة أو رتق ... الخ .

كما أباح الشارع المحظور في حالة الضرورة كالمريض والقضاء .
أباحه أيضاً للحاجة في المعاملات ، كالبيع والشراء ، والإجارة ،
والرهن ، والضمان ، والوكالة ... وغير ذلك فينظر كل من الرجل والمرأة
للآخر ليعلمه بعينه فيرجع عليه بالدرك ...

فقد رخص الله سبحانه وتعالى ما هو محظور في المعاملات
حفظاً لحقوق الناس المالية التي هي من الضروريات الخمس التي يجب
الحفاظ عليها . فأباح النظر أثناء التعامل لما هو عورة كالمرأة مع
الرجل الأجنبي .

وقد قسمت هذا المبحث إلى عدة مسائل :

المسألة الأولى : حكم نظر الطبيب المعالج بقصد العلاج .

المسألة الثانية : حكم نظر القاضي أو الشاهد بقصد إقامة الحق والحكم
بالعدل .

المسألة الثالثة : حكم النظر في المعاملات بقصد حفظ الحقوق
المالية .

وفيما يلي نصوص الفقهاء في كل مسألة :-

أولاً : نصوص الفقهاء في المسألة الأولى وهي :

حكم النظر للعلاج كما يلي :-

نص الشافعية في ذلك قولهم :

" وأما عند الحاجة فالنظر والمس مباحان لفصد وحجامة وعلاج
ولو في فرج ، للحاجة الملجئة إلى ذلك . لأن في التحريم حينئذ حرجاً ،
فللرجل مداواة المرأة وعكسه لمعالجة العلة " (١)

ومن نصوص الحنابلة :

قالوا : " وللطبيب نظر ولمس ماتدعو الحاجة إلى نظره
ولمسه حتى ذلك فرجها وباطنه وظاهره ، لأنه موضع حاجه " (٢)

ويقول السرخسي من الحنفية :

" إذا جاء العذر فلا بأس بالنظر إلى العورة لأجل الضرورة ، فمن
ذلك أن الخاتن ينظر ذلك الموضع ، والخافضة كذلك تنظر لأن الختان
سنة ، وهو من جملة الفطرة في حق الرجال لا يمكن تركه ، وهو مكرمة
في حق النساء أيضا ، ومن ذلك عند الولادة المرأة تنظر إلى موضع الفرج
وغيره من المرأة ، لأنه لابد من قابلية على الولادة ... " (٣)

(١) انظر : منهاج الطالبين مع حاشيتا قيلوبي وعميره . ج ٣ ، ص ٢١٢

روضة الطالبين . ج ٧ ، ص ٢٩ . نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ١٩٣ .
مغني المحتاج . ج ٣ ، ص ١٣٣ .

(٢) انظر : المغني والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٩ ، المبدع : ج ٧ ، ص ٩
كشاف القناع . ج ٥ ، ص ١٣ .

(٣) المبسوط : ٥٥ ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ . وانظر مجمع الأنهر : ج ٢ ، ص ٥٣٨
تكملة شرح فتح القدير (الهداية) ج ١٠ ، ص ٢٦ .

ومن المالكية :

قالوا : " يجوز للطبيب النظر إلى محل المرض إذا كان في الوجه أو اليدين . قيل ولو بفرجها للدواء كما يجوز للقابلة تنظر الفرج . " (١)

ويمكن إلحاق الأصناف الآتية بالطبيب في حكم النظر :

١ - ومثل الطبيب من يلى خدمة مريض أو مريضة في وضوء واستنجاء وغيرهما من وسائل التمريض ، كالممرض أو الممرضة فيجوز لهما النظر إلى موضع الوضوء ، وإلى العورة إذا دعت الحاجة ، أي النظر بقدر الحاجة .

٢ - وتخليص غريق ومحروق ونحوهما عند الإنقاذ من المهالك .

٣ - الخاتن ينظر إلى ذكر المختون ، والخافعة تنظر إلى فرج الأنثى . والقابلة إلى الوالدة ، وكاشف العنة ، والبكارة ، والشيوبانة ، والبلوغ ، لما روى أنه صلى الله عليه وسلم " لما حكم سعدا في بني قريظة ، كان يكشف عن مؤترهم " .

وعن عثمان " أنه أتى بسلام قد سرق فقال أنظروا إلى مؤتره ، فلم يجدوه أنبت الشعر ، فلم يقطعه " (٢)

مما سبق من النصوص يتبين أن الفقهاء متفقون على جواز نظر الطبيب بقصد العلاج ومداواة العلة الملجئة لذلك حتى للفرج . لأن في

(١) أنظر : حاشية العدوي . ج ٢ ، ص ٣٧٩ . الفواكه الدواني . ج ٢ ، ص ٤١٠ .

(٢) أنظر في هذا كله : المبدع . ج ٧ ، ص ٩ ، كشف القناع ج ٥ ، ص ١٣ شرح منتهى الإرادات . ج ٣ ، ص ٦ ، روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٩ ،

تحريم النظر مشقة تلحق العباد وخرج يفسق عليهم لما يسببه ترك المريض بدون علاج من ضعف في الجسم أو ما يؤدي إليه من عجز وهلاك مما قد يعوقه عن أداء حق الله في العبادة . وما عليه من حقوق تجاه الآخرين . أو ما يؤدي به المرض من هلاك النفس .

فالمحافظة على البدن ضروري من الضروريات الخمس التي راعاها الشارع وأمر بها .

فكانت هذه الضرورة تستدعي إباحة النظر بين الجنس مع مثله إن وجدت . ثم إن عدم فالرجال مع النساء بقدر ما تدعو إليه الحاجة لان الضروريات تقدر بقدرها . فيباح النظر لانقاذ البدن من العلل التي تفوت عليه المصلحة أو من الهلاك المؤدي الى فقدان النفس . عنهم . وفي ذلك تحقيقا للتعبير على عباد الله ورفع المشقة والجرح عنهم .

ثانياً: نصوص الفقهاء في المسألة الثانية : " حكم النظر للشهادة والقضاء "

الشافعية :

" قالوا : يباح النظر إلى وجه المرأة الأجنبية عند الشهادة تحملاً وأداءً لها وعليها كنزرة للفرج ، ليشهد بولادة أو زنا أو عبالة أو التحام إفضاء ، والثدي للرضاع للحاجة ، وتعمد النظر للشهادة غير ضار وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون فيما يظهر ، لأن النساء ناقصات ، وقد لا يقبلن والمحارم قد لا يشهدون فيما يظهر ، وأيضا فقد وسعوا هنا إعتناء بالشهادة . والنظر لغير ذلك عمداً غير مفسق خلافاً لما وردى لأنه صغيرة ، تكلف الكشف للحمل والأداء ، فإن امتنعت

أمرت امرأة أو نحوها بكشفها .

قال السبكي وعند نكاحها لابد أن يعرفها الشاهدان بالنسب ، أو بكشف وجهها ، لأن التحمل عند النكاح منزل منزلة الأداء ، ولو عرفها الشاهد في النقاب لم يحتج . للكشف ، فغليه يحرم الكشف حينئذ إذ لا حاجة إليه ، ومتى خشي فتنة أو شهوة لم ينظر إلا إن تعين " (١)

فهذا النص ظاهر على جواز النظر لما هو عورة من الأجنبية وهو من الرجل أولى ، لأن النساء في حكم العورة أشد منه في الرجال ففي جواز النظر للنساء جوازه للرجال .

الحنفية :

ذهب الحنفية إلى جواز نظر القاضي إذا أراد أن يحكم عليها والشاهد إذا أراد أداء الشهادة عليها - النظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتهي للحاجة إلى إحياء حقوق الناس بواسطة القضاء وأداء الشهادة ولكن ينبغى أن يقصد به أداء الشهادة أو الحكم عليها لا قذف الشهوة ، تحرزاً عما يمكنه التحرز عنه ، وهو قصد القبيح " (٢)

إذن الشهادة والقضاء أجازوا ما هو محرم من المرأة فكذلك الرجل لأنها من الضروريات التي تبيح المحظورات .

(١) أنظر : نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٩٤ ، والمجموع ، ج ١٦ ،

ص ١٣٩ ، وروضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٩ .

(٢) أنظر : تكملة فتح القدير : ج ١٠ ، ص ٢٦ / الهداية بلفظه ،

والمبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٤ بمعناه .

الحنابلة :

" ذهبوا إلى جواز نظر الشاهد إلى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينها وكفيها مع الحاجة . وفي مختصر ابن رزين : ينظران إلى ما يظهر غالباً . ونظرهم مقيد بحاجتهما لذلك . وقال أحمد : لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها ، ونظره إليها تحملاً وأداءً عند المطالبة منه " (١)

المالكية :

" قالوا : لا حرج في النظر إلى الشابة ، وتأمل صفتها لعذر من شهادة عليها أو لها ، حيث كانت غير معروفة النسب للشاهدين ، فلا بأس في رؤيتها " (٢)

الظاهرية :

" يقول ابن حزم : " ولا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريـد زواجها ، أو شراءها إن كانت أمة لتلذذ ، إلا لغرورة فإن كان النظر في الزنا إلى الفرجين ليشهد بذلك فمباح له ، لأنه مأمور بأداء الشهادة قال عز وجل * كونوا قوامين بالقسط شهداء لله * ولا سبيل لهم إلى أداء الشهادة في الزنا إلا بصحة النظر إلى الفرجين ، والتثبت في ذلك ، وأما في غير ذلك فالوجه والكفان عند الشهادة عليها أولها أو منها " (٣)

(١) بتصرف: المغني والشرح الكبير ج ٧ ، ص ٤٥٩ ، كشف القناع ، ج ٥ ،

ص ١٣ ، المبدع : ج ٧ ، ص ٩ ، الإنصاف ، ج ٨ ، ص ٢٢ .

(٢) انظر: حاشية العدوي ج ٢ ، ص ٣٧٩ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٤١٠ .

(٣) انظر: المحلى ، ج ١٠ ، ص ٣٢ .

الشيعة : الامامية

قالوا : " يجوز النظر عند الضرورة كما إذا أراد الشهادة عليها . ويقتصر الناظر منها على ما يضر إلى الإطلاع عليه . ولو إلى العورة دفعاً للضرر " (١)

وقيل : " لا يجوز نظر الفرج ليشهد على الزنا .
وقيل : " يجوز قلنا : لا موجب ، فإن وقع من غير قصد صحت الشهادة " (٢)

ويقول الشوكاني :

" والحاصل أن المرأة تبدى من مواضع الزينة ماتدعو الحاجة إليه عند مزاوله الأشياء والبيع والشراء والشهادة ، فيكون ذلك مستثنى من عموم النهي عن إبداء مواضع الزينة " (٣)

خلاصة ما يتضح من نصوص الفقهاء السابقة هو :

(١) إن الشافعية والحنابلة والشيعة : أجازوا النظر لكل ماتدعو الحاجة إليه في تحمل الشهادة وأدائها لها أو عليها . مثل نظر الفرج في الزنا ، أو في الولادة . أو إثبات نسب ، أو نظراً شديداً في رضاع ، أو معرفتها في نكاح ، وغير ذلك مما تستدعيه الشهادة لتحملها وأدائها لها وعليها .

(١) شرائع الإسلام : ج ٢ ، ص ٢٦٩ . (بتصرف)
(٢) البحر الزخار : ج ٤ ، ص ٣٧٨ . (بتصرف)
(٣) نيل الأوطار : ج ٦ ، ص ٢٤٤ .

(٢) المالكية والحنفية^٦ أجازوا النظر إلى وجهها وإن كان بشهوة بقصد

أداء الشهادة . والحنفية قالوا لا يجوز النظر بشهوة عند تحملها
لأنه يوجد من لا يشتهي فلاحاجة اليه . اذن الحنفية يجيزون النظر لشهوة
عند الأداء لا عند التحمل .

(٣) عند الشافعية قالوا إذا عرفها بالنقاب فلا حاجة للكشف عن وجهها
لأنه يحرم إذ لاحاجة إليه .

(٤) وقال أيضا : إذا خشي الفتنة أو الشهوة لايجوز له النظر إلا أن
تعين .

(٥) أجاز الظاهرية النظر إلى الفرج في الزنا ، وماعداه فالوجه
والكفين فقط .

نصوص الفقهاء في المسألة الثالثة : "اجازة النظر في التعامل "

ويقول الرملي : (١)

" يباح النظر للوجه فقط لمعاملة كبيع وشراء ، ليرجع
بالعهدة ويطلب بالثمن مثلا .

ويقول ابن الهمام الحنفي :

" ولايجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا وجهها وكفيها
لأن في إبداء الوجه والكف ضرورة لحاجتها إلى المعاملة مع الرجال أخذا
وعطاء وغير ذلك " (٢)

ويقول ابن قدامة من الحنابلة :

" وإن عامل امرأة في بيع أو اجارة فله النظر إلى وجهها
ليعلمها بعينها فيرجع عليها بالدرك . وقد روي عن أحمد كراهة ذلك في حق
الشابه دون العجوز ولعله كراهة لمن يخاف الفتنة أو يستغنى عن المعاملة
فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس " (٣)

(١) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ١٩٤ .

(٢) تكملة شرح فتح القدير ، ج ١٠ ، ص ٢٤ . (بتصرف) .

(٣) المغنى والشرح الكبير . ج ٧ ، ص ٤٥٩ .

ويقول العدوي من المالكية :

" في الرسالة : لخرج في النظر إلى الشابة ، وتأمل

صفتها في نكاح أو بيع ونحوه .

- وفي الحاشية - المذهب أنه يجوز النظر للشابة ، أي إلى

وجهها وكفيها لغير عذر ، بغير قصد التلذذ ، حيث لم يخش منها الفتنة .

وكذا بعذر بأن كانت بائعة أو مشتريّة أو نحوه أي كإجارة " (١)

الظاهرية :

" قد أباحوا عموم النظر إلى وجهها وكفيها سواء لحاجة أو لغير

حاجة ، وفي غير الشهادة لايجوز النظر إلى الوجه والكفين " (٢) المفهوم

من هذا النص أنهم يرون لها أن تبدي وجهها وكفيها ولكن ليس لأحد تعمّد

النظر إليهما إلا إذا دعت الحاجة .

الشيعة :

" عموم النظر عندهم للمرأة الأجنبية لا يجوز إلا لضرورة ، ورأى

آخر قليل : بجواز أن ينظر إلى وجهها وكفيها على كراهية فيه مرة

ومن الضرورة اباحته في المعاملة " (٣)

(١) انظر : حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ .

(٢) انظر : المحلى ، ج ٣ ، ص ٢١٦ ، ج ١٠ ، ص ٣٢ .

(٣) شرائع الإسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ بتصرف .

من نصوص الفقهاء السابقة يتضح أن جمهور الفقهاء متفقون على جواز النظر إلى المرأة بغرض التعامل من بيع أو شراء أو إجارة أو إعارة أو رهن أو غير ذلك من طرق التعامل .

وختلفوا في تحديد أو تعيين مواضع النظر من المرأة الأجنبية على النحو التالي :

- ١ - ذهب الحنابلة والشافعية إلى جواز النظر إلى وجهها فقط، لأنه يفي بالغرض من معرفتها وتمييزها من غيرها .
- ٢ - ذهب الأحناف والمالكية والظاهرية وبعض الشيعة والمنصوص عن أحمد (١) إلى جواز نظر وجهها وكفيها في المعاملة .
- ٣ - ذكر ابن رزين من الحنابلة (٢) : أن ينظر إلى ما يظهر منها غالباً .

الترجيح :

إن جواز النظر إلى المرأة الأجنبية بعد المنع - في المعاملة للضرورة لأن الضرورات تبيح المحظورات . والضرورة تقدر بقدرها فلا تتعداها، وبوجه المرأة يمكن معرفتها وتمييزها عن غيرها ، ولاداعي لإظهار الكف ، لأنها يمكن إذا استدعت الحاجة إلى لمس المبيع ، تلمسه من تحت الجلباب .

لأن في جواز النظر للوجه من المرأة الأجنبية أو العكس للعلم بالشخص ومعرفته . حتى يتمكن من الرجوع بالدرك ويطلب الثمن مثلاً .

(٢٠١) الإنصاف : ج ٨ ، ص ٢٢ . (بتصرف)

وفي ذلك حفظا لحقوق الناس المالية . ودفع للظلم عنهم . والقضاء
على كل ما يكون وسيلة للغش أو الخداع .

فإذا اتضح للبائع أو المشتري أثناء تعامله أنه قد دلس عليه
أو غش فإنه ليس يتمكن من الرجوع على من خدعه أو غشه أو دلس عليه
ليطالب بحقه . أما إذا لم يتمكن من معرفة الشخص سواء كان بائعا
أو مشتريا ، رجل أو امرأة قد يصعب على المدلس عليه أن يرجع بحقه
مما يوجد نوعاً من الغشيق والخرج بين الأفراد . وقد يستخدم الحجاب الساتر
المانع من معرفة الأشخاص للغش والتدليس على الآخرين . وهذا مانهى عنه
إسلامنا لما فيه من ضياع الحقوق وأكل الأموال بالباطل .

فتحقيقاً لمبدأ التيسير في الشريعة والتوسعة على العباد

أبيح النظر في التعامل وهو ليس مغموس بالبيع أو الشراء فقط وإنما

لجميع أنواع المعاملات كالتجارة والرهن والاجارة وغيرها .

الأدلة على جواز النظر للضرورة

من السنة :

" عن عطية القرظي قال : عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي " (١)

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح " (٢)

وجه الدلالة :

في هذا الحديث إقرار من رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان يفعله الصحابة في الكشف عن العورات ، لمعرفة من أنبت ممن لم ينبت فيخلى سبيل من لم ينبت . وهذا كان للضرورة ، وهي دفع الضرر والهلاك لمن لا تكليف عليه وهو الغلام ، الذي لم يبلغ سن التكليف . ولو سئلوا عن ذلك لم يكونوا ليتحدثوا بالصدق إذا رأوا فيه الهلاك . لذلك اعتبر النظر للضرورة ، لمعرفة من أنبت له شعر العانة ممن لم ينبت ، لأن ذلك حد بين الصغير الغير مكلف والكبير المكلف .

يقول الشيخ خليل أحمد الشهاب نفوري : " إنما اعتبر الإنبات في

حقهم مكان الضرورة " (٣)

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الحدود . باب في الغلام يصيب الحد ، رقم : ٤٤٠٤ ، ج ٤ ، ص ١٤١ ، وأخرجه الترمذي في سننه ابواب السير باب ما جاء في النزول عن الحكم ، ج ٤ ، ص ١٤٥ ، رقم ١٥٨٤ .

(٢) عارضة الأحوزي : ج ٧ ، ص ٨٢ .

(٣) بذل المجهود : ج ٧ ، ص ٣٥٤ .

٣ - إن يقتصر على موضع العلة إن كان طبيياً ، فلا يكشف لإقدر الحاجة لأن إباحة النظر مقيد بالحاجة ، والحاجة تقدر بقدرها فلا يزيـد لأنه لا يباح إلا بقدر ما ترتفع به الضرورة . وتأكد الضرورة حتى لا يعد الكشف بسببها هتكاً للمروءة . فيستر ما عداها لأنها على الأصل في التحريم .

٤ - يشترط عدم وجود الجنس مع مثله ، لأن في نظر الجنس من مثله أسهل كما في العلاج . حيث رتب قيلوبي ومحمد الخطيب ذلك في قوله :
فيقدم في علاج المرأة بعد الزوج فقالوا مع اتحاد الجنس يقدم في علاج المرأة المسلمة امرأة محرم مسلمة ، ثم امرأة مسلمة أجنبية
ثم صبي غير مراهق مسلم ، ثم صبي غير مراهق كافر ، ثم بالغ محرم مسلم ، ثم محرم بالغ كافر ، ثم ممسوح مسلم ثم ممسوح كافر ، ثم ذمية محرم ، ثم ذمية غير محرم ، ثم مراهق مسلم ، ثم مراهق غير مسلم ، ثم بالغ أجنبي مسلم ، ثم بالغ أجنبي كافر .
ثم قال : والحاصل : أنه يقدم الجنس على غيره ، ويقدم المحرم على غيره ، ويقدم من نظره أكثر على غيره ، ويقدم عند اتحاد النظر الجنس على غيره ، ثم المحرم على غيره والمرافق في الدين على غيره " (١)

(١) أنظر في هذا كله : حاشيتا قيلوبي وعميره ، ج ٥ ، ص ٢١٢ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٣٣ ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٩٣ ، فتح القدير ، ج ١٠ ، ص ٢٦ ، المبسوط : ج ١٠ ، ص ١٥٦ . روضة الطالبين : ج ٧ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

المبحث الثاني

((حكم النظر للضرورة في حالة الوفاة))

لقد سبق الحديث عن حكم العورة والنظر إليها في حياة صاحبها وبينت آراء الفقهاء وأدلتهم في تحديدها .

وإن ديننا الإسلامي كرم الإنسان حياً وميتاً ، فكشف العورة والنظر إليها في حياة صاحبها أمر سيء وفعل قبيح ، يسوء صاحبها ، ويجلب له الحزن . كذلك فإن حرمة النظر إليها بعد وفاته حقاً من حقوقه ميتاً ، لأن ما يكره الميت الإطلاع عليه في حياته ، يكره الإطلاع عليه بعد وفاته وعند الغسل . وقد حث الفاسل على ستر عورة الميت وغض البصر عنها أثناء غسله ، إلا ماتدعوا إليه الحاجة ، وأن يسترها عن العيون ويكتم على عيوبه ولا يتحدث عنه بما يكره ، وأن يكون أميناً عليه ، وعلى ما يراه منه .

وفيما يلي نصوص الفقهاء في حكم النظر إلى عورة الميت .

نصوص الفقهاء

من المالكية :

قالوا : " وستر الغاسل الميت من سرتة لركبته وإن سيداً أو زوجاً . ولكن الستر وجوباً بالنسبة للأجنبي وإستحباباً بالنسبة للزوج والسيد . وغسل المرأة للمرأة فإنها تستر من سرتها إلى ركبته ولا يطلع على المغسول غير غاسله والمعين له . ويستتر جميع بدنهما وجوباً ماعدا الأطراف فيندب كما هو مقتضى الفقه . ويستتر وجوباً جميع بدنه وقيل بل تستر العورة فقط ، أي وهو المعتمد ، فإن لم يوجد ساتر غفست بصرها ولا تترك غسله . (١)

فيتضح من هذا أن ستر الميت واجب للعورة وهي من السرة إلى الركبة . من المرأة مع المرأة والذكر مع الذكر . أما الزوجين فالستر مستحب والنظر مكروه . والمحارم إذا كان رجال مع نسائها فيستر جميع جسده عدا الأطراف .

إذن النظر لعورة الميت من غاسل وغيره محرم إلا بين الزوجين فإنه مكروه .

من نصوص الأحناف :

ماقاله الزيلعي : (٢)

" ويستتر عورتها لأن سترها واجب ، والنظر إليها حرام كعورة الحي ، ويستتر ما بين سرتة إلى ركبته

(١) انظر: الخرشي على مختصر سيدي خليل ١٠م، ج ٢، ص ١١٧، الفواكه الدواني : ج ١، ص ٣٣٣ . بلغة السالك . ج ١، ص ١٩٤ .

(٢) تبين الحقائق . ج ١، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ . (بتصرف) .

يشد الإزار عليه ، وهو الصحيح كما في حالة الحياة .

فالإمام يبين في هذا النص الحكم ، وهو وجوب ستر عورة الميت عند الغسل ، وحكم النظر إليها وهو التحريم سواء غاسلاً أو معيناً أو حاضراً ، وبين أن عورة الميت لها حكم عورته حياً ، فيحرم كشفها ويجب سترها ، ويحرم النظر إليها . وهي ما بين السرة إلى الركبة وهذا هو الرأي الصحيح في مذهبهم .

وقد قال ابن عابدين : (١)

"وتستر عورته الغليظة فقط ، أي القبل والدبر وعللوه بأنه أيسر ويبطلان الشهوة .

والظاهر أنه بيان للواجب ، بمعنى أنه لا يأتى بذلك لا لكون المطلوب الإقتصار على ذلك ، تأمل قوله صحه الزيلعي وغيره . والأول صحه في الهداية وغيرها ، وهذا شامل للمرأة والرجل لأن عورة المرأة كالرجل للرجل .

والصغير الذى لا عورة له لا يغسر عدم ستره ٤٠-

نستخلص من قول ابن عابدين رأيين في ستر العورة وهما :

الرأى الاول :

أن الواجب ستر القبل والدبر من عورة الميت وذلك لأنه أيسر في غسله ، ولأنه قد مات فماتت الشهوة فلا يشتبه ولا يشتبه في الشهوة في

حقه تعتبر باطلة. وهو الصحيح ^(١).

ثم قال / إن الظاهر من هذا بيان للواجب ، وليس معناه
الإقتصار عليه .

الرأى الثانى :

الواجب ستره من عورة الميت الغليظة والخفيفة ، وهذا هو
الصحيح صححه الزيلعي وغيره كما سبق .
ثم إن الصغير الذى لعورة له لا يضر عدم ستره .
ويقول السرخسي : (٢)

" ستر العورة واجب على كل حال ، والآدمي محترم حياً
وميتاً ، وروى الحسن عن أبى حنيفة رضى الله عنهما / أنه يؤزر بإزار
سابع ، كما يفعله في حياته إذا أراد الإغتسال .

وفي ظاهر الرواية قال : يشق عليهم غسل ماتحت الإزار ،
فيكتفى بستر العورة الغليظة بخرقة "

يظهر في كلام السرخسي أن الأصل عندهم ستر العورة من
السرة إلى الركبة ، ورفعاً للمشفة عند الغسل اكتفى بستر العورة
الغليظة .

من الشافعية :

يقول عميرة : (٣)

" وستر جميع بدنه بثوب خفيف بعد تزج ثيابه ، ويجعل

(١) انظر : شرح فتح القدير : ج ٢ ، ص ١٠٦ ، مجمع الأنهر . ج ١ ،
ص ١٧٩ .

(٢) المبسوط : ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٣) انظر : منهاج الطالبين مع حاشيتا قيلوبي وعميرة ، ج ١ ، ص ٣٢٢ .

طرف الثوب تحت رأسه ، وطرفه الآخر تحت رجله ، لئلا ينكشف .

ويقول الشافعي :

" ويسلب ثياباً إن كانت عليه ، ويسجى ثوباً يغطي به

جميع جسده ، ويجعل من تحت رجله ورأسه وجنبه لئلا ينكشف ؟ وإن
غسله في قميص فهو أحب الي ، وإن يكون القميص سخيلاً رقيقاً . أحب
إلى ، وإن ضاق ذلك عليه كان أقل ما يستره به ما يوارى ما بين سرتة إلى
ركبته ، لأن هذا هو العورة من الرجل في الحياة ، ويستر البيت الذي
يفسله فيه بستر ، ولا يشركه في النظر إلى الميت إلا من لاغنى له عنه
ممن يمسكه أو يقلبه أو يصب عليه ، ويغضون كلهم وهو عنه الطرف
والا فيما لا يجزيه فيه إلا النظر إليه ليعرف ما يغسل منه وما بلغ
الغسل ، وما يحتاج إليه من الزيادة في الغسل . " (١)

و خلاصة أقوال الشافعية :

- ١ - يستحب ستر الميت على العيون ، حتى لا ينظر لما في بدنه من
عيب ستره في حياته ، فيرى بعد موته . ويكره النظر إليه ميتاً .
- ٢ - لا يجوز للغاسل أن ينظر إلى عورته . ويستحب أن لا ينظر إلى سائر
بدنه إلا فيما لا بد منه .
- ٣ - يكره لغير الغاسل من معين وغيره النظر إلى ماسوى العورة
وهذا يدل على أن العورة يحرم النظر إليها حياً وميتاً .
- ٤ - يستحب تغسيله وعليه قميص يستر جميع بدنه ، وإن لم يتمكن
فأقل ما يستر عورته وهي من السرة إلى الركبة .

(١) الأم : ج ١ ، ص ٢٨٠ . (بتصرف)

ويقول الإمام شمس الدين المقدسي من الحنابلة :

" ويحرم مس عورته ونظرها . ويستحب في بقية بدنه ، وقال ابن عقيل : بدنه عورة إكراماً له من حيث وجوب ستر جميعه . فيحرم نظره ، ولم يجز أن يحضره إلا من يعين في أمره وهو ظاهر كلام أبي بكر في الغنية كالأصحاب ، مع أنه قال : إنه عورة . لوجوب ستر جميعه " (١)

كما يقول الشيخ منصور البهوتي : (٢)

" ويسن ستر الميت حالة الغسل عن العيون لأنه ربما كان به عيب يستره في حياته أو تظهر عورته . ويكره النظر إلى الميت لغير حاجة حتى الغاسل . فلا ينظر إلا ما لابد منه . قال ابن عقيل لأن جميعه صار عورة . إكراماً له فلهذا شرع ستر جميعه أي بالتكفين قال : فيحرم نظره ، ولا يجوز أن يحضره إلا من يعين في أمره .

وشرع في غسله ستر عورته وجوباً ، وهي ما بين سرتة وركبتة ويستتر من ابن سبع إلى عشر الفرجان فقط . جذراً من النظر إليها " ولا يحل مس عورة من له سبع سنين فأكثر ، ولا النظر إليها بغـير حائل .

وخلاصة نصوصهم هذه هي :

١ - ستر عورة الميت من السرة إلى الركبة وجوباً . وبذلك يحرم النظر

إلى عورته من الغاسل وغيره إلا لحاجة ، وهذا الاختلاف فيه .

٢ - تجريد الميت من الثياب إلا مايستر عورته أمر مستحب عند الحنابلة

لأنه أمكن في تغسيله ، وأبلغ في تطهيره ، وأشبه بغسل الحي واصون

(١) انظر : القروع : ج ٢ ، ص ٢٠٣ .

(٢) انظر : كشف القناع : ج ٢ ، ص ٩١ ، ٩٢ . المبدع : ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

له من النجاسة المحتملة .

٣ - يكره النظر إلى الميت من غير حاجه ويستحب للحاضرين غش أبصارهم عنه ، حتى من الغاسل والمعين في الغسل ، فلا ينظرون إلا لحاجة لابد منها .

٤ - وعورة من هو في السبع فما فوق إلى العشرة الفرجان فقط
أما مادونها فلا عورة لهما . أي مادون السبع .

تبين من النصوص السابقة أن الإسلام قد كرم المسلم حياً وميتاً فجعل ستر عورته أمراً واجباً في كلا الحالتين . فكما يجب عليه ستر عورته حياً ويحرم عليه كشفها والنظر إليها كذلك حال وفاته إذ أوجب على الغاسل والمعين والحاضرين ستر عورته وحرّم عليهم النظر إليها ، وحرّم عليهم كشفها حتى في حالة الغسل المستلزمة لذلك . بل يجب عليهم غسلها من تحت الإزار كل ذلك تكريماً لحرمة الإنسان حياً وميتاً .

وهو أمر واجب اتفق عليه جمهور الفقهاء . كما قال ابن قدامة " لم نجد خلافاً في ذلك " (١) - أي لا يوجد خلاف في وجوب ستر عورة الميت حال غسله وحرمة النظر إليها .

ولكنهم اختلفوا في تحديد المقدار الواجب ستره من عورته ،

وهناك رأيان :

الرأى الأول :

قال به جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة

(١) انظر: المغنى والشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

وقول للأحناف ، وقيل هو الصحيح عندهم كما ذكره الزيلعي سابقا . وقال
ابن قدامه المذهب عند الأحناف (١) . وهو يجب ستر عورة الميت من
السرة إلى الركبة ، ويحرم كشفه ، ويحرم النظر إليه ، وإذا لم يتمكن
من الستر ، وجب غض النظر .

الرأى الثاني :

قال به بعض فقهاء الأحناف ، وقال ابن عابدين ، وابن الهمام
وغيرهم إنه الصحيح عندهم أيضا .
وهو أن العورة التي يجب سترها من الميت هي العورة المغلظة
وهي السوأتان .

وقد استندوا الفقهاء في آرائهم هذه للأدلة الآتية وهي :-

(١) انظر : المغني والشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٣١٥ .

الأدلة

أدلة الفريق الأول :

القائلون بحرمة النظر لما بين السرة والركبة من المييت ،

واستدلوا على رأيهم بما يلي :-

أولاً : قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه : قال : " لا تكشف

فخذك ، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت " (١)

وجه الدلالة :

ظاهر النهي في الحديث يدل على حرمة كشف الفخذ لأنه من العورة

وحرمة النظر إليها . سواء كان صاحبها حياً أو ميتاً وهذا

واضح وصريح في دلالته على حرمة النظر إلى فخذ الميت لأنه عورة

كما هو حي ، وحرمة النظر إلى عورة الميت كحرمة النظر إليها

حياً .

ثانياً : ويمكن أيضاً أن يستدل لهم بأدلة تحريم عموم النظر للعورة وهي

كثيرة منها :

١ - عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : " لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل

ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة " (٢)

(١) سبق تخريجه ، ص ٦٢ .

(٢) أخرجه مسلم . كتاب الطهارة . باب تحريم النظر إلى العورات . ج ١ ،

ص ١٨٣ . وقد سبق الإشارة إلى تخريجه ، ص (٦٣)

٢ - " عن الحسن قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لعن الله الناظر والمنظور إليه " (١) وأراد باللعن الناظر للعورة لأنه نظر لما يحرم عليه نظره والمنظور لأنه أعان على النظر بالكشف .

٣ - قال ابن قدامة عن ابن عبد البر روى : " الناظر من الرجال إلى فروج الرجال كالناظر منها إلى فروج النساء ، والمتكشف ملعون " (٢)

وجه الدلالة :

إطلاق النهي في الحديث الأول يحرم النظر إلى العورة مطلقاً من الرجل والمرأة سواء كان حياً أو ميتاً . وذلك لأن حكم العورة لا يسقط بالموت . كذلك في باقي الأحاديث العامة التي بمطلقها تدل على حرمة النظر لعورة الإنسان حياً أو ميتاً .

أدلة الرأي الثاني :

القائلون بحرمة النظر للسواطين فقط أي العورة المغلظة واستندوا في ذلك " أن المشقة تجلب التيسير ، فرغبة في التيسير في غسل الميت ، ورفع المشقة عن الغاسل . أباحوا كشف العورة المخففة وهي الفخذ أثناء الغسل للحاجة المستلزمة لذلك .

(١) أخرجه البيهقي في سننه . كتاب النكاح . باب ما جاء في الرجل ينظر إلى عورة الرجل والمرأة تنظر إلى عورة المرأة ويغض كل واحد منهما إلى صاحبه . ج ٧ ، ص ١١٩٩

(٢) المغني والشرح الكبير : ج ٢ ، ص ٣١٦ . ولم أقف على تخريجه . ووجدت بلفظ آخر بما يدل على معناه في كنز العمال : بلفظ (نظر الرجل إلى عورة أخيه كنظره إلى الفرج الحرام) ج ٥ ، ص ٣٣٠ .

بالإضافة إلى بطلان الشهوة في حق الميت لأنه لا يشتهي ولا يشتهي
فالشهوة في حقه تعتبر باطلة والفتنة من جانبه مأمونة . فكان جواز
النظر للعودة الخفيفة وستر المغلظة وحرمة النظر إليها " (١)

المناقشة والترجيح :

ولكن بالنظر إلى هذه الآراء يتبين أن الرأي الراجح هو قول
جمهور الفقهاء من وجوب ستر العودة مطلقا وهي من السرة إلى الركبة
لعموم الأدلة واطلاقها ، وهو يشمل عودة المسلم حياً أو ميتاً وهذا من
باب التكريم له ومن حقوق الميت الواجب على الغاسل والمعين مراعاتها
عند غسله وذلك لقوة أدلتهم ورجاحتها .

وقد أجاب ابن عابدين على ما استدل به أصحاب الرأي الثاني
بقوله " الظاهر أنه بيان للواجب . أي وجوب ستر العودة الغليظة
فقط . وهذا يدل على المقدار الواجب ستره ، وليس معنى هذا أن المطلوب
الإقتصار على ذلك . لأنه قيل مطلقاً يجب سترها أي الغليظة والخفيفة " (٢)

كما أن المشقة يمكن رفعها بوضع الإزار عليه ، وغسله من
تحت الإزار كما يفعل في غسل العودة المغلظة . ويمكن أن ترتفع
أيضا بغض النظر عنها ، لأنه إذا وجب ستر عودة الميت ولم يتمكن لما
في ذلك من المشقة عند الغسل . كما قالوا ، إلا أن حرمة نظره إليها
باقية ، بالأدلة الصريحة التي تحرم النظر إلى العورات سواء أحياء
أو أموات . فإذا ارتفع الوجوب في حق الميت ، لا يرتفع التحريم في حق
الأحياء . كالغاسل والمعين وغيره وحيث وجب ستر العودة عن أعين الناظرين
حرم نظر الآخرين إلى عورته لعموم الأدلة .

(١) حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار ، ج ٢ ، ص ١٩٥ بتصرف
(٢) المرجع السابق .